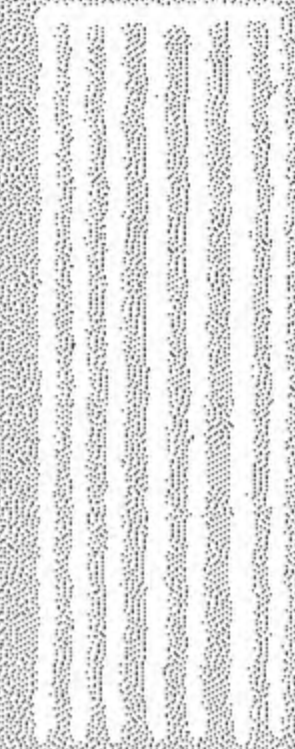
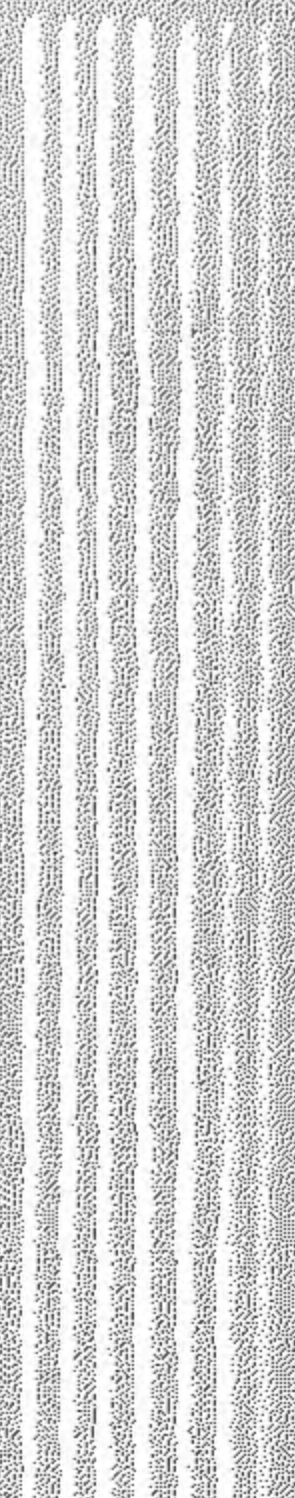


الدكتور
علي محمد عريشة



المشروعية الإسلامية العليا

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ - شارع الجمهورية بغايد
٩٣٧٤٧٠ ت



إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة

الدكتور
على محمد عبد جريشة

المشروع الإسلامي العلي

« رسالة دكتوراه »

حائزة على درجة جيد جدا في الحقوق

رمضان سنة ١٣٩٥ هـ

سبتمبر سنة ١٩٧٥ م

الناشر
مكتبة وهبة

١٤ - شارع الجمهورية بعباسية

ت ٥٣٧٤٧٠

الطبعة الأولى

جمادى الآخرة ١٣٩٦ هـ
أبريل ١٩٧٦ م

جميع الحقوق محفوظة

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوغلى - القاهرة)
تليفون : ٢٢٠٧٩

تقدمة

- (١) هذه الرسالة ...
- (٢) قصة هذه الرسالة ...
- (٣) فاتحة الرسالة ...

بسم الله الرحمن الرحيم

(١)

هذه الرسالة

• رد على أولئك الذين زعموا أن الإسلام ليس له نظام سياسي متميز،
وبلغة القانون : على أولئك الذين زعموا أن الفقه الإسلامي ليس من فروع
« الفقه الدستوري » المتعلق بنظام الحكم والعلاقة بين السلطات الحاكمة .

• وهي دعوة صريحة للقضاء في مصر وفي غيرها من البلاد
الإسلامية ... للامتناع عن تطبيق القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية: —

في كل البلاد الإسلامية ... لأن ما تواضع عليه الفقه الحديث من
قيام «مشروعية عليا» مستمدة من قيم الأمة ومبادئها .. تعلو على نصوص
القوانين ونصوص الدساتير، هذه المشروعية العليا قائمة في البلاد الإسلامية من
شهادة أبنائها أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ... فإنها تعني أن الشرع
ابتداء هو خالص حق الله ، وأن ما للبشر .. أن يشرع ابتداء لا ابتداء
وبمقتضى هذه الشهادة .. فإن المشروعية الإسلامية العليا .. تعلو في البلاد
الإسلامية على كل نصوص الدساتير والقوانين .. ويبطل بالتالي كل نص
دستوري أو قانوني مخالف للشريعة الإسلامية .

— وفي مصر.. فإن هذه المشروعية العليا مقننة في نص المادة الثانية من
دستور ١٩٧١ : « الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ
الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع » ، والاحتجاج بلفظ « رئيس »
دون الرئيس » احتجاج داحض ذلك أنه لا بد من تفسير آخر النص بما جاء

به أوله .. وإلا لتناقض النص الواحد وهو ما لا يجوز، وحين يكون الإسلام دين الدولة ، فالدولة بكل سلطاتها ملتزمة بتطبيقه ، والإسلام لا يعرف تفرقة ولا تجزئة ... ومن ثم فشريعته كاملة واجبة التطبيق مع عقيدته وأخلاقه وشعائره .. وإلا كانت فتنة « واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم ... » وهي تستوجب الجهاد والقتال « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ... » .

• وهي في النهاية .. دعوة لكل السلطات .. بل لكل الناس

— أن يتداعوا إلى هذا الدين ..

— وأن يتحاكموا إليه :

.. عقيدة ..

.. وخلق ..

.. وشعائر ..

.. ومعاملات ..

والله يقضى بالحق ، وهو يهدي إلى سواء السبيل ..

المؤلف

(٢)

قصة هذه الرسالة

من بدئها ٠٠٠٠ الى مناقشتها ٠٠١

• كنت ابن سبعة عشر ربيعاً .. حين التحقت بكلية الحقوق جامعة
للقاهرة .. وأخذت لمظهر أساتذتها : سيارة فارهة .. ملابس أنيقة ..
يعلمها «روب» أسود موشح بالأخضر ..
ثم مادة علمية رصينة .. أحسن تبويبها ، وأحسن عرضها ، وأحسن
إلقاؤها ..

... وكل ذلك مسخر .. ليقول لنا .. إن القانون الوضعي ..
خير وأبقى !

.. لكن شيئاً .. أقوى من هذه المظاهر كلها .. كان يعمل في داخلي ..
إنه الفطرة .. !

فطرتي .. كانت تقول .. لا .. شريعة الله خير وأبقى !
وسمعت أستاذاً كبيراً له مكانته العلمية الرفيعة في تخصصه .. سمعته ..
يعرض آراء الفقهاء في فرنسا .. وبلجيكا ... و ... و ...
وكنت أجلس في الصف الأول .. ونطقت فطرتي :

— والشريعة الإسلامية ... ؟ !

وكانت صدمة .. حين قال :

— وهل الشريعة الإسلامية تعرف الفقه الدستوري ... لا يا بني .. لا

وسكت ...

فلم تكن لدى « المادة العلمية » التي أرد بها .

وعزمت أن تكون لي رسالة دكتوراه في الفقه الدستوري ... لترد
على هذا الأستاذ وعلى أمثاله ... من أمثال على عبد الرازق في الماضي القريب ،
وعبد الحميد متولى في الحاضر المائل ... !

• سجلت الرسالة في سنة ١٩٦٢ تحت عنوان « مبدأ المشروعية في
الفقه الدستوري الإسلامي » . واخترت مبدأ المشروعية باعتباره أهم مبادئ
القانون الدستوري بل أهم مبادئ القانون العام بفروعه المختلفة . . . !
لأدلل على أن للشريعة الإسلامية — لامية فتمها الدستوري . . . أكثر عمقا ،
وأشد أصالة ، ثم أسبق تاريخا . . . على كل فقه ظهر بعد ذلك .

وشغلت فيما بعدها بالانتقال من عملي كوكيل نيابة عامة . . إلى عمل
جديد كنائب بمجلس الدولة ومع العمل الجديد أقبلت على عدة أعمال
إضافية ... مدير تحقيقات بمؤسسة ، رئيسا للجنة بحث محاضر القطاع العام ، عضوا
بموسوعة الفقه الإسلامي مع الإمام محمد أبو زهرة ، دارسا بمعهد الدراسات
الفرنسية ... وأخيرا . . صاحب بيت ورب أسرة . . . !

ولم أستطع أن أخط في الرسالة كلمة ... !

• وكان عدوان سنة ١٩٦٥ .

حين مارست السلطة الحاكمة القاصية . . بطشها . . على من أسمتهم
« الطبقة المتدينة » باعتبارهم « رصيذا » لجماعة الإخوان المسلمين . .
وذلك مع عدوانها على « أفراد هذه الجماعة » . . ومن وراء ذلك على
الأمة كلها ... !

ودفع صاحب هذه الكلمات ثمننا .. لمبادئه .. وثمننا لوفائه ... !
وقضى في سجن الظالمين بضع سنين !
لكن « المحنة » حملت في طياتها « المنحة » .
وكان الميلاد الحقيقي لهذه الرسالة .. جوهرأ .. وموضوعا .. وتفصيلا ..
في أكثر أجزائها .

• وخرجت من السجن في صيف ١٩٧٣ .
لأجد محنة أخرى .
مجلس الدولة .. ومن وراءه من الجهات المسئولة يرفض تنفيذ أعلى
حكم قضائي في مجلس الدولة الذي قضى بإلغاء استقالتي التي تمت تحت
الإكراه إبان سجنى ، ومن ثم قضى بعودتى إلى عملى القضائى ..
أجهزة الأمن .. تتعقبنى ، وتضعنى تحت « مراقبة الشرطة » ، ويصل
الأمر أن تحررلى جنحة « مخالفة شروط المراقبة » ، وتصر على حبسى ..
مرة أخرى .. !

وحملت « المحنة » في طياتها « منحة » .
استطعت أن أنهى مابقى من الرسالة .. بحول الله تعالى وتوفيقه .

• وعدت إلى عملى في صيف سنة ١٩٧٤ .
بعد تسع سنين من إبعادى عنه في صيف ١٩٦٥ إلى السجن الحربى
التليد أو بعد اثنى عشر شهراً من الإفراج عنى !
وانشغلت مع العمل .. بالقضية المدنية التى كنت قد رفعتها قبل خروجى
من السجن ، وصدر الحكم فيها في مارس ١٩٧٥ أقوى وأروع مما كنت أتوقع !
وفي يوليو سنة ١٩٧٥ صدر كتابى الأول « فى الزنزانة » .

وفي سبتمبر ١٩٧٥ صدر كتابي الثاني « الإيمان الحق » .
وفي ١٥ سبتمبر سنة ١٩٧٥ الموافق ١٠ رمضان ١٣٩٥ كانت
مناقشة رسالتي :

• وكانت لجنة المناقشة مشكلة من :
فضيلة الأستاذ زكريا البري رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق
جامعة القاهرة .

فضيلة الأستاذ شوكت العدوي عميد كلية الشريعة واثقانون .
الدكتور أحمد كمال أبوالمجد — وزير الإعلام (سابقاً) وأستاذ
القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

وامتدت المناقشة من التاسعة مساء إلى الواحدة بعد منتصف الليل .
وبدأت بتلخيص لموضوع البحث ثم إشارة إلى أهميته .
أولاً : أنه يكشف عن الأسس الواضحة للشرعية الإسلامية ، كما يكشف
عن الآثار الواضحة لتخلفها ، وهو بهذا يقيم بإذن الله الميزان العدل لتوزن
به الفلسفات والأنظمة التي تزعم لنفسها هذا الوصف .

ثانياً : أنه يخلع في وضوح وصف الشرعية الحققة .. عن كل شرعية تقوم
على حق البشر المطلق في التشريع .. باعتبار ذلك عدواناً على حق الله ،
في أن يشرع ابتداءً .. أي باعتباره عدواناً على الشرعية الحققة .

ثالثاً : أنه يمكن في ضوء هذا البحث تقييم النص في دستور الجمهورية
الثانية الصادر سنة ١٩٧١ على أن دين الدولة الإسلام ، وأن مبادئ الشريعة
الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع — وأرى الآن — أن هذا النص كاشف
عن المشروع الإسلامية العليا القائمة في ضمير هذه الأمة ووجدانها من قبل
صدوره ، وهو ما يقتضي :

- ١ — إسقاط كل النصوص القائمة المخالفة للشرعية الإسلامية فوراً .
- ٢ — الاستمداد من فقه الشريعة الإسلامية في كل قانون يصدر ، بل وفي كل جوانب الحياة .

٣ — حق القضاء بل واجبه في الامتناع عن تطبيق كل نص يخالف للشرعية الإسلامية باعتباره نصاً باطلاً بل نصاً منعدماً لمخالفته للمشروعية الإسلامية العليا التي أقرها الدستور ، وحق القضاء بكل أنواعه وبكل درجاته مستمد من حقه الأصيل في تطبيق القانون . . فهو يطبق النص الأعلى نص الدستور ، ويهدر النص الأدنى وهو النص المخالف — وهذا الحق لا يخل بحق المحكمة العليا في تجاوز حق الامتناع إلى إلغاء كل نص يخالف للشرعية الإسلامية بمقتضى قانون تشكيلها ، كما أن حق المحكمة العليا في الإلغاء لا يصادر حق القضاء في الامتناع باعتبار الحق الأخير حقاً أصيلاً مستمداً من طبيعة عمل القضاء ووظيفته .

وفي الحديث عن منهج البحث قلت :

أولاً : إن التركيز على الشريعة الإسلامية .. باعتبار هذا البحث أصلاً بحث شريعة ، وإن كنت لم أعدم المقارنة لما .. فإني أرجو بإذن الله أن يكون في المستقبل مقارنة أوسع .

ثانياً : عمدت إلى بيان المبادئ دون الدخول في التفاصيل .. حتى لا تتضمن الرسالة أولاً ، وباعتبار أن المكان الأنسب للتفصيل في التطبيق إن شاء الله .

وعن أسلوب البحث قلت :

لقد عزفت عما درجت عليه كثير من الرسائل من الجفاف والتعقيد ، كما عزفت عما درجت عليه كثير من الرسائل من كثرة النقول بحيث يخف

مجهود الباحث أو يخفى ، وهو ما أرجوا أن أكون قد وفقت إليه : أن أقدم للباحث والقرىء بمشيئة الله مادة علمية لا تفتقد الرصانة والأصالة وإن اتسمت باليسر والسهولة .

وكانت مناقشة موضوعية . . دارت حول :

أولاً - أسلوب البحث :

وصفه أكثر الأعضاء بالحماس ، ووصفه أحدهم بأنه « سهام » و « صواريخ موجهة » .

قلت : لا بأس فهذا أسلوب القرآن .

ولنسمح له يتحدث عن « المجرمين » و « الظالمين » و « الفاسقين » ، ويفتخر بجزئة القرآن « فتنة » وجاهلية والفتنة أكبر من القتل !

ثانياً - موضوع البحث :

• قال الدكتور كمال أبو الجعد إن الحديث عن أن الله الشرع ابتداء حديث عن بدعية مسلم بها .

قلت : أبداً .

لم يكن مسلماتها إلى عهد قريب على المستوى العلمى وعلى المستوى القانونى وعلى المستوى الرسمى :

— أما على المستوى العلمى .. فقد أشرت إلى قصة الأستاذ الكبير الذى لم يكن يفتقه أن للفقهاء الإسلامى جانباً دستورياً ... ومثله فى القريب . على عبد الرازق ، وفى الحاضر الدكتور عبد الحميد متولى فى كتابه مبادئ نظام الحكم فى الإسلام !

• وأما على المستوى القانونى .. فقد أشرت إلى أنه حتى الآن لا تزال نصوص القانون المدنى الصادر سنة ١٩٥٨ قائمة وفى مادتها الثالثة تعتبر مصادر التشريع .

١ — التشريع : (أى التشريع الوضعى)

٢ — العرف .

٣ — الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعى .

وهكذا اتفق الشريعة الإسلامية فى الدرجة الثالثة (١) بينما يتفق التشريع الوضعى فى الدرجة الأولى ، والعرف فى الدرجة الثانية ١١

— وأما على المستوى الرسمى : فقد أشرت إلى أن رئيس الجمهورية السابق تقدم « بميثاق العمل الوطنى فى سنة ١٩٦٢ خاليا من كل نص على الشريعة الإسلامية وعلى الإسلام ، فلما تشكلت لجنة المائة المنبثقة عن المؤتمر القومى ووضعت نصوصا من هذا القبيل ... أصر الرئيس السابق على صدور الميثاق دون نص على الشريعة الإسلامية أو على الإسلام !

• وقال الأستاذ زكريا البرى .

إنه لا يوافق على أن ماورد النص بإباحته لا يصح تقييده .. وقال إنك نقلت عن أستاذك المرحوم محمد أبوزهرة ..

قلت : إننى فعلا نقلت عنه اقتناعا بالدليل الذى ساقه وهو قول الله سبحانه وتعالى « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب » .

قال : ولكن عمر بن الخطاب منع زواج الكتائيات وهو مباح بنص الكتاب .

قلت : ذلك لعمر عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، عضوا عليها بالنواجذ » . فالحديث يعطى للخلفاء الراشدين .. أن تكون لهم سنة ويعطفها على

سنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وإذا كانت سنة الرسول عليه الصلاة والسلام مصدرا للتشريع فسنة الخلفاء الراشدين كذلك^(١) .

ثالثا - عنوان البحث :

اعترض فضيلة العميد الشيخ شوكت العدوي على عنوان الرسالة . .
وواقفته على الفور ... وإن بدرت لفظة « الدستوري » بأنها وإن لم تكن
من أصل عربي ، إلا أنها بالاستعمال تكون قد « تعربت » ولا بأس في
ذلك وبعض ألفاظ القرآن ليست من أصل عربي .. لكنها عربت بالاستعمال !
ووعدت أن يكون عنوان الرسالة « المشروعية الإسلامية العليا » بدلا
من المشروعية في الفقه الدستوري الإسلامي .
وفي نهاية البحث سوف يتضح سر هذه التسمية بمشيئة الله .

(١) ليس ذلك كل ما دار في المناقشة .. فقد استمرت حوالى أربع
ساعات .. لكنه الذى ارتأيناه .. مفيدا للقارئ والمناقشة مفرغة في تسجيل
.. نرجو أن نتمكن في طبعة أخرى بمشيئة الله من اخراجها كاملة بنصها .
والله المستعان .

(٣)

فاتحة الرسالة

٢ - الشرعية فى فقه القانون :

بين الحرية Liberte والسلطة Autorit على حق الزمن صراع
طويل . . تمنح عن ميلاد مبدأ الشرعية Principe de legalite
يوافق بين حقوق الأفراد فى أن يعيشوا الحرية ويتنفسوها . . وبين حقوق
السلطة فى العمل والتنظيم (١).

وصارت الدولة الشرعية — فى الفقه السياسى الوضعى — هى الدولة التى
يحكمها القانون ، فيخضع له الحاكم والمحكوم على سواء ، وصار مبدأ المشروعية
ملاذا للأفراد من طغيان السلطة أو افتئاتها فى الوقت الذى يدع مجالا واسعا
للعمل والحركة ، وارتبط المبدأ فى أذهان الكثيرين بالديموقراطية ، والمبدأ

(١) راجع : مبدأ الشرعية وخضوع الدولة للقانون — للأستاذ الدكتور
طعيمة الجرف — ص ٥ وما بعدها ، وراجع كذلك :

De laubadure — Traite Elementaire de droit Administratif
1953. p. 203.

ومبدأ المشروعية يرجع الى التاريخ الذى أحس فيه الأفراد أن الحماية
الجديدة لحقوقهم وحياتهم إنما تتركز على ما يقدمه القانون بحكم ثباته
وخاصيته فى العموم والتجريد من ضمانات — ويشير شراح القانون الى أن المبدأ
مر بمرحلتين حتى عرفته البشرية على النحو الذى هو عليه الآن :

المرحلة الأولى كان فيها اختلاط بين السيادة وأشخاص الحكام ، وهذه
الفترة تمتد من العصور القديمة حيث سلطان رب الأسرة أو القبيلة أو
العشيرة ، ثم العصور الوسطى ثم عصر النهضة والملوك المطلقة .

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة الدولة الحديثة حيث تم الفصل بين حق
السيادة وأشخاص الحكام ، وقد بدأ ذلك بالحديث حول العقد الاجتماعى كما
صوره هوبز وطوره الآخرون ، ثم عن سيادة الأمة — وقد أعلن فى إنجلترا
العهد الأعظم سنة ١٢١٥ م Magna Charta وثيقة الحقوق Bill of Rights
ثم دستور أمريكا سنة ١٧٧٦ ، ثم اعلانات الحقوق الفرنسية بعد الثورة
الفرنسية — وقد تم الاعتراف للأمة ثم الدولة بشخصية مستقلة . راجع :
Arche Les actes de gouvernement et la théorie de Pouvoirese de
guerre. 1966. p. 18.

ومبدأ المشروعية — المرجع السابق ، المراجع المشار إليها .

الفردى بالذات حيث المجال واسع لحقوق الأفراد وحررياتهم وحيث السلطة تمارس نشاط الدولة الحارسة L'Etat proteoteur التى تقف واجبانها عند حدود توفير الأمن والسكينة والصحة : Sécurité, tranquillité, Sante . لكن مع تطورها إلى الدولة الموجهة L'Etat dirige, أو كما يسميها الأمريكيون دولة الرخاء (١) Welfare state . . تدخلت فى كثير من نشاط الأفراد . . . واقترن ذلك بالحيف على كثير من حقوق الأفراد وحررياتهم باسم الحفاظ على مصالحهم المادية أو الاقتصادية وذهب البعض إلى أن المبدأ فقد كثيرا من هيئته وقيمه . . . !

ونظر البعض نظرة أكثر عمقا . . أن المبدأ يغدو بغير قيمة — أيا كان شكل الدولة — إذا وجد الاستبداد فى يد فرد أو فى يد مجموعة أفراد، ولو كانت الأغلبية البرلمانية أيا كانت الطبقة التى تمثلها . . .

إن الأمر فى نظر هؤلاء — ينتقل من الحق الإلهى للملوك Droit Divin de rois إلى الحق الإلهى للبرلمانات D.. D. de Parlements أو إلى استبداد البرلمانات L'Omnipotence parlementain وينهار بالتالى مبدأ الشرعية ككلاذ لحقوق الأفراد وحررياتهم .

وانتهوا إلى ضرورة خضوع الدولة أيا كان شكلها ، للقانون أيا كان شكله ، القانون بمعناه الشامل Droit وليس بمعناه الضيق (٢) Loi (التشريع)

(١) الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة والاقليم المصرى طبعة سنة ١٩٦٠ ص ٦ وأستاذنا الدكتور عثمان خليل عثمان — الاتجاهات الدستورية الحديثة — محاضرات لقسم الدكتوراه سنة ١٩٦١ ص ٨٤ — وقد ظهر هذا التحول فى دساتير ما بعد الحرب العالمية الأولى وزاد وضوحا فى دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية .

(٢) المراجع السابقة — ويقصد بالقانون بمعناه الواسع كل قاعدة تنظيمية سواء صدرت فى شكل تشريع أو كان مصدرها العرف . . . الخ ، ويقصد بالقانون بمعناه الضيق كل قاعدة تنظيمية صدرت فى شكل تشريع .

٢ - الشرعية القانونية في الميزان :

وبرغم ما وصل إليه تطور مبدأ الشرعية عند شرح القانون . . فإن الأمر في رأينا لا يزال موضع اهتزاز ، والشرعية — في عقيدتنا — تغدو غير ذات أثر إذا ما كان القانون الذي تخضع له السلطة أيا كان ، وأيا كانت . . بيدها أن تشكل كيف شئت ومتى شئت !

إن الأمر يغدو خداعا للجهل ، ويفدو ملاذها سرا با تاهت وراءه حتى إذا جاءت لم تجده شيئا . . !

إنه بوسع الفئة الحاكمة أو المحكمة . . أن تصوغ الظلم قواعد وتنسج الباطل قوانين ، وتظل الناس بشرعية زائفة تفتك تحتها الحريات والحرمات ، بل ترتكب باسمها الجرائم والآثام ، وترتفع اللافعات . . ديموقراطية . . اشتراكية . . تبدلت الأسماء والسوط واحد !

وحتى لو كان القانون يحمى الحريات . . فإنه في نظر صانعيه ليس أحسن حالا من آلهة العجوة التي كان يصنعها العرب قبل الإسلام . . يسجدون لها فإذا جامعوا أكلوها . . إن السلطة لا تلبث أن تأكل بأفواها ما صنعت أيديها ! وهكذا صار القانون عاجزا عن أن يقيم شرعية تحمي الناس .

وهو من ناحية أخرى يمثل عدوانا على حق الله وسلطانه . كما سنشير . .

٣ - الشرعية المأمولة :

تجد السلطة حدودها ، وتجد الشرعية قيمتها واحترامها . . . إذا كانت السلطة مجموع درجاتها والشعب من ورائها يخضعان لسلطان أعلى منهم جميعا وأقوى وأكبر ، وكان القانون ليس من صنع أيديهم ، ولكن من صنع من هو أعلى وأقوى وأكبر . . !

(م ٢ - المشروعية الإسلامية)

تجد السلطة حدودها ، وتجد الشرعية قيمتها واحترامها ... إذا كان الحكم
 لله وكان الشرع من صنعه ، والكل من بعده حاكما ومحكوما عابدا له ومطيع .
 تلك شرعية الإسلام . . . أن تكون شريعة الله حاكمة « إن الحكم إلا
 لله » وألا يكون مع الله آلهة آخرون يقاسمونه سلطانه في التشريع « ألا نعبد
 إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله » (١) .
 وفي الوقت الذي كانت أوروبا تعيش في ظلمات القرون الوسطى لا تدرى
 ما الكتاب ولا الإيمان كانت شرعية الإسلام قائمة على أصولها . . ممتدة
 فروعها ليس فقط إلى ما يسميه الفقهاء « مجال المعاملات » بل إلى كل مجال
 للحياة . . بل إنها لتحدد مع ذلك سمات « الأمة » ، وسمات « الدولة » . .
 ليتوافر للنظام كله الشرعية . . كما أرادها الذي أنزل الكتاب بالحق تبيانا
 لكل شيء . . .

وبذا كانت شرعية الإسلام « سابقة » و « سابعة » !

وفي الوقت الذي افتقدت فيه الشرعية الوضعية الجمع بين الثبات والمرونة
 وافتقدت « العدالة » المطلقة ، والشمول والإحاطة . . كانت شرعية الإسلام
 تحقق ذلك كله . . وتحقق في مجال الجزاء إزدواجاً تعجز عنه أية شرعية أخرى
 منها زعمت !

ولقد كان مرجع ذلك كله تمييز الشرعية الإسلامية بمصدرها الأصيل
 « الوحي » .

وامتد ذلك بعد ذلك إلى الآثار . . فكانت آثار عند الموافقة وأخرى
 عند المفارقة . . لا تتوافر للشرعية الوضعية — كما سنشير بمشيئة الله .

٤ - أهمية وصعوبة :

لئن كانت الشرعية العمود الفقري لدراسة فقه القانون العام فإنها أكرم من ذلك في الإسلام . . إنها أمر عقيدة وأمر عبادة فوق أنها أمر معاملتها ونحن أولى بها منهم ، وهي اشتقاق لفظي ومعنوي مما نزل به القرآن منذ مكة إذ تحدث عن « شرع » و « شريعة » ، وبين الشريعة والشرعية جناس لغوي . . وبين الشرعية وبين اسم السورة التي حوت مضمونها « سورة الشورى » كذلك جناس ناقة ص إذ تشاركها في ثلاثة أرباع الحروف !

ويوم سجلنا هذه الرسالة في سنة ١٩٦٢ . . لم يكن قد سبقنا — فيما نعلم إلى هذا البحث أحد . . ثم حيل بيننا وبين أمتنا بضع سنين . . . خرجت أثناءها بعض المحاولات في هذا المضمار^(١) لا نفص من قيمتها ففيها خير كثير . . لكن بقيت لهذه الرسالة سمتها ، وبقيت تشق طريقها وسط الصخور . . لتقدم للأمة الإسلامية في كل مكان . . قبسا من نور ... نحسبه لازما لها وسط ظلمات بعضها فوق بعض !

ولم تكن الصعوبة تقتصر على مادة البحث . . كما أشار إلى ذلك من كتب في هذا المضمار^(٢) . . إنها كانت قبل ذلك وبعد ذلك . . في « أمانة » الكلمة التي تقال في مضمار غلب فيه « التعمية » أو « التعميم » !

واقعد عاهدنا الله أن نلتزم هذه « الأمانة » . وأن نخط بعون الله . . للأجيال القادمة بمداد العلماء ، وهو من الصادقين أغلى من دماء الشهداء !

(١) كان أولها بحث مختصر ومركز للدكتور مصطفى كمال وصفي (الطبعة الأولى - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) وكان ثانيها بحث متوسط للدكتور فؤاد النادى (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م) .
(٢) أشار الزميل الكريم الدكتور فؤاد النادى الى هذه الصعوبات في مقدمة مؤلفه وأشار قبله الشهيد عبد القادر عودة كذلك في مقدمة كتابه : « التشريع الجنائي الاسلامي » وهو في مقدمة المؤلفات الفقهية الحديثة الرائدة في مجال المقارنة بين الشريعة والقانون .

• - تقسيم :

ولقد حاولنا فيما نكتب . . أن نمسك بالميزان . . الذى شاءه خالق البشر
للشعر . . لتوزن به « القوانين » و « الأمم » و « الدول » . . لتعرف مكانها
فى شرعية الإسلام . . لتستطع عنها « شريعات » زائفة . . ما أنزل الله بها
من سلطان !

وفى الباب الأول نبين بمشيئة الله مضمون الشرعية الإسلامية فى فصلين :
أولهما : شريعة الله حكمة .

وثانيهما : شريعة الله لا تقبل التجزئة . !

وفى الباب الثانى نبين بمشيئة الله مصادر الشرعية الإسلامية فى فصلين :
أولهما : مصادر أصلية .

وثانيهما : مصادر تابعة .

وفى الباب الثالث نبين بمشيئة الله خصائص الشرعية الإسلامية فى فصلين :
أولهما : خصائص شكلية .

وثانيهما : خصائص موضوعية .

وفى الباب الرابع نبين بمشيئة الله أركان الشرعية الإسلامية فى فصلين :
أولهما : إقامة شريعة الله .

وثانيهما : إقامة الدولة المسلمة .

وفى الباب الخامس نبين بمشيئة الله آثار الشريعة الإسلامية فى فصلين :
أولهما : فى نظرية البطلان .

وثانيهما : فى نظرية الدفاع الشرعى العام .

ثم نختم الرسالة . . بكلمة إن شاء الله .

فذلك أبواب خمسة . . يتوزع بينها البيان . . والله المستعان .

الباب الأول

مضمون الشرعية الإسلامية

- شريعة الله حاكمة ...
- شريعة الله لا تقبل التجزئة ...

تمهيد :

٦ — في فقه القانون تعنى الشرعية، *Legalite* سيادة القانون «دستورية» كان أو عادياً « بمعنى خضوع الجميع لحكمه حكماً ومحكومين ... ولقد كان ذلك هو الحل الذى انتهت إليه البشرية بعد صراع طويل ومرير ... دفعت فيه الثمن الغالى العزيز !

ولقد علمنا ما يصيب ذلك الحل من وهن شديد . . إذ تصير صناعة القانون إلى فرد أو أفراد . . . يستطيعون أن يصوغوا الظلم قواعد والباطل قوانين ، كما يستطيعون عند الحاجة أن يأكلوا بأفواههم ما صنعتهم أيديهم . . متى تعارض مع مصالحهم .

وهكذا تصير « سيادة » القانون إلى وضع لا تحسد عليه !

٧ — ولقد حاولوا أن يحفظوا لهذه الشرعية المتداعية شيئاً من السكيان ، فقيل بعدة ضمانات :

قيل بمجمود الدساتير وعدم قابليتها للتعديل *Samultabilite Juridique* لكن هذا الضمان تناقص — فى عالم النصوص — إلى الاكتفاء بأغلبية خاصة لتعديل الدستور ، وليس صعباً أن تتوافر هذه الأغلبية !

وفى بلاد الدساتير المرنة — كإنجلترا ومن نهج نهجها — تلاشى هذا الضمان إذ تستطيع الأغلبية العادية أن تعدل الدستور كما تعدل القانون .

وفى عالم الواقع لم تعد أشد الدساتير جموداً تقف أمام ثورة شعبية أو انقلاب عسكرى ... !

ولقد جرى الفقه الواقع فقال البعض بسقوط الدستور بمجرد نجاح الثورة

دون ما حاجة إلى أى إجراء شعبى أو دستورى^(١) ... أى أن الدستور يسقط
فى هذه الحالة بقوة القانون .

وقيل بالفصل بين السلطات Separation De Pouvoir بحيث تقف
كل سلطة فى مواجهة الأخرى تحد من افتتاتها على القانون وسيادته أو كما عبر
عن ذلك بأن السلطة توقف أو تحد السلطة Le Pouvoir arrêté le pouvoir

ولقد نعلم أن ذلك مما يؤدى إلى الصراع على السلطة . . بحيث تتقلب
السلطات سلكاً يأكل بعضه بعضاً ليكون البقاء للأقوى أو للأكبر !

ولقد كان مبدأ الفصل بين السلطات موضع نقد شديد فى عالم النظريات^(٢) ،
وكان فى عالم الواقع أثراً بعد عين ، إذ لم يمكن عملاً إيجاد فصل تام بين
اختصاصات كل سلطة والنظام القائم فى الولايات المتحدة . وهو قائم على الفصل
بين السلطات — وهذا خير دليل على ذلك^(٣) .

وقيل بالرقابة القضائية Judicial Review برقابة القضاء لموافقة القوانين
للدستور وهو ما اصطلح عليه رقابة دستورية القوانين La superlegalité
Constitutionnelle ورقابته لموافقة اللوائح والقرارات للقانون وهو ما اصطلح
عليه بشرعية اللوائح .

وتختلف الدول بين امتناع عن تطبيق القانون المخالف إلى الحكم بإلغائه
وإعدامه وتختلف كذلك بين جعله حقاً للقضاء العادى أو قصره على قضاء
خاص «محاكم دستورية عليا» — ولا يزال من الدول من ترفض هذا النظام .

-
- (١) الدكتور مصطفى أبو زيد — النظام الدستورى للجمهورية العربية
المتحدة — طبعة ١٩٦٦ م ص ٢٢٥ وما بعدها والمراجع المشار إليها .
(٢) الدكتور السيد صبرى فى القانون الدستورى طبعة ١٩٤٦ م ص ١٥٩
وما بعدها واسمان ص ٤٩٣ .
(٣) الدكتور السيد صبرى — المرجع السابق ص ١٧١ ورسالة جيدة
للدكتور أحمد كمال أبو المجد — الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات
المتحدة والاقليم المصرى طبعة ١٩٦٠ .

ولا نستطيع أن نفرض من قيمة هذا الضمان . . لكنه يحتاج إلى مستوى تقضائي رفيع ، كما يحتاج إلى ضمان آخر لأولئك الذين سيجهضون تلك القوانين التي هي من سفاح .

٧ — مما تقدم يبين أننا إزاء شرعية قائمة على أساس واه من سيادة القانون . . الذي تملك السلطة فيه التعديل والتبديل . . كما تملك التمويه والتضليل . . وأن الضمانات التي قيلت للتقوية من ذلك الأساس هي الأخرى بواهية . . وأننا بذلك إزاء شرعية متداعية لا نستطيع أن نحمل نفسها حتى نستطيع أن نحمل غيرها !

ولقد أحس بذلك شراح القانون . . فقال البعض حديثا بمشروعية عليا فوق القوانين والدستور^(٢) . مستمدة من مبادئ العدالة والأخلاق ، واستعمل البعض تعبير القانون الطبيعي مرة أخرى ، وصرح البعض باستمدادها من القوانين الإلهية^(٣) .

٨ — وتبقى تلك المشروعية منتهضة التوضيح والتحديد ، وتبقى في أساسها « سيادة القانون » محتاجة إلى الكثير من التبرير والتفسير ، إذ كيف تملك إرادة البعض أن تقيد إرادات الآخرين وأن تسو عليهم وتقرض عليهم القواعد

(١) راجع استاذنا الدكتور السيد صبرى - المرجع السابق ص ٢١٥ وما بعدها - ووحيد رافت ووايت ابراهيم شرح القانون الدستوري طبعة ١٩٣٧ ص ١٤ وما بعدها ، وعثمان خليل عثمان النظام الدستوري المصري طبعة ١٩٤٢ ص ٨٨ وما بعدها - ولجلس الدولة المصري حكم تاريخي في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٨ - مجموعة احكام القضاء الادارى س ٢ ص ٣١٥ .

(٢) ، (٣) Superlegality — legalité Superiere ولعل أحدث المدارس في هذا الموضوع هي مدرسة النظام أو المنظمة Theorie de l'institution وقد بدأها العميد موريس هوريو - راجع : Maurise Hairiou : Precis de Droit Constitutionnel. 1932.

وقد صاغها تلميذه : Theorie de l'institution Renard. : Jacques Maritain - Les droits Renard. De l'homme : Rاجع كذلك : la loinaturell 1978 .

وهو يعتبر القانون الطبيعي مجموعة قواعد خلقية وأن هذا القانون الطبيعي ينبع من القانون السرمدى أى من الحكمة الخالقة أى الله سبحانه وتعالى وهو يرجع بحقوق الانسان الى مصدر سابق على المجتمع والدولة ، وهو الله سبحانه وقد جاء فى كتاب العقد الاجتماعى لجان جاك روسو أن الأمر يتطلب «لله تمنح البشر قوانينها (ص ١٢١) .

والنصوص^(١) ، فضلا عن عجزها عن تحقيق حماية حقة للأفراد ، وهى من وجهة نظرنا — تمثل فى أساسها «سيادة القانون» عدوانا على حق الله وافتئاته على سلطانه فى الأرض ، إذ هو وحده الذى يملك أن يشرع للناس ابتداء .. وهو سبحانه لم يتنازل عن سلطانه هذا للبشر .. كما أنه لم يتنازل عن « بعضه » حتى تكون هناك آلهة أخرى مع الله يحرمون ويحللون ويشرعون . ما لم يأذن به الله .

فبمضمون الشرعية^(٢) الإسلامية . أن تكون شريعة^(٣) الله هى الحاكمة ، وأن يكون الدين كله لله بلا تجزئة — وهو ما نقنوله بمشيئة الله فى فصاين على التوالى .

(١) فى هذا المعنى :

Duguit — Souverainete est Liberte, Paris 1922, P. 89.

(٢) ، (٣) وبين الشرعية والشرعية .. جناس كامل .. لفظا .. ومعنى ! كلاهما مصدر من فعل واحد شرع ، وهو فعل يفيد البدء فى السير على أساس من سبق التنظيم ، ومنه الشارع وهو الطريق المعد للسير ، والمشروع وهو الفكرة المنظمة ، والتشريع وهو التنظيم بقواعد عامة (الأستاذ الدكتور مصطفى كمال وصفى — المستشار بمجلس الدولة فى كتابه النظام الدستورى فى الاسلام — مقارنا بالنظم العصرية — طبعة ١٣٩٤ — ١٩٧٤ — وتطلق الشريعة بمعنى المورد أو الشرب ، وقد جاء فى مختار الصحاح شربة الماء هو مورد الشارب ، ويقول الأزهري ولا تسميها العرب شربة حتى يكون الماء عدا لا انقطاع له كماء الأنهار أو يكون ظاهرا معينا يستقى منه برشاء (أى دلو) .

وتطلق كذلك بمعنى الطريقة المستقيمة أو على حد تعبير الفيروزبادى فى القاموس الظاهر المستقيم من المذاهب ، ومن هذا المعنى قول الله « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون » ، ومن معانيها كذلك كما قال ابن ملك : الطريق الظاهر — راجع القاموس المحيط — مختار الصحاح . واصطلاحا : الشرع والشرعية والدين والملة بمعنى واحد — والشرعية أوسع من الفقه ، إذ لا يدخل فيه اصطلاحا — جانب الاعتقاد ولا جانب الأخلاق ، فالأول يدخل فى علم الكلام والثانى يدخل فى علم الأخلاق . وقد تطلق الشريعة على الفقه من قبيل إطلاق العام على الخاص — ونفضل أن يبقى لكل اصطلاح مدلوله (راجع الامام الشاطبى الموافقات ج ١ ص ٨٨ ، واصطلاحات الفنون لمحمد على التهانوى — المجلد الأول ص ٨٣٥ — طبعة الاستانة عام ١٣١٧ .

والمعنى اللغوى ظاهر بالنسبة للشرعية وما لها من سمات — فشرعية الله . مورد لمن شاء أن يرتوى ايمانا وخلقا وحكما . وهو مورد ظاهر معين لا يبعد على طالب ولا ينأى عن راغب وهى طريق مستقيم لا عوج فيه ولا أمتا .

الفصل الأول

شريعة الله حكمة

٩ - لا شرعية بغير شريعة :

ذاك هو انخلاص من شرعيات زائفة قامت على سيادة القانون فقدت
تبرير أساسها ، وانتهكت تحتها حريات وحرمات ، وكانت في الوقت نفسه
عدوانا على حق الله !

ولا تتحقق الشرعية — بمجرد نص على الشريعة ، أو رفع شعارها . . . !
بل لابد أن تكون حكمة . . . (١)

ولا تكون شريعة الله حكمة حتى يكون لله الشرع ابتداء .

ولا تكون شريعة الله حكمة حتى تكون شريعته هي العليا — لا شريعة
معه ولا شريعة فوقها . . . !

فهذان مبحثان نشير إليهما في هذا الفصل بمشيئة الله .

(١) يقول أستاذنا الشيخ فرج السنهاوري لا حاكم الا الله ولا حكم الا ما
حكم به على هذا اتفقت كلمة المسلمين حتى الذين قالوا أن للأفعال حسنا وقبحا
عقليين أي يدركهما العقل إذ أنهم لم يذهبوا الى أكثر من اتخاذ الوصفين
أساسا لحكم الله سبحانه يصدر على موقفهما ، فالعقل لا دخل له في انشاء
الاحكام واصدارها ، وإن كان هو شرط التكليف وله أعظم الأثر في فهم ما شرع
(دروس في تاريخ الفقه قسم الدكتوراه ١٣٦٦ هـ - ١٩٦٥ م ص ٢٣ -
أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة في أصول الفقه ص ٦٦) . والشريعة الذين
جعلوا للامام المعصوم سلطة واسعة في فهم الشريعة وتأويلها وتفسيرها لم
ينكروا أن لله الشرع ابتداء وبالتالي لم ينكروا إقامة شريعة الله كأساس
للمشروعية (الزميل الكريم الدكتور مصطفى كمال وصفي في مؤلفه القيم
النظام الدستوري في الاسلام طبعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ص ٤٢ و ٤٣) .

المبحث الأول

الله الشرع ابتداء

١٠ — منذ مكة . ومن قبل أن تقوم دولة الإسلام بالمدينة والقرآن يربى المسلمين على عقيدة « إن الحكم إلا لله » بمعنى أن الشرع ابتداء هو الله ، ولقد جاءت هذه الآية في سورة يوسف واسطة عقد بين عقيدة وعبادة . . . « أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار . . » حديث في العقيدة إن الحكم إلا لله . . « حديث عن الحكم والشرع » أمر ألا تعبدوا إلا إياه « (١) » . . . « حديث عن العبادة » فرد الحكم (بمعنى الشرع ابتداء) إلى الله عقيدة . . وطاعته وفق ما شرعه . . عبادة .

كما جاءت في آيات أخرى في سور أخرى بصور أخرى . . . « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » (٢) .

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك » (٣) .

« أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (٤) .

١١ — رد الأمر إلى الله عقيدة :

عقيدة المسلم « ما وقر في قلبه من تصديق .. بأن لا إله إلا الله (هـ) » نفي

للألوهية .. عن سوى الله ، وإثبات الألوهية لله سبحانه !

(١) يوسف ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) الشورى ١٠ .

(٣) الشورى ١٢ ، ٢١ .

(٤) رد كثير ممن كتبوا في موضوع الايمان أو العقيدة .. عقيدة الاسلام الى شهادة لا اله الا الله تصديقا بالقلب ، ونطقا باللسان ، وعملا بالجوارح — راجع بحثنا لنا (الايمان الحق — عقيدة وشهادة وعبادة) ، وراجع الامام الغزالي في احياء علوم الدين ج ١ ص ٧٩ — الامام محمد السنوسي في شرح العقيدة المصغرى أم البراهين والامام الدسوقي في حاشيته على الكتاب السابق ص ١٦٩ — وراجع حديث توضيح العقيدة على شرح الجريدة للمرحوم حسين عبد الرحيم مكى صححها ونقحها الأستاذ أحمد الملباد ص ٧٦ ، ٧٨ والمرحوم الشيخ محمود شلتون شيخ الأزهر في الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٩ ، ٣٠ ، وأستاذنا المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة — العقيدة الاسلامية كما جاء بها القرآن ص ٨ ، ٧٤ .

وهو نقي للالوهية بكل عناصرها . . وإثبات لها بكل عناصرها .

والألوهية لا تعني فقط . . أن الله الخلق والرزق ، وأن له التقدير والتدبير .
فذلك ما كان يسلم به أكثر الكافرين « ولئن سألتهم من خلق السموات
والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم » (١) .

سكن الألوهية تعني مع ذلك أن الله الأمر والحكم والتشريع « ألا له
الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين » (٢)

فمن تصديق المسلم بأن لا إله إلا الله ، يصدق أن لا خلق إلا الله ، وأن
لا تقدير إلا الله ، وأن لا تشريع إلا الله .

وكما يشهد من خلال لا إله إلا الله . . خلقه ، وقدره ، وشرعه . .

يشهد كذلك من خلال خلقه ، وقدره ، وشرعه . . أن لا إله إلا الله .
يشهدا في صفحات الكون ، وفي صفحات الحياة ، وفي صفحات الكتاب !

١٢ — وبرغم وضوح عقيدة الإسلام من شهادة أن لا إله إلا الله فلتعد
رسخ القرآن هذه العقيدة في الجانب الذي ماري ويمار في الكثيرون . .
جانب ردّ الأمرواشرع إلى الله ... وكان له في ذلك أكثر من سبيل :
كان للقرآن حديث عن الأرباب . . دل فيما دل عليه أنه لا يلزم أن تكون
هذه الأرباب من دون الله أصناماً من الحجر ، إنما يمكن أن تكون هذه
الأرباب من دون الله أصناماً من البشر . . . !

إن الصورة الأولى صورة بدائية وساذجة ، لا تحسب البشرية بعد ما شئت
عن طفولتها ترتد إليها مرة أخرى ! — إنما الصورة الثانية ارتدت إليها
البشرية وما زالت إلى اليوم تتردى !

(١) المزخرف ٩ .

(٢) الأعراف ٥٤ .

تحدث القرآن عن قوم « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله »
وعجب أحد الصحابة أن يكون البشر رباً دون أن يركع له ويسجدوا وعبر عن ذلك
بقوله لرسول الله صلى الله عليه وسلم « ما عبدناهم » ... فذكر له الرسول
جانبا آخر من العبادة يعطى الربوبية لغير الله « ولكنهم أحلوا لكم الحرام
وحرموا عليكم الحلال فأطعتموهم . . فتلك عبادتكم إياهم » (١)

من أجل ذلك كانت شهادة التوحيد .. تنفى الألوهية أولاً عن سوى الله ثم
تثبتها لله رب العالمين .. لئلا يكون معه آلهة آخرون يحللون ويحرمون ويشرعون !
وكان قول الله سبحانه « .. تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم .. ألا نعبد
إلا الله ، ولا نُشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » (٢)
وقد كانت تكفى « ألا نعبد إلا الله » لنفهم منها قصر العبادة على الله
بكل صورها لكن التأكيد بعدها « ولا نشرك به شيئاً » ثم التأكيد على
لون من الإشراك في العبادة « ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » !

(١) التوبة : ٢١ — من حديث لعدي بن حاتم رواه عنه من طرق أحمد
والترمذي وابن جرير وذكره القرطبي في الجامع وقال القرطبي في معنى
الأرباب : معناه أنهم أنزلوهم منزلة ربهم في قبول تحريمهم وتحليلهم لما لم
يحرمه الله ولم يحلله الله (الجامع لأحكام القرآن — طبع كتاب الشعب ص
١٣٤٨) وقال جريج في معنى يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله يعنى
يطيع بعضنا بعضاً في معصية الله — تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص
٣٧١ ، ذلك أن عدى بن حاتم لما بلغته دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فر
الى الشام وكان قد تنصر في الجاهلية فأسرت أخته وجماعة من قومه ثم
من رسول الله صلى الله عليه وسلم على أخته فرجعت الى أخيها فرغبته في
الإسلام وفي القدوم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقدم عدى الى المدينة
وكان رئيساً في قومه طيء وأبوه حاتم الطائي المشهور بالكرم — فتحدث
الناس بقدومه فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عنقه صليب من
فضة وهو يقرأ هذه الآية : « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله »
قال : فقلت أنهم لم يعبدوهم فقال : بل أنهم حرّموا عليهم الحلال وأحلوا لهم
الحرام فاتبعوهم فتلك عبادتهم إياهم .
(٢) آل عمران ٦٤ .

وكما كان التعبير عن التحليل والتحریم بالربوبية ، كان وصفه بالكفر
ببل وصفه بأنه « زيادة في الكفر » . . « إنما النسيء زيادة في الكفر يضل
به الذين كفروا يُحاوِنه عَما ويُحرِّمونه عَما لِيُواطِنُوا عِدَّةَ ما حَرَّمَ اللهُ
فِيحِلُّوا ما حَرَّمَ اللهُ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ، وَاللهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ » (١)
ووصفه في آيات أخرى بالشرك « سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللهُ
ما أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ » (٢) ، و « وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا
لَوْ شَاءَ اللهُ ما عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ
دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ » (٣) .

ولا شك أن من أخذ موقف الربوبية . . وادعى أمراً هو خالص حق
الله . . ونازعه فيه السلطان . . فقد كفر وأشرك .

وكان في موضع آخر وصف لهذا الأمر بأنه اقتراء للكذب على الله . . ،
ولا شك أن من ادعى أمراً هو الله فقد اقترى عليه الكذب . . . وكان
تعقيب في مكان آخر بنفى الإيمان عن اقترى على الله الكذب .
« وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيُفْتَرُوا
عَلَى اللهِ الْكُذْبَ » (٤)

« إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله » . (٥)

ولقد يقال إن بعض النصوص تتحدث عن « القول » عن الحرام حلال
وعن الحلال حرام ، والتشريع فعل وليس بقول . . والحق أن التشريع لون

(١) التوبة ٣٧ .

(٢) الأنعام ١٤٨ .

(٣) النحل ٤٥ .

(٤) النحل ١١٦ .

(٥) النحل ١٠٥ .

من ألوان القول ، باعتبار ما فيه من « خطاب » إلى الكافة بالنصوص . وهو — في رأينا — أشد ألوان القول إثما ...

أولا : باعتبار عموميته وما يترتب عليه من إضلال الكثيرين ، وثانياً : باعتباره موضع إلزامه من السلطة وما يترتب عليه من تتابع الكثيرين فيه .. والسلطة دائماً موضع الرهب والرغب ولعل من هؤلاء من عناهم قول الله سبحانه وتعالى :

« ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون » . (١)

وفي سورة الشورى

حديث عن إثبات الولاية لله ونفيها عن غيره يعقبه مباشرة تقرير لمبدأ الشرعية « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » (٢) أى هو الحاكم فيه . بما شرع في كتابه وسنة نبيه . (٣)

ويؤكد السياق ردُّ أمر الشرع كله لله ، وبيان في أنه في جوهره واحد من لدن نوح حتى محمد عليهما الصلاة والسلام « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » . (٤)

(١) النحل ٢٥ ، ويشير الامام ابن القيم الى هذا المعنى قائلا : « وقد استقرت حكمة الله وعدله أن يجعل على الداعي الى الضلال مثل آثام من اتبعه واستجاب له ، ولا ريب أن عذاب هذا يتضاعف ويتزايد بحسب من اتبعه وضل به ، ولهذا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لهرقل « فان توليت فعليك اثم الاريسيين (أى الاتباع) رواه البخارى — ثم أشار الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « من دعا الى ضلاله كان عليه من الاثم مثل أوزار من اتبعه لا ينقص من أوزارهم شيئا » (طريق الهجرتين وباب السعادتین طبع منير الدمشقي سنة ١٣٥٧ هـ ص ٥٣٩ وما بعدها) .

(٢) الشورى ٩ .

(٣) الامام ابن كثير في تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٠٨ .

(٤) الشورى ١٠ .

ثم يؤكّد أن إقامة هذا الدين الذي شرعه الله .. غاية .. بدعو إليها الرسول عليه الصلاة والسلام ويستقيم عليها، يؤمن بها ويطبقها عدلا بين الناس. « فلذلك فادع ، واستقم كما أمرت ، ولا تتبع أهواءهم ، وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب ، وأمرت لأعدل بينكم » (١).

وأخيراً .. يصف الوضع الهديل لشرع الله بالشرك .. فلما أن يقام ما شرع من الدين ، أو يكون لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله .. « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (٢).

وفي موضع آخر كان ربط الرد إلى الله بالإيمان « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٣).

وكان اعتبار التحاكم إلى غير الله تحكما كما إلى الطاغوت « يجعل الإيمان مجرد » زعم » « ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمرنا أن ينفكوا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا » (٤).

وأخيراً نفي الإيمان عن رغب عن التحاكم إلى الله ورسوله بإقامة كتابه وسنة نبيه « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (٥).

(١) الشورى ١٣ .

(٢) الشورى ١٥ .

(٣) النساء ٥٩ .

(٤) سورة النساء ٦٠ .

(٥) سورة النساء ٦٥ - راجع عرضا شيقا للامام ابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ٥٠ وما بعدها ، والامام ابن كثير ج ١ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، والمزمخشري في الكشاف ج ١ ص ٢١٠ ، والبيضاوي في تفسيره ص ١٠١ - يقول الأخير « وكأنه احتج على أن الذي لم يرض بحكمه وإن أظهر الاسلام كان كافرا مستوجب القتل » ، ويقول الامام ابن القيم تحت عنوان « الرد إلى »

وفي سورة المائدة حديث عن يحكم بغير ما أنزل الله يصفه بالكفر والظلم والفسق (١)

ومع هذه ينتفى الإيمان أو يعتوره نقص كبير !
ثم يحمل الأمر بين إقامة حكم الله .. أو الهوى ، والفتنة ، والجاهلية
« فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق .. »
« وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذروا أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم » ... « أفحكم الجاهلية يبنون
ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٢)

وفي سورة النور عود إلى الذين يتجاسرون :

تبدأ بنفى الإيمان ... وتنتهى بإثبات الظلم .

الله والرسول من موجبات الإيمان ، « ومنها أنه جعل هذا الرد من موجبات الإيمان ولوازمه فان انتفى انتفى الإيمان ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه ، ولا سيما التلازم بين هذين الأمرين ، فانه من الطرفين ، وكل منهما ينتفى بانتفاء الآخر ، ثم أخبرهم بأن هذا الرد خير لهم وأن عاقبته أحسن عاقبة - ثم أخبر سبحانه أن من تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاغوت وتحاكم إليه ، والطاغوت : كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاوع ، فطاغوت كل قوم من يتحاكمون إليه غير الله ورسوله ، أو يعبدونه من دون الله ، أو يتبعونه على غير بصيرة من الله ، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة الله ، فهذه طواغيت العالم إذا تأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم (عدلوا) عن عبادة الله إلى عبادة الطاغوت ، وعن التحاكم إلى الله والرسول إلى التحاكم إلى الطاغوت ، وعن طاعته ومتابعة رسوله إلى طاعة الطاغوت ومتابعته ، وهؤلاء لم يسلخوا طريق الناجين الفائزين من هذه الأمة .

ثم يقول : « والإيمان انما يقتضى إلغاء الحرب بين ما جاء به الرسول وبين كل ما خالفه من طريقة وحقيقة وعقيدة وسياسة ورأى .. ثم أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكموا رسوله فيما شجر بينهم من الدقيق والجليل ، ولم يكتف منهم أيضا بذلك حتى يسلموا تسليما وينقادوا انقيادا ، »

وبين هذا وذاك ربط الأمر بالقلب، وتساؤل: هل فيه مرض؟.. وتعداد
لعديد من أمراض القلب: ريبة وشك، وخوف أن يظلمهم الله ورسوله...
بل هم الظالمون « ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا، ثم يتولى فريق
منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين، وإذا دعوا إلى الله ورسوله
لينحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون، وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه
مذعنين، أفي قلوبهم مرض، أم ارتابوا، أم يخافون أن يحيف الله عليهم
ورسوله، بل أولئك هم الظالمون » (١).

١٣ — ولقد نعلم أنه وإن غاير القرآن في الحديث عن يحكم، وعن
يتحاكم... فلقد دمع الفريقين بنفى الإيمان عنهم، وبإثبات الظلم
أو الكفر لهم...

ولقد نعلم أن مسئولية الحاكمين أشد... إذ يضلون الكافة باعتبارهم
موضع القدوة أو موضع السلطة... فتزع الناس إلى مشربهم وتخضع لما شرعوه
من دون الله... رغبا ورهبا.

لكننا لا نوهن من مسئولية الذين يتحاكمون... وما يستطيع حاكم
مهما تجبر... أن يكره شعبا بأسره على ما يكره... وما قال فرعون
قوله الكافرة... إلا لما رأى الجباه تعنو والظهور تنحنى... فكان لا بد
له أن يمتطى تلك الأنعام!

ويتحدث القرآن عن الفريقين: من يحكم، ومن يتحاكم في سورة
محمد، فيقول عن الفريق الأول «والذين كفروا فتعسألهم وأضل أعمالهم،
ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم»... فيكشف عن الباعث

لرفضهم ما أنزل الله ... إنها الكراهية ، وكم من الناس جُبِلو على كراهية الحق ، والخير والصدق ... !

ثم يكشف عن نتيجة عملهم ... إحباط وفشل .. وهو صدق في كل من رفض كارها ما أنزل الله !

ويقول عن الفريق الثاني « إن الذين ارتدُّوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى ، الشيطانُ سَوَّلَ لهم وأَمَلَى لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نَزَّلَ اللهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ، والله يعلم إسرارهم » .

وقد يكون هذا وصفا للذين يتحاكمون فيطيعون الحاكمين فيما يفضب الله . وقد يكون هذا وصفا للأعوان الذين يتزلفون إلى الحاكمين ... إنهم مثلهم ... ارتدوا ... وأنهم معهم حين يعذبون ! .. أما الباغث لهم فإن الشيطان يسول لهم ويملي لهم .. « يَعِدُهُمْ وَيُمْنِّيهِمْ ، وما يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا » !

١٤ - وإذا كان رد الأمر إلى الله من مقضيات الإيمان وموجبات العقيدة ، وكان النكوص عن ذلك كفرا وشركا ، وظلما وفسقا كما عبر القرآن ... فما هي صور ذلك النكوص ؟

عدول أو تعديل :

إن من عدل عن شرع الله إلى شرع غيره فقد عدل بشرع الله شرعا آخر ، ومن تمَّ عدل بالله آلهة أو أربابا آخرين ... لأن الشرع ابتداء خالص حق الله ، باعتباره من خصائص الربوبية والألوهية كذلك من لم يعدل عن شرع الله كما ولكنه عدل فيه ... !

ذلك أنه لا يملك التعديل إلا سلطة في نفس المستوى أو سلطة أعلى ، فمن فعل ذلك فقد جعل من نفسه ندا لله ... تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ..

والتحريم والتحليل — اللذان أشارت إليهما الآيات الكريمة — يتخذ صورة العدول أو التعديل ، فمن عدل عن تحريم الخمر إلى إباحتها فقد أحل ما حرم الله ، ووقع في الكفر والشرك ، وكما يكون العدول صريحا ... بأن يقال عن الحرام حلال . فإنه يكون كذلك ضمنيا ... بتغيير وصف الحكم من الحرام إلى الحلال -ففى مثل الخمر ... جاء تجريمها بالنص والإجماع ... فإذا جاءت نصوص وضعية خالية من العقاب ، فقد غيرت وصف الحكم وجعلته مباحا ... والمباح أحد أقسام الحلال^(١) ، ومن ثم فإنها تكون بذلك قد أحلت ما حرم الله .

كذلك الزنا حرمة الشريعة بالنص والإجماع ... فإذا جاءت نصوص وضعية خالية من النص على العقاب عليه ولو فى بعض الأحوال . فإنها تكون قد أباحت فى هذه الحالات ... أى تكون قد أحلت ما حرم الله .

هذه صور من العدول .

أما صور التعديل .. فإن الحكم يبقى على وصفه الأصلي فلا يتقلب من الحرام إلى الحلال .. ولكن مثلاً يجرى التعديل فى العقوبة التى وضعها الله سبحانه للفعل ، كأن يحتفظ النص الوضعى بتحريم الفعل وتجريمه ولكنه يعدل فى العقوبة المقررة له شرعا فيجعلها الحبس بدلا من الجلد . أو الرجم .

ويمكن أن يقال إن مثل تلك النصوص الوضعية التى تتضمن تعديلا فى الحكم الشرعى تتضمن كذلك .. عدولا ... فإن وضع عقوبة مكان أخرى .. عدول عن العقوبة الأصلية التى شرعها الشارع الحكيم علاجا للداء ... وهم أعلم بمن خلق وهو اللطيف الخبير !!

(١) فالحلال يشمل الواجب والمندوب والمباح — كما هو مقرر فى كتب الأصول .

وعلى ذلك فالعدول والتعديل هو من قبيل التحليل والتجريم الذى دمهقه القرآن بالكفر والشرك وتلك أقسى صور عدم الشرعية !!

١٥ - تقييد المباح :

وقد يستتر البعض تحت « تقييد المباح » ليعصوا إلى تحريم ما أحل الله .. عدولا أو تعديلا لكن ضابط ذلك النظر فيما يجرى تقييده ... هل ورد بإباحته نص شرعى .. أم أنه خاضع للإباحة الأصلية باعتبار أن الأصل فى الأشياء الإباحة .

فإن جرى التقييد فى الدائرة الثانية فذلك حق لولى الأمر لا تترتب عليه فيه ، أما إن جرى التقييد فى الدائرة الأولى فإنه يصطدم بالنصوص التى أباحت الفعل أى حلته ، ومن ثم يندرج تحت التحريم الذى ورد فى قوله تعالى : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب » . (١)

١٦ - التشريع ابتناء لا ابتداء :

التشريع ابتداء .. ذلك خالص حق الله .. وهو أمر عقيدة وإيمان .. كما بينا ، أما التشريع ابتناء .. فيمكن أن يكون للبشر :
أولا - فى دائرة المباح الذى لم يرد به نص :

فيمتد التشريع هنا إلى تنظيم ذلك المباح ، والتنظيم ليس طليقاً من كل قيد .. بل هو مقيد .

(١) راجع بحثاً مستفيضاً حول الإباحة - فى موسوعة الفقه الإسلامى - إخراج جمعية الدراسات الإسلامية بإشراف استاذنا المرحوم محمد أبو زهرة ص ٢٣٥ - وللفقيه أن يدرك من استقراء ما ورد النص بإباحته أنه وإن كان فيه التخيير بالجزء فإنه مطلوب الكل ، ومن ثم لا يصح تركه كما لا يصح تقييده لأن ذلك يعد تعديلاً فى شرع الله لا يجوز - راجع فى المباح الموافقات ج ١ ص ١٠٩ ، ١٣٠ ، ١٤٣ ، ١٦١ ، ١٦٦ .

١ - بما قد يكون من نصوص يمكن أن تتعدى الى هذه الحالة لتحقيق علمها أو حكمها أو المصلحة التي شرعت لها .. وبعبارة أخرى يتحقق فيها قياس اللفظ أو قياس المعنى (وهو ما نعالجه بمشقة الله في بحث المصلحة) .

٢ - بالمقاصد العامة للشريعة وهي التي ترسم إطاراً عاماً يمكن أن يسمى بلغة العصر « النظام العام » أو روح الشريعة الإسلامية .

٣ - إن التنظيم لا يصادر أصل الحق .. وإلا خرج عن وظيفته إذ يجري التنظيم لتيسير استعمال الحق ، ولتجنب إساءة استعماله ..

وهذه الدائرة التي يجري فيها تنظيم المباح دائرة واسعة ، ويمكن أن يجري فيها التشريع ابتناء بالقيود السابقة .

ثانياً - في تنفيذ النصوص الشرعية :

قد يحتاج تنفيذ النصوص الشرعية إلى إجراء تشريعي بلغة العصر — أى إلى إصدار قواعد عامة ملزمة ... وفي هذه الحالة يكون الالتزام كاملاً بالنصوص وبالمقاصد الشرعية ، وإطلاق لفظ التشريع على هذه الحالات إنما يكون « تجاوزاً » فهي في الواقع « تنفيذ » أكثر منها تشريعاً .

هذه صور التشريع ابتناء ...

يبين منها أنها لا بد مستندة إلى ما شرعه الله ابتداء من نصوص أو مقاصد وهو ما يغنيننا عن الخوض في « التفويض » الذي رفضه عامة الأصوليين . (١)

(١) راجع كتب أصول الفقه الحديثة في هذا الموضوع ، والمستقصى للغزالي ج ٢ ص ٣٩٦ وما بعدها ورسالة قيمة للزميل الدكتور فتحي عبد الكريم ص ١٦٣ ، وقد تولى الرد على ما أثاره كاتب سورى يدعى محمود اللبابيدي في مجلة الاسلام السنة الرابعة - العدد الثاني تحت عنوان « نظام الاسلام السياسى وعلاقة الدين بالدولة » - وقد بلغ بذلك الكاتب الجرأة على دين الله أن جعل لما أسماه « الأمة » سلطة التشريع مطلقة بما ينسخ ما شرع الله ، زاعماً انتقال تلك السلطة من الله الى الأمة - وقد تولى عليه الرد قبل الزميل الكريم المرحوم العميد الشيخ محمد محمد المدني عميد كلية الشريعة .

كما يغنيننا عن الخوض في بحث دخيل على الفقه الإسلامى ، وهو « نظرية السيادة »^(١) وذلك بالتفرقة بين الشرع ابتداء ، والشرع ابتناء . فالأول خالص حق الله بمقتضى ما قدمنا من نصوص وأدلة ، والثانى يمكن أن يكون للبشر ... ، ويبقى السؤال من الذى يشرع ابتناء ؟

١٧ - لمن الشرع ابتناء :

أجهد الباحثون فى السلطة التشريعية فى الإسلام أنفسهم فى البحث حول كون سلطة التشريع بالقيود سالفة الذكر ثابتة للأمة . . أم للعلماء . . أم لطائفة منتخبة عن الأمة .^(٢)

فالذين قالوا إنها للأمة . . فعلوا ذلك جريا وراء شعارات الديمقراطية « الأمة مصدر السلطات » ... وللأمة وزنها فى الإسلام ... لكن استعارة شعار الديمقراطية فيها خطأ وخطر كبير .

ذلك أن للنظام الإسلامى سمته الخاص . . شكلا وموضوعا ومن ثم فهو لا يقبل الاستعارة ولا التوقيع ، وهذا النظام يحمل الأمة حارسه له ... لكنه

(١) راجع رسالة الدكتور فتحى عبد الكريم ، وقد انتهى بعد جهد كبير الى انتفاء الظروف التى نشأت فيها نظرية السيادة وانتفائها فى الفقه الإسلامى ، والى عدم الحاجة اليها كذلك لوجود نظرية اسلامية متكاملة فى السلطة ، كذلك اشار الدكتور عبد الحميد متولى أن النظرية صارت منقذة فى بيئتها . . فلم ننقل النظريات المريضة اليها ص ٥٥١ وما بعدها .

(٢) راجع المرحوم أستاذنا الشيخ عبد الوهاب خلاف فى بحثه السلطات الثلاث فى الاسلام - منشور بمجلة القانون والاقتصاد - أعداد يونية سنة ١٩٣٥ م ، مارس سنة ١٩٣٦ م ، وأبريل سنة ١٩٣٧ م - الأستاذ الدكتور سليمان الطماوى فى كتابه السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى ، الدكتور عبد الحميد متولى - مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ، الدكتور فؤاد النادى - مبدأ المشروعية ، الدكتور فتحى عبد الكريم نظرية السيادة - المرحوم الشيخ محمد محمد المدنى - السلطة التشريعية فى الاسلام ، على عبد الرازق - الاسلام وأصول الحكم ، محمود الملبايدى فى بحثه السالف الإشارة اليه وهما مع الدكتور عبد الحميد متولى وقعوا فى كثير من الشطط .

لا يعطيها كل السلطات كما تفعل القوانين والأنظمة الوضعية . . . وكما سيبين
من خلال العرض بمشيئة الله .

والذين قالوا إنها للعلماء ... قصدوا عمل المجتهدين في الإجماع باعتباره
مصدراً للأحكام الشرعية ... وهو ما سنعرض بمشيئة الله عند الحديث عن
مصادر الشرعية .

والذين أعطوها لطائفة منتخبة ... تأثروا إلى حد كبير بالأنظمة الغربية
التي تجعل السلطة التشريعية لمجلس منتخب اسمه « البرلمان » أو « مجلس
النواب » أو « مجلس الأمة » أو « مجلس الشعب » ...

١٨ - ونحن نرى أن هذه السلطة ثابتة بالنص : لأولى الأمر :

لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى
الأمر منكم » (١) فقد أوجب الطاعة لأولى الأمر ...

وأولو الأمر لفظ جامع . . . وفي قصره على الإمام الأعظم ... خروج على
قواعد التفسير . إذ العام يشمل جميع أجزائه ما لم يخص (٢) ، وليس ثمة
مخصص لعموم النص . والأمر كذلك لفظ عام يشمل بلغة العصر « التشريع »
كما يشمل « التنفيذ » ومن ثم جاز لأولى الأمر أن يشرعوا في الحدود السابقة
ما يجب على المؤمنين طاعته وكانت سلطة التشريع ابتناء منعقدة لأولى الأمر .

(١) سورة النساء ٥٩ ، وراجع تفسير النص الكريم القرطبي - ج ٨ -
مدار المعارف ص ٤٩٦ وما بعدها ، التفسير الكبير للرازي - الطبعة الأولى
١٤٥٧ هـ - ١٩٣٨ م ج ٩ ص ١٤٣ وما بعدها ، الكشف للزمخشري ج ١
ص ٢٠٩ وما بعدها ، وتفسير المنار - الطبعة الأولى - ج ٥ ص ١٨٠ وما
بعدها .

(٢) دلالة العام وشموله لجميع أجزائه موضع اتفاق - إلا أن البعض
اعتبر هذه الدلالة ظنية (المالكية والشافعية والحنابلة) ، والبعض الآخر
اعتبرها قطعية (الأحناف) أصول الفقه لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة
ص ١٥٠ ، ١٥٤ .

وهذه السلطة موزعة بذلك بين الإمام الأعظم ، وجماعة المجتهدين ، وجماعة أهل الحل والعقد .. باعتبار هؤلاء جميعاً ممن يندرجون تحت هذا اللفظ العام .

والجامع بين هؤلاء جميعاً ... أنهم يقيمون شريعة الله ، وأنهم أهل علم ... والمقصود بالدرجة الأولى هو العلم بالأحكام الشرعية ، ثم يأتي في الدرجة الثانية العلم في مجال التخصصات المختلفة .. فلا بد من كل فرع منها من وجود من يقوم به وإلا أئتم المجتمع كله . وبذلك يتميز أولو الأمر في حكومة الإسلام .. عن غيرهم في سائر الحكومات .

١٩ - أما كيف نعرف هؤلاء ...

فللإسلام سمته الشكلى ... كما له حكمه الموضوعى ... وهو من عند الله الكبير ... أكبر من أن يمد يده إلى هذا النظام أو ذاك ... وهو أغنى كذلك وأقنى !

ال خليفة وهو من قمة العلماء ... يختاره أهل العلم ... ويبايعه جماعة المسلمين المجتهدون وهم قمة العلماء ... يتميزون وحدهم .. داخل مجتمع نظيف متسام يُوسدُ الأمر إلى أهله .. !

أهل الحل والعقد وهم من العلماء ... يتميزون كذلك وحدهم ... داخل مجتمع الكفاءة والعدالة (١) !

(١) راجع نظرة ثاقبة للدكتور مصطفى كمال وصفى - فهو يشير الى تمييز أهل الحل والعقد راجع مؤلفاته « المشروعية فى النظام الإسلامى - القانون الإدارى الإسلامى - النظام الدستورى فى الإسلام » ونحن نحى الزميل الجليل ونوافقه فيما انتهى اليه .

وهكذا يحكم ... الشرع عن طريق العلم .. في الإسلام .^(١)

٢٠ - أما كيف يجرى توزيع السلطة بين هؤلاء :

فإن قاعدة الشورى حكمة في هذا الموضوع .

ولا يعرف الإسلام حكم الفرد المطلق .. وهو الذي ندد بذلك في كتابه
بفرعون مصر الذي ما كان يسمح بأن يعلو صوت على صوته « ما أرىكم إلا
ما أرى ، وما أهديكم إلا سبيل الرشاد » .^(٢) ، وندد بقوم أعطوا لامرأة
كل الحق أن تمضى رأيها .. وقصروا دورهم على أن يكونوا يدها الباطشة
دون عقل أو تفكير « نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك
فانظري ماذا تأمرين » .^(٣)

والأمر بعد المبادئ الواضحة أمر تفصيل .. يمكن الاجتهاد فيه ،
والوصول إلى نصوص محددة توزع السلطة بين الإمام الأعظم ، وجماعة
المجتهدين ، وجماعة أهل الحل والعقد .

٢١ - أما عن تكييف علاقتهم بالإمامة :

فإننا نميل إلى القول بأنها علاقة نيابة عن الأمة .. وهي تتحقق بغير حاجة
إلى خوض في التفاصيل .. ولها أصل عريض في فقه الإسلام ... ذلك أن

(١) بذلك تحررنا من قول الأستاذ الدكتور السنهوري « العلم يحكم في
الإسلام » أن يظن أن العلم وحده هو الذي يحكم .. فالعلم وسيلة إلى الغاية
.. وهي إقامة شريعة الله .. راجع الدكتور السنهوري - الخلافة - المرجع
السيابق .

(٢) سورة غافر ٢٩ .

(٣) سورة النمل ٣٣ وذلك أنه ساقها في سياق تصور الدولة الكافرة
- قال الحسن البصري رحمه الله : فوضوا أمرهم إلى علة تضطرب ثدياها ..
فلما قالوا لها ما قالوا كانت هي أحزم أمرا منهم وأعلم بأمر سليمان (راجع
ابن كثير ج ٣ - ص ٣٦٢) .

هؤلاء يمارسون واجباً كفائياً .. وفي الواجب الكفائي تتحقق النيابة عن الأمة . (١)

وبذا يبين لنا . . أن الشرع ابتداء هو لله سبحانه ، وأنه لا ينزعه هذا الحق إلا من جعل نفسه نداً لله سبحانه ، ومن سلم لغير الله بهذا الحق فقد جعله كذلك نداً لله سبحانه ...

ذاك منطق شهادة أن لا إله إلا الله
وهو منطق النصوص الصريحة العديدة التي ربطت رد الأمر إلى الله برباط العقيدة ، والایمان .

أما الشرع ابتداء لا ابتداء .. فهو في مجال المباح تنظيم ، وفي مجال ما وردت به النصوص تنفيذ ، وهو في كلا الدأثرين مقيد بالنصوص والمقاصد الشرعية ، وأن من يملك هذه السلطة هم أولو الأمر « الذين ثبتت لهم السلطة بمقتضى النص الشرعي ، كما ثبت للوالدين مثلاً حق الطاعة بمقتضى نصوص شرعية ، ولا يعني ذلك التفويض .. فذلك ما يرفضه الفقه الإسلامي .
ويتحقق رد الأمر إلى الله ... يتحقق حاكمية شريعة الله ...

وتتحقق بالتالي شرعية الإسلام .. بيد أن رد الأمر إلى الله يقتضي أن تكون شريعته هي العليا ... لا شريعة معها ولا شريعة فوقها .. ومع أن هذه لازمة عن تلك .. إلا أننا نرى بعض التفصيل فيها دفعا لكل شبهة .

(١) وفي فكرة النيابة سبق النظام الإسلامي كل الأنظمة الوضعية .. كما استحدث ما لم يعرفه القانون الروماني ولا الأنظمة الآخذة عنه — راجع الزميل الدكتور فتحي عبد الكريم في رسالته القيمة « نظرية السيادة » ص ١٥٧ وراجع في اعتبار الواجب الكفائي نيابة عن الأمة الدكتور محمد ضياء الرئيس النظريات السياسية الإسلامية — الطبعة الرابعة ص ١٧٠ وما بعدها وراجع الدكتور فاضل زكي محمد الفكر السياسي العربي الإسلامي بين ماضيه وحاضره طبعة أولى بغداد ١٩٧٠ — ١٩٧١ م .

المبحث الثاني

شريعة الله هي العليا

٢٣ - خبط وخط :

فرح البعض يوم تعطف المشرع الوضعى فجعل شريعة الله مصدراً رسمياً ثالثاً ومصدراً احتياطياً ثانياً بعد التشريع (الوضعى) والعرف... وعدوا ذلك انتصاراً للشريعة الله^(١) !!

وظن البعض نص بعض الدساتير العربية على أن الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع ... نصاً كافياً لتحقيق به « المشروعية الإسلامية »^(٢) .
وإذا كنا قد اعتبرنا التشريع ابتداءً هو خالص حق الله سبحانه ... فإن جعل الشريعة الإسلامية « مجرد » مصدر يمكن معه أن تكون ثمة مصادر أخرى رئيسية كذلك ... ومن ثم كان مع الله من يشرع ابتداءً ... !!

(١) يقول الفقيه الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهورى « ٠٠ ان الشريعة الإسلامية هي المصدر الرسمى الثالث للقانون المدنى المصرى ، وهى اذ اتت بعد النصوص التشريعية والعرف ، فهى تسبق مبادئ القانون الطبيعى ، وقواعد العدالة (١) ولا شك أن ذلك يزيد كثيراً فى أهمية الشريعة الإسلامية ويجعل دراستها دراسة علمية فى ضوء القانون المقارن أمراً ضرورياً ٠٠٠ (مقدمة كتابه الوسيط) - ولعل مصدر فرحة الفقيه الكبير طول غياب شريعة الله عن مجال التطبيق فى أمتنا الإسلامية ٠٠ وقد عاد فى النهاية يبرح بالعاطفة والأمنية ، أما جعل الشريعة الإسلامية هى الأساس الأول الذى يبنى عليه تشريعنا المدنى فلا يزال أمنية من أعز الأمنى التى تختلج فى الصدور وتنطوى عليها الجوانح ٠ »

(٢) ينص دستور الكويت من المادة الثانية : « دين الدولة الاسلام هو المصدر الرئيسى للتشريع » لكنه عدل للأسف وجاء النص « الفقه الإسلامى مصدر رئيسى للتشريع ومن أسف أن نسجل أن اجماع الأمة المصرية الذى تجلى عند أخذ رأى على دستورها الدائم والذى تعدل فى قرار مجلس الشعب ومن بعده المؤتمر القومى باتخاذ الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للقانون - قد خرجت عليه لجنة الصياغة فاستبدلت بالمصدر « مصدر » وبالشريعة الإسلامية مبادئ الشريعة الإسلامية !! راجع الدكتور كمال وصفى - مقدمة كتابه النظام الادارى الإسلامى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٣ م .

وإذا اعتبرناها مصدرا ثالثا « رسميا » أو ثانيا « احتياطيا » فقد جعلنا قولها من يشرع ابتداء ... أي جعلناها « محكومة » لا « حاكمة » .
وفي الحالة الأولى جعلنا مع الله آلهة أخرى أو أربابا متعددين .
وفي الحالة الثانية جعلنا فوق الله آلهة أو أربابا آخرين ...
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ... وفي الحالتين لم تكن شريعة الله هي الحاكمة !!

٢٤ - شريعة الله هي العليا :

ذلك منطق عقيدة الإسلام : ... لا إله إلا الله ... إفراد الله بالألوهية ،
ومن خصائصها « التشريع » كما أن من خصائصها الخلق والتدبير !
وهو كذلك منطق النصوص التي قدمناها عند الحديث عن أن الله
الشرع ابتداء .

وفوق ذلك وردت نصوص صريحة تؤكد أن تكون شريعة الله هي العليا :
(١) قول الله سبحانه « وكلمة الله هي العليا » (١) ، وقول الرسول عليه
الصلاة والسلام « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » (٢) .
وكلمة الله اسم جامع لكلماته ... وبكلماته نزلت شريعته ... فكلمة الله هي
شريعة الله (٣) ... فيسكون معنى النص شريعة الله هي العليا .

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) جزء من حديث متفق عليه .

(٣) ابن تيمية السياسة الشرعية ص ١٢ .

وهو ما يتفق مع الاستعمال اللغوي للفظ كلمة إذ ليس قاصرا على مفرد الكلمة ، بل كما يقول ابن هشام الانصارى المصرى فى شرح شذور الذهب « ان المعنى اللغوى لكلمة هو الجمل المفيدة مستشهدا بقوله تعالى « كلا انها كلمة هو قائلها » مع ان الاشارة الى كلمات هي « رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت » (شرح شذور الذهب ص ١٢) .

(ب) قول الله سبحانه: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ »^(١) — أى لا يكن لكم رأى فوق قول الله ورسوله ، ولا حكم فوق حكم الله ورسوله ، ولا شرع ولا نظام فوق شرع الله ونظامه^(٢) ..

(ج) قول الله سبحانه: « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ »^(٣) .

وليس يعقل أن يحرم رفع صوت فوق صوت النبي ويحل رفع شرع فوق

(١) سورة الحجرات : ١ .

(٢) على هذا تفسير الصحابة والتابعين وأئمة التفسير :

قال ابن عباس رضى الله عنهما : لا تقدموا بين يدي الله ورسوله : لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة . وقال مجاهد : لا تفتاتوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء حتى يقضى الله على لسانه . وقال الضحاك : لا تقضوا أمرا دون الله ورسوله من شرائع دينكم . وقال ابن كثير : أى لا تسرعوا فى الأشياء بين يديه ، أى قبله ، بل كونوا تبعاً له فى كل الأمور ، ثم أشار الى حديث معاذ حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وعلق عليه : فالغرض منه أنه (أى معاذ) أخر رأيه ونظره واجتهاده الى ما بعد الكتاب والسنة ، ولو قدمه قبل البحث عنهما لكان من باب التقديم بين يدي الله ورسوله . (راجع تفسير القرآن العظيم — ج ٤ ص ٢٠٥ — طبع دار احياء الكتب العربية) .

وقال ابن القيم : لا تقدموا . . أى لا تقولوا حتى يقول ، ولا تأمروا حتى يأمر ، ولا تفتوا حتى يفتى ، ولا تقطعوا أمراً حتى يكون هو الذى يحكم فيه ويمضيه . . . وأشار الى بعض أقوال السلف ، وعقب بقوله : والقول الجامع فى معنى الآية : لا تعجلوا بقول أو فعل قبل أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يفعل (اعلام الموقعين ج ١ ص ٥١ طبعة ١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م) .

وقال الزمخشري فى الكشاف : « والمعنى لا تقطعوا أمراً الا بعد ما بحكمائهم به ويأذنون فيه فتكونوا اما عاملين بالوحي المنزل واما مقتدين برسول الله صلى الله عليه وسلم (الكشاف ج ١ ص ٣٨٨ ، ٣٨٩) .

وراجع تفسير البيضاوى — الطبعة الأولى ١٣٤٠ هـ — ١٩٢٢ م ص ٤٩١ .

(٣) الحجرات : ٢ — راجع التعليق عليها فى الصفحة التالية .

شرعه أو قانون فوق قانونه (١) ، بل إننا نقول: إن صوت النبي... هو الشرع الذي جاء به ... « فما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى » ١١

٢٥ — وإن الذين رضوا أن تكون شريعة الله مصدراً رئيسياً.. لم يجعلوها هي العليا، ولم يجعلوها هي الحاكمة.. وإن الذين رضوا أن تكون مجرد مصدر ثانوى أو احتياطي... قد قدموا بين يدي الله ورسوله ورفعوا أصواتهم وشرعهم فوق صوت النبي وشرعه ، وجعلوا شريعة الله محكومة لا حاكمة... « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (٢) »

(١) يقول الامام الكبير ابن القيم : فاذا كان رفع أصواتهم فوق صوته سبباً لحبوط أعمالهم فكيف تقديم آرائهم وعقولهم وأذواقهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورفعها عليه ...

اليس هذا أولى أن يكون محيطاً لأعمالهم ؟ ثم يمضى فيشير الى قوله تعالى « إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه » ، ويعلق عليه بقوله : « فاذا جعل من لوازم الايمان أنهم لا يذهبون مذهباً اذا كانوا معه الا باستئذانه ، فأولى أن يكون من لوازمه الا يذهبوا الى قول أو مذهب علمي الا بعد استئذانه ، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه إذن فيه . (اعلام الموقعين ج ١ ص ٥١ - المرجع السابق) .

(٢) ما قدمنا في المتن هو ميزان الشرعية الصحيح ، لكن البعض حرصاً على أعمال الشريعة الاسلامية تأويل النصوص القائمة بما يؤدي الى اعمال الشريعة الاسلامية وحدها ، واستبعاد غيرها .

يقول الدكتور مصطفى كمال وصفي : « فاذا كانت القاعدة المنصوص عليها في دساتير الدول الاسلامية الحديثة أن الشعب مصدر السلطات ، وكانت الغالبية العظمى لسكان هذه البلاد مسلمين ، فلا شك أن ارادتهم تقتضي أن يكون الاسلام هو المشروعية العليا في بلادهم ، والا لما تحققوا باسم المسلمين ، وخاصة اذا نص الدستور كما في دستورنا الدائم الصادر في سنة ١٩٧١م على أن دين الدولة هو الاسلام ، فلا معنى لهذه العبارة الا أن تقر مشروعية عليا تجعل القوانين الوضعية مقيدة بالاسلام ، ويزيد على ذلك أن ينص الدستور - كما هو الشأن في دستورنا الاتحادي ودستور جمهوريتنا الدائم على اعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً أساسياً للتشريع » .

فالارادة الشعبية العامة ، وهذه النصوص تقتضي اعلاء الشريعة الاسلامية في النظام القانوني وتتطلب أن تعتبر مخالفة القانون للشريعة دفعا بعدم دستورية ذلك القانون (النظام الدستوري في الاسلام - المرجع السابق ص ٥٩) .

فإذا كان الشرع لله ابتداء ... وكانت شريعته هي العليا ... فإن شريعة الله تكون هي الحاكمة ويتحقق بذلك مضمون الشرعية الإسلامية .

بيد أن تأكيد ذلك ... أن تكون شريعة الله حاكمة لكل الجوانب ، فإن شريعة الله لا تتجزأ ، وهذا موضوع الفصل الثاني من هذا الباب .

== وفي مقدمة كتابه « النظام الإداري الإسلامي » يقول : « كيفما كان النص فإنه لن يصير واقعا ، ولن يوضع موضع التطبيق إلا بالجهود .. فمهما نص الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأوحد ، فإن ذلك لا يغنى من الأمر شيئا إذا لم تتلقاه أيدي العلماء العاملين بالجد والجهد والعرق والدم حتى يصير حقيقة كائنة . »

ونحن مع الزميل الكريم في قوله الأخير .. ويبقى أن نقول أن حسن التطبيق لا يغنى عن تصحيح المبدأ والأمران لازمان ومكملان . والله المستعان !

(م ٤ - المشروعية الإسلامية) .

الفصل الثاني

شريعة الله لا تقبل التجزئة

٢٦ — قد كان يكفي أن نقول : شريعة الله حكمة ! ... لنعلم أنه لا بد أن تكون شريعة الله هي العليا ، ولنعلم أن شريعة الله لا تتجزأ ... لولا واقع عاشه المسلمون قطعت فيه أمتهم أمما ، وقطعت — فيه شريعتهم إربا ... فأبعد أغلبها ... وبقي أقلها يقف على استحياء في دائرة « الأحوال الشخصية » ينتظر التقطيع أو الإلغاء ... فلزم التخصيص بعد التعميم بيانا للأهمية والخطر !

وشريعة الله بطبيعتها شاملة لكل جوانب الحياة .. تعبدها الله رب العالمين ، بإقامتها في النفس وفي الناس ، وفي القلب وفي الواقع : عقيدة ، وخلقاً ، وشعائر ، ومعاملات . . .

وهي بطبيعتها ونصوصها لا تقبل أن تبقى في ركن وتنحسر عن أركان أو أن تقوم جزءا متداعيا من بناء بغير عمد وبغير أساس : . . أو أن تكون بعض فروع لولبية . . بغير جذع وأصول ونشير بمشيئة الله في مبحثين إلى :

١ — شريعة الله شاملة .

٢ — شريعة الله لا تقبل التجزئة .

المبحث الأول

شريعة الله شاملة

٢٧ — شريعة الله بناء متكامل يشد بعضه بعضا : أساسه عقيدة وخلق وعنده شعائر ونسك ، وبقية أركانه وبنائه معاملات وقوانين . .

وهذا البناء يظل الحياة كلها . . فيجعل منها حياة طيبة رغيدة رافهة !
ويجعلها طريقا إلى حياة أطيب وأرغد وأرفه وفوق ذلك أخلد وأبقى !
ولا بد من كلمة حول كل جانب من جوانب الشريعة . . التي تظل
الحياتين ، وتسعد الدارين :

جانب العقيدة .

جانب الأخلاق .

جانب الشعائر .

جانب الأحكام العملية .

٢٨ — جانب العقيدة .

٢٨ — كانت العقيدة — ولا تزال — هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الإسلام . . وهي إن صلحت صلح الدين كله ، وهي الروح للجسد ، والدافع إلى الجهاد والعمل ، ولقد عاشت — على عهد الرعيل الأول — حياة القلوب وروح الأعمال ، حتى ابتلى المسلمون بالتشكيك في عقائدهم بعد ما ترجمت الفلسفة اليونانية على عهد العباسيين ، ونفر علماء للدفاع عن العقيدة فردوا بنفس الأسلوب الذي ثار به التشكيك ، ونشأ علم الكلام في جو غريب عن طبيعة الإسلام الأصلية ومنهجه الرصين ، وتناول ذلك العلم قضايا التوحيد

بعيدا عن الطبيعة الأصلية والمنهج الرصين . . وانتهى ذلك العلم الذى يتناول
أخطر ما فى حياة المسلمين إلى الجفاف والتعقيد^(١) .

وما كانت العقيدة بحاجة إلى ذلك التعقيد ، وقد أدركها الأعرابي البسيط
بفطرته النقية . . فقال لمن سأله كيف عرفت الله : أقدام تدل على مسير ،
وبعرة تدل على بعير ، فسماء ذات أبراج ، وأرض ذات فجاج ، وبحار ذات
أمواج .. أفلا تدل على اللطيف الخبير ، ووقفت أعرابية تشهد موكب تكرم
الفخر الرازى لأنه قدم ألف دليل ودليل على وجود الله فنطقت فطرتها النقية :
ومتى غاب حتى يستدل عليه .. فنزل الفخر الرازى ليقبل يديها فى الطريق !
وفى محاولة لكشف الغش عن وجهها المضيء . . تقدم فى اختصار
هذه الكلمات^(٢) :

٢٩ - جوهر العقيدة :

جوهر العقيدة . . علم . . بلا إله إلا الله . . وعمل بها^(٣) .

(١) يقول الامام الدكتور عبد الحليم محمود : « وجاء المتأخرون الذين
فقدوا الذوق العربى الفصيح والاسترشاد الواعى من القرآن الكريم والسنة
النبوية الشريفة فصبوا قوالب التوحيد فى قواعد جافة ، ومن ثم ضعف
الايمان وضعفت الارادة تبعا لذلك وضعفت الأخلاق بالتالى » من تقديمه
لبحث العقيدة الاسلامية كما جاء بها القرآن لاستاذنا المرحوم الشيخ محمد
أبو زهرة .

(٢) نسجل لمن سبقنا فى ذلك الفضل . . فقد كتب على طريقة السلفين
الامام أحمد بن حنبل فى القرن الثالث والامام بن تيمية فى القرن السابع ،
والامام محمد بن عبد الوهاب فى القرن الثامن عشر - وحديثا الامام حسن
أبينا فى العقائد ، والامام محمد أبو زهرة فى العقيدة الاسلامية والدكتور
محمد البهى فى توجيه القرآن فى الايمان - بعيدا عن المنهج الفلسفى الذى
ابتدعه المعتزلة والأشاعرة والمائريديون فى بيان العقيدة (تاريخ المذاهب
السياسية الاسلامية ج ١ - ص ٢٢٥ - ٢٥٧) .

(٣) وهى الكلمة الطيبة الثابتة الأصول والممتدة الفروع ، أفضل ما قال
محمد عليه الصلاة والسلام والنبيون من قبله (إشارة الى حديث رواه مالك
فى الموطأ والترمذى بزيادة) ، ولقد كانت شعار كل نبي رفعا حقيقة كاملة
ومنهجيا كاملا « وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا
انا قاعبون » الانبياء ٢٥ ، وبها يدخل المسلم الاسلام ، ويعصم دمه وماله ،
ويندرج تحتها الايمان الحق (راجع هامش ٣ من الصفحة التالية) .

وتوحيد الله بالألوهية . . . توحيد بكل خصائصها :

فالمخلق والرزق من خصائص الألوهية .

والتقدير والتدبير من خصائص الألوهية .

والحكم والتشريع من خصائص الألوهية .

والإشراك في واحدة منها . . . شرك بالله وكفر به .

ولم يكن أصحاب الجاهلية الأولى يمارون في أن الله يخلق ويرزق، أو أنه

يقدر ويدبر . . . « قل من يرزقكم من السماء والأرض ، أمن يملك السمع

والأبصار ، ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ، ومن يدبر

الأمر فسيقولون الله »^(١) .

لكنهم كانوا يمارون في الثالثة... كانوا يمارون في أن له الشرع ابتداء...

من هنا كان حديث القرآن منذ مكة ، ومن قبل أن تقوم دولة الإسلام

بالمدينة « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله »^(٢) ، وكان التوحيد قائما

على ثلاثة عناصر :

توحيد الله بالربوبية ، وتوحيده بالتشريع ابتداء ، وتوحيده بالعبادة .

• أرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ...

• إن الحكم إلا لله . • أمر ألا تعبدوا إلا إياه...^(٣) .

(١) سورة يونس ٣١ . وراجع ص ٩ ، ١٠ من نظرية الاسلام السياسية للعالم الباكستاني أبو الأعلى المودودي .

(٢) الشورى : ١٠ .

(٣) يوسف : ٣٩ ، ٤٠ - ويندرج الايمان الحق المتضمن عقيدة القلب ، وقول اللسان ، وعمل الجوارح تحت لا اله الا الله ، وبهذا قال كثير ممن كتبوا في موضوعات العقيدة . . . قديما الامام الغزالي رضى الله عنه في احياء علوم الدين ج ١ ص ٧٩ ، الامام محمد السنوسي في شرح العقيدة الصغرى ام البراهين ، والامام الدسوقي في حاشيته على الكتاب السابق ص ١٦٩ ، وحديثا توضيح العقيدة على شرح الخريدة للمرحوم حسين عبد الرحيم مكي صححها ونقحها الأستاذ أحمد اللباد ص ٧٦ ، ٧٨ ، والمرحوم محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر في « الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٩ ، ٣٠ » ، والأستاذ المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة في العقيدة الاسلامية كما جاء بها القرآن ص ٨ ، ٧٤ .

... ومن قبل أن تقوم دولة الإسلام في المدينة ... كان جزءا من
إيمانهم ... رد الأمر إلى الله ... أقاموه في نفوسهم ... فلما قامت دولة الإسلام
أقاموه فيما حولهم !

٣٠ — ومع هذه ... لابد من عمل القلب^(١) .

حباً لله وشوقاً إليه ... خوفاً منه ورجاء فيه ... توكل على الله واعتصاماً
به ... يقينا بأنه وحده الحسب والكافي ، وأنه وحده الضار والنافع وأن أهل
الأرض لو اجتمعوا على أن ينفعوه بشيء لا ينفعوه إلا بشيء قد كتبه الله له ،
ولو اجتمعوا على أن يضروه بشيء لا يضروه إلا بشيء قد كتبه الله عليه ...
ثم يقينا بأن ما عند الله في الآخرة خير وأبقى ... وأنعم وأخلد !
فتصطبغ حياة المؤمن بالجد ، وعمله بالاخلاص ، ويملك النظرة
الأبعد ، والميزان الأعدل . . ويرث صدقاً وثباتاً ، فيقضى نجه أو ينتظر
وما يبدل تبديلاً .

ويتربى حارس من نفسه لا ينام إن نام الحراس . . وذلك لا يمنعه من
من أن يأخذ نصيبه من الدنيا . . لكن الدنيا تصير في يده وليست في قلبه ،
وسيلة وليست غاية ، طريقاً وليست منتهى ، « وابتغ فيما آتاك الله الدار
الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا^(٢) » ، « من أصبح والآخرة أكبر
همه ، جمع الله شمله ، وجعل غناه في قلبه ، وأتته الدنيا وهي راغمة ، ومن أصبح
والدنيا أكبر همه ، فرق الله عليه ، وجعل فقره في عينه ، ولم يأت من الدنيا
إلا ما كتب له^(٣) » .

(١) على هذا كل الكاتبين في موضوعات الإيمان - المراجع السابقة -
وبه يتميز المؤمن من الكافر ، والبر من الفاجر إذ الكل يستوون في علم القلب ،
لكنهم يتميزون في عمل القلب .
(٢) القصص : ٧٧ .
(٣) رواه الترمذی .

٣٦ - عقيدة الاسلام بين افراط وتفریط :

من الصدر الأول . . تعرضت عقيدة الإسلام لإفراط وتفریط .
إفراط الذين تغالوا فكفروا الناس برأى أو معصية وأخرجوهم من رحمة الله !
وتفریط الذين فجروا وأطمعوا الفساق والفجار في رحمة الله . .
من النوع الأول الخوارج والمعتزلة . . وصورتهم تتكرر — بكل
أسف في كل زمان (١) !

(١) ولنا أن نقرر بكل أسف من استقرار القديم والجديد — أن أولئك المتشددین الذين يسيئون بعصبيتهم — الى ما يدعون اليه وهم لا يشعرون — أولئك المتشددین حسنو النية ، يحبون الإسلام ، ويرجع أكثرهم حين يتبين الرشد من الغي ، ولعل هؤلاء من عناهم النبی بقوله : « فان له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية » (الاعتصام للشاطبي ج ٣ ص ٤٥) ونسوق قصة الصحابي الجليل ابن عباس حين دخل على فريق منهم (هم الحرورية من الخوارج) فاذا هم مسهمة وجوههم من السهر قد أثر السجود في جباههم كأن أيديهم تفن الابل (أى خشنة) عليهم قمص مرقطة . . ثم سألهم ما نقمتم على علي ؟ قالوا : حكم الرجال في أمر الله وقال الله ان الحكم الا الله . قال : قلت هذه واحدة ، وماذا أيضا ؟ قالوا : فانه قاتلهم ولم يسب ولم يغنم فلئن كانوا مؤمنين ما حل قتالهم ، ولئن كانوا كافرين حل . . قتالهم وسبيهم . قال قلت : وماذا أيضا ؟ قالوا ومحا نفسه من امرة المؤمنين ، فان لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين ، قال قلت : أرايتم أن أتيتكم من كتاب الله وسنة نبيه ما ينقض قولكم هذا أترجعون ؟ قالوا : وما لنا لا نرجع — قلت : أما قولكم حكم الرجال في أمر الله فان الله قال في كتابه : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله فمعهذا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم » وقال في المرأة ! « فان خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله » . فصير الله ذلك الى حكم الرجال ، فناشدتكم الله أن تعلمون حكم الرجال في دماء المسلمين وفي اصلاح ذات البين أفضل أم في ثمن أرنب ثمنه ربع درهم وفي امرأة قالوا : بلى هذا أفضل قال : أخرجتم من هذه ؟ قالوا : نعم . أما قولكم « قاتل ولم يسب ولم يغنم اتسبون أمكم عائشة (أى تأسرونها) فان قتلتم نسيبها فنستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم ، وان قتلتم ليست بأمنا فقد كفرتم » فأنتم تترددون بين ضاللين . أخرجتم من هذه ؟ قالوا : نعم . وأما قولكم محا نفسه من امرة المؤمنين فأنا أتيسكم بمن ترضون . أن نبى الله يوم الحديبية حين صالح أبا سفيان وسهيل بن عمرو قال أكتب يا علي هذا ما صالح عليه محمد رسول الله فقال أبو سفيان وسهيل : ما نعلم أنك رسول الله ولو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك قال رسول الله : اللهم أنك تعلم أنى رسوأك . يا علي أكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله وأبو سفيان وسهيل بن عمرو — قال : فرجع منهم وبقي بقيتهم فخرجوا فقتلوا جميعا (الاعتصام للامام الشاطبي — الطبعة الأولى ١٣٣١ هـ — ١٩١٣ م — مطبعة المنار بمصر ج ٣ ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧) . وها أنت ترى . . هل ترى لهم من باقية ؟

وما استمع هؤلاء لنصح ربهم « لا تَقْلُوا فِي دِينِكُمْ ^(١) » ولا لنصح نبيهم « إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى ^(٢) » .

ومن النوع الثاني المرجنة الذين اشتهرت عنهم قولة فاجرة « لا يضر مع الإيمان معصية ^(٣) » .

وما يعلم هؤلاء ، أنه لاصغيرة مع الإصرار ، ولا كبيرة مع الاستغفار ^(٤) .
وما يسمع هؤلاء قول ربهم « نخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها ^(٥) » .

ولا قول رسولهم « من خاف أدلج ، ومن أدلج بلغ المنزل ، ألا إن سلعة الله غالية ألا إن سلعة الله الجنة ^(٦) » .

وما يدرك هؤلاء وأولئك . . أن سبيل الله قويم بين سبل ضالة متعددة كما يكون من بين فرث ودم ابننا خالصاً سائفاً للشاربين . . .

وما يسمعون قول الله « وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقْطَعَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ^(٧) » ولا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « سدّدوا وقاربوا ، واغدوا وروحوا ، وشيء من الدلجة ، القصد القصد تبلغوا » .

-
- (١) سورة النساء : ١٧١ .
(٢) رواه أحمد والبيهقي .
(٣) الإيمان لابن تيمية - طبعة أولى سنة ١٣٢٥ هـ ص ٧٢ تاريخ المذاهب لأبي زهرة ج ١ ص ١٤٤ ، وهذه الفرقة غير مرجئة أهل السنة .
(٤) مدارج السالكين لابن القيم - ج ١ ص ٢٢٤ .
(٥) الأعراف : ١٤٥ .
(٦) أدلج اجتهد في الطاعة - الحديث رواه الترمذي وقال حديث حسن .
(٧) الأنعام : ١٥٣ .

٣٢٠ بـ ولنا مع المفرطين والمفرطين وقفة ٠٠ نقول لهم فيها :

إن الإيمان الحق عمدة القلب ، وقول اللسان ، وعمل الجوارح .
فعمل الجوارح أيها المفرطون جزء من الإيمان الذي يتحقق به النجاة
على هذا نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع الصحابة والتابعين^(١) .

وإلى المفرطين نقول : لا تسرفوا على أنفسكم ، فمن كفر مسلماً بغير حق
فقد كفر ، وإيست كل مخالفة لأمر الله كفرًا ، وأن النار دركات للكافرين
والفاسقين والظالمين ، وأن الجنة درجات للمحسنين والمؤمنين والمسلمين ،
فالسابقون من المقربين ، ثم الأبرار ، ثم ...

وليس كل من انتفى عنه الإيمان أو نقص بكافر ٠٠ ويمكن أن يقال مسلم
وليس بمؤمن ، أو مؤمن نقص الإيمان ، أو خرج من الإيمان إلى الكفر
الأصغر أو الكفر غير المخرج من الملة أو كفر دون كفر ...

ذلك أنه كما أن للإيمان أصلاً وفروعاً فإن للكفر أصلاً وفروعاً ٠٠
فأصله مخرج من الملة أو كفر أكبر أو كفر حقيق ، وما دون ذلك كفر
دون كفر أو كفر لا يخرج من الملة أو كفر أصغر أو كفر مجازي^(٢) .

ولقد سمي الله سبحانه جحد آياته وقتل أنبيائه كفرًا ، وسمى الحلف

بغير الله كفرًا ٠٠ فهل يستوى الكفران^(٣) ؟

(١) حكى الإجماع الإمام الشافعي في الأم وحكاها أيضا أبو عمر بن عبد البر وأبو عمر الطلمنكي (الإيمان لابن تيمية ص ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، أحياء علوم الدين ج ١ ص ١٠٤ وعلى ذلك الإمام الشافعي ومالك وابن حنبل وابن حزم وزيد بن علي (المحلى لابن حزم ج ١ ص ٨٣ - تاريخ المذاهب لأبي زهرة ج ٢ ص ٢٠٩ ، ٢٢٥) .

(٢) ، (٣) والكفر الأول هو الذي يستحق به صاحبه النار ويخلد فيها ، كما يقام عليه حد الردة أن قارقه بعد إسلامه ، أما الكفر الثاني (الأصغر) فيستحق به صاحبه الوعيد دون خلود في النار ، ولا يقام على صاحبه حد الردة أن قارقه بعد إسلامه ولا تترتب عليه سائر الأحكام الأخرى من منع للتوارث وتفريق الزوجين ٠ (راجع مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٣٣٥ وراجع الإيمان لابن تيمية ص ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٣٠ - وراجع بحثنا لنا تحت عنوان « الإيمان الحق » - دار الشروق رمضان ١٣٩٥ هـ) .

وسمى الشرك ظلماً ، وسمى ذنوباً صغيرة ظلماً . . . فهل يستوى
الظلمان (١) ؟

وسمى مخالفة إبليس فسقا ، وسمى رمى الحصنة فسقا فهل يستوى
الفسقان (٢) ؟

٣٣ - إقامة عقيدة الاسلام اول اساس الشرعية :
إذا كانت إقامة شريعة الله أساساً للشرعية . . . فإن إقامة عقيدة الإسلام
أول الأساس :

ولقد كان ذلك نهج الإسلام لإقامة الشريعة والشرعية .
نلمح ذلك في قول الصديقة بنت الصديق رضى الله عنها « إنما نزل أول
ما نزل سورة من المفصل فيها ذكر الجنة ، حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام
نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء ولا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر
أبداً ، ولو نزل لا تزنوا لقالوا لا ندع الزنى أبداً » (٣) .

ولقد ظل القرآن ثلاثة عشر عاماً يربى الأمة المسلمة الأولى على الإيمان
بالله واليوم الآخر ليقيم القاعدة الصلبة لبناء الإسلام . . . بنائه في نفوسهم ،
وبنائه بعد ذلك في دولتهم فلا غرو أن قلنا إن إقامة عقيدة الإسلام أول
أساس الشرعية .

ومن ثم فإن أولئك الذين يظنون شرعية الدولة بمجرد إقامتها للأحكام
القانونية مستمدة من الشريعة . . . واهمون . . . إن ذلك بناء بغير أساس . . .

(١) الأولى قول الله تعالى : « ان الشرك لظلم عظيم » لقمان : ١٣ .
والثانية قوله تعالى « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم
لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله » فاطر : ٣٢ .
(٢) الأولى قوله تعالى : « ان ابليس كان من الجن ففسق عن امر ربه »
الكهف : ٥٠ - والثانية قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم
الفاسقون » النور : ٤ .
(٣) رواه البخارى .

.. فأنى له أن يقوم ؟

إن الدولة الشرعية مسئولة عن قيام عقيدة الإسلام .. ودورها في ذلك ليس مقصوراً على الدور السلبي بمنع كل ما يخدش هذه العقيدة ... وإن كان هذا الدور السلبي مفتقد اليوم .

لكن مسئوليتها تمتد إلى الدور الإيجابي .. تربية وتعلية ، ونشراً وإعلاماً ، وتوجيهاً وتشريعاً ... وبعد ذلك تقويماً وتهذيباً لمن أعرض أو انحرف بغير اكراه لغير المسلمين عليها (١) ولا سماح للمسلمين أن يتفلتوا منها .

لا شرعية بغير عقيدة :

قد كان يكفي ما قدمنا من إثبات الشرعية للدولة التي تقيم شرعية الله وتقيم في أولها العقيدة .

لكن إيراد النفي لازم إلى جوار الإثبات ... ولقد علمتنا ذلك شهادة الإسلام « لا إله إلا الله » .

ونقول في هذا المضمار .. إن نفي الشرعية عن الدولة التي لا تؤدي دورها السلبي والإيجابي نحو العقيدة أمر لازم ، ولو أقامت سائر الأحكام الشرعية . إن انتقاء الأساس يقتضى انهدام البناء .. ومن ثم فإن الدولة التي لا تؤدي دورها السلبي والإيجابي نحو العقيدة دولة ساقطة الشرعية ... في أقصى صور السقوط وإن حرمت الخمر ، وأقامت الحدود ، ومنعت الربا وأجرت

(١) وهذا واضح من قوله تعالى : « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » ومناسبة الآية الكريمة ما حدث حين قدم ابنان نصرانيان لرجل من الأنصار أسلم ، فقال لهما أبوهما : لا أدعكما حتى تسلما فأبوا واختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرفض الرسول صلى الله عليه وسلم حملهما على الإسلام وأمر بتحليلتهما ونزل قول الله سبحانه « لا اكراه في الدين » (راجع تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣١٠ وما بعدها وهناك روايات أخرى - راجع الإسلام والاستبداد السياسي للشيخ محمد الغزالي ص ٩٠) .

سائر المعاملات وفق أحكام الإسلام ، أو بعبارة أخرى نستعيرها من حديث
نبي ٠٠ وإن صلت وصامت وزعمت أنها مسلمة^(١) !

٣٤ - الشرعية الوضعية والعقيدة :

حتى القرن التاسع عشر ... قامت نهضة أوروبا على الفصل بين الدين
والدولة ، بعد صراع طويل بين الكنيسة والسلطة الحاكمة استغلت فيه
الكلمة المأثورة « ما لقيصر لقيصر وما لله لله » ٠٠ وصاحب ذلك تطور
في نظرية السيادة ٠٠ حتى انتهت إلى سيادة الأمة أو سيادة الشعب ...

وصار للأمة أو للشعب بمقتضى ذلك الحق أن تضع ما تشاء من قوانين
أو دساتير ، وأن تعدل فيها وتبدل ٠٠ على اختلاف بالنسبة للدساتير في اشتراط
أغلبيات معينة أو امتناع بعض المواد على التغيير ...

ولم يعد في المنطق الجديد ٠٠ مكان للعقيدة في الشرعية .

وشقيت الإنسانية بوضعها الجديد ... وراحت تبحث لها عن عقيدة غير
التي فقدت ... وكان نشوء الدول المذهبية ٠٠ تعتنق مبادئ « وأيدولوجيات »
سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة ٠٠ دليلا على أن الإنسانية لا تستطيع
أن تعيش في فراغ عقيدى ...

(١) ومع العقيدة ٠٠ الثقافة والعلم والفكر ٠٠ انه ميدان يهتم به
الاسلام أيما اهتمام ، ويكفى أن نشير الى أن أول كلمة نزل بها القرآن
« اقرأ » ٠٠! وأن ثاني سورة استهلكت حديثها بالقسم « بالقلم » وما
يسطرون ٠٠! ودين يجعل العلم « فريضة » كما يجعل الصلاة « فريضة » ،
ويجعله شرطا في كل من يحكم ويرفع العلماء (العاملين) فوق الشهداء ٠٠
لحري أن يكون للثقافة والفكر والعلم فيه شاو أى شاو ٠! ولقد كتب الامام
البخارى « العلم واجب قبل القول والعمل ، لقول الله تعالى : « فاعلم أنه لا اله
الا الله » فبدأ بالعلم ، وأن العلماء هم ورثة الأنبياء (صحيح البخارى -
طبعة الشعب ج ١ ص ٢٦) وراجع الزميل الكريم الدكتور مصطفى كمال
وصفى في النظام الدستوري الاسلامى باب دور العلم والأفراد في تحقيق
المشروعية .

... وإنها إن لم تشغل بالحق شغلت بالباطل (١) .

بيد أن الإنسانية كانت بالمعتقد الجديدة أتعس وأشقى !

ويكفي أن تقوم مذهبية دولة على « الإلحاد » . . أو حين تتستر وراء
النصوص تقول « الحرية الدينية واللا دينية » (٢)

وهكذا عادت الشرعيات « الوضعية » تجعل العقيدة مرة أخرى أساساً لها .

والتي لم تصل بعد إلى تحديد عقائدها بعد انسلاخها من عقائدها الأصلية .
راحت تبحث عن أفكار وقيم فعادت مرة أخرى إلى الحديث عن مشروعية
غليها تقوم على « الأخلاق » أو « القيم » . . لكن بقيت ناقصة الوضوح
والتحديد (٣) !

وننتقل بعد ذلك للحديث عن جانب الأخلاق

(١) لم يظهر تقسيم الأنظمة إلى مذهبية وغير مذهبية Systeme
ideologique et non-ideologique إلا بعد أن ظهرت النظم الجماعية
والتي يسميها الزميل الدكتور مصطفى كمال وصفى « النظم الموضوعية ترجمة
لفظ objectiviste وذلك بالمقابلة للنظم الفردية Inetuidialiste
— ولم يكن ذلك إلا في القرن العشرين ! (المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها
وكتيبة المشروعية ص ٩٢ وما بعدها — ورسالة الدكتور فتحي عبد الكريم نظرية
السيادة ونظرية النظام لرينار .

(٢) ينص الدستور السوفييتي على أن : « ويعترف لجميع المواطنين
بحرية ممارسة الشعائر الدينية وبحرية الدعوة الملائية » ، ويثبت الواقع
الآليم للجمهوريات الإسلامية الخاضعة للاستعمار الشيوعي الإلحادي غير
ذلك ، وفوق ذلك فإن في النص تفرقة ظالمة بين الدين والملايين . . فقد جعل
للدين حرية ممارسة الشعائر بينما أطلق حرية الدعوة الملائية .

(٣) راجع ما تقدم من مراجع حول هذه النقطة .

ثانيا - جانب الأخلاق

٣٥ - مكان الأخلاق في عالم اليوم :

في عالم اليوم .. لم يعد للأخلاق ثقل في مجتمعه .. إلا أن تدر ربحاً مادياً ... ولم يعد لها ثقل بين شرائعه ونظمه وقوانينه .

والأولى واضحة .. يفضيها واقع « الدول المتحضرة » ! حيث توزن المعنويات بالدرهم و « الدولار » !

والثانية كذلك واضحة .. يشهد عليها استبعادهم قواعد الأخلاق من نطاق القواعد القانونية بقوله إنها لا تتضمن « جزاء » Sanction توقعه السلطة العامة Puissance publique ومن ثم تفتقد إحدى خصائص القاعدة القانونية .

وبرغم أن الجزاء لا يتخذ فقط صورة العقاب .. بل يتخذ صورة أخرى من « الإجبار » كصورة البطلان أو التعويض ، حتى ليفضل البعض إطلاق لفظ « الإجبار obligation بدلا من « الجزاء »^(١) .

وبرغم أن قواعد الأخلاق قد تتضمن في رأينا — من « الإجبار » ما لا تتضمنه بعض القواعد القانونية (كقواعد القانون الدولي)^(٢)

(١) راجع استاذنا الكبير الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي في نظرية القانون ص ١٢ وما بعدها ، وراجع الأستاذ الدكتور حسن كيرة في أصول القانون ص ٤٦ وما بعدها .

(٢) أغلب الفقهاء على اعتبار قواعد القانون الدولي قواعد قانونية ، والبعض يجعلها في منزلة بين المنزلتين (قواعد القانون وقواعد الأخلاق) — استاذنا الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي — المرجع السابق ص ٦٣ إذ يقول هي وسط بين قواعد القانون وقواعد الأخلاق والبعض يستبعدهما من نطاق القواعد القانونية شأنها شأن قواعد الأخلاق

فإنهم يصرون على استبعاد قواعد الأخلاق من نطاق القواعد القانونية^(١)

وفي مجال النصوص الدستورية — على وجه التحديد — فبرغم تطور سمائل .. أخرج تلك النصوص عن طبيعتها الأولى في الاقتصار على تنظيم الجانب السياسى .. إلى تضمن قواعد اجتماعية ، وأخرى اقتصادية ، فلا تزال أكثر الدساتير تغلق الباب في وجه القواعد الأخلاقية .

لكن كما ألقنا في نهاية عرضنا لجانب العقيدة — فإن الإحساس « بالفراغ » .. دفع الفقه الحديث إلى القول بمشروعية عليا مستمدة من الأخلاق .. ونحسب ذلك انتصاراً للنظرية الإسلامية التي ملأت الفراغ من قبل أن يعرفوه أو يحسوه ..

٣٦ - مكان الأخلاق في النظرية الإسلامية :

في فهمنا .. أنها تقف إلى جوار العقيدة لتكون أساساً للشريعة الإسلامية وليس ذلك قولاً بغير دليل ، فما كنا لنقول في دين الله بغير علم .. لكنه استمداد من منهج الوحي في إقامة الأمة المسلمة .. والدولة المسلمة .

لقد ركز الوحي نصف مدته على تربية الأمة الإسلامية على العقيدة والأخلاق وساد نظامه ودولته على هذا الأساس اللتين .. وتربت الأمة المسلمة الأولى على العقيدة والأخلاق ولم تكن بعد قد عرفت « الصلاة » كفريضة ولا الزكاة ولا الحج ولا الجهاد

واسيطاعت هذه الأمة بعد ذلك أن تهزم أكبر امبراطوريتين على وجه الأرض ، وتقيم على أنقاض حضارتهما أكبر حضارة عرفها التاريخ ..

(١) يقول أوزفلد كوليه : « كانت فلسفة القانون في مبدأ الأمر جزءاً من علم الأخلاق ولكن كلما انفصلت العدالة عن فكرة الأخلاق بحيث تظهر الأولى في صورة قوانين محددة تنشرها الدولة وتلزم الناس بها الزاماً ، انفصل العلمان اللذان يدرسانها انفصالاً تدريجياً وتميز أحدهما عن الآخر — وقد وضع « كانت » حداً فاصلاً بين قانون الفعل وأخلاقياته .. (راجع تعليقا على ذلك الفكر القانوني الإسلامي للأستاذ فتحي عثمان ص ٢١) »

جاء بالقرآن قول الله لرسوله « وإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ » (١) مع قوله للمؤمنين « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ . واليوم الآخر » (٢) .

وجاء بالحديث « إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ » (٣) ..

وجاء « مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلَ فِي مِيزَانِ الْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ خُلُقٍ حَسَنٍ » (٤) ..

وجاء « إِنْ الْمُؤْمِنَ لَيَدْرِكُ بِحَسَنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ » (٥) ..

ولقد كانت أخلاق رسول الله صلى عليه وسلم هي الترجمة العملية للقرآن ، ولقد قالت عائشة رضي الله عنها . . « كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ » (٦) ، ولقد ورثت الأمة ذلك عن رسولها . . فكانوا « مُثُلًا » تتحرك ، وفتحوا القلوب بما لم تفتحها السيوف ، ودخلت قارتان الإسلام بأخلاق المسلمين الذين كانوا يتنقلون خلالها للتجارة دون أن تراق الدماء .

(١) القلم : ٣ .

(٢) الأحزاب : ٢١ .

(٣) رواه مالك .

(٤) جزء من حديث رواه أحمد .

(٥) رواه أبو داود .

(٦) وراجع الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢٧٠ ، وفي سورة الاسراء . « وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا » (الآيات من ٢٣ - ٢٩ : خمسة أوامر وخمسة نواه) ، وفي سورة الفرقان أوصاف عباد الرحمن . الآيات من ٦٣ - ٧٤ وفي سورة المؤمنين أوصاف المؤمنين الآيات من ١ - ١٠ . كل ذلك تستمد منها أخلاق الإسلام - وذلك في الوقت الذي لا نجد في التوراة غير سبعة أصول منها أصل إيجابي هو الأمر بطاعة الوالدين والبر بهما أما المستة الأخرى فهي سلبية وهي النواهي : لا تقتل ، لا تسرق ، لا تزني ، لا تشهد على جارك شهادة الزور ، لا تخن خليله جارك ، لا تطمع في مال جارك - والانجيل ردد ذلك كذلك راجع الرسالة الحمديّة للسيد سليمان النوروي وتعليقا على ذلك في كتاب الدين الواقع للأستاذ فتحي عثمان - سلسلة الثقافة الإسلامية رمضان ١٣٧٨ هـ - أبريل ١٩٥٦ م ص ٦١ ، ٦٢ .

٣٧ - بين العقيدة والأخلاق :

بين العقيدة والأخلاق رباط وشيخ .

العقيدة علم القلب وعمله . . والأخلاق ترجمه صادقة لما وقر في القلب ،
فالتناسب طردى بين العقيدة والأخلاق .

من هنا نفهم ربط الأخلاق بالدين في مثل قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ^(١) » . . . ،
وقوله عليه الصلاة والسلام « والله لا يؤمن . . قيل من يارسول الله ؟ قال :
الذى لا يأمن جاره بوائقه » ^(٢) .

وينف الإيمان أو يحف . . إذا انتفت أخلاق رئيسية : الصدق ، الوفاء ،
الأمانة ، وحلت محلها نقائص كبيرة : كذب ، خلف ، وخيانة ... ولذا يحكم
على صاحبها بالنفاق وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم .
فيقول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام « ثلاث من كن فيه فهو
منافق وإن صام وصلى وحج واعتمر : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا
أؤتمن خان ^(٣) » ، وفي رواية أخرى « آية المنافق ثلاث ... إذا حدث كذب ،
وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم » ،
ويقول أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كان فيه خصلة منهن
كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها . . إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ،
وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ^(٤) » .

من هذه ^(٥) . . ، وتلك ^(٦) . . ، كان « خطر الأخلاق في شرع الله وشرعيته ! »

(١) ، (٢) رواه البخارى .

(٣) رواه مسلم .

(٤) رواه البخارى .

(٥) نشير الى الفقرة ٣٦ .

(٦) نشير الى الفقرة ٣٥ .

٣٨ - أعداء الإسلام يدركون « الخطر » :

أدرك أعداء الإسلام الخطر ، وخططوا للقضاء على « أخلاق » المسلمين ،
وكانوا لهم في ذلك أكثر من سبيل :

١ - إثناء التعليم « العلماني » (١) أي « اللاديني » .

٢ - « تطوير التعليم الديني » .

٣ - « تحرير » المرأة ، وإحداث « التغير الاجتماعي » (٢) .

(١) يقول المستشرق (جب) : « وفي أثناء الجزء الأخير من القرن
التاسع عشر نفذت هذه الخطة إلى أبعد من ذلك بإنماء التعليم العلماني تحت
الإشراف الانجليزي في مصر والهند ولعل هناك نصيبا من الحق في التهمة
التي ترمى بها هذه المدارس الأجنبية من أنها مفسدة لقومية التلاميذ ، وإن كنا
لا نستطيع القول بأن التطورات السياسية التي أعقبت ذلك في البلاد الإسلامية
أيدت هذه التهمة ، ولكن الذي فعلته بلا ريب أنها ربت في التلاميذ خروجاً
على الأنظمة الاجتماعية والسياسية إلى حد ما في أوطانهم الأصلية ،
وبإضعافها من هذه الوجوه للنزعة الإسلامية القديمة على التلاميذ أدخلت
في بناء المجتمع أداة هادمة ... وعلى هذا ففي كل من تركيا ومصر كانت
المحاولات الأولى في سبيل الإصلاح السياسي بثورة يقوم بها رجال الجيش » .
ومن كتاب وجهة نظر الإسلام للمستشرق « جب » وآخرين - ترجمة محمد
عبد المهدي أبو ريدة صفر ١٣٥٣ هـ - مايو ١٩٣٤ م ص ٣٨ ، ٤٤) ، وفي
صفحة ١١٤ من نفس المرجع السابق يقول لفتنانت كولونيل فرار ان (التعليم
أكبر العوامل الصحيحة التي تعمل على الاستغراب « نقل القيم والأخلاق
والسلوك عن الغرب ») . ومعنى « علمانية » التعليم « لادينيته » .
(راجع الدكتور محمد حسين الاتجاهات الوطنية ج ٢ ص ٢٠٣ حيث يشير
إلى أن العلمانية Secular تعني لاديني Unriligious

(٢) راجع مؤلفا قيما : Mourou Berger The Arab World to-day

وقد أشار أن غاية الاحتلال الذي جثم على المنطقة الإسلامية كان إحداث
« التغير الاجتماعي » وأن النخب الوطنية التي قامت بانقلابات عسكرية
كانت أنجح من تلك « النخب الأجنبية » إذ سعت إلى فرض التغير الاجتماعي
بشكل مباشر وبمنتهى السرعة ص ٣٠٦ . ويضيف : « والمحق أن مصر منذ
نابليون تضرب خير مثل على أحداث التغير الاجتماعي بواسطة القوى
العسكرية » ص ٣٠٩ . ثم يقول : « ويمكننا لكي ندرك التغير الاجتماعي
المخطط في مصر وخاصة في الوقت الحاضر أن ننظر إلى تجربة الاتحاد
السوفييتي وتركيا حين قامت حكومة أقلية قوية ومستبدة بجهود مشابهة » .
ثم يشير إلى أن : « ... التغير الاجتماعي في تركيا في عهد كمال أتاتورك

٣٩ - عود الى الاخلاق :

إن الأساس السليم لشرعية تقوم على شريعة الله حاكمة .. لابد أن يكون : عقيدة وأخلاقا .. يربى عليها الفرد ، وتربى عليها الأسرة ويقام عليها المجتمع .. مجتمع العقيدة والخلق .. لتقوم بعد ذلك دولة العقيدة والأخلاق .. !

ذاك هو الأساس .. ولا بناء بغير أساس !

وما لا أساس له لا قيام له ... وبالضرورة لا بقاء له !

والدولة الشرعية ... مسئولة بعد قيام العقيدة والأخلاق عن الحفاظ عليها سلباً وإيجاباً ، تربية وتعلماً ، نشرًا وإعلاماً ، توجيهًا وتشريعاً ، وأخيراً تهذيباً وتقويماً ..

وتلك مسئولية الدولة الموجهة *Diregeant* .. تتفق مع إيجابية الإسلام !

ثالثاً - جانب الشعائر :

٤٠ - الشعائر والعصر :

في الغرب .. تطورت الشعائر .. حتى لقد غدا تقليداً في ختام الصلاة أن تعزف الموسيقى ، ويتميل الراقصون والراقصات من الشباب تحت الأضواء الخافتة^(١) ... !

فقد كان في بعض جوانبه موجهاً الى قلب مظاهر الحياة الشخصية كما كان في الاتحاد السوفييتي ، وهكذا أريد من مساواة المرأة واصلاح الزنى وتغيير اللغة وعلمانية القانون والتعليم والعلاقات الشخصية ، واضعاف النخبة الدينية واقلال دور الدين ، (ص ٣٢٣ نقله الى العربية محيي الدين محمد - المطبعة الأولى آب سنة ١٩٦٣م مطبعة سميا - بيروت لبنان) . ويقول لفتنانت كولونيل فرار بالجيش الهندي - بالمرجع السابق : « وهكذا نرى سلطان الاسلام قد انقصت عراه عن حياته الاجتماعية ، وهذا السلطان ينحسر شيئاً فشيئاً حتى يقتصر على دائرة صغيرة من الأعمال ، ص ٢١٤ .

(١) نقل اليينا بعض من عاشوا في الولايات المتحدة الأمريكية ، كيف يجري التشجيع على الصلاة بتنظيم الحفلات المراقصة الساخنة عقب الصلاة . وفي دور الدين .. وتحت سمع وبصر واشراف رجال الدين ، حتى ليديرونها لهم أسطوانات مثيرة من الألحان والكلمات .

وكان ذلك خاتمة المطاف بعد رحلة الصراع بين الدين والدولة .. !
وفي الشرق .. حاول كمال أتاتورك .. أن يجعل الصلاة — للمسلمين ..
وهم جلوس على الكراسي ... شفقة بهم أن يقفوا لحظات بين يدي الله ..
وحاول كذلك أن تبجى الصلاة على أنغام الموسيقى كما يفعل الغرب .. ! ..
ثم انتهى به الأمر أن أغلق المساجد وحرم الأذان ...
ومن تقطيع الشعائر عن أصولها من العقيدة والإيمان .. ذوت الفروع ..
وخوت من الروح والحياة ، وغدت الشعائر عند الكثيرين .. شكلا بغير
مضمون وجسداً من غير روح .. وكان منها سخرية أو استهزاء .. حتى
غدا القابض على دينه كالقابض على جمر في بلاد دينها الرسمي الإسلام ! ..
وتحقق لأعداء الإسلام ما قصدوا إليه وخططوا له « تنقض عرى الإسلام
عروة عروة أولها الحكم وآخرها الصلاة .. ! »

٤٩ - الشعائر في دين الله :

هي عمد ذلك البناء الشامخ ..

« بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول
الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع
إليه سبيلاً » (١) .

« الصلاة عمود الدين ... » (٢) .

وإذا خارت العمدة .. فكيف يقوم البناء !

وكما يشد البناء بعضه بعضاً .. فإن بين الشعائر وسائر الدين نفس

(١) في الصحيح .

(٢) رواه البيهقي .

الوشائج فليس ثمة توحيد .. إذا انتفى مظهره في الشعائر .. فكان ركوع
أو سجود أو دعاء لغير الله .. كذلك فتوقير الشعائر وتعظيمها ... من توقير
الله وتعظيمه « ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب » .

وللعقيدة أثرها في الشعائر .. إنها تمدها بالروح والحياة .
وللشعائر أثرها في العقيدة .. إنها تمدها بالزيادة والنماء ... فإن الإجماع
على أن الإيمان يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي !
وبين الأخلاق والشعائر تأثير متبادل ...

فمن كان ذا وفاء .. فهو مع الله أوفى .
ومن كان ذا صدق .. فهو مع الله أصدق .
ومن كان ذا أمانة .. حمل الأمانة التي أبت السموات والأرض أن
يحملنها وأشفقن منها !

وهكذا .. خلق المسلم ... ينطبع على أدائه لشعائر الله ...
كذلك ... فإن آداء الشعائر تنمي الخلق وتزكيه .
وصدق الله إذ قال « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولذكر
الله أكبر .. » ومن انتهى عن الفحشاء والمنكر فقد تحقق لديه أساس
الخلق .. فليبن عليه .. !

وللشعائر أثرها على المعاملات ..
إنها تجعل المسلم أكثر صقلا .. وأكثر ليناً ... يخشى الله في الناس أكثر
نمما يخشى الناس .

فإذا هو لئن الجانب خفيض الجناح .. سهل البيع والشراء !
وهكذا ... تتف الشعائر .. عهداً .. لهذا الدين ، وأنى له أن يقوم بغير عهد ... !

٤٢ - الشغائر في نفس المسلم :

هي نظافة الظاهر والباطن « أرأيت لو أن بياض أحدكم نهراً يغتسل منه كل يوم خمس مرات أبقى من درنه شيء ... ؟ » .

وهي الوسيلة لمن ضلت به الوسائل وتقطعت به الأسباب .. هي الأولى وهي الأخيرة « واستعينوا بالصبر والصلاة، وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين »^(١)، « واستعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين »^(٢).

والصبر ... عمل القلب ، والصلاة ... عمل الجوارح مرتبطا بعمل القلب .
ومن هنا كان يفزع إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم .. كلما حزبه أمر^(٣) . يستخير الله أو يرجوه .. ولا خاب من استنار ، ولا خاب من وقف ببابه يسأل ويرجو ! ..

وهي الراحة بعد التعب ، والسكينة بعد الوصب ، والطمأنينة بعد القلق .
« ألا بذكر الله تطمئن القلوب »^(٤) .

وهي في مرحلة الإحسان .. يتذوق بها المؤمن حلاوة الإيمان، وتكون قمة ما يشتهي الإنسان « وجعلت قرة عيني في الصلاة »^(٥) !

(١) البقرة : ٤٥ .

(٢) البقرة : ١٥٣ .

(٣) أخرج أبو عبيدة وسعيد بن منصور وابن المنذر والطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الحلية والبيهقي في شعب الإيمان بسند صحيح عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزلت بأهله شدة أو ضيق أمرهم بالصلاة » : « وأمر أهلك بالصلاة » - وأخرج أحمد في الزهد وغيره عن ثابت قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أصابت أهله خصاصة نادى أهله بالصلاة : صلوا صلوا (تفسير الألوسي ج ٥ ص ٣١٩) .

(٤) الرعد : ٢٨ .

(٥) نكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن عدد بعض ما يشتهي الإنسان - روى الحديث الإمام أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي في السنن الكبرى عن أنس رضي الله عنه .

٤٣ - متى يتحقق للشعائر هذا الأثر ؟ :

هذا الأثر العظيم .. في النفس .. وفي الناس .. لا يكون لمن رأى بها
الناس .. أو حتى أداها بغير روح ...

إنما يكون لمن شهد الغاية من خلال الوسيلة ... وامتلاً قلبه حبا لها
وشوقا إليها ...

إنما يكون لمن كان الله .. حيا في قلبه .. لا يموت .. فنقبض قلبه
بالحب والحياة ، وسرت الحياة .. من مشاعره إلى شعائره ...

« لا يقول الله أكبر ، وفي قلبه شيء أكبر من الله تعالى ...
ولا يقول « وجهت وجهي » إلا وقلبه متوجه بكل وجهه إلى الله ومعرض عن غيره
ولا يقول « الحمد لله » إلا وقلبه طافح بشكر نعمه عليه فرح به مستبشر ...
ولا يقول « الرحمن الرحيم » إلا وهو يحس رحمة الله في نفسه ومن حوله ...
ولا يقول « مالك يوم الدين » إلا ومشهد يوم القيامة العظيم يشخص
أمام ناظره ، ومعه جبروت الله « لمن الملك اليوم ؟ لله الواحد القهار » (١) ...
وهكذا يحس المسلم الصلة بالله ... صلة متبادلة .

« .. فإذا قال (الحمد لله رب العالمين) ، قال الله سبحانه عبيدي ، وإذا
قال الرحمن الرحيم) ، قال الله أثني على عبيدي ، فإذا قال (مالك يوم
الدين) ، قال مجدني عبيدي (وقال مرة فوض إلي عبيدي) ، فإذا قال (إياك
نعبد وإياك نستعين) قال هذا بيني وبين عبيدي ولعبيدي ما سألت ، فإذا قال
(إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم
ولا الضالين) قال الله : هذا لعبيدي ولعبيدي ما سألت . »

(١) الأربعين في أصول الدين للإمام أبي حامد الغزالي - أخرجه الشيخ
محمد مصطفى أبو العلا طبعة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م مكتبة الجندي بسيدنا
الحسين ص ٣٩ .

ولذا كان أمر الله بإقامة الصلاة .. وليس بمجرد الصلاة « أقم الصلاة
تلك كرى » (١) ، « وأقيموا الصلاة » ، « وأقاموا الصلاة » ، « ويقومون الصلاة » ...
ذلك أن إقامة الصلاة معنى يجمع بين حسن الأداء وتمام الخشوع (٢) .
وكذلك الصيام ...

فليس قاصراً على الامتناع عن الطعام والشرب والجماع ... غرب صائم
ليس له من صومه إلا الجوع والعطش ... !
إنما ينهى الأبرار أو أصحاب اليمين أن يحققوا مع صوم البطن والفرج
صوم الجوارح عن المعاصي والآثام ... فيصوم اللسان عن الكذب والغيبة
والنميمة والفحش والجفاء والخصومة والمراء ...

فلا يصوم عما أحل الله ويفطر على ما حرم الله ... !
ويصوم البصر ... عن النظرة الحرام ... « النظرة سهم من سهام إبليس
من تركها تخافتى أبدلته إيماناً يجد حلاوته في قلبه » (٣) .
ويصوم السمع ... عن كل ما يحرم على اللسان ... وإلا كان شريكاً بالاستماع
والسكوت « إنكم إذا مثلهم » .
وكذا سائر الجوارح ...

(١) يبدأ الحديث بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قسمت الصلاة
بينى وبين عبدى نصفين ولعبدى ما سأل » رواه النسائي - وفى ابن كثير
(تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ١١ روايات كثيرة أخرى) .

(٢) راجع الأربعين فى أصول الدين - المرجع السابق ص ٣٤ وابن
كثير ج ١ ص ٤٢ حيث يروى عن ابن عباس رضى الله عنه : إقامة الصلاة اتمام
الركوع والسجود والتلاوة والخشوع والاقبال عليها فيها ، وقال قتادة :
إقامة الصلاة المحافظة على مواقيتها ووضوئها وركوعها وسجودها - وقال
قائل كلاماً قريباً من ذلك .

(٣) رواه الطبرانى والحاكم عن ابن مسعود .

أما صوم المقربين... فمع كف الجوارح... كف القلب عن سوى الله..^(١)
وبذا .. يتحقق للصوم ... خلاوته .. !
وهكذا .. كل ... الشعائر .. « أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن
تراه فإنه يراك » .

٤٤ - الشعائر والشرعية :

لا شرعية بغير شريعة ، ولا شريعة بغير شعائر .. فهي عمدها بغيرها
لا تقوم ، ولا تقوم الشعائر إن كانت أشكالا بغير مضمون، أو أشباحا بغير روح.
والدولة الشرعية مسئولة عن إقامة الشعائر كجزء من إقامة شريعة الله .
ودورها في ذلك يتعدى دور الدولة الحارسة التي ترتفع فيها المساجد
والمآذن .. إلى دور الدولة الموجهة التي تجعل منها أشكالا ذات مضمون
وأجساداً لها روح بما تملك من وسائل التربية والتعليم ، والنشر والإعلام ،
والتوجيه والتشريع ، والقذوة الحسنة .. لها دائما أثر فعال .
والحاكم في دولة الإسلام يتقدم المسلمين لإقامة الصلاة .

وليس لدولة أن تدعى شرعية الإسلام لمجرد أنها تسمح للمساجد والمآذن أن
ترفع ثم تتولى لتفسد في الأرض .. تربية وتعلما ، ونشراً وإعلاما، وتوجيها
وتشريعا ، ويعطى الحاكم القذوة السيئة .. حين ينادى للصلاة ... وهو
مستمر في خطاب الجماهير ، وحين ينادى للصلاة من يوم الجمعة وهو غارق في
مؤتمرات واجتماعات !

(١) أشار الامام الغزالي الى مراتب الصيام وأطلق عليها : صوم
العموم ، وصوم الخصوص ، وصوم خصوص الخصوص . وفضلنا أن نأخذ
مراقتنا من القرآن ، ومن السنة يمكن أن تكون المرتبة الثانية صوم المؤمنين
والتالفة صوم المحسنين .. باعتبار ما جاء في الحديث الصحيح عن الاسلام
والايمان والاحسان - راجع الامام الغزالي في احياء علوم الدين ج ١
ص ٢١٠ وما بعدها .

رابعاً - جانب الأحكام العملية

النظام القانوني

٤٥ - النظام القانوني والسلطة :

النظام القانوني Institution Juridique مجموعة قواعد قانونية :
Regles Juridiques تتناول جانباً من جوانب الحياة بالتنظيم ، والقاعدة
القانونية تتميز بالجزاء Sanction الذي توقعه سلطة عامة . Puissance Publique
وعلى ذلك ... فإن السلطة تقتن دائماً بالنظام .

وإذا كان هذا هو الجانب الذي تظهر فيه السلطة باعتبار أن قواعد العقيدة
والأخلاق والشعائر ليس مما يدخل في مدلول القواعد القانونية .
فإن السلطة في النظام الإسلامي تظهر في كل الجوانب .

٤٦ - النظام الإسلامي والسلطة :

السلطة في الإسلام مسئولة عن إقامة الشريعة .. والشريعة ليست مقصورة
على الجانب القانوني لكنها ممتدة إلى العقيدة والأخلاق والشعائر ... بل إن
هذه أساس لا يقوم البناء بغيره .

وبهذا كان ظهور « السلطة » في كل هذه الجوانب سواء بسواء ..
بل إن مسئولية السلطة عن إقامة الأساس أشد من مسئوليتها عن إقامة
بقية البناء . . . ومن ثم فإن تشديدها فيه أوجب .. ومن هنا كان حد الردة
« القتل » لأنه قائم لصيانة أساس النظام الإسلامي كله في شطره الأول
« العقيدة » وكان حد الزنا « الرجم » لأنه قائم كذلك لصيانة أساس النظام
الإسلامي كله في شطره الثاني « الأخلاق » .

ومن التعازير لصيانة جانب الشعائر ما قد يصل إلى « القتل » توقيفاً
وتعظيماً لشعائر الله .

٤٧ - القدوة قبل السلطة :

بيد أن « القدوة » قبل « السلطة » ، « والتوجيه » قبل « التشريع » ، يقوم عليه النظام الإسلامى .

فى القمة رسول الله صلى الله عليه وسلم « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة » .. بعده أمهات المؤمنين . لمن الأجر مرتين ، ولهن العذاب ضعفين .. لأنهن موضع القدوة ...

« من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين .. »

« ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها أجرها مرتين .. »
بعد هؤلاء ... الإمام

له شروطه من العلم والعدالة والكفاءة .. وهذا هو ما يؤده لأن يكون موضع « القدوة » وعليه واجباته .. أولها حراسة الدين .. مما يؤكد هذه القدوة ...

٤٨ - السلطة والقدوة تتعاونان :

وفى اجتماع السلطة مع القدوة فى النظام الإسلامى ما يميزه عن كل نظام .
إن أنظمة كثيرة تسمح لمن هم فى موضع السلطة كثيراً من ألوان الفسق والعريضة بغير معقب .. بل أحياناً مع المباهاة .

وفى النظام الإسلامى .. فسق الجوارح أحد أسباب عزل الحاكم

وفى اجتماع السلطة مع القدوة أنجع علاج للنفس البشرية المحكومة .

إن النفس البشرية تتردد بين رغب ، ورهب .

والقدوة تولد الرغب ، والسلطة تولد الرهب .

ومن هنام قام النظام الإسلامى على قدوة وسلطة ...

القدوة تدفع ... والسلطة تزع .

٤٩ - اعداء الاسلام يهدمون القدوة والسلطة :

وفي التاريخ شواهد كثيرة على محاولات هدم الإسلام من خلال هدم « القدوة » وتشويهها ، ولا يزال إلى اليوم آثار الاستعمار قائمة في تشويه علماء المسلمين باعتبارهم موضع القدوة لهم ، وإظهارهم في وضع ينفر الناس منهم فينفرون بالتالي من المبادئ التي يحملونها !

... وغير علماء الإسلام ممن وضعوا أنفسهم موضع الدعوة إلى هذا الدين الحق ... على نحو ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومحاولات هدم السلطة واضحة ... لقدفلوها حين دفعوا « كمال أتاتورك » إلى إلغاء الخلافة ، وإعلان علمانية الدولة ... فصار الإسلام بغير سلطة .. وصار الحق بغير قوة .. وتنقضت عرى الإسلام عروة عروة ... !

.. - الحدود ... والسلطة :

لعل الجانب الذي تظهر فيه السلطة باطشة أكثر منها « منظمة » هو جانب الحدود ... وهي عقوبات توقعها السلطة المسلمة في جرائم تعدد عدوانا على حق الله بما فيها من مساس بالنظام العام الإسلامي ^(١) .

حد الردة القتل لما في الردة من مساس بالنظام العام أو بالشطر الأول من أساس ذلك النظام العام — وهو العقيدة .

حد الزنى الرجم — أو الجلد .. على حسب الأحوال ... لما في الزنى من مساس بالنظام العام أو بالشطر الثاني من أساسه وهو الأخلاق ، وكذلك حد القذف .

(١) اخترنا هذا التعريف بما يناسب مقام الحديث .

وراجع تعريف الحدود في الجريمة لأستاذنا الامام محمد أبو زهرة من ١١٩ وفي التعزير في الشريعة الاسلامية للزميل الكبير الدكتور عبد العزيز عامر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

حد الحراقة : القتل أو التقطيع من خلاف أو النفي .. لما فيه من عدوان على النظام العام .. سواء طبق على قطع الطريق أو توسع في تفسيره فطبق على كل من شن حرباً على الله ورسوله وسعياً بالفساد في الأرض !

حد السرقة : قطع اليد .. مراعاة لما في السرقة من « ترويع » يرتفع بها عن أن تكون مجرد عدوان على حق شخص إلى أن تكون إخلالاً بالنظام العام .. وهذا هو الفارق بين نظرة القانون ونظرة الشريعة .

حد الشرب بالجلد .. مع أن النظرة السطحية إلى جريمة الخمر ربما تكشف عن أنها جريمة « شخصية » ... لكن النظر إلى أنها عدوان على أشرف ما شرف به الإنسان وهو العقل ... مناط كل تكليف .

ثم إلى أنها أم الكبائر .. من خلالها يمكن أن تقع كل الحدود وكل الجرائم هذه النظرة الموضوعية العميقة ترتفع بهذه الجريمة إلى مستوى المساس بالنظام العام ... ومن هنا كان عليها الحد .

٥١ - ولقد حلال لكثيرين أن ينتقدوا الحدود الإسلامية ... ليصفوها بالقسوة .. وعقوباتهم أو قلوبهم - يعلم الله - كالحجارة أو أشد قسوة .. !
ونقول - بعون الله - رداً على هؤلاء :

١ - إن نظاماً لا يقوم على عقيدة ولا خلق ، ويفرى بالفاحشة .. ، ويشجع على الجريمة بوسائل إعلامه المختلفة - نظاماً فاجراً كهذا أولى به أن يستحق .. لكن متى استحق الفجر حتى يستحق هؤلاء !

٢ - إن نظام الإسلام ليس كله حدوداً ، كما يصوره أولئك ، إن أساسه عقيدة وخلق ، وعمده شعائر ونسك ، وبقية بنائه معاملات .. جزء منها اسمه الحدود

٣ - إن هذه الحدود لا تطبق على إنسان سوى . . . ولا تطبق إلا في مجتمع نظيف قام على عقيدة وخلق وشعائر ، وتطهر من الإغراء بالجرائم والفواحش !

٤ - إن الدولة مسئولة قبل تطبيق الحدود على منع كل ما يفرى بها . . . فبالنسبة للردة . . . دفع كل ما يشكك في العقيدة ، وعمل كل ما يبسطها بوجهها المضيء . . . وبالنسبة للزنى . . . منع كل ما يفرى بالفاحشة ويهتف بها . . . من عرى ورقص ولهو ومجون . . . وبالنسبة للسرقة . . . شرع كفالة المأكل والمشرب والملبس والمأوى والانتقال ... فإن لم يتحقق للسارق كفالة ذلك كله تحققت الشبهة التي تدرأ الحد ! . . . وهكذا ... (١)

(١) راجع عرضاً طيباً في الحديث عن الحدود للعالم الباكستاني أبو الأعلى المودودي في رسالة (نظرية الاسلام السياسية) ص ٣٨ ، ٣٩ - وتحليلاً رائعاً للكاتب المصري مصطفى محمود في كتابه « محاولة لفهم عصرى للقرآن » ص ٩٤ ، ٩٥ ، وذلك مع تحفظنا لما جاء بالكتاب المذكور حول « العالم الغيبي » .

وعرضاً طيباً للأستاذ فتحي عثمان في الفكر الاسلامي القانوني ص ٥٥ : يقول العالم الباكستاني أبو الأعلى المودودي : « ان الحدود تشبه طريقاً في جبل محفوف بالمخاطر ، ففي جانب هوة عميقة ، وفي جانب آخر صخور شماء عالية ، فإذا رأيت حول هذه الطريق أسلاكاً منصوبة من الحديد لئلا يسقط المسافر من الهوة ، وليسلم من المهالك ولا يقع في المخاطر ، وإنما يمضي في طريقه المستقيم الى هدفه القويم . . . فتلك الأسلاك من الحديد هي الحدود موانع وزواجر . . . تمنع من المخاطر وتزجر عن المهالك (ص ٣٨ ، ٣٩ بتصرف) . »

ويقول مصطفى محمود : ولنفهم الضرر لا بد أن نضع الحب والجنس في إطارهما الطبيعي حيث أرادتهما الطبيعة (الأفضل أن يقال أرادهما الله) . والطبيعة جعلت من العاطفة والجنس وسائل للتكاثر والابقاء على النوع وعمارة الدنيا جعلت منهما أدوات إنتاج . . . فإذا اجتمع رجل وامرأة . . . فأنما يحولان الحب والجنس من أدوات إنتاج الى أدوات استهلاك . . .

ثم يقول : والزنا اذا تحول الى عادة ثم سلوك ومنهج حياة يؤدي الى التفسخ الكامل للكيان ، وإلى انفصام الشخصية ، فيصبح الجسد في ناحية والقلب في ناحية والروح في ناحية ، وبهذا يتم تخريب الفطرة ، وهذا هو الضرر غاية الضرر ، ولهذا نقراً في الاحصائيات أن أعلى نسبة للجنون والانتحار - تحدث في السويد رغم « السعادة الجنسية » وعدم المكبت والتحلل غاية التحلل ، والسبب هو ذلك الانفصام الذي يحدث للإنسان المتحلل في أعماق روحه فيفقد السلام الداخلي الى الأبد .

٥٣ - هل يمكن أن تقام الحدود مرة أخرى ؟

إن إقامة تجربة واحدة .. دليل النجاح
ولقد كان للإسلام .. تجارب عديدة .. بعضها عريقة .. وبعضها
حديث ، ولقد نجحت هذه .. وتلك ..

الأولى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. حين بلغت استجاشة الضمير
أن تتقدم الغامدية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول له : طهرني ...
وطهرني تعني نفذ في حكم الإعدام رمياً بالحجارة .. ومع ذلك أقدمت عليها ..
وحين أخرها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تضع حملها .. جاءته ومعه
رضيعها .. فأجلها حتى يأخذ حظه من الرضاعة ... فجاءته في المرة الثالثة .. كل
مرة تأتي وحدها بغير شرطى ولا مخبر .. بغير أمر قبض ولا حبس ولا تحفظ !
والآخر .. جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعترف بجرمه فراجعه
الرسول صلى الله عليه وسلم أربع مرات ، وهو يصر على اعترافه .. فأمر
بإقامة الحد عليه ... احترام من الجاني للقانون .. وتحرر من الحاكم لوجه
الحق .. والكل ينبغي وجه الله .. ينبغي رضوانه ويقدمه على كل عرض
من أعراض الدنيا !

واستمرت التجربة الناجحة على عهد الخلفاء الراشدين .
وعلى عهد بني أمية وبني العباس ... حتى استقطت خلافة الإسلام على
عهد الخوثة أنصار تركيا الفتاة وحزب الترقى ...
وفي الحديث .. أقيمت الحدود في المملكة العربية السعودية .
فأدت غايتها من الردع كعقوبة .. ونجحت .. ولو قامت معها عقيدة
وأخلاق وشعائر على أسس قويمه ، وكان معها مزيد من العدل الاجتماعى ..
لتغير لا أقول وجه السعودية .. بل أقول وجه الأرض كذلك !
وهذه تيجرتنا إلى السؤال التالى :

٥٣ - هل يمكن ان تقوم الحدود وحدها كتنظيم قانونى ؟ :

ونبادر - فنقول بملء الفم : لا

وفيا سبق . . (١) وفيما سيأتى . . (٢) حيثيات لذلك الحكم .

وحيثيات كل حكم على كل فرع يراد له أن يقوم وحده . . حدود ،
أحكام الأسرة إلخ ...

ومؤقتاً نقول إن أيا من هذه فروع . . لها أصول من عقيدة وأخلاق
ولها جذع من شعائر ونسك . . والفرع مبتوت عن أصله . . يحف ويذوى . .
وهو ما حدث في تجربة كثير من البلاد التى أقامت فروعاً من الشريعة مبتوتة
عن أصلها ... !

وهذا يجرنا سريعاً للحديث عن المبحث الثانى :

شريعة الله لا تقبل التجزئة

(١) ما سبق خاصة فقرة ٥٠ ، ٥١ .

(٢) ما سيأتى بمشيئة الله فى مبحث شريعة الله لا تقبل للتجزئة .

المبحث الثاني

شريعة الله لا تقبل التجزئة (١)

٥٤ - من منطق الفطرة :

ان الله خلق الخلق وشاء أن يكون على نظام إن خالف عنه اختل أو ضل (٢) .
وشرع الدين ، وشاء أن يكون على نظام إن خالف عنه اختل أو ضل . . كذلك .
ذاك نظامه المنظور في صفحات الكون . . وهذا نظامه المقروء في صفحات
الوحي . . وكل من عند الله .
ولقد قدمنا أن شريعة الله أشبه بالبناء . . له أساس وعمد وجدران . .
ولا يغني الأساس عن بقية البناء . . كما لا يقوم بقية البناء بغير أساس . .
فإذا أريد إقامة بعض الدين دون بعضه . . فان ذلك « ساخ » لجزء
من البناء من بقيته . . والبناء يشد بعضه بعضاً . . فلا يابث إن ساخ منه
جزء أو أجزاء أن يتداعى بقية البناء أو ينقض من القواعد .

(١) اخترنا لهذا المبحث هذا العنوان ، وفوجئنا به أو قريباً منه لعالم
باكستاني جليل ، وليس ما يمنع من اتفاق الخواطر فهو دليل وحدة المسلمين .
- راجع القانون الاسلامي وطرق تنفيذه للعلامة أبو الأعلى المودودي فقد ورد
به عنوان نظام الشريعة كل لا يقبل التجزئة ص ٣١ - ٣٣ .
(٢) من روائع خلق الله أن نشهد ذلك النظام في أدق شيء وفي أكبر شيء
ففي الذرة ذلك الجزء من المادة المتناهي في الصغر . . تتحرك مكوناتها على
نفس النسق الذي تتحرك وفقاً له سائر أجزاء الكون الكبير والالكترونات داخل
الذرة تدور حول النواة ، كما تدور حول نفسها في ذات الوقت ، وهذا وذلك
حول محور ثابت ، بحيث لو اختلت أي من الحركتين أدى ذلك الى الاختلال
وعدم الاستقرار . وفي الكون الكبير يدور القمر حول الأرض في محور
ثابت والأرض وبعض الكواكب حول نفسها وحول الشمس ، والشمس وكواكبها
التسعة تتحرك في مجرتها الكبيرة حول محور ثابت (قطر هذه المجرة ١٠٠.٠٠٠)
سنة ضوئية أي ٦ ملايين × ١٠٠.٠٠٠ ميل) وهذه المجرة بدورها تتحرك
في الفضاء الكوني وتدور حول محور ثابت . وهكذا يقوم الكون على النظام . .
كما يقوم الانسان في أجهزته الهضمية ، والعصبية والدموية على النظام . .
كذلك سمة شريعة الله « سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه
الحق » فصلت : ٥٣ .
(م ٦ - المشروعية الاسلامية)

كذلك نقول .. إن شريعة الله شجرة طيبة لها أصل ثابت من عقيدة
وخلق ، وساق من شعائر ونسك ، وفروع من أحكام شتى تلف كل الحياة .
فاذا أريد إقامة بعض هذه الفروع .. فإن ذلك يكون نزعا لها عن
أصلها .. لا تلبث بعد قليل أن تذوى وتجف وتفقد كل خاصية لها حين
كانت موصولة بأصلها الثابت أو ساقها اليانع !
.. كذلك قيل إن أجزاء الشريعة أشبه بأجزاء الإنسان ، فإذا نزع جزء منه
كيد أو ساق ، فقد خاصيته وفقد الحياة ... كذلك نزع جزء من شريعة الله
يفقدها خاصيتها ويفقدها الحياة .

وبعد ذلك كله نقول : إن خلط الطيب بالخبيث .. ولبس الحق بالباطل ،
يجعل الأمر على الكثيرين مختلطاً ملتبساً ... فيظنون ما هم تحته حكماً شرعياً ،
وهو حكم ساقط الشرعية تنقض فيه عرى الإسلام عروة عروة .. أولها
الحكم وآخرها الصلاة .

٥٥ - من منطق التاريخ :

لعل أول محنة للإسلام ابتليت فيه شريعته بمحاولة التجزئة - فيما نعلم -
كانت في فتنة التتار ، حين أرادوا أن يبقوا على أجزاء منها ويخلطوها بأجزاء
أخرى من شرائع أخرى .. وأدرك العلماء الفتنة ... فتنة لبس الحق بالباطل ،
وخلط الطيب بالخبيث .. فرفضوا ذلك « الياسق » الذي قدمه جنكيز خان
وأسقطوا عنه كل « شرعية » . بل دمغوه بعدم الشرعية في أقصى صورها (١) .

(١) يقول الامام العالم ابن كثير في تفسير القرآن : « وكما يحكم به
التتار من السياسات الملكية المأخوذة من ملكهم جنكيزخان الذي وضع لهم
« الياسق » وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام اقتبسها من شرائع شتى من
اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها وفيها كثير من الأحكام أخذها
من مجرد نظره وهواه فصارت في بنيه شرعا متبعا يقدمونه على الحكم بكتاب
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن فعل ذلك منهم فهو كافر يجب
قتاله حتى يرجع الى حكم الله ورسوله فلا يحكم غيره في قليل ولا كثير »
(ج ٢ - ص ٦٧) .

وكانت الفتنة الثانية على يد شرذمة حملت « اسم » المسلمين ، وحملت في الوقت نفسه « اثم الكافرين » حين حملت فكرة فصل الدين عن الدولة (١) ، التي نشأت في أوروبا نتيجة اضطهاد الكنيسة للعلم والعلماء ، ونقلت الفكرة إلى شرقنا الإسلامي .. وديننا برىء من ذلك « الفصل » ... كما أن تاريخنا كذلك برىء من كل تبرير لذلك « الفصل » الأثيم (٢) .

وكانت الفتنة الثالثة حين تصور البعض أن نصا على أن الشريعة الإسلامية مصدر احتياطي بعد التشريع « الوضعي » وبعد العرف .. إحياء لها ، أو أن نصا على أنها مصدر رئيسي للتشريع كاف لتحقيق الشرعية الإسلامية (٣)

٥٦ - من منطق الوحي :

... ليس مع الله آلهة أخرى ولا أرباب متفرقون ...

- (١) نحن لا نبالغ في قوة اليهود ، ولكننا لا نستطيع أن نتغافل عن (تخطيطهم) ، ولقد أشار كاتب أمريكي إلى أن اليهود كانوا وراء الحروب الصليبية لهدفين : أولا : تنمية العلاقات الربوية ، ثانيا : اضعاف العالمين المسيحي والإسلامي .. وكان رد فعل محاولة التضييق على اليهود في أوروبا فقرروا بث فكرة فصل الدين عن كل ارتباط مع أنظمة الحكم (وليام غاي كان في كتابه « قطع الشطرنج » - كلير داتر - الولايات المتحدة - ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٨ - ص ٥٨ - ٦٠) - ولقد أشرنا إلى أن إلغاء الخلافة وعزل عبد الحميد كان بعد رفض الأخير تسليم فلسطين لليهود - راجع ما سبق .
- (٢) واضح أن ديننا - غير الأديان السابقة - جاء للناس كافة ، ثم جاء خاتما لكل الأديان أبديا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وقد اقتضى ذلك شمول ذلك الدين لكل شئون الحياة - على نحو ما فصلنا - ومن ثم تأييد على التجزئة والتفرقة ، ومن أسف أن « يغيب » مثل هذا الفهم عن « عميد » الأدب العربي الدكتور طه حسين في فتنته الكبرى فيقول : « فليس بين الإسلام والمسيحية فرق من هذه الناحية .. فالإسلام يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويوجه إلى الخير ويبعد عن الشر ويريد أن تقوم أمور الناس على العدل وتبوء من الجور ، ثم يخلو بعد ذلك بينهم وبين أمورهم يدبرونها كما يريدون ماداموا يبرعون هذه الحدود ، ولا تزيد المسيحية عن هذا ولا تنقص منه .. »
- (الفتنة الكبرى ج ١ ص ٢٧ - دار المعارف ١٩٦٩)
- (٣) راجع ما سبق .

جعل الوحي لله الشرع ابتداء .. وجعل ذلك إحدى خصائص
الالهية .. كما قدمنا (١) ...

فمن زعم لنفسه هذا الحق كله أو بعضه فقد جعل نفسه ندا لله سبحانه
وتعالى .. وزعم أن مع الله آلهة أخرى أو أربابا متفرقين ... تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً .

وقد كان للوحي أكثر من سبيل للتأكيـد على أن التجزئة في دين الله
فتنة وكفر ، وجاهلية ، ومحادة لله ودينه ورسوله .

٥٧ - تجزئة الشريعة فتنة وكفر :

والكفر بالوحي كله أو بعضه فتنة ، والصد عن سبيل الله بمنع شريعته
كلها أو بعضها فتنة ، والفتنة .. أكبر من القتل « وصدَّ عن سبيل الله
وكفر به ، والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر
من القتل » (٢) ، « إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى
الشیطانُ سؤلٌ لهم وأملٌ لهم ، ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله
سنطيعكم في بعض الأمر » (٣) ، « أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟
فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يُردُّون
إلى أشدَّ العذاب وما الله بغافل عما تعملون » (٤) .

(١) راجع ما سبق .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) محمد : ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) البقرة : ٨٦ - ويقول ابن عباس رضي الله عنهما : « الذين جعلوا
القرآن عضين ، قال هم أهل الكتاب الذين جزأوه أجزاء فآمنوا ببعضه
وكفروا ببعضه ، ونقول : هم الذين جزأوا الكتاب وفرقوا الدين وأقاموا بعضه
وعرضوا عن البعض الآخر » (صحيح البخاري ج ٦ ص ١٠٢) .

- « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم »^(١) .
 « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله »^(٢) .
 « واحذروهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليكم »^(٣) .
 « وإن كادوا ليفتنونك من الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره »^(٤) .

رفض الدين كله كفر ، ورفض بعض الدين كفر .. كذلك .
 ذلك أن رفض الدين يعني جحد حق الله في أن يشرع ... وهو تماما
 كجحد حق الله في أن يخلق .
 ورفض بعض الدين يعني جحد حق الله في أن يشرع في هذا الجانب ...
 وهو تماما كجحد حق الله في أن يخلق جانبا من خلقه .
 ولقد يكون .. ذلك الجحد مقرونا بادعاء الحق في الشرع ابتداء ...
 وإذا كان ذلك خالص حق الله فهو يعني ادعاء الحق في أن يكون تداء الله
 تعالى .. فقد وقع في الكفر والشرك سواء ادعى كل الحق أو بعض الحق .. !

(١) يقول ابن كثير : « ... أي عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وسنته وشريعته ، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله فما وافق ذلك قبل ، وما خالفه فهو مردود على قائله وفاعله كائنا من كان كما ثبت في الصحيحين وغيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، فليحذر وليخش من خالف شريعة الرسول صلى الله عليه وسلم باطنا أو ظاهرا « أن يصيبهم فتنة » أي في قلوبهم ، من كفر أو نفاق أو بدعة ، « أو يصيبهم عذاب أليم » أي في الدنيا بقتل أو حبس أو نحو ذلك .

(تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ٣٨) .

(٢) الأنفال : ٣٩ .

(٣) المائدة : ٤٩ .

(٤) الاسراء : ٧٣ .

ويرد السؤال .. لم كانت التجزئة فتنة ... ؟

إن رفض الدين كله فتنة ... لأنه ضلال عن صراط الله المستقيم .

ورفض بعضه كذلك فتنة .. لأنه ضلال عن صراط الله المستقيم .

ولقد تكون فتنة التجزئة أخطر من فتنة الرفض الكلى .. لأن الضلال يكون بها أشد .. إذ يلتبس الحق بالباطل ، والطيب بالخبيث ، ويلتبس الأمر على الناس ، فيظنون متى رأوا المساجد مفتحة والمآذن مشرعة .. أن ما هم تحته حكم شرعى ، وشرع الله ينقض عروة عروة .. أولها الحكم وآخرها الصلاة .

والفتنة تعنى إلى جانب الضلال والإضلال (١) التزيين والإغواء .. ومن ثم كانت هى عمل الشيطان الأول « لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » (٢) ، وكانت من بعد عمل شياطين الإنس الذين جعلوا القرآن عِصِينَ ، فأقاموا بعضه وتركوا البعض الآخر ، وظن النوم أنهم يحسنون صنعا ... حتى نقضت عرى الإسلام عروة عروة .. ولم يبق منها غير جزء صغير يقف على استحياء ووجل ... ينتظر الضربة أو يتوقعها من أى اتجاه وفى أى حين !

ولئن كانت فتنة هدم الدين كله أكبر .. بغير شك ... إلا أن فتنة هدم البعض — كما قدمنا — أخطر .. إذ الأولى يتنبه لها النوم والغافلون ، أما الثانية فقلما يتنبهون أو يفيقون .. ! ... تماما كما يتنبه الناس بسقوط منزل دفعة واحدة لكنهم قد لا يتنبهون إلى سقوط بعض أجزائه أو إلى الصدمع فى جدرانه ! ...

(١) مختار الصحاح — مادة : فتن .

(٢) الأعراف : ٢٧ .

وفي ريف مصر يثقب اللصوص الجدار حجراً حجراً ... ويسرقون ما يشاءون ، وأصحاب البيت نائمون أو غافلون !
وهو ما فعله أعداء الإسلام .. مع المسلمين .. !

٥٨ - تجزئة الشريعة جاهلية :

كل خروج على شرع الله جاهلية ابتداء من الصغار وانتهاء إلى الكبار والكفر والشرك جزء منها .. وإن كانت المساحة الغالبة فيها هي المعاصي (١) .
ولقد كانت إشارة القرآن إلى الجاهلية بهذا المعنى في أربعة مواضع (٢) ، وكانت إشارة السنة إليها في أكثر من موضع كذلك (٣) .
ولقد دمج القرآن تجزئة الشريعة بالجاهلية حين عقب على تحذيره الرسول أن « يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك » — بقوله : أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون (٤) .

(١) يقول الإمام البخاري تعليقا على حديث « أنك أمرؤ فيك جاهلية » والمعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك — صحيح البخاري ج ١ ص ١٤ — ويقول الإمام ابن تيمية : كل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن من نسب أو بلد جنس أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية .. السياسة الشرعية ص ١٢ — ويقول المستشار حسن الهضيبي : والجاهلية كالضلال والظلم من الألفاظ التي استعملت في القرآن والأحاديث النبوية ، وتعني الخروج على أحكام الدين .. ذلك الذي قد يبلغ حد الخروج على الملة والردة عن الإسلام وقد لا يبلغ هذا الحد (من بحث غير منشور للفقيه الفقيه) .
وراجع : الدكتور محمد البهي في كتابه من مفاهيم القرآن في العقيدة والسلوك ص ٢٤١ وما بعدها .

(٢) راجع : آل عمران : ١٥٤ ، الأحزاب : ٣٣ ، الفتح : ٢٦ ، المائدة :

٥٠ .

(٣) راجع : البخاري ج ١ ص ١٤ « أنك أمرؤ فيك جاهلية » وابن تيمية في السياسة الشرعية ص ٤٦ « أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم » .
(٤) قال الحسن : هو عام في كل من يبغى غير حكم الله (الكشف لزمخشري ج ١ ص ٢٥٦) وقال ابن كثير : ينكر تعالى على كل من خرج على حكم الله المشتمل على كل خير القاصي عن كل شر ورد إلى سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند شريعة الله (تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٦٧) .

فوصف الحكم الذي يأخذ من الشريعة ومن غيرها بأنه حكم الجاهلية ،
ثم جعل المقابلة بين حكم الله وحكم الجاهلية .. لتعم الجاهلية كل ماسوى
حكم الله ... !

وهو ما يتفق مع تعريفنا لها بأنها كل خروج على شرع الله صغراً أو كبراً .. !
وكل خروج على شرع الله خروج على شرعيته !

٥٩ - تجزئة شريعة الله محادة لله :

« من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في حكمه » (١) .
والحيلولة دون إقامة حدود الله ، كما تكون بالشفاعة ، يمكن أن تكون بالتعطيل ..
وإذا كانت الحيلولة بالشفاعة محادة لله ومضادة لحكمه ... فكيف إذا
كانت الحيلولة بتعطيل الحدود بالقدرة والإرادة ؟ (٢) ..

وإذا كان الله سبحانه قد أعلن حربه وحرب رسوله للامتناع عن إقامة
حكم واحد من أحكام الإسلام هو الربى (٣) ، فأى حرب تكون إذا صار
الامتناع عن إقامة كثير من الأحكام بل جل الأحكام ؟ !
ومن ذا يطيق حرب الله ورسوله ؟

« إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأذلين » (٤) .

إن اتفاق العلماء على قتال من منع شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة (٥) .

(١) جزء من حديث رواه أبو داود في سننه .

(٢) في هذا المعنى الامام ابن تيمية ص ١٢ - السياسة الشرعية .

(٣) راجع الآية ٢٧٩ من سورة البقرة .

(٤) المجادلة : ٢٠ .

(٥) يقول ابن تيمية : « وأيما طائفة ممتنعة انتسبت الى الاسلام ،
وامتنعت من بعض شرائعه الظاهرة المتواترة ، فإنه يجب جهادها باتفاق
المسلمين حتى يكون الدين كله لله (ص ٥٩ السياسة الشرعية ، ص ٣٥
كذلك) » .

ولا نرى ما كانوا يقولون لو عرض عليهم من بمنعون شرائع الإسلام
سجلها أو أكثرها ؟

إن القعود .. عن هذا الجهاد .. هو التهلكة التي حذر منها القرآن^(١).

وبعد ..

فإن منطق الفطرة ..

ومنطق التاريخ ..

ومنطق الوحي ..

أف لا تجزئة لشرعية الله .

سوالا ...

كانت : فتنة

وجاهلية

ومعادة لله ...

(١) يقول الامام ابن كثير : « فكانت التهلكة هي الاقامة في الاهل والمال
موتوك الجهاد رواء أبو داود والترمذي والنسائي - تفسير القرآن العظيم
ج ١ - ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ »

((خبلاصة الباب))

٦٠ - مضمون الشرعية القانونية :

سيادة القانون ، بمعنى خضوع الحاكم والمحكوم له سواء ، وقد رأينا كيف عجزت سيادة القانون عن أن تقيم شرعية حقة ، تحمي المحكوم من حيف الحاكم ، وتحمي الحاكم من أن ينحرف .. ذلك أنه متى بقيت سلطة التشريع في يد البشر ... فإن بوسع الفئة الحاكمة أيا كانت قاعدتها أن تضوع الظلم قواعد ، والباطل قوانين ... فإن قامت قوانين « صالحة » فإنها إن تعارضت مع مصالحها أكلت بأفواهها ما صنعتها أيديها ..

ثم إن الشرعية الوضعية تفتقد في المنطق أساس وجودها .. إذا كيف يمكن تبرير علو إرادات البعض على إرادات البعض الآخر وقد يكونون الأغلبية ؟
وهي في نظر الإسلام كذلك تفتقد أساس وجودها وشرعيتها ...

إذ حق التشريع ابتداء هو خالص حق الله .. فإذا جعل ذلك الحق لفرد أو أفراد مهما استندوا إلى تأييد من الأمة ، فإن ذلك عدوان على حق الله . يفقد التشريع كل شرعية .

ومن هنا انتقلنا إلى أن الشرعية الحقة هي : الشرعية الإسلامية .
وهي تجعل حق الشرع ابتداء لله رب العالمين .. باعتبار ذلك مقتضى شهادة التوحيد التي لا يصح غيرها إسلام .. فإن من خصائص توحيد الله توحيده بالأمر والحكم والتشريع ... ولا يكون ذلك إلا أن يرد إليه أمر الشرع ابتداء .

أما الشرع ابتداء لا ابتداء فيمكن أن يكون للبشر ..

وهو بوصفه « ابتداء » يستمد شرعية وجوده من ابتدائه على شرع الله .

فلا يكون استقلالاً عنه ولا تعارضاً معه . على ما أشرنا من شروط أو قيود بل استمراراً واستنباطاً .

وبذا تتحقق « الحاكمية » لشريعة الله .

وتتأكد هذه الحاكمية بما قدمنا من أن شريعة الله هي العليا .. لا شريعة معها ولا شريعة فوقها ..

ومن أن شريعة الله لا تتجزأ .. لأنها شاملة كل جوانب الحياة عقيدة وخلقاً وشعائر ومعاملات .. ولأنها لا تقبل التجزئة فطرة وتاريخاً ووحياً .

وإذا كان ذلك مضمون الشرعية في فقه الإسلام : أن يكون الحكم لله والشرع من صنعه .. أو بعبارة أخرى أن تكون شريعة الله هي الحاكمة .

فما هو مصدر هذه الشرعية .. ؟

ذلك سؤال لا نحسب لهذا البحث فكاً كما من الإجابة عليه .

ولذا جعلناه الباب الثاني بعد المضمون .

الباب الثاني

مصادر الشرعية الإسلامية

● المصدر الأول : الوحي

● مصادر ملحقه وتابعة *

تكملة

٦١ - في فقه القانون تتعدد مصادر الشريعة وتدرج ..

فالتشريع : يشمل التشريع الدستوري ، والتشريع العادي (القانون) ثم اللائحة
ثم القرار والعرف بعد التشريع . ثم مصادر أخرى : كالقضاء والمبادئ العامة .
ومن تعدد تلك المصادر وتدرجها تتكون شرعية شكلية ... تتوافق
متى توافق كل مصدر مع المصدر الذي يعلوه ، وتنفي متى اصطدم مع المصدر
الذي يعلوه .

ويجب هذه المصادر فوق أنها تعطى شرعية شكلية - أنها لا تتضمن
قواعد مسبقة ، وأنها تفتقد الثبات - على نحو ما سنشير بمشيئة الله

وفي فقه الإسلام لا تتعدد - في الحقيقة - مصادر الشريعة فمصدرها
الأصيل : الوحي وكل المصادر بعد ذلك مردودة إليه ... وذلك ما لم
يدركه البعض .

وكون الوحي مصدر الشريعة الأصيل يعطى الشرعية الإسلامية مزايا
لا تعرفها أي مشروعية أخرى ا

وكون الوحي مصدر الشرعية الأصيل .. يعني انتفاء الشرعية إن وجد
مصدر آخر غيره .. كما يعني انتفاءها إن وجد معه مصدر في نفس درجته ...
إنه النبع الصافي .. يتعكك إن وجد معه غيره .. ويفقد بالتالي وصفه
الأصيل « أنه وحي » .

ولا يعني ذلك رفض كل أجنبي .. إنما يعني أن تكون الأصالة للمصدر
الأصيل ليكون لله الشرع ابتداء ، ثم ليكن بعد ذلك ما يرد إلى ذلك الشرع ..
ليكن ابتناء لا ابتداء .

وهكذا يتأكد مضمون الشرعية الإسلامية .. يتأكد أن مصدرها «
الأصيل : الوحي ... ، وأن ماعداء مما يسمى تجاوزا مصادر .. إنما هي ..
تابعة أو ملحقة .. استمدادا منه ... ، ولا يتساوى الفرع مع الأصل ...
بل لا وجود ولا بقاء لفرع بغير أصل .. !

وفي فصل أول — تناول بإذن الله — المصدر — الأصيل (الوحي) ..
وفي فصل ثان — تناول المصادر الملحقة والتابعة .. لنردها جميعا ..
إلى الوحي .

ليتأكد مضمون الشرعية الإسلامية : أن الله الشرع ابتداء، وأن ما للبشر
ابتداء لا ابتداء .. !
والله المستعان .

الفصل الأول

المصدر الأصيل : الوحي^(١)

تَقْدِيمَة

٦٢ - تميزت الشرعية الإسلامية بالوحي مصدرا أصيلا ..

فاضطربت بصيغته ، واشتملت على نوره ، وارتفعت على البشر .. تحكم
البشر .. حاكما ومحكوما على سواء !
ومن قبل الوحي .. كانت ظلمات .. لا يدري معها الناس ما الكتاب ..
ولا الإيمان ..

ومن غير الوحي .. ظلمات .. لا يدري معها الناس ما الكتاب ..
ولا الإيمان ..

بل من غيره .. فتن .. كقطع الليل المظلم .. تذر الحليم منهم حيران !
« وكذلك أوحينا إليك رؤوسا من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ..
ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا . »^(٢)

(١) وصور الوحي : أن يقذف في روح النبي شيء لا يشك أنه من عند الله عز وجل ، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن روح القدس نفث في روعي أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها وأجلها فأتقوا الله وأكملوا في الطلب » (رواه ابن خبان في صحيحه) أو يكون الكلام من ربه العالمين من وراء حجاب (كما حدث موسى عليه السلام) - أو يرسل الله ملكا بما يشاء - كما نزل جبريل عليه السلام بالقرآن على محمد عليه الصلاة والسلام - راجع ابن كثير ج ٤ ص ١٢١ ، ١٢٢ .
(٢) الشورى : ٥٢ .

والوحى ما أوحى به الله سبحانه .. من كتاب وسنة ... الأول بلفظه
ومعناه ، والثانى بمعناه دون لفظه .. وباستعمالنا للوحى .. جمعنا الكتاب
والسنة .. لنقضى على ما وقع فيه البعض من تأخير السنة عن الكتاب ،
أو ما وقع فيه البعض الآخر من تقديم السنة على الكتاب — على نحو ما سنشير
بمشيئة الله .

« تركت فيكم اثنين ما إن تمسكتم بهما فإن تضلوا أبداً : كتاب الله
وسنة رسوله .. » (١).

ونتناول شقى الوحى على الترتيب : القرآن ثم السنة — كل فى مبحث .

المبحث الأول

القرآن (١)

(١) ذلك الكتاب ..

١ - تعريف :

٦٣ - عرفه الذى أنزله بالحق بقوله تعالى : « وإنه لتنزيل رب العالمين ،
نزل به الروح الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين ، بلسان عربى
مبين » . (٢)

(١) رواه الحاكم فى مستدركه وصححه .
(٢) سمي قرآنا لكونه مقروءا أى متلوا باللسن ، وسمى كتابا لكونه
مكتوبا أى مدونا بالأقلام — فكلتا التسميتين من تسمية الشئ بالمعنى الواقع
عليه ، وفى تسميته بهذين الاسمين اشارة الى أن من حقه العناية به فى
موضعين لا فى موضع واحد أى أنه يجب حفظه فى الصدور وفى السطور .

(المرجع الدكتور محمد عبد الله دراز — النبأ العظيم — طبعة ١٣٧٦ هـ
١٩٥٧ م ص ٦٥٥ .

(٣) الشعراء : ١٩٢ — ١٩٤ .

وعرفه الذى نزل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام « كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصصه الله ، ومن ابغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والدكر الحكيم ، والصراط المستقيم وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا تشعب معه الأكراء ولا يشعب منه العلماء ، ولا يملأه الأتقياء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضى عجائبه ، وهو الذى لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا يهذى إلى الرشد ، من علم علمه سبق ومن قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم ^(١) » .

وعرفه علماء الأصول وعلوم القرآن تعريفات شتى ^(٢) .

٦٤٠ - طبيعة متفردة :

يقولون إن شرط صحة التعريف أن يكون جامعاً مانعاً .

وقد يكون فيما قاله العلماء عن القرآن ما يحقق الشرط الثانى من التعريف ،

(١) جزء من حديث رواه الترمذى (ج ١ ص ١٤٩ - طبع بولاق) ، وأشار إليه الامام القرطبى فى الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٥ ، وراجع تعليقا لأستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة فى المعجزة الكبرى ص ١٥ ، ١٦ .
(٢) راجع فى ذلك : أصول البزدوى ج ١ ص ٢١ ، والأحكام فى أصول الأحكام للآمدى ج ١ ص ٢٢٨ وإرشاد الفحول ص ٢٦ وما بعدها ، وأصول الفقه لأستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة ص ٧٣ .
ويعرفه أستاذنا المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف بقوله : « هو كلام الله نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله محمد بن عبد الله (عليه الصلاة والسلام) بالفاظه العربية ومعانيه الحقة ليكون حجة للرسول على أنه رسول الله ودستورا للناس يهتدون بهداه وقريه يتعبدون بتلاوته ، وهو المدون بين يفتى المصحف المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس المنقول الينا بالتواتر ويشافهه الناس جيلا عن جيل محفوظا من أى تغيير أو تعديل مصداق قول الله سبحانه وتعالى فيه : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » .
(علم أصول الفقه - ص ٧٣)
وراجع كذلك الأستاذ زكريا البرى - رئيس قسم الشريعة بحقوق القاهرة
أصول الفقه الاسلامى الطبعة الاولى : ص ١٦ .

لكن بكل تأكيد ليس فيه ما يحقق الشطر الأول . لأن طبيعة ذلك الكتاب المتفردة تتأني على ذلك .

إنه جاء بياناً لكل شيء . فأنى أن يحاط به وبما فيه ؟
وإذا كان البصر يرتد حسيماً عن أن يحيط بالكون وآفاقه ، فأنى لبصر أو بصيرة أن تحيط بالقرآن وآفاقه . . . ؟

إن خصائصه من خصائص من صدر عنه « لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار » (١) ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » (٢)
ولسنا نحاول بيان ما شمله هذا الكتاب . وما ينبغي لنا . . . وما نستطيع !
لكننا نحاول بيان قدره التشريعي ثم موقع الشرعية منه .

(٣) قدره التشريعي

٦٥ - الوظيفة الأولى :

منذ مكة . . . والقرآن يشير إلى وظيفته الأولى « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله » (٣) ، « إن الحكم إلا لله » (٤)

« اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء » (٥) ،
« رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبه إلى وظيفة القرآن « فيه نبأ من قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم » (٦) ، ثم يؤكد القرآن في المدينة « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » (٧) ، « وأنزلنا

(١) سورة الأنعام : ١٠٣ .

(٢) سورة الشورى : ١١ .

(٣) سورة الشورى : ١٠ .

(٤) سورة يوسف : ٤٠ .

(٥) سورة الأعراف : ٣ .

(٦) جزء من حديث رواه الترمذي وسبق الإشارة إليه .

(٧) سورة النساء : ١٠٥ .

إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه فاحكم
بينهم بما أنزل الله ... » « وأن احكم بينهم بما أنزل الله ... » (١)

ولقد أدرك السابقون الأولون قدر ذلك الكتاب ، وفهموا وظيفته
الأولى من قوله تعالى « يتلونه حق تلاوته » (٢) . . . فقالوا « يعملون به حق
عمله ، ويحلون حلاله ، ويحرمون حرامه ، ويعملون بحكمه ، ويؤمنون بمتشابهه » (٣)
وحكموا كتاب الله في أنفسهم ... حتى كانوا ... قرآنًا يتحرك ... وحتى
قالت عائشة رضى الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان
خلق القرآن »

وحكموا كتاب الله فيما حولهم . . فأقاموا في المدينة « دولة القرآن » . .
خلت شامخة على الزمان والأحداث ثلاثة عشر قرناً أو تزيد . . وما استطاعوا
أن يهدموها من الخارج . . لكنها هدمت لما امتدت إليها الأيدي الخائنة
الآئمة من الداخل فأتت بنياها من القواعد (٤)

فما كان كتاب الله ليعيش حيس الفكر والخيال نظرية أو فلسفة ، وما
كان ليعيش حيس الشفاء ، أو حيس الجدران تلاوة وتعبداً ، وما كان ليعيش
حيس الصدور عقيدة وإيماناً ... لكن كتاب الله حياة رحية طليقة . . تسبح
فيها القلوب عقيدة وإيماناً ، وتحلق فيها العقول فكراً وتدبراً ، وتعيش فيها
النفوس منهجاً ونظاماً . . حياة تحيا بها وفيها الأفراد والمجتمعات والدول ...

(١) سورة المائدة : ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) سورة البقرة : ١٢١ .

(٣) روى عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة ومجاهد وقال به أبو زيد
وغيره (صحيح البخارى ج ٩ ص ١٩٠ - طبع محمد على صبيح وأولاده ،
الايمان لابن تيمية طبعة ١٣٢٥ هـ ص ١٧٦ .

(٤) نشير الى الخيانة التي ارتكبت في حق الاسلام والمسلمين بالغناء
للخلافة في تركيا في نهاية الربع الأول من القرن العشرين الأمر الذي حقق
هدفاً من أهداف أعداء الاسلام عجزوا عنه طوال قرون من الحروب .

تتحقق الضرورات وترتفع إلى الأشواق ... تلتقى فيها الأرض بالسماء ، والدنيا
للفانية بالأخرى الباقية ، والمخلوق الضئيل القليل بالخالق العلى الكبير ! ...
فتتخفق بسبحة الفكر عبادة ، وبخلة الصدر عبادة ، وبخطوة القدم أو حركة
اللسان عبادة ، وبطلقة المدفع وسجدة الجبين عبادة . . . ولسان الحال يردد « قل
إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك وبذلك أمرت » (١)
« ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة فى سبيل الله ، ولا يطأون
موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا إلا كتب لهم به عمل صالح إن
الله لا يضيع أجر المحسنين ، ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ، ولا يقطعون
واديا إلا كتب لهم ، ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون » (٢)

٦٦ - أسلوب التشريع :

ما يقرره القرآن على سبيل الندب أو الوجوب أو الكراهة أو التحريم
أو ما يدعه على الإباحة الأصلية ... كل ذلك تشريع .
وهو فى ذلك لا يسلك سبيلا واحداً فى التعبير . . إنما يسلك سبلا عديدة
غاية فى الإعجاز ... وكما يمكن أن يعرف الوجوب أو التحريم أو غيره من
الأحكام السابقة من صيغة أمر أو نهى أو من وضع عقاب ... فإنه كذلك
يعرف الحكم من القصة المسرودة والمثل المضروب ...

« لقد كان فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ما كان حديثا يُفترى » (٣)

« وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ... » (٤)

وفهم الغاية المشروعة من القصة ، والهدف المشروع من المثل ... يحتاجان

(١) الأنعام : ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) التوبة : ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) يوسف : ١١١ .

(٤) العنكبوت : ٤٣ .

إلى عقل وعلم واجتهاد يقدر عليه الراسخون في العلم .
وقصة كقصة يوسف عليه السلام يمكن أن يستخرج منها أكثر من
حكم في أكثر من مجال .

إن مبدأ الشرعية منصوص عليه أثناء سرد أحداث القصة ... على لسان
يوسف يعلمها لأصحابه في السجن « يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير
أم الله الواحد القهار ... إن الحكم إلا لله ... أمر ألا تعبدوا إلا إياه » (١) .
وإن مبدأ « شخصية العقوبة » بمعنى اقتصارها على من قارف الجريمة .
دون غيره مسوقة على لسان العزيز وسط أحداث القصة المثيرة « معاذ الله .
أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذا لظالمون » (٢)

وأحكام أخلاقية كثيرة .. الصبر وعاقبة الصبر « إنه من يتق ويصبر فإن
الله لا يضيع أجر المحسنين » (٣) ، والعفو عند المقدرة « لا تثريب عليكم
اليوم يغفر الله لكم » (٤) ، استسالك الداعية إلى الله بالحفاظ على كرامته وسمعته .
باعتبارها جزءاً من كرامة الدعوة وسمعتها « ارجع إلى ربك فاسأله ما بال
النسوة اللاتي قطعن أيديهن ... » (٥) ويأبى أن يلبي أمر الخروج من السجن .
حتى تُعرف الحقيقة « الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن
الصادقين » (٦)

وأحكام اجتماعية يدركها المسلم وهو يقرأ الآيات ترسم صورة المجتمع
الفاجر القائم على الخلوة والاختلاط المريب حتى لتقول سيدة البيت لعبدها

(١) يوسف : ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) يوسف : ٧٩ .

(٣) ، (٤) يوسف : ٩٠ ، ٩٢ .

(٥) ، (٦) سورة يوسف : ٥٠ ، ٥١ .

« هيت لك » (١) ، ويقول هو « معاذ الله » (٢) ، وحتى — لتقول على ملاء
بغير حياء « لئن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين » (٣) ،
ويقول هو : « رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه » (٤) ، وحتى ليقول
سيد البيت بعد أن شهد شاهد من أهلها على خيانتها « يوسف أعرض عن
هذا ، واستغفرى لذنبك » (٥) . . هكذا « الرجولات » في مجتمع يعيش
على غير قيم !

ألا يؤخذ من هذه نهى عن الترف الداعر ، والإباحية القائمة على الخلوة
والاختلاط للريب ؟

وكثير . . من الأحكام . . في كثير من الجوانب . . لا يعقلها إلا العالمون .
وكذلك الأمثال . . كم من الأحكام ندرتها من مثل قول الله . .
« وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان
فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون » (٦)
« وإذا ربطنا هذه بقول الله في مكان آخر . . « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا
لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض . . » (٧)

أى أحكام إيمانية يمكن أن نفهمها حين يرتبط الرزق بالتقوى وجوداً
وعدماً ؟ . . وأى تصديق لها في عالم الواقع ؟

وهكذا . . يعرف التشريع ويشرب . . من خلال القصة والمثل . . بكل
سلاسة ومن غير جفاف . . .

وحتى حين يعرف من صيغة الأمر أو النهى أو مشاكلها . . يتقدمه

(١) الى (٥) سورة يوسف ٢٣ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ .

(٦) سورة النحل : ١١٢ .

(٧) الأعراف : ٩٦ .

أو يتأخره الترغيب والترهيب . . ليرتبط الأمر بالعقيدة فيكون أدعى إلى الالتزام ، وليخلو الأمر من الجفاف فيكون أدعى لحسن الحفظ وحسن المذاق . وعلى عكس صياغة القوانين الوضعية وما يصحبها من جفاف ، — يصعب معه حسن الحفظ أو حسن التذوق ، فوق ما يصحبها من تفلت وعدم التزام . والصياغة بعد ذلك على مستوى من اللفظ والمعنى يبلغ في بلاغته حد الإعجاز وإلا فمن يستطيع أن يصوغ « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » (١) في صيغة أخرى تبلغ نفس المستوى من سمو اللفظ وسمو المعنى . . . ! أو من يستطيع أن يصوغ « والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله . . » (٢) لتؤدي نفس المعنى بهذه السلاسة المصحوبة بالتيسير للحفظ والتذوق وللالتزام في آن واحد ! وهكذا . . . شرع القرآن بأسلوب لم ولن يصل إليه بشر !

٦٧ - مجال التشريع :

عرف البشر مجال التشريع الوضعي .. قاصرا على تنظيم علاقات الأفراد .. سواء كان تشريعا عاديا أم دستوريا . . وفي الأخير كان قاصرا على المجال السياسي ثم اتسع بعض الشيء في دساتير القرن العشرين ليشمل أحكاما اجتماعية أو اقتصادية لم تكن من قبل ترقى إلى مستوى التشريع الدستوري . وفي تشريعنا السماوي وجدنا القرآن يمس الدوائر التي تمسها التشريعات الوضعية يفوقها من حيث حسن التنظيم وسمو الهدف ، وتنزهه عن القصور أو الجهل أو الهوى ثم هو وراء ذلك يمس دوائر لم يمسها التشريع الوضعي كدوائر العقيدة والأخلاق والشعائر التي تكاد تخلو منها التشريعات الوضعية

(١) النجم : ٢٩ .

(٢) النور : ٢ .

موقنا بوحدة الوجود كوحدة الخالق ، وأن تجزئة الوجود تجزئة لما لا يقبل
التجزئة ... ولذا رفض أن يجزأ القرآن .

وعاب على قوم « جعلوا القرآن عِصِينَ » وتوعدهم « فوريك لنسألكم
أجمعين عما كانوا يعملون » الحجر : ٩٢ : ٩٣ ... واعتبرها في أماكن
عديدة .. فتنة وجاهلية ، وكفراً ، وهتدم خزيًا في الدنيا ، ويوم القيامة
يردون إلى أشد العذاب ، وأذنهم بحرب من الله ورسوله إن امتنعوا ولو عن
حكم واحد !

وكانت هذه الإحاطة من كتاب الله ميزة لم تتوافر لأي تجميع قانوني ،
وهذه الإحاطة شاملة : لكليات الشريعة وأصولها ... بحيث لم يبق أصل
أو قاعدة يحتاج إليها في الضروريات أو الحاجيات أو التحسينات إلا نص
عليها الكتاب (١) .

كذلك الأدلة العامة الدالة على الأحكام التفصيلية وردت الإشارة إليها
صراحة أو ضمناً (٢) بحيث يمكن أن يقال إن مرد هذه الأدلة جميعاً أو المصادر
هو إلى القرآن !

(١) الامام محمد الخضر حسين (نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم
طبعة ١٣٤٤ هـ ص ٣٠) ، وراجع الامام الشاطبي في الاعتصام ج ٢ ص ١٩٧ ،
محمد رشيد رضا في يسر الاسلام وأصول التشريع العام - طبعة المؤتمر
الاسلامي ١٣٧٥ هـ ص ٢٤ ، وراجع ما قاله
طبع باريس سنة ١٩٥٢م وقوله محل نظر .
(٢) أشار الامام الشاطبي الى ذلك في الموافقات ج ٢ ص ٣٦١ ،
٣٦٨ ، ٣٦٩ . وقد ذكر إشارة القرآن الى الاجماع بقوله : « ويتبع غير سبيل
المؤمنين » والى القياس بقوله : « لتحكم بين الناس بما أراك الله » ونضيف
الى ذلك أنه أشار الى السنة في مثل قوله : « وما أتاكم الرسول فخذوه » ورأى
البعض في الآية الكريمة : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »
فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ... » إشارة الى الأدلة الأربعة
على الترتيب (استاذنا المرحوم عبد الوهاب خلاف - علم اصول الفقه الطبعة
السابقة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م) .

وبعد ذلك فالأذلة التفصيلية من نصوص هذا الكتاب ورد أكثرها بصيغة العموم بحيث تمتد إلى كل ما يندرج تحت نوعها ، وما ورد خاصاً أمكن تعميمه عن طريق قياس اللفظ أو قياس المعنى ، ولم يبق إلا ما ورد الدليل على خصوصيته وهو قليل أو نادر .

٦٨ - القرآن فوق الدستور :

إذ أردنا استعمال اصطلاح ، وجب استعماله باطلاقة الذي اصطلاح عليه ، ولقد اصطلاح على إطلاق للدستور قاصر على تنظيم الجانب السياسى فى حياة الأمة (١) .

وإذا كان القرآن ينظم ذلك الجانب ، وينظم إلى جواره جوانب أخرى بل كل الجوانب ، بعضها إجمالاً وبعضها تفصيلاً . . بعضها بأصول وكليات وبعضها بفروع وأحكام .

وإذا كان الدستور قابلاً للتعديل ، وكان القرآن متأبياً على كل تعديل فإنه فى ظل نظام إسلامى يصعب القول بأن القرآن دستور !

حقاً .. إنه يمكن استمداداً من القرآن وضع دستور إسلامى مشتمل على مواد تعالج الجانب السياسى وقد تعالج جوانب أخرى هامة اجتماعية ، واقتصادية ، وخلقية ، وعقائدية ، ولكن يبقى القرآن ... فوق ذلك .. أشمل وأسمى ...

بحيث نستطيع أن نقول : إن القرآن فوق الدستور !

وكما يصح « إبطال » نص قانونى لمخالفته للدستور الإسلامى ، يصح كذلك إبطال نص دستورى لمخالفته للقرآن .

(١) راجع المشكلة الدستورية للدكتور ساير دابر ص ٩ وما بعدها .

ومحاولة صياغة مبادئ القرآن وآياته في نصوص جافة غير قابلة للتعديل..
محاولة فاشلة، وإغلاق لباب الاجتهاد الذي أذن به الله للراسخين في العلم،
استنباطاً من آيات الله وأحاديث رسوله « ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى
الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (١).

ونحن نفضل في تطبيق القرآن الأسلوب « الأنجلوسكسوني » وفيه
للقاضي حرية واسعة في الاجتهاد والتقدير .

فإن الاجتهاد في نصوص القرآن أحرى أن يثرى الفقه الإسلامي بثروة
ضخمة ، كما أثرها من قبل حين اجتمع مع العلم تقوى الله وحسن الخلق ،
فأدى العلماء في مجال الحكم والقضاء والفقه دورهم ، وخلد لهم التاريخ
جهدهم واجتهادهم !

وهكذا يبقى القرآن .. فوق الدستور ، وفوق القانون .. مجالاً للاجتهاد
فيما يحتمل الاجتهاد ، ثابتاً كالرواسي في أصوله ومبادئه وقواعده الكلية ..
مظلاً الأمة والدولة بظل الشرعية الحقة ...

(٣) لا شرعية

في تحيية الكتاب

٦٩ - خاتم الكتب وخاتم النبيين :

ذلك الكتاب خاتم الكتب .. لأنه نزل على خاتم النبيين .

وإذا كان من سبق محمداً عليه الصلاة والسلام قد أوتي من المعجزات
الحسية ما آمن به البشر ، فلقد كان ما أوتي محمد من معجزات وحياتية يتلى إلى
يوم القيامة .. ليقوم في قلوب الناس عقيدة وإيماناً ، وفي عقولهم فكراً

(١) سورة النساء : ٨٣ .

وتدبراً ، وفي حياتهم شريعة ومنهاجا . وكان ذلك سر المعجزة الأول^(١) .

وإذا كان القرآن خاتم الكتب فإنه لا نسخ له .

ذلك أن النسخ رفع الحكم بدليل شرعى متأخر^(٢) ، وإذا كان كذلك فإنه لا يتصور رفع حكم من أحكام القرآن ، لأنه لا يمكن ورود دليل شرعى متأخر بعد القرآن !^(٣)

٧٠ - نعتى بهذا اللون نسخ الحكم مع بقاء التلاوة :

وهو محل خلاف فقهي كبير لا يتسع المجال للعرض له

لكننا نكتفى بتقديم الملاحظات التالية :

(أ) إن كثيراً مما قيل بوقوع النسخ فيه ، لم يقع فيه نسخ ، بل هو تعارض ظاهري يمكن التوفيق فيه ، والتوفيق أولى من القول بالنسخ ، فلا تلجأ إلى الأخير إلا إذا تعذر الأول .^(٤)

(١) راجع المعجزة الكبرى (القرآن) لأستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة ص ١٠ ، ١٣ .

(٢) هذا التعريف الذي اخترناه للإمام ابن كثير (تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ١٤٩) وللامام الشافعي نظرة تحليلية للنسخ في رسالة الأصول فهو يعتبره من قبيل بيان الأحكام لا من قبيل إلغاء النصوص ، فهو إنهاء لحكم النص وليس إلغاء للنص ، وقد تبعه ابن حزم الذي عرفه بقوله أنه بيان أنها لزمان الأمر الأول (كتاب النسخ والمنسوخ لابن حزم على هامش الجلالين ويذهب ابن حزم إلى أبعد من هذا فيعتبر النسخ تخصيصاً لا يتناول عموم اللفظ بل عموم الأزمنة فهو استثناء زمان وتخصيصه بالعمل دون بقية الأزمنة (الأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٦٧) .

(٣) ونحن نعرض عن قول الجاهلية بنسخ الشريعة عن طريق الأمة مصدر السلطات . إذ أن ذلك عدول عن شرع الله لا يقدم عليه إلا من عدل بالله الهة أخرى !

(٤) أنظر جهداً طيباً للإمام الشاطبي - الموافقات ج ٣ ص ١٠٩ وما بعدها . وراجع في حكمة النسخ أستاذنا أبو زهرة في أصول الفقه ص ١٧٩ ، والدكتور محمد البهي من مفاهيم القرآن في العقيدة والسلوك مكتبة وهبة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م الطبعة الأولى ص ٦٤ وما بعدها .

(ب) إن النسخ لم يقع في أصول العقيدة ، ولا في الأصول العامة ، وإنما وقع في الأحكام الفرعية .

(ح) إنه بعد وفاة الرسول انتهى كل احتمال للنسخ ، وصارت هذه الشريعة أبدية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

٧١ - أما الحديث عن نسخ التلاوة والحكم معا :

وقد قيل ذلك في سورة الأحزاب إنها كانت في طول سورة البقرة (حوال مائتي آية) ونسخ أكثرها ولم يبق منها إلا ثلاث وسبعون آية ، وقيل إن هذه كانت آيات ثم نسخت « اللهم إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار ملحق » .

والحديث عن هذا اللون من النسخ يفقد قيمته العملية ، متى كان النسخ قد شمل التلاوة والحكم معا ... فلم يعد هذا قرآنا .. لا تلاوة ولا حكما ، فأى جدوى عملية للبحث فيه ... حسبنا ما تواتر في الصدور وفي السطور ، ووصل إلينا مبرراً من كل تغيير وتبديل .

٧٢ - يبقى بعد ذلك لون من النسخ يتحدثون عنه وفي النفس منه شيء :
(وهو نسخ التلاوة مع بقاء الحكم :

ويضربون مثلاً لذلك بآية الرجم «إذا زنا الشيخ والشيخة فارجوهما البتة نكالا من الله ، والله عزيز حكيم» وفي رواية أخرى « فارجوهما البتة بما نقضيا من اللذة » (١) .

ونكتفي بهذه الملاحظات نقدمها بين يدي ذلك القول .

(١) رواه الشافعي والترمذي عن عمر رضي الله عنه ، وكذا البخاري ومسلم - راجع الاستوى ج ٢ ص ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

١ - إن القول ببقاء الحكم مع نسخ التلاوة تعارض مع أصل كبير نص عليه القرآن « وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا » ، إذ النص المتلو هو دليل الحكم ، وقد نسخ فكيف يبقى الحكم ؟

٢ - إنما القرآن باتفاق ما ورد عن طريق التواتر ، فلا يثبت القرآن برواية الأحاد^(١) ، وما ورد عن الرجم رواية آحاد ، ومن ثم فهي ليست بقرآن باتفاق - نسخت بعد ذلك أو بقيت !

٣ - إن صياغة آية الرجم المقول بها مغايرة لصياغة القرآن ، من ناحية اللفظ ، والجرس ، والانسباب ، ولم نجد آية في القرآن - استعملت لفظ « البتة » كما لم نجد الآيات التي تحدثت عن العلاقة بين الرجل والمرأة - وهي كثيرة في القرآن في مجال الحديث عن الزواج أو الحمل أو الزنا - لم نجد ما تستعمل مثل هذه العبارة - « بما قضيا من اللذة » .

٤ - إن نص الرجم المشار إليه يتحدث عن الشيخ والشيخة ، ولهذا اللفظ مدلوله اللغوي ، فإذا لم يكن الزاني ممن ينطبق عليه لفظ الشيخ والشيخة ، بأن كان شابا ، ووقع منه الزنا وهو محصن ، أيمتنع عقابه .. ويقتصر على حالات الشيخوخة ... ؟ !

والزنا في الشيخوخة نادر .. والأكثر الأعم هو ما يقع من الشباب ... فهل يضع القرآن الحكم للنادر ويترك حكم الغالب الأعم ؟ !

٥ - إن السنة القولية والعملية ، وهي مصدر للشرعة والشرعية ، قد تكفلت ببيان عقوبة الرجم وتطبيقها ... والسنة شطر الوحي ، وواجبة الاتباع بنص

(١) محمد أبو زهرة أصول الفقه - ص ٧٦ وابن الحاجب المجلد الأول (شرح القاضي عضد الملة والدين على مختصر المنتهى لابن الحاجب رحمهما الله طبعة ١٣٠٧ هـ ص ١١٠ . وراجع سلم الوصول لشرح نهاية السؤل للمفتي محمد بخيت الطيحي بهامش الاستنوى ج ٢ ص ٥٧٤ .

القرآن « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ... » ولعل
ورود ذلك الحد في السنة رد على أولئك الذين قالوا إن الإسلام هو القرآن
وحده طارحين العمل بالسنة وهي شطر الوحي وشقيقة القرآن !

٧٣ - وأخيراً فقريب من حديث النسخ ، حديث التعطيل :

وأظهره .. ما قد يقال من تأخير العمل بالآيات المدنية والعمل بالآيات
المكية .. لأننا لا نزال نمر بالعصر المكي ولم نجتزئه إلى العصر المدني بعد !

ونقول رداً على ذلك بعون الله :

١ - إن تلك التجزئة صارت في ذمة التاريخ بعد أن انتهى الوحي ونزل
قول الله « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم
الإسلام ديناً » - وقد أبان الوحي عن ذلك إذ نزل جبريل عليه السلام بترتيب
المصحف ، والسورة الواحدة تضم في وقت واحد الآيات المدنية والآيات
المكية ، ولو أريد بقاء ذلك الفصل لرتب القرآن المكي وحده ، والقرآن
المدني وحده ليعمل بكل قرآن فيما يناسبه من زمان ! فترتيب المصحف
التوقيفي هل هذا النحو قضاء على فكرة الفصل بين القرآن المكي والقرآن
المدني .

٢ - إننا اليوم مخاطبون بالقرآن كله ... مكيه ومدنيه ... ولا يمكن
أن نقول بتأجيل فريضة الصوم أو فريضة الزكاة لأنها فرضت بالمدينة والإبقاء
على ما نزل في مكة وحدها .

٣ - إن أحداً من المسلمين على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من
بعده من الصحابة والتابعين ، لم يزعم حق الإبقاء على فترة مكية يربى فيها
النفس على العقيدة والأخلاق دون التزام بسائر أحكام الإسلام !

فالمسلم الذي أسلم في المدينة لم يطلب مهلة يعفى فيها من الجهاد والحج
والزكاة والصيام حتى يمضى فترة مكية كتلك التي أمضاها أخوه في مكة ...
ولا زعم ذلك أحد من بعد !

٤ - إننا إذا قلنا بفترة مكية أو لا ... فكيف نتدبرها ... ومن الذي
يملك حق التقدير .. ؟

إن الله سبحانه هو الذي أنهى فترة مكة بوحي من عنده إلى رسوله ..
فمن الذي ينهى فترتنا المكية .. وأنى لنا بوحي بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم !! ؟

٧٤ - القرآن قطعي الورد :

وإذا كان القرآن في صياغته قد ورد في بعضه قطعي الدلالة ، وورد
في البعض الآخر ظني الدلالة ليجمع بين الثبات والمرونة ...

فلقد كان القرآن في وروده قطعياً .. إذ نقل إلينا على سبيل التواتر نقل
الكافة عن الكافة فوصل إلينا محفوظاً من كل تغيير وتبديل ، إذ وكل الله
حفظ الكتب السابقة لأصحابها فغيروا فيها وبدلوا « بما استُحفظوا من كتاب
الله وكانوا عليه شهداء » وتكفل سبحانه بحفظ هذا الكتاب فحفظه من كل
تغيير وتبديل « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

وكان هذا أمراً « قدرياً » من الله سبحانه بحفظ القرآن

وكان إلى جواره أمراً شرعياً كذلك بحفظ القرآن

فاجتمع له الحفظان !

٧٥ - القرآن لفظاً ومعنى من عند الله :

فالوحي قرآن وسنة هو معنى من عند الله ، والقرآن وحده هو لفظاً
(م ٨ - المشروعية الإسلامية)

ومعنى من عند الله والآيات في هذا المعنى كثيرة (١) .

٧٦ - القرآن مصدر الشرعية الأول :

ولذا كان مصدر الشرعية الأول في النظام الإسلامى هو القرآن لأنه

خاتم الكتب

ولأنه قطعى الورود

ولأنه بلفظه ومعناه من عند الله

ولأنه اجتمعت فيه أصول الشريعة وكمياتها .. فكان تبياناً لكل شئ .

٧٧ - لا شرعية فى غيبة القرآن :

ولأن القرآن مصدر الشرعية الأول .. فلا يتصور قيام شرعية فى غيبته ،

وإن تواردت نصوص على أن الشريعة أو مبادئها أو فقها مصدر رئيسى

مضى كان غير مفهوم لدى الأمة ، ولدى الدولة ... أن القرآن فوق الدستور

مصدر الشرعية الأول .

تهدر نصوص القانون إن تعارضت مع نص قطعى من نصوصه ، أو مع

أصل من أصوله ، أو مع قاعدة كلية من قواعده .

وتهدر كذلك نصوص الدستور إن تعارضت مع نص قطعى من نصوصه

أو مع أصل من أصوله أو مع قاعدة كلية من قواعده .

(١) الشعراء : ١٩٢ ، ١٩٥ والنحل : ١٠٣ ويوسف : ٢ والرعد : ٣٧
وطه : ١١٣ والزمر : ١٢٨ وفصلت : ٣ والزخرف : ٣ والشورى : ٧
والأحقاف : ١٢ واجماع الأمة على أن القرآن هو اللفظ والمعنى (الإسلام
عقيدة وشريعة للشيخ محمود شلقوت ص ٣٨٧ ، المعجزة الكبرى للمرحوم
أبو زهرة ص ٦١١ كذلك الاتفاق على عدم جواز ترجمة القرآن لأنه يخل باللفظ
العربى الوارد من عند الله لكن يمكن ترجمة معانيه وتفسيره (راجع المعجزة
الكبرى ص ٦١١ وما بعدها ، وتاريخ الفقه لأستاذنا فرج السنهاورى ص ٣٥
وما بعدها ، والأحكام فى أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٦ ، ٨٨ - مقدمة التفسير
للشيخ حسنين محمد مخلوف ص ٤١ - ٥٢ ، وفيها رد على ما قيل من أن
أبا حنيفة أجاز قراءة الفاتحة بالفارسية ، ومن ثم أجاز ترجمة القرآن .

تلك المائة سريعة عن التعريف بالقرآن ، وبيان قدره التشريعي ، ثم مكان الشرعية منه .

وننتقل بعد ذلك إلى شطر الوحي الثاني « السنة » .

المبحث الثاني

السنة

٧٨ - تقديم وتعريف :

لئن كان القرآن قد تعرض لهجمات الكافرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. فلقد كانت السنة هدفاً للمارقين من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .. ولئن بقي القرآن شامخاً يتحدى دعوات المبطلين ويعجزهم أن يأتوا بمثله أو بعشر سور من مثله أو بسورة من مثله ... فلقد بقيت السنة كذلك شامخة تتحدى المارقين وتتأبى على « الوضع والتشكيك » .. وكتب الله لها كما كتب لكتابه الحفظ والخلود .

وأنتجت الهجمات خيراً .. تجميعاً للسنة في كتب الصحاح ، وعلوم السنة كثيرة في مقدمتها علم سبق علم العالم كله « علم الرجال » الذي وضع ضوابط الجرح والتعديل لرواة الأحاديث بما لم يسبق من قبل .. وهكذا

(١) بدأ الهجوم على السنة منذ ظهرت الخوارج والشيعة - أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى السباعي في كتابه السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي . وضرب مثلاً بالهجمات الحديثة كتاب أضواء على السنة المحمدية - وأشار الأستاذ توفيق سبيع في كتابه واقعية المنهج القرآني إلى كتاب الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالمؤثرات الأجنبية ليفوز كريم ، وما فيه من هجمات على رسول الإسلام - ومن أمثلة المقالات المهاجمة مقال الدكتور توفيق صدقي ص ٢٨ من مجلة المنار العدد ٧ ، ١٢ السنة التاسعة تحت عنوان الإسلام هو القرآن - وأشار أستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الفقهية إلى وجود جماعة في باكستان تنادي بالاعتصار على القرآن وإلى أخرى مماثلة في مصر أم لك الله زعيمها .

« يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » (١).

والسنة لغة : الطريقة (٢). واصطلاحاً : ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير (٣)، والقول والفعل مفهومان أما التقرير فإنه سنة لأنه صلى الله عليه وسلم لا يسكت على منكر يقع أمامه ، فليس من تفسير لإقراره غير أنه سنة .. أقل مراتبها الإباحة .

(١)

الكتاب .. والسنة

٧٩ - السنة وحى :

لئن كان القرآن العظيم وحى الله لفظاً ومعنى ، فالسنة المطهرة وحى الله معنى ، واللفظ من عند الرسول صلى الله عليه وسلم » وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى « يؤكد ذلك أن الله سبحانه وتعالى سوى بين طاعته وطاعة رسوله ، وسوى بين معصيته ومعصية رسوله .. ومجال الطاعة والمعصية هو في مجال الأوامر والنواهي التي وردت بالنسبة لله سبحانه في كتابه ، وبالنسبة للرسول صلى الله عليه وسلم في سنته .

(١) سورة التوبة : ٣٢ .

(٢) فى المعنى اللغوى مختار الصحاح والمصباح المنير والسنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ص ٥٩ والطريقة تنصرف الى الحمودة والذمومة ومنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة » .. .

(٣) فى المعنى الاصطلاحى يوجد أكثر من معنى فى اصطلاح الفقهاء وأهل الحديث والأصوليين ، وما أشرنا اليه هو اصطلاح الأصوليين - راجع علم أصول الفقه للمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٢٨ تاريخ الفقه للاستاذ الشيخ فرج السنهورى ص ٧٧ ، ٧٨ ، الاسنوى نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول ج ٣ ص ٦١٧ .

« من يطع الرسول فقد أطاع الله »^(١) ، « ومن يعص الله ورسوله
يؤت منه مخرجاً من حيث لا يحتسب »^(٢) .

كذلك يؤكد ما أمر الله إلى المؤمنين أن يأخذوا السنة « وما آتاكم
الرسول فخذوه »^(٣) .

٨٠ - السنة في منزلة الكتاب :

لأنها جزء من الوحي كما قدمنا .

ولأن الله سبحانه سوى بين طاعته وطاعة رسوله فسوى بذلك بين
الكتاب والسنة^(٤) .

ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على أن لها هذه المنزلة حين قال
« ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه »^(٥) ، يعني بالمثل السنة .. والمثل ند لمثله
غمره في منزلته .

ولأن الرسول جعل التمسك بها مع التمسك بالكتاب دونهما الضلال —
« تركت فيكم اثنين ما إن تمسكن بهما فلن تضلوا أبدا : كتاب الله ،
وسنة رسوله »^(٦) .

(١) ، (٢) النساء : ٨٠ ، ١٤ .

(٣) الحشر : ٧ .

(٤) من هذا الرأي الامام الشافعي وابن حزم — الأم ج ٢ ص ٢٤٦ ،
السنة للسياح ص ٤٢٦ وابن حزم للمرحوم أبي زهرة ص ٢١٦ وتاريخ
المذاهب ج ٢ ص ٤٠٣ .

(٥) جزء من حديث رواه أبو داود .

(٦) هذه رواية أبي هريرة للحديث ، وقد رواه كثير من الصحابة بلفظ
بدلاً من « سنتي » ، ورواه الترمذي والنسائي « يا أيها الناس إني تركت فيكم
ما أن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وأهل بيته » ، ورواه الحاكم في مستدركه
وصححه « تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي » (راجع
كذلك الاعتصام للشاطبي — الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ — ١٩١٣ م مطبعة
المنار بمصر ج ٢ ص ٣٤٦ ، أصول الفقه لأستاذنا البرديسي طبعة ١٣٨٠ —
١٩٦٠ ص ١٩٦) .

ولأنها قاضية على الكتاب^(١) بمعنى أنها تفسره وتبينه... فلا سبيل إلى فهم بعض الكتاب أو العمل به إلا بمعرفة السنة والعمل بها... كما هو الحال في أحكام الصلاة والزكاة والحج وكثير من الأحكام القرآنية التي وردت السنة بتخصيص أو تقييد أو تفصيل وبيان لها.

من أجل ذلك كله.. كانت السنة في منزلة الكتاب لا بد منها في مرحلة العلم أو في مرحلة العمل ومع ذلك يمكن رد أحكام السنة إلى القرآن... وهذا دليل التكامل... ودليل آخر على أن السنة وحى من عند الله.

٨١ - الكتاب مرد لما ورد في السنة من أحكام :

السنة إما أنها تأتي بأحكام وردت في الكتاب... فتأتي مبينة لها بالتخصيص أو التأكيد أو التفسير أو تأتي بأحكام لم ترد في الكتاب... أي بأحكام زائدة... والكتاب مرد في الحالتين، وقد تكون الصورة الأولى واضحة، ولكن الصورة الثانية بحاجة إلى إيضاح أكثر... ونتناول صورتين بشيء من البيان :

(١) السنة المبينة :

وهذه هي الصورة الغالبة لأحكام السنة « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم »^(٢) « وبيان السنة للقرآن إما أن يكون تخصيصاً أو تأكيداً أو تفسيراً .

والتخصيص أو التقييد :

بيان لنطاق إعمال النص القرآني... باستبعاد بعض أفراد أو بعض

(١) قال الامام أحمد ما أجروا أن أقول ذلك (أي أن السنة قاضية على الكتاب) ؛ ولكني أقول أنها تفسر الكتاب وتبينه (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - المقدمة ص ٣٩) .
(٢) سورة النحل : ٤٤ .

حالاته وحصر مجال عمله فقد ورد النص القرآني يحل كل ما وراء المحرمات :
« وأحل لكم ما وراء ذلكم » (١) وجاء النص النبوي يخص ذلك
العموم ويقيد ذلك على الإطلاق « لاتنكح المرأة على عمتها ولا على
خالتها » ولم يكن في القرآن ذلك القيد !

وجاءت نصوص القرآن موزعة الإرث بين الوارثين .. وجاء في السنة
قيد على ذلك التوزيع « لا يرث المسلم الكافر » . فخص ذلك العموم وقيد
ذلك الإطلاق (٢) .

والتقييد أو التخصيص وإن وردت به أحكام جديدة .. إلا أنها في
حقيقتها بيان للنص القرآني ببيان نطاق أعماله .. ومن ثم صح القول بأن
مردّها إلى القرآن فوق ماسوف نشير إليه من إمكان قياس حكمها على أحكام
وردت في القرآن .

التأكيد :

والتأكيد تردّد لما ورد في القرآن ومن ثم كان من صور البيان .
وآيات القرآن في التوحيد وفي الصلاة وفي الزكاة وفي حج البيت وفي صوم
رمضان ، وقد جاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « بُني الإسلام على
خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء
الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » (٣) — جاء هذا الحديث مؤكداً
آيات الكتاب عن هذه الأركان .

وقول الله سبحانه وتعالى في صيانة الملكية « لا تأكلوا أموالكم بينكم

(١) النساء : ٢٤ .

(٢) راجع في ذلك اعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٣) متفق عليه .

بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم»^(١) — جاءت أحاديث مؤكدة لها « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه » ، « كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه » .

التفسير :

والتفسير بيان ...

وذلك كقول الله سبحانه وتعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن »^(٢) . . . فقد جاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمر مفسراً لها « مره فليراجعها ثم ليتركها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء » .
وحديث القرآن عن الكبائر « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلاً كريماً »^(٣) جاء قول الرسول مفسراً لها « الكبائر : الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس » ، وفي رواية أخرى « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً — قالوا بلى يا رسول الله . قال : الشرك بالله ، وعقوق الوالدين ، وجلس متكئاً فقال : ألا وقول الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت »^(٤) .

وفي القرآن سورة البروج تحكي قصة القلة المؤمنة المضطهدة الصابرة المحققة « النار ذات الوقود إذ هم عليها قعود ، وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود ، وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد »^(٥) ، وفي السنة

(١) النساء : ٢٩ .

(٢) الطلاق : ٣ .

(٣) النساء : ٣١ .

(٤) الصحيحان والرواية الأولى من حديث الشعبي عن عبد الله بن عمر والثانية من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه .

(٥) البروج : ٥ - ٩ .

تشرح للقصة فيما رواه مسلم من تحدى الغلام المؤمن للملك الكافر حتى حاول الملك أن يقتله مراراً وما يستطيع حتى طلب إليه الغلام أن يجمع قومه كلهم في صعيد واحد ، ثم يخرج سهما من كنانته ويقول باسم الله رب الغلام ، فإن فعل قتله ، وغشى الغباء الحماقة الكافرة فجمع الناس وقال باسم الله رب الغلام وأطلق سهما فقتل الغلام ... فقال الناس جميعاً : آمنا بالله رب الغلام ... ومرة أخرى .. لم تجد الحماقة الكافرة .. غير البطش ... فشقت الأخاديد وسأقت إليها المؤمنين .. تخيرهم بين العودة إلى الكفر أو النار .. فكان كرههم العودة إلى الكفر أشد من كرههم النار ، وتقاعت أم على صدرها رضيعها فنطق الرضيع : يا أمه اصبرى فإنك على الحق (١) .

وهكذا ... كان التفسير والتفصيل ... بيانا للقرآن .

(ب) السنة الزائدة :

ولئن كانت السنة الزائدة كالمينة ، واجب العمل بها بمقتضى النصوص العامة التي قدمنا ، إلى جوار نصوص خاصة : كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « يوشك رجل منكم أن يكون متكثراً على أريكته يحدث بحديث عني فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال حللناه وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ألا وإن ما حرمه رسول الله مثل الذي حرمه الله » (٢) .
ومثل قول عمر « سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالأدبيات فإن أصعاب السنن أعلم بكتاب الله » (٣) .

(١) مسلم .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وزاد أبو داود في أوله « إلا أنني أوتيت القرآن ومثله معه ، وفي آخره ، ألا يحل لكم الحمار الوحشي وكل ذي ناب من السباع .

(٣) الموافقات ج ٤ ص ١٧ .

وإذا كان واضحاً أن السنة المبينة يصورها مردها القرآن فكيف كانت
السنة الزائدة كذلك .

أولاً : لأن أمر القرآن بالعمل بالسنة ينصرف إلى النوعين على سواء .
ولقد فهم الصحابة — رضوان الله عليهم — ذلك المعنى فقد روى أن
امرأة سمعت عبد الله بن مسعود يلحن المغيرات لأشكالهن — على سبيل
التجميل — فسألته عن ذلك ، فقال : وما لي لا ألحن من لعنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو في كتاب الله ، فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لوحى
المصحف فما وجدته . قال لها : لئن كنت قرأتيه فقد وجدته ، قال عز وجل
« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

كذلك روى أن أحد التابعين كان يصلى ركعتين بعد العصر فقال له ابن
عباس : أتركهما — فقال : إنما نهى عنهما أن يتخذوا سنة ، فقال ابن عباس :
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد العصر فلا أدري أتعذب
عليهما أم تؤجر لأن الله قال « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله
أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (١) .

ثانياً . لأن السنة الزائدة تتردد بين طرفين نص عليهما القرآن (٢) . حل
الطيبات ، وتحريم الخبائث يمكن رد ما ورد في السنة من تحريم أكل كل ذى
ناب من السباع ، وكل ذى مخلب من الطير ، والحرر الأهلية — يؤكد ذلك
الرد قول الرسول صلى الله عليه وسلم « إنه رجس » وقوله عن القنفذ « إنه

(١) الموافقات ج ٤ ص ٢٤ . ٢٥ ومقدمة الجامع لأحكام القرآن ج ١
ص ٣٧ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٣ والحديث أخرجه التيسير عن الأربعة عن
أبي هريرة .

خبيثة من الخبائث » وقد كان ابن عمر رضى الله عنهما يرى حله فلما علم ذلك انتهى وقال إن قاله النبي صلى الله عليه وسلم فهو كما قال .

وميتة البحر دارت بين الحل والحزمة فقد أحل الله صيد البحر لكنه حرم أكل الميتة ، وحسم النص النبوى ذلك حين غلب جانب الحل فقال « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (١) .

ثالثا : أحكام السنة الزائدة ترد إلى القرآن عن طريق القياس فتحریم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ، يمكن قياسه على تحريم الجمع بين المرأة وأختها الوارد في القرآن لاتحاد الملة وهو ما أشار إليه الحديث الشريف في نهايته إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم .

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .. يمكن الوصول إلى حكمه من القياس على تحريم الأخت والأم من الرضاع .

وهكذا كان مرد أحكام السنة الزائدة ... كالسنة الميينة ... إلى القرآن ...

ومقاصد السنة ... هي كذلك مقاصد القرآن ...

٨٢ - مقاصد السنة مقاصد الكتاب (٢) :

... ما أنزل الله كتابه لغوا ، وما شرع أحكامه عبثا ... بل كان لها هدف وغاية الدين غاية ، النفس غاية ، العقل غاية ، النسل غاية ، المال غاية ، ... بيد أن الغايات الأربع تدور مع الغاية الأولى والأسمى ... فلئن كان الحفاظ على النفس مقصدا وغاية ، فالتضحية بها في سبيل الغاية الكبرى ...

(١) بمعنى أنها تنزل على قواعد مقررة فيه .

(٢) حديث المقاصد سوف يرد تفصيلا عند الحديث عن المصلحة ، ثم في موضع آخر من البحث بمشيئة الله .

الدين ... أسمى غاية . كذلك العقل بالنسبة للنفس ، والنسل بالنسبة للعقل
والمال بالنسبة للنسل — على اختلاف في الترتيب بالنسبة ... للثلاثة الأخيرة ،
وثمة مراتب ثلاث ... ضرورات ... وهى القمة ... لا تقوم حياة بغيرها .

وحاجيات وهى مرتبة أدنى من الضرورات وأسمى من الكماليات ...
وبغير الحاجيات تغدو الحياة عسيرة ، ويغدو العيش فيها لونا من الحرج .

أما التحسينات فهى كماليات دون السابقة تغدو الحياة معها رغيدة ...
ويغدو الخلق معها سديحا كريما .. وتغدو المعاملات جد يسيرة !
ولقد حقق القرآن .. تلك الغايات العليا والمقاصد النبيلة .

وشرع للضرورات ، والحاجيات ، والتحسينات ... بما يحقق خير الدنيا
والآخرة ... !

وكانت السنة محققة نفس الغايات والمقاصد .. شارعة للضرورات ،
والحاجيات والتحسينات .. وكيف لا .. والذى أنزل الكتاب هو الذى
بعث محمداً ... هاديا ومبشرا ونذيرا ، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا !

ولقد دل استقراء أحكام القرآن ، وأحكام السنة على تحقيقهما نفس
الغايات والمقاصد ... فدل ذلك على أنه كما كان القرآن مردا لأحكام السنة
كان كذلك مردا لغاياتها ومقاصدها !

(٢)

السنة والشرعية

٨٣ - السنة مع الكتاب مصدر الشرعية :

إذا كانت السنة وحيا ، وكانت في منزلة الكتاب ، وكانت محققة نفس غاياته ومقاصده ، فإنه لا غنى عن السنة كمصدر للشرعية مع الكتاب... وإذا كان الكتاب مصدرا رئيسيا للشرعية ... فالسنة كذلك مصدر أساسي .

لكن لما كان الكتاب كله قطعي الورود ، وكانت السنة في بعضها (المتواتر ومعه المشهور عند الحنفية)^(١) قطعية الورود وفي بعضها الآخر (الأحاد) ظنية الورود ، فإنه إذا كان مصدرا رئيسياً أول فالسنة مصدر رئيسي ثان ...

بيد أن البعض ومن منها ... فجعلها في مستوى المذكرة التفسيرية بالنسبة للقانون ، أو أبطل العمل بها في جزئها الأكبر (الأحاد) ، أو أساء فهم فرعها الثاني (الأفعال) .

٨٤ - السنة ليست مذكرة تفسيرية :

لأن المذكرة التفسيرية لا يمكن أن ترتفع إلى نفس مرتبة التشريع ... بل ولا تحوى أى إلزام ، والسنة غير ذلك ... ترتفع مع الكتاب إلى أن تكون المصدر الرئيسي للشرعية ، وربما كان مرجع الشبهة أن السنة في جزء كبير منها مبينة للكتاب ... لكن بيان السنة منه التخصيص والتقييد والتأكيد ثم التفصيل والتفسير ... إلى جوار السنة الزائدة التي تأتي بأحكام مستقلة ... وفي الجزء المفسر والمفصل يتوافر الإلزام كما يتوافر القرآن .. ولا تهبط

(١) فالأحناف يعطون المشهور حكم المتواتر .

السنة إلى مستوى عدم الإلزام كما تهبط المذكرة التفسيرية للقانون (١).

٨٥ - أحاديث الآحاد ٠٠ واجبة في العمل :

أحاديث الآحاد هي التي لم يتوافر لها جمع التواتر في تسلسلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ... رواها واحد ... أو آحاد ... لا يصلون إلى حد التواتر ، وهي تمثل الجانب الأكبر من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢).
ويكاد ينعقد الاتفاق على العمل بأحاديث الآحاد في مجال الأحكام العملية وإن كان من الراجح في مجال الاعتقاد البناء على اليقين إلا أن البعض قال بالعمل بها في هذا المجال كذلك . (٣) لأن الله سبحانه قال « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم » (٤) ، والطائفة في لغة العرب تعني الواحد فأكثر فدل ذلك على حجية نقل الواحد، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوفد إلى المدائن والموك آحاداً يبلغون دين الله .

(١) وثمة شبهة أخرى ٠٠ أن لفظ السنة يستعمل مرادفاً للندب ٠٠ فربما ظن البعض السنة كمصدر للشرعية أو للشرعية قاصرة على الأحكام المستحسنة لكن السنة كمصدر تحتوى على أحكام فيها الفرض والواجب وفيها المحرم والمكروه كما أن فيها المندوب والمباح ٠٠ وبعبارة أخرى تحوى كل مراتب الأحكام من الفرض والواجب إلى المحرم والمكروه والمندوب والمباح .
(٢) تاريخ الفقه للشيخ السنهورى ص ١٨ ، ١٩ وتاريخ المذاهب للشيخ آبي زهرة ج ٢ ص ٤٠٤ ونشير إلى أن التقسيم بين آحاد ومتواتر هو رأى الجمهور ، والأحناف يضيفون بينهما قسماً ثالثاً هو المشهور - وهو متواتر حتى الحلقة الأولى فهو آحاد وقد قيل أن المتواتر من الحديث لا يجاوز العشرة بينما المتواتر من السنن العملية كثير .
(٣) الأئمة الأربعة على العمل بها وإن وضع بعضهم بعض الشروط في المتن أو السند ، واستثنى الغزالي الأصول فقال أنها لا تثبت بخبر الواحد - وفي مجال العقيدة الراجح عدم الأخذ بها لابتنائها على اليقين ، وإن أجاز ذلك ابن حزم وكثير من المحدثين ، وبعض الفقهاء المحدثين كأحمد بن حنبل .
(راجع المستصفى للغزالي ج ١ ص ١٣٧ ، ١٣٨) ، (المحلى لابن حزم طبعة منير الدمشقي ج ١ ص ٥١) ، (أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٠٣ ، ١٠٦ ، تاريخ المذاهب ج ٢ ص ٤٠٤ ، ٤٠٧) .
(٤) سورة التوبة : ١٢٢ .

ولأن الصحابة تلقوا أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها بالقبول
بغير تفرقة ومما قيل عن استيثاق البعض بتعليف الراوى أو اشتراط راو آخر
منه لا يخرج الحديث عن كونه حديث آحاد .

٨٦ - احاديث الآحاد والأحكام الدستورية :

أسقط البعض الشرعية عن أحاديث الآحاد في المجال الدستورى ، فقال
إنها لا تصلح مصدراً لهذا اللون من الأحكام (١) ، ومن قبل هذا رفض
الخوارج والمعتزلة العمل بها (٢)

ولقد كانت حجة ذلك البعض القول بأهمية الأحكام الدستورية ، والجانب
الآخر عدم يقينية أحاديث الآحاد ، وعدم شهرتها الذى استدلوا منه على
عدم صحتها ، ثم مسلك بعض الصحابة منها إذ اشترطوا اليمين أو راوياً آخر !

وفى رد هادىء على هؤلاء نقول بعون الله :

إن الأحكام الدستورية ليست إلا فرعاً من فروع القانون العام ، إلى
جواره فروع أخرى فى ذلك القسم من القانون ، ثم قسم آخر بفروعه هو قسم
القانون الخاص .

ونحن لا نوهن من أهمية الأحكام الدستورية . . ولكننا فى الوقت نفسه
لا نرتفع بها فوق أحكام السنة فى جزءها الأكبر (أحاديث الآحاد) ، وما
نرى الأحكام الدستورية إلا جزءاً من الأحكام العملية التى اتفق الفقهاء فى
المذاهب الأربعة على العمل بما فيها . . . ولئن كانت الأحكام الدستورية

(١) الدكتور عبد الحميد متولى - مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ،
ص ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ . وفى كتابه ترديد لكثير مما قاله على عبد
الرازق .

(٢) تاريخ الفقه للأستاذ فرج السنجورى ص ٨٥ - ٨٧ ، السنة للسبامى
ص ١٨١ . ويقول الشيخ السنجورى أن رفضهم أخبار الآحاد مكابرة دينية

تقابل في اصطلاحاتنا الفقهية مباحث الإمامة . . فإن مباحث الإمامة عند
الفاقيين من أهل السنة ليست سوى أحكام فروع . . لا ترتفع إلى مرتبة
الأصول . . . ولم يفعل ذلك إلا الغلاة من الشيعة !

أما اشتراط اليقينية . . فلم يشترطها أحد من الفقهاء في أحكام الفروع !
وإن اشترطها الأكثرية في مجال الاعتقاد باعتباره مبنياً على اليقين . . .

أما اتّول بأن عدم شهرة أحاديث الآحاد دليل عدم صحتها . . فإنه
لا ارتباط بين الشهرة والصحة ، كما أنه لا ارتباط بين الحق والواقع . . فقد
يكون الحق واقعا وقد يكون غير واقع ، كما قد يكون الواقع حقا وقد يكون
غير حق . . كذلك قد يكون المشهور صحيحا أو غير صحيح وقد يكون الصحيح
مشهوراً أو غير مشهور .

أما مسلك بعض الصعابة منها فقد قدمنا أن أحداً منهم لم يرفض حديث
آحاد ما دام صحيحاً . . أما ما اشترطوه من حلف أو راو آخر فقد قدمنا
أنه لا يخرج الحديث عن مرتبة الآحاد .

بقي أن نذكر أولئك « المجتهدين » بقول أبي بكر رضي الله عنه
« أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني إذا أنا قلت في كتاب الله برأيي »
ثم يقول الله « ولا تقف ما ليس لك به علمٌ إن السمع والبصر والفؤاد كلٌ
أولئك كان عنه مسئولا » (١)

٨٧ - فعل الرسول عليه الصلاة والسلام كقوله :

قدمنا أن السنة فعل وقول وتقرير . . والتقرير يمكن إرجاعه إلى القسمين
لأنه لا يعدو إحدى الصورتين .

(١) سورة الاسراء : ٣٦ .

لكن في الفعل تفصيل (١) :

فإن كان الفعل من الأفعال الجبليّة كقيام وقعود وشراب .. إلخ ، أو كان من خصوصيات الرسول صلى الله عليه وسلم كوصاله الصوم وزيادته على أربع في النساء .. فإن حكمه الإباحة للرسول عليه الصلاة والسلام ، بالنسبة لخصوصياته ، والإباحة للكافة بالنسبة للأفعال الجبليّة .

أما إن كان فعله بياناً .. فإنه يأخذ حكم المبين .. ابتداء من الوجوب إلى الندب إلى الإباحة ، كذلك التّرك يأخذ حكمه تبعاً للحكم المبين ابتداء من الحرمة إلى الكراهة .

وإن قامت قرينة على إلحاق الفعل بأحد أقسام الحكم التكليفي من وجوب وندب وإباحة وحرمة وكراهة ألحق بهذا القسم وأخذ حكمه .

فإن لم يتحقق في الفعل شيء من الأنواع الثلاثة السابقة فإنه يتردد بين احتمالات ثلاثة :

فإن كان فعل الرسول عبادة « بمعناها الخاص » ، ولم يكن ما يفيد اختصاص الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا اللون من العبادة ، فإن التّأني به واجب ، أي أن الفعل يأخذ حكم الوجوب .

فإن لم يكن الفعل تعبداً ، ولكن ظهر فيه قصد القرية ، فقد قيل بالندب وقيل بالوجوب (٢) .

(١) وجدنا ذلك بتفصيل رائع في منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله ابن عمر المبيضاوي ، ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي وسلم الوصول لشرح نهاية السؤل للشيخ محمد بخيت الطيعي - ج ٣ ص ٦١٨ ، والمجلد الأول من شرح القاضي عضد الملة والدين علي مختصر المنتهى لابن الحاجب ص ١١٣ - ١٢٢ .

(٢) نقل القرافي الوجوب عن مالك - المراجع المشار إليها بالصفحة السابقة .

(م ٩ - المشروعية الاسلامية)

فإن لم يكن عبادة ولا قرابة ؛ فقد ترددت الآراء بين النذب والوجوب والإباحة^(١) وقيل إن القدر المشترك بين الواجب والمندوب هو ترجيح الفعل على الترك وقيل إن القدر المشترك بين الواجب والمندوب والمباح هو رفع الحرج .

وهكذا يأخذ « الفعل » مكانه إلى جوار « القول » مصدراً للشرع ومصدراً للشرعية ، ولقد قام على ذلك أكثر من دليل :

فقول الله سبحانه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، والفعل يدخل تحت الإيتاء مع القول سواء بسواء ، والقول بأن الإيتاء يعنى الأمر فى مقابلة النهى الوارد فى بقية الآية الكريمة لقصره على القول دون الفعل^(٢) — محل نظر ، لأن من الفعل ما هو أمر على سبيل الوجوب كما قدمنا — فضلاً عن أن ورود النهى فى مقابلة الإيتاء لا يقتضى بالضرورة تخصيص الإيتاء وقصره على الأمر .

وقول الله سبحانه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله »^(٣) . فإن المحبة واجبة ، والاتباع بالتالى واجب ، والاتباع يكون فيما قال وفىما فعل .

ثم قوله تعالى « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر »^(٤) — دل على وجوب التأسى ، وإن كان تكليف التأسى راجع إلى تكليف فعل الرسول تبعاً للأقسام السابقة .

(١) قال بالنذب الشافعى وبالوجوب بعض الشافعية وبالإباحة مالك .
المراجع السابقة .

(٢) ابن الحاجب : ص ١١٥ .

(٣) آل عمران : ٣١ .

(٤) الأحزاب : ٢١ .

وبعد :

فإن فعل الرسول صلى الله عليه وسلم له دلالة أخرى :
لأنه بشر .. يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ..
ومع ذلك ارتفع بفعله .. إلى المثل الأعلى .. !

ليكون دائماً حجة على البشرية .. إن ذلك المثل ينبغي أن يتكرر ، وإلا
لما استحققنا ذلك الشرف .. أن نكون « خلفاء » الرسول عليه الصلاة
والسلام « ولأنه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون » (١)

٨٨ - قضاء الرسول عليه الصلاة والسلام :

قد يقضى الرسول عليه الصلاة والسلام في أمر يتنازع فيه إليه ، فهل يعد
ذلك القضاء من قبيل التشريع فيأخذ وضع السنة في أحد أقسامها السابقة ؟
قال البعض بالنفي (٢) تأسيساً على أن فعل الرسول هنا أو قوله يتسم
بالتأقيت .

ونرى غير ذلك ، تأسيساً على أن الذين قالوا بالتأقيت خلطوا بين تكييف
الوقائع وبين الحكم الذي ينزل عليها .

فقد تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم قضية سرقة أو زنى ، وقد
يقضى في أمر حرب أو سلم . وهو في تكييفه للوقائع المعروضة عليه بأنها
سرقة أو زنا ... إلخ إنما يأتي عملاً بشريع لا ترد عليه العصمة ويتسم بالتأقيت
لكنه صلى الله عليه وسلم حين ينزل « الحكم » على تلك الوقائع ، فيقضى

(١) الزخارف : ٤٤ .

(٢) المرحوم محمود شلتوت الاسلام عقيدة وشريعة ص ٤٢٠ ، ٤٢٨ .

٤٢٩ ، الشيخ مصطفى شلبى تحليل الأحكام ص ١١٨ ، الدكتور عبد الحميد
متولى مبادئ نظام الحكم في الاسلام ٧٤ - ٧٧ .

في السرقة بالقطع وفي الزنا بالرجم أو الجلد والتفريغ . . . فإن الحكم هذه
تشرع يتخذ صفة « العموم » بصرف النظر عن « خصوص » السبب ، وبعد
سنة واجبة الاتباع ومصدراً للشرع والشرعية .

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما أنا بشر مثلكم وإنكم
تختصون إليّ ، ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي نحو ما أسمع
فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » (١)
هذا الحديث إنما يشير إلى ما يمكن أن يرد من « خطأ » في الوقائع وتكييفها —
أما الحكم الذي ينزل على الوقائع فهو دائماً بعيد عن الخطأ لأنه تشرع ،
مصدره الوحي ابتداءً أو انتهاءً بإقرار الوحي لاجتهاد الرسول عليه
الصلاة والسلام .

خـلاصة

عما تقدم يتبين . . . أن مصدر المشروعية الأصيل هو الوحي :
قرآناً ، وسنة .
وأنه لا مشروعية في غيبة الوحي .
لأنه المصدر الأصيل .
وما عداه . . . إما ملحق به أو تابع له . . . فرده إذن إليه !
وفي فصل ثان نتحدث بمشيئة الله عن المصادر الملحقة والتابعة . . . لنردها
إلى المصدر الأصيل .

(١) رواه البخاري .

الفصل الثاني

مصادر الملحة وتابعة

٨٩ - مقدمة :

قلنا إن مصدر الشرعية الأصل هو الوحي ، وما عداه ملحق به أو تابع له .

وهكذا كان قول الصحابي وشرع من قبلنا ملحقين بالوحي .

وكان الإجماع والقياس والمصلحة والاستحسان تابعة للوحي .

وكان العرف والاستصحاب مجرد قواعد فقهية

وهو ما سيبين بعد ببعض من التفصيل .

ولئن كان لهذه المصادر وضع الإلحاق أو التبعية فإنها لا تفقد أهميتها :

إنها بعد الوحي . . أدلة تقود إلى ما يشرع على الوحي ابتداء ، بعدما شرع

الوحي ابتداء . ومن هنا نجد الأصل ونجد الفروع . . شجرة طيبة تؤتي

أكلها كل حين بإذن ربها لتسد حاجة مجتمع الإسلام ، الذي يعبد الله بإقامة

شريعته ورفع مشروعيته . . !

ونتحدث بمشيئة الله في مبحث عن المصادر الملحة ، وفي مبحث ثان عن

المصادر التابعة ، وفي مبحث ثالث عن القواعد الفقهية .

المبحث الأول

مصادر ملحقته

ونعني بها :

أولاً : مذهب الصحابي .

ثانياً : شرع من قبلنا .

ولسوف يبين بمشيئة الله من العرض أن هذين المصدرين ملحقان بالوحي
ويبين من ذلك أن الوحي هو المصدر الأصيل .

ونشير إليهما ببعض من التفصيل يتناسب مع مقام البحث .

أولاً - مذهب الصحابي :

٩٠ - مقدمة :

كان الوحي - على ما أشرنا - هو المرجع الأول لأغلب الأحكام
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان دائماً هو المرجع الأخير ،
باعتبار أن ما كان من اجتهاد - وإن كان لماماً - فقد كان مرجعه إلى
الوحي يقره أو يردده^(١) .

(١) في حديث معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى اليمن فقال له بم تقضي ؟ ، فقال : بكتاب الله ، فقال له : فإن لم تجد ؟ قال :
فيسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد رأيي ولا ألو ، فضرب على
صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله - وهذا الحديث
أذ يعطى شرعية اجتهاد الصحابة يعطى كذلك أنهم اجتهدوا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، لكن الوحي - قرأنا أو سنة - كان المرجع الأخير ،
باعتبار أنه لا يسكت على خطأ وهو ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
(الحديث قال فيه الترمذي أن أسناده ليس بمقتصل ، وعده الجورجاني في
الموضوعات وإنكر ابن حزم حجيته ، لكن قال بصحته ابن كثير وابن القيم ومحمد
صديق خان) راجع السنة للصباعي ص ٤٢٦ . وتاريخ المذاهب لأبي زهرة ج ٢
ص ٣٩٩ ونيل المرام في تفسير الأحكام لمحمد صديق خان .

ومن بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. تجددت الحاجات
وتشعبت ، فكان لا بد والنصوص محدودة والحاجات غير محدودة
من الاجتهاد .

واجتهد الصحابة .

والتقوا على رأى واحد .. فكان إجماع الصحابة .

أو اختلفوا إلى أكثر من رأى ..

وكان للتابعين مع الصحابة أدب جميل .. يسمون بما أجمعوا عليه ،
ويختارون من بين ما اختلفوا فيه ، ولكن لا يخرجون عليه كله .

وكان هذا كذلك نهج الأئمة الأربعة .. رضوان الله على الجميع .

وبعد الكلام عن حجية مذهب الصحابي ، ثم عن مكاتبه .. سوف نرى
بمشيئة الله لم ألحقناه بالوحي ، ولم نؤخره كما فعل آخرون .

٩١ - حجية مذهب الصحابي :

أخذ التابعون بقول الصحابي على ما أشرنا ، وتبعهم الأئمة الأربعة ،
ولم نر مخالفاً إلا قلة قليلة ، وحجة الآخذين .

١ - إشارة القرآن إلى فضل الصحابة ، وإعلانه الرضا عنهم تبعهم ..
والأخذ بأقوالهم وسنتهم هو الاتباع لهم « والسابقون الأولون من المهاجرين
والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم
جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم » (١) .

٢ - وردت أحاديث تجعل سنة الخلفاء مع سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وتقرن بين الرسول عليه الصلاة والسلام وبين الصحابة .

(١) التوبة ١٠٠ .

« فليكن بسنتي وسنة خلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها
بالنواجذ »^(١) ، « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة
قالوا ومن هم يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي »^(٢) .

٣ — من أقوال الصحابة ما هي أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تخرجوا عن نسبتها إليه ورعا وتحوطا^(٣) .

٤ — ما كان عن اجتهاد من الصحابي . . فهو أولى بالاتباع ، لأن
قدرته على الاجتهاد أقوى من قدرة غيره ، ومن ثم فإن وصوله إلى استنباط
حكم الله لما يعرض أقرب من وصول غيره^(٤) .

(١) جزء من حديث رواه أبو داود والترمذي ، وبرواية قريبة من ذلك
في مسند أحمد وابن ماجة وسيرد عليه اعتراض نرد عليه في حينه ان شاء الله .
(٢) للحديث روايات متقاربة من طرق كثيرة ، وممن رواه أبو داود
والترمذي وابن ماجة وقال الترمذي حديث حسن صحيح - راجع الموافقات
ج ٤ ص ٧٦ .

(٣) راجع الرسالة للإمام الشافعي - طبع الحلبي ص ٤٧٠ ، اعلام
الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٢٤٨ .

(٤) ونترك الكلمة لإمام جليل حلل مذهب الصحابي ، ودلل على حجيته
أروع تحليل وتدليل !

يقول الامام ابن القيم : « ان الصحابي اذا قال قولاً ، أو حكم بحكم ، أو
أفتى بفتياً ، فله مدارك ينفرد بها عنا ، ومدارك تشاركه فيها . »

فأما ما يختص به فيجوز أن يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
شفاهاً أو من صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وان ما
انفردوا به من العلم عنا فأكثر من أن يحاط به ، فلم يرو كل منهم كل ما سمع
وأين ما سمعه الصديق والفاروق وغيرهما من كبار الصحابة الى ما روه ؟
فلم يرو عن صديق الأمة الا مائة حديث ، ولم يغب عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم شيء شاهده ، بل صحبه من حيث بعث ، بل قبل البعث الى أن توفي ،
وكان أعلم الأمة به صلى الله عليه وسلم ، ويقوله وفعله ، وهديه وسيرته ،
وكذلك أجلة الصحابة ، روايتهم قليلة جداً ، بالنسبة الى ما سمعوه من نبيهم
وشاهدوه ولو رروا كل ما سمعوه وشاهدوه لزادوا على رواية أبي هريرة
أضعافاً مضاعفة ، فانما صحبه نحو أربع سنين وقد روى عنه الكثير ، فقول
القائل لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة شيء لذكره قول من لم يعرف
سيرة القوم وأحوالهم ، فانهم كانوا يهابون الرواية ويعظمونها ويقللون منها
خوف الزيادة والنقص ، ويحدثون بالشئ الذي سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم

٩٢ - رد المعترضين :

اعترضت قلة قليلة^(١) على حجية مذهب الصحابي ، وإن اعتدوا في الوقت نفسه بإجماع الصحابة ، ونجمل حججهم والرد عليهم :

١ - قالوا الصحابة غير معصومين ، ومن لاعصية له لاجبة رأيه ،
ونقول بغير الله : إن المقدمة صحيحة ، لكن النتيجة موضع نظر ، فالصحابة

عليه وسلم مرارا ولا يصرحون بالسماع ، ولا يقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فتلك الفتوى التي يفتي بها الصحابي لا تخرج عن ستة وجوه :

- أحدها : أن يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم .
- الثاني : أن يكون سمعها ممن سمعها .
- الثالث : أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهما خفي علينا .
- الرابع : أن يكون قد اتفق عليه ملوهم ولم ينقل إلينا الا قول المفتي وحده .
- الخامس : أن يكون رأيه لكمال علمه باللغة ودلالة اللفظ الذي انفرد به عنا ، أو لقرائن حالية اقترنت بالخطاب ، أو لمجموع أمور فهمها على طول الزمان من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ، ومشاهدة أفعاله وأحواله ، وسيرته وسماع كلامه ، والعلم بمقاصده ، وشهود تنزيل الوحي ، ومشاهدة تأويله بالفعل فيكون فهم ما لا نفهمه نحن .
- وعلى هذه التقادير الخمسة تكون فتواه حجة علينا .
- السادس : أن يكون فهم ما لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخطأ في فهمه .

وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة .

ومعلوم قطعاً أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين ، هذا ما لا يشك فيه عاقل ، وذلك يفيد ظناً غالباً قوياً على الصواب في قوله . . . وليس المطلوب الا الظن الغالب ، والعمل به متعين ، ويكفي العارف هذا الوجه (راجع اعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٢٤٨) .
(١) هم - فيما نعلم - الشيعة والخوارج والظاهرية . والشيعة معلوم قهجمهم على الصحابة الا عالياً رضى الله عنه ، بما لا يرضاه على نفسه - والخوارج معروف خروجهم على جماعة المسلمين وتكفيرهم لهم والظاهرية معروف مغالاتهم في ظاهر النص دون معقوله وروحه - ومن بعد هؤلاء الأمدى والغزالي والشوكاني - وقد أورد الدكتور عبد الحميد متولى سرداً لحججهم في كتابه : مبادئ نظام الحكم في الاسلام ص ١٤٤ وما بعدها ، وقد أجملنا الحجج وأجملنا الرد ، راجع أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٠٧ .

غير معصومين هذا حق لكن من ناحية أخرى لا يصح أن يهدر رأيهم ، لأنه إما أن يكون سنة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام ، أو أن يكون اجتهاداً عن دليل . . واجتهادهم أقرب إلى كشف حكم الله من اجتهاد غيرهم (خير القرون قرني والقرن الذي بعثت فيه ^(١)) .

٢ — قالوا الصحابة سمعوا بمخالفتهم في الرأي — ونقول إن ذلك كان لضعف مثاهم . . وهو مانراه . . أن حجية رأي الصحابي هي بالنسبة لغير الصحابي .

٣ — قالوا رأي الصحابي ليس حتماً أكثر امتيازاً من غيره — ونقول إن غلبة الظن تكفي .

٤ — في حديث « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين . . » — طعنوا من ناحية سنده ، ومن ناحية متنه .

ونحن نظمنا إلى سند الحديث بما اطمأن إليه الذين رووه ، واعتراضهم على متن الحديث استناداً إلى وجود عبارة الراشدين التي لم تستعمل إلا بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام — اعتراض محل نظر . . فمن يدري لعل الذين اطلقوا هذا اللفظ بعد وفاة الرسول أخذوه من هذا الحديث . . وعدم شهرة الحديث ليس دليلاً على عدم صحته ، فغلبة الظن تكفي ، أما قولهم إن اتباع سنة الخلفاء الراشدين تكون بقبول إمارتهم وانتهاج نهجهم في العدل والإنصاف — ذاك تخصيص للفظ عام بغير تخصيص ، خاصة أن لفظ السنة واحد بالنسبة للنبي عليه الصلاة والسلام وبالنسبة للراشدين ولم يخصه أحد بالنسبة للنبي فلم يخص بالنسبة للراشدين .

(١) علم أصول الفقه للمرخوم عبد الوهاب خلاف ص ١٠٧ ، أصول الفقه للبرديسي ص ٣٤٩ .

٥ — وأخيراً قالوا : كيف الالتزام برأى الصحابة إن اختلفوا ؟
ونقول كما التزم التابعون والأئمة الأربعة يختارون من بينهم ، ولا يخرجون
عليهم جميعاً .

٩٣ — تمحيص فيما ورد عن مذهب الصحابي :

ما كتب عن مذهب الصحابي كثير منه بعيد عن التمحيص . . . ولقد
وقفنا الله إلى تمحيص هذا الأمر على النحو التالي :

١ — أمور سلم فيها الفقهاء بالأخذ عن الصحابة :

(أ) ما اتفقوا عليه — والكل يأخذ به حتى الذين رفضوا ما كان
موضع اختلاف سلموا بالأخذ بما كان موضع اتفاق والأمثلة على إجماع
الصحابة ترد بمشيئة الله عند الحديث عن الإجماع .
(ب) ما لم يعرف له مخالف (١) — لأنه إذا انتفى المخالف فقد انتفى
احتمال الخطأ .

ونعتقد أن ذلك يمكن إلحاقه بالنوع الأول باعتباره إجماعاً سكوتياً وله
في رأينا كما سيجيء بمشيئة الله نفس حجية الإجماع الصريح — وقد ضربوا
لهذا النوع مثلاً بتوريث الجدات ، فقد قضى به أبو بكر ولم يوجد له مخالف
فانعقد الإجماع على توريثهم .

(ج) ما لا يدرك بالقياس .

أي لا تدرك عاقبته وحكمته ، وقد فضلنا هذا التعبير على تعبير « ما لا يقبل »

منعاً للبس .

(١) علم أصول الفقه للمرحوم عبد الوهاب خلاف ، أصول الفقه
للبرديسي — ص ١٠٧ و ص ٣٤٩ .

ويضربون لذلك مثلاً قول عائشة رضي الله عنها « لا يمكث الولد في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بظل مغزل^(١) » وسبب التسليم بهذا اللون من أقوال الصحابة أنه يحمل على السماع ، لأنه لا وجه له إلا السماع أو الكذب ، والثاني منتف في حق الصحابي^(٢) .

(د) قول الصحابي ليس حجة على صحابي مثله .

لأنهما في نفس الدرجة ، وإلزام صحابي برأى صحابي آخر ينطوي على شيء من التحكم .

(هـ) يذكر البعض ما كان من رأى للصحابي مستند إلى قرآن أو سنة ولا نرى ذلك قسماً مستقلاً إذ رأى الصحابي إما سماع عن رسول الله ، أو اجتهاد لا بد له من دليل من قرآن أو سنة .

٢ - ما اختلف فيه الفقهاء :

هو قول الصحابي بالنسبة لغير الصحابي . . في غير الأحوال السابقة .
والأئمة الأربعة على ما قدمنا يأخذون برأى الصحابي في هذه الحالة^(٣) ،

(١) ومثل فتوى ابن سعد بأن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام « الدكتور حسين حامد ، المدخل لدراسة الفقه الاسلامي طبعة ١٩٧٢ ص ٢١٨ .

(٢) هذا قول الكرخي ، ومعه فيه الامام مالك ، ولا نعرف مخالفيهما في هذا الرأي مما دفعنا الى وضعه في قسم ما اتفقوا عليه (راجع استاذنا المرحوم عبد الوهاب خلاف علم اصول الفقه ص ١٠٧) .

(٣) يأخذون برأى أي منهم ، ولا يخرجون عليهم جميعاً ، وكأنهم رأوا أن اختلافهم على رأيين اجماع على أنه لا ثالث .

والامام مالك كان شديد التمسك بأقوال الصحابة ، وكان يردد قول عمر ابن عبد العزيز « من رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاية الأمر من بعده سننا الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعته ، وقوة على دينه ، وليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ، ولا النظر في رأى من خالفها ، فمن اهتدى بما سنوا فقد اهتدى ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن خالفها واتبع سبيل غير المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا .

والامام أحمد ، كان يرى أن ساعة مع الرسول صلى الله عليه وسلم خير من الجهاد قروناً .

ومن بعدهم جمهور الفقهاء ، وما قدمناه من حجج في حجية رأى الصحابي
ترد في هذا المجال .

٩٤ - منزلة مذهب الصحابي :

أهل البعض الحديث عنه (١) ، وأخره البعض إلى المنزلة العاشرة
بعد كل أدلة الأحكام (٢) ، وعلى العكس قدمه البعض على الحديث ونسب
ذلك إلى مالك رضى الله عنه ، وجعله البعض بعد الإجماع (٣) .

وقد اخترنا أن نجعله بعد الوحي :

١ - لأنه قد يكون منه ما هو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يصرح الصحابي بنسبتها .

والامام أبو حنيفة روى عنه روايات ثلاثة :

(أ) أنه يقلد القضاة والمفتين من الصحابة دون غيرهم .
(ب) أنه يقلدهم جميعا عدا ثلاثة : أنس ابن مالك ، وأبو هريرة ، وسمرة بن
جندب - الأول لاختلاط عقله في نهاية حياته ، والثاني لأنه كان ناقلا أكثر
منه فقيها ، والثالث لما روى عنه من تجويزه وتوسعه في الأشربة عدا
الخمير .

(ج) أنه كان يقلد الصحابي ولا يستجيز خلافة - وقد نقل عن أبي حنيفة إذا
لم أجد في سنة رسول الله أخذت بقول من شئت ولا أخرج عن قولهم إلى
قول غيرهم ، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي ، والحسن وابن
سيرين فلي أن اجتهد كما اجتهدوا .

والامام الشافعي ، عبارات الرسالة والام تفيد عكس ما نسب إليه ، وقد
كان يختار من بين آرائهم أقربها إلى الكتاب والسنة ، والا فالرأى الذى فيه
الامام (راجع علم أصول الفقه للمرحوم خلاف وأصول الفقه للبرديسي وأبى
زهرة وتاريخ المذاهب الفقهية له ، والام للشافعي ج ٧ ص ٢٤٧ ، والأحكام
في أصول الأحكام للآمدي ج ٣ ص ١٣٥) .

(١) الدكتور حسين حامد في أصول الفقه أغفل رأى الصحابي وفي
المدخل جملة في المرتبة السادسة .

(٢) المرحوم عبد الوهاب خلاف علم أصول الفقه ص ١٠٦ .

(٣) أستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة في أصول الفقه ص ٢٠٢ .

٢ - ما كان منه موضع اتفاق فإنه يرد كذلك بعد الوحي ويتقدم كل الأدلة الأخرى باعتباره إجماعاً .

٣ - ما كان غير ذلك يرد بعد الإجماع باعتبار تقدم اجتهاد الصحابة على اجتهاد غيرهم .

وسنة الصحابة يمكن أن تكون مصدراً للأحكام الدستورية :
ولقد كان نظام الخلافة وليد اجتهاد الصحابة .

فضرورة البيعة - وهي مظهر رضا المسلمين - كانت عليها سنة الصحابة ، فلم يل أحد من دون بيعة ، ولم يكن الاستخلاف بالنسبة لمن استخلفوا إلا ترشيحاً . واستمر از الخلافة مدى حياة الخليفة .. كان سنة للصحابة ، تحقق بها ميزات عجز عنها كل من النظام الجمهوري والنظام الملكي على السواء ، فقد وفرت الثبات الذي ينقص الأنظمة الجمهورية ، ونفت التوارث الذي يعيب الأنظمة الملكية .

وهكذا بين أن سنة الخلفاء كانت مصدراً لكثير من الأحكام الدستورية على غير ما يذهب إليه بعض « المجتهدين » « المحدثين » .^(١)

ثانياً - شرع من قبلنا :

(٩٥) تمحيص :

ليس المقصود بشرع من قبلنا .. ما أقره شرعنا - فليس في هذا خلاف .^(٢)

(١) الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى - مبادئ نظام الحكم في الإسلام - ص ٢٦٣ .

(٢) مثل تشريع الصيام (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) سورة البقرة : ١٨٣ .

وليس المقصود بـ « بشرع من قبلنا .. ما ألفاه شرعنا - فليس في هذا خلاف كذلك (١) » .

إنما المقصود بـ « بشرع من قبلنا .. ما لم يقره ولم يلفه شرعنا - أيكون شرعاً لنا؟ »
ونتحفظ فنقول إنه لا حجة لما ورد عن هذا الشرع في مصادر غير إسلامية لأنها تناولها التحريف والتبديل (٢) .

٩٦ - حجية هذا المصدر :

قال الجمهور بحجيته استناداً إلى وحدة الشرائع السماوية « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليه وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه » (٣) ، ثم استناداً إلى الأمر بالاعتداء بالأنبياء السابقين « أولئك الذين هداهم الله فبهداهم اقتده » (٤) ، « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين » (٥) .

وقال البعض بعدم حجيته استناداً إلى خصوصية الشرائع السابقة ، وإلى هيمنة الشريعة الإسلامية الخاتمة (٦) .

ونقول تأييداً لقول الجمهور :

إن ما ورد خاصاً بالشرائع السابقة وورد في شرعنا .. وأشار شرعنا إلى خصوصيته مثل قوله تعالى « فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم » (٧) .

(١) ، (٢) استاذنا المرحوم أبو زهرة « أصول الفقه » ص ٢٩٣ .

(٣) الشورى ١٣ .

(٤) الأنعام ٩٠ .

(٥) النحل ١٢٣ - راجع أصول الفقه البرديسي ص ٣٤٥ .

(٦) المصادر السابقة والمستقصى للغزالي ج ١ ص ١٣٣ - الأحكام في

أصول الأحكام ج ٣ ص ١٣٠ - ١٣٢ ونظام الحكم للدكتور متولى ص ١٤١ ، ١٤٣ .

(٧) النساء ١٦٠ .

فهذا التحريم لا يعد قائماً في شرعنا .

أما ما ورد في شرعنا - دون إشارة إلى خصوصيته ولا إلى إلغائه مثل قوله تعالى : وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص^(١) - فإنه يعد شرعاً لنا ، لأن سكوت شرعنا . . إقرار له ، كما يكون سكوت الرسول عليه الصلاة والسلام إقراراً ، وسنة متبعة - إذ لا يتصور أن يسكت القرآن ، كما لا يتصور أن يسكت الرسول على غير حق ، ولأن السكوت - كما قال الأقدمون - في موضع البيان بيان ، ومن ثم كانت الحجية الأولى مستمدة من إقرار شرعنا له .

مكانة هذا المصدر :

لعله صار من الواضح أن هذا ليس بمصدر مستقل ، ولا شبيه بذلك ، بعد ما صار واضحاً بأن حجيته مستمدة من وروده في شرعنا ومن ثم إقرار شرعنا له ، وعلى ذلك فإن المصدر الحقيقي يكون هو شرعنا كما كانت سنة الرسول هي المصدر الشرعي في إقراره لما يراه أو يسمعه ولم يكن ما يحدث هو المصدر الشرعي .

تلك كانت المصادر الملحقه : رأى الصحابي ، شرع من قبلنا - تبين أن استقلالها عن الوحي أمر عسير ، وأن إلحاقها بالوحي هو الأمر اليسير .
وننتقل بعد ذلك بإذن الله إلى المصادر التابعة .

المبحث الثاني

مصادر تابعة

٩٨ - الفصل الأول .. كان في المصدر الأصيل .. الوحي والمبحث الأول من هذا الفصل كان في المصادر الملحقة بالوحي وهذا المبحث حول المصادر التابعة ... وهي كلها مردودة للوحي لا بتناؤها عليه ، باستمداد الدليل منه أو بدلالة الوحي عليها ... كمصدر أو دليل شرعي .

وسوف نبين ذلك بمشيئة الله من التفصيل عند حديثنا عن :

أولاً : الإجماع ثانياً : القياس

ثالثاً : المصلحة الشبيهة بالمعتبرة رابعاً : الاستحسان

أولاً : الإجماع

٩٩ - تعريف وتقديم :

للإجماع تعريفات كثيرة (١) نختار منها أنه اتفاق : المجتهدين ، من أمة

(١) عرفه الأمدى بأنه اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من الأعصار على واقعة من الوقائع (الأحكام ج ١ ص ٢٧١ - ٢٨٢) وقد أخذ أستاذنا الدكتور محمد يوسف موسى في كتابه المدخل لدراسة الفقه الإسلامي أنه ذكر أهل الحل والعقد بدلا من المجتهدين رغم أنه ليس كل أهل الحل والعقد مجتهدين - ونضيف إلى ذلك أنه ذكر أن الإجماع يكون على واقعة من الوقائع دون تحديد لنوع الوقائع يعد تعريفا غير مانع ، أن يدخل بحكم ذلك كثير من الوقائع التي لا تعد « حكما شرعيا عمليا » كما أشرنا في المتن .

وفي الحديث عرفه المرحوم محمود شلتوت (الإسلام عقيدة وشريعة ص ٥٥٧) بأنه اتفاق أهل النظر في المصالح ، وهم رجال الشورى الذين تعرض عليهم الحوادث ويتناولونها بالبحث وتتفق آراؤهم فيها - وهو تعريف يفتقر إلى الضبط العلمي فضلا عن أنه ليس بجامع لأركان الإجماع وشروطه ولا مانع من دخول غير موضوعات الإجماع فيه - وقد اخترنا في المتن ما حسبناه جامعاً مانعاً .

(راجع كذلك أصول الفقه الإسلامي - الأستاذ الدكتور زكريا البري

ص ٥٩)

(م ١٠ - المشروعية الإسلامية)

محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعى عملى ، ويبين
من هذا التعريف أركان الإجماع وشروطه :

(أ) فهو اتفاق المجتهدين — فلا بد من وجود مجتهدين تتحقق فيهم
أهلية الاجتهاد بشروطها المعروفة ولا بد أن يتفقوا ، فلا يوجد مخالف .. لأن
الإجماع يستمد قوته من هذا الاتفاق .

(ب) من أمة محمد صلى الله عليه وسلم .. فبلوغ غير مسلم مستوى العلم
والاجتهاد لا يجعله أهلا للمشاركة في الإجماع لأن من المقررات الإسلامية
أنه لا يحكم المسلم بغير المسلم أو لا ولاية لغير المسلم على المسلم .

(ج) في عصر من العصور .. فإذا انقضى العصر دون أن يتم اتفاق لم
ينعقد إجماع ، كذلك لا يلزم موافقة مجتهدى العصر التالى أو العصور التالية
إذا تم اتفاق مجتهدى عصر .

(د) على أمر شرعى عملى - والإشارة إلى شرعى إخراج لما ليس من
الأشياء الشرعية كأشياء العادات أو العقل (كالاتفاق على أن زوايا المثلث
تساوى قائمتين .. إلخ) كذلك فالإشارة إلى « الشرعية » إشارة إلى استناد
الاتفاق إلى دليل شرعى من كتاب أو سنة لأنه لا يصح القول فى الدين
بغير دليل .

والإشارة إلى عملى استبعاد لمسائل العقيدة عن أن تكون موضع
اجتهاد ثم إجماع لأنها ثابتة على وجه اليقين بأدلة قطعية .

ولسنا بقادرين فى هذا المقام أن نعرض لكل قضايا الإجماع...، ولسوف
نقتصر بمشيئة الله على نقاط ثلاث نحسبها لازمة فى هذا المقام :

١ - هل انعقد الإجماع من قبل وهل يمكن أن ينعقد ؟.

٢ — ما هو الإجماع الذي يأخذ حجتيه بعد الكتاب والسنة؟

٣ — ما هو مجال الإجماع — وهل يكون في مجال الأحكام الدستورية إجماع؟

١٠٠ — أولا — هل انعقد الإجماع ، وهل يمكن ان ينعقد :

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان الوحي بشقيه — قرآنا وسنة — هو المصدر الوحيد للشرع الإسلامي ، ولم يكن الاجتهاد إلا لما والوحي من ورائه يقره أو يرده ، وبذلك كان الوحي هو المرجع الأول غالبا والمرجع الأخير دائما .

وعلى عهد الصحابة ، جدت أمور لم تكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان بحث في النصوص واختلاف في وجهات النظر ، تلاه اجتماع على الرأي أو اختلاف فيه ، وكان ذلك منشأ الإجماع وبداية انعقاده .

فعلى عهد الصديق أبي بكر رضى الله عنه ، انعقد الإجماع على قتال مانعي الزكاة حتى من كان منهم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله يقيناً منهم أن التفريط في بعض الدين تفريط فيه كله .. وأن هدم بعضه هدم كله .. بيد أن ذلك الإجماع قد سبقه اختلاف في وجهات النظر ، فلقد كان عمر يعارض في البداية استناداً إلى أن قتال من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله .. حرام .. أخذاً من الحديث الشريف « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله » .. لكن أبا بكر رضى الله عنه لفت نظر عمر إلى الاستثناء الوارد في الحديث « إلا بحقه » والزكاة من حقه .. وقال قوله المشهورة والله لو منعوني عقاب بغير كانوا يؤدونه لرسول الله « لقاتلتهم عليه » .. فاقنع عمر رضى الله عنه برأي أبي بكر ووافق

الصحابة كلهم على قتال مانع الزكاة ، وانعقد الإجماع على ذلك بغير مخالف^(١) .

وليس صحيحاً أن أبا بكر أمضى رأيه وحده .. معرضاً عن الشورى^(٢) بدليل أن نهاية الحديث جاء فيه « فقال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق » .

وانعقد الإجماع كذلك على عهد أبي بكر على جمع القرآن .. فقد رأى ذلك عمر ، وعارضه أبو بكر بآدى الرأي ، ثم شرح الله صدره ، ثم عارضهما زيد بن ثابت ثم شرح الله صدره كذلك^(٣) .

وعلى عهد الفاروق عمر ثارت مسألة توزيع الأرض التي فتحها المسلمون على الفاتحين ، فقد رأى ذلك كثيرون وعارضهم عمر ، وظل الأمر موضع البحث والمناقشة أياماً ثلاثة حتى حاجهم عمر بقول الله « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم »^(٤) .

ولقد قال البعض في عمر ما قالوه في أبي بكر .. من أنه أمضى رأيه وحده دون مشورة .. ولو قد فعل في هذه الحالة المعروضة لما كان عليه من

(١) روى هذه القصة الامام البخارى فى صحيحه ج ٩ ص ١١٥ طبعة محمد على صبيح وأولاده وراجع عرضاً قيماً فى مصنف صحيح البخارى الطبعة الخامسة ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م ج ٢ ص ١٣ وما بعدها .

(٢) قال بذلك قديماً الامام البخارى ، وسار وراءه حديثاً كثيرون - ونحن لا نوافق الامام الكبير ولا الذين تبعوه لأن الحديث صريح فى اقتناع عمر رضى الله عنه ومن ثم اقتناع بقية الصحابة ، ولو أراد أبو بكر أن يمضى رأى وحده لما لجأ الى سماع آرائهم ولما قال عمر فعرفت أنه الحق .. انما كان موقفه أبو بكر موقف المتشبه برأيه لاحتساسه أنه الحق ، ولا تثريب عليه فى ذلك ، ولا تعارض بين هذا وبين الشورى .

(٣) راجع صحيح البخارى - المرجع السابق ج ٩ ص ٩٢ .

(٤) سورى الحشر ٧ .

بناح .. فلقد ظهر له النص ، ولا اجتهاد مع النص .. لكن الحديث الصحيح الذى يروى القصة يشير إلى أنه ظل أياما ثلاثة لا يمضى رأيه ويناقش ويبعث حوله أراد لما انتظر هذه الثلاثة .. ولما عرض عمر رأيه مدعما بالنص نزل الصحابة عليه وانعقد منهم الإجماع^(١) .

هذه نماذج من إجماع قد انعقد على عهد الصحابة ... وقد ذكره غيرها^(٢) ومنها يبين أن الإجماع قد انعقد فعلا على عهد الصحابة ، وهو ما يسلّم به الأئمة الأربعة وكثير من الفقهاء ، إلا أن الخلاف حول انعقاده بعد عهد الصحابة ، وعن إمكان انعقاده الآن^(٣) .

وليس يهمننا الجدل حول انعقاد الإجماع بعد عصر الصحابة ، فإنه يكفي عهد الصحابة دليلا على إمكان انعقاده .. لأنهم كانوا بشرا يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ، ولقد اختلفت وجهات نظرهم كما يمكن أن نختلف ، والتقت في النهاية وجهات نظرهم كما يمكن أن تلتقى .

لكن الأمر ليس راجعا إلى صعوبة اجتماع العلماء ولا إلى صعوبة إجماعهم إذا اجتمعوا .

إنما الأمر أن الأصل نفسه مفقود فكيف نبحث في الفرع ؟

كيف نناقش أحكاما شرعية فرعية لنجتهد فيها ثم نجمع أو لا نجمع .
وشرع الله — حتى اليوم — غير قائم كما أنزله الله وأراده الله ؟

(١) ، (٢) ، (٣) راجع الامام أبو زهرة فى أصول الفقه طبعة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ص ١٩٢ ، وأستاذنا البردیسى طبعة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م ص ٢٥٣ وما بعدها وقد ذكروا للإجماع أمثلة أخرى مثل الإجماع على تحريم شحم الخنزير قياسا على لحمه وتحريم زواج المسلمات بغير المسلمين ، وتوريث الجدات السدس وغير ذلك . وفى القديم لم يقل بعدم إمكان انعقاد الإجماع إلا النظام وبعض الشيعة (المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف - علم أصول الفقه ص ٥٢ والدكتور زكريا البرى - أصول الفقه الإسلامى ص ٧٠ ، وفى الحديث قالها الكثيرون .. بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير !

أولى بالعلماء أن يجتمعوا .. ليجمعوا على ضرورة إقامة شرع الله
كله بغير تفرقة لتسكون شريعة الله هي العليا لا شريعة معها ولا شريعة فوقها
فتلك هي الشرعية التي يرضى عنها الله .

أولى بالعلماء أن يجتمعوا ليجمعوا على إسقاط الشرعية عن كل نظام
يخالف عن ذلك .. قبل أن يخوضوا في أمور شرعية فرعية تاركين ذلك
الأصل الكبير .

وأما منهم في تاريخ الإسلام سابقتان :

ما فعله عمر رضي الله عنه حين لم يرض أحد المناققين بحكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وراح يراجع عمر فيه ، فدخل عمر واستل سيفه وهوى
به على رأسه وقال هذا حكم عمر فيمن لا يرضى حكم الله ورسوله .

ثم ما كان من علماء المسلمين حين هاجم التتار دولة الإسلام ، وأرادوا
أن يحكموها بخليط من شريعة الله وشرائع أخرى فرفض علماء المسلمين
وأجمعوا على الرفض ، وعلى كفر من يقبل ذلك .. فنخضع التتار .. ودخلوا
الإسلام بدلا من أن يخرجوا المسلمين منه !

أولى لهم ثم أولى !!

والحل الوحيد واليسير لإمكان انعقاد الإجماع مرة أخرى .

هو إقامة شرع الله .. مع إقامة الأمة المسلمة والدولة المسلمة .. أي إقامة
الشرعية الإسلامية .. ويومها يجتمع العلماء بغير عقبات ، - ويجمعون كذلك
بغير كثير جدال .. أما قبلها فلا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك .. ! ..
ولا يزالون مقطعين في الأرض أمما منهم الصالحون وأكثرهم دون ذلك ! ..
ولا يزال الحديث عن الإجماع قبل ذلك .. خبطا وخططا لا ينبغي عليه عمل !

١٠١ - ثانيا - ما هو الإجماع الذى يأخذ حجيته بعد الكتاب والسنة ؟

هو الذى توافرت له أركانه التى وردت فى التعريف .

وفى مقدمتها اتفاق كل المجتهدين ، فاتفق البعض ولو كانوا أغلبية أو أكثرية ورفض الآخرين يحمل احتمال الصواب فى جانب واحتمال الخطأ فى جانب ، فيتردد الاحتمال بين الخطأ والصواب ، ويفقد الإجماع بذلك قوته وقطعيته (١) .

والإجماع بهذه المثابة حجة .. بما يكاد يتفق عليه أهل السنة ، حتى لقد قيل إن حجية الإجماع موضع إجماع (٢) ، ولقد أوردت كتب الأصول كثيراً

(١) قال البعض فى القديم باتفاق الغالبية الساحقة .. وهم بعض الزيدية وقال آخرون باتفاق الأكثرية (الرازى والطبرى وأبو حسن الخياط من المعتزلة وأحمد فى إحدى الروايتين) ، وقال البعض حديثاً باتفاق الأكثرية ترداداً لأنظمة الديمقراطية الحديثة وجرياً وراء أشكاليها .

ونحن نرفض القول باتفاق الأكثرية فى مجال الأحكام الشرعية حيث نضع الإجماع بعد القرآن والسنة :

أولاً : لأن الإجماع الذى له هذه الحجية القوية مستمدة من موافقة الكل حيث ينتفى احتمال الخطأ ، أما إذا وافق الأكثر ولم يوافق البعض فقد وجد احتمال الخطأ ، وإن كانت نسبة الاحتمال تبعاً لنسبة الرفض إلا أنها تفقد الإجماع قطعيته التى تتوافر له متى توافرت به الكلية لا الأكثرية ولا الغالبية .
ثانياً : لأن ذلك خلط بين الأمور الشرعية التى ينبغى أن يتوافر لها إجماع الكل ، وبين الأمور العامة التى لا تكون موضع شورى ويكفى فيها الأغلبية أو الأكثرية - والأولى تكون للمجتهدين والثانية تكون لأهل الحل والعقد الذين قد لا يبلغون مرتبة الاجتهاد ، وإن توافرت لهم الخبرة والتخصص فى مجالاتهم كأهل التخصص فى الصناعة والزراعة والتجارة .

ثالثاً : لأن ذلك نقل عن الأشكال الغربية والشرقية .. وللأسلام صبغته الشكلية والموضوعية .. لا شرقية ولا غربية .

ولقد تحدثوا عن أنواع أخرى من الإجماع كإجماع أهل المدينة وإجماع فقهاء الحرمين والعصرين ، وإجماع المرشدين ، وإجماع الشيوخ وإجماع المعصومين وإجماع أهل العترة وكلها تفتقد أركان الإجماع (راجع بحثاً قيماً للمرحوم الشيخ محمد الزفزاف محاضرات القاهما بمعهد الدراسات الإسلامية ص ٢٢ ، وبحثاً قيماً للإمام أبو زهرة بموسوعة الفقه الإسلامى - جمعية الدراسات الإسلامية .

(٢) الإمام محمد أبو زهرة أصول الفقه ص ١٩٣ وما بعدها - ابن الحاجب ص ١٢٥ وهو يرى أن خروج الشيعة والخوارج والنظام على إجماع الفقهاء على حجية الإجماع هذا الخروج لا قيمة له .

من الأدلة من القرآن والسنة ، وساق أحد الأئمة الكبار ست آيات وتسع أحاديث^(١) وكل حجة الراضين أن أدلة الإجماع ظنية فكيف يثبت بها أمر قطعي .

ونحن نقول رداً عليهم أن كل دليل على حدة — بغير شك — ظني الدلالة أو ظني الورد . . . لكنها مجتمعة في دلالتها تقوى بعضها بعضاً . . . ويقلبها تواتر المعنى إلى أن تكون قطعية الدلالة . . . فإن للإجماع من القوة ما ليس للافتراق!^(٢) .

ولا بد للإجماع من دليل شرعي^(٣) :

لأن القول في الدين بغير دليل لا يجوز^(٤) امتثالاً لنهي الله « ولا تقف ما ليس لك به علم »^(٥) ، ولأن القول في الدين بغير دليل افتراء للكذب على الله « هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان أي جديد) يبين ، فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً »^(٦) .

وفائدة الإجماع . . . أنه يرفع الدلائل الظني إلى مستوى الدليل القطعي إذ يغدو إجماع العلماء قاضياً بقطعية المعنى الذي انتهوا إليه في الدليل ،

(١) الامام ابن تيمية في كتابه المقيم منهاج السنة ج ٤ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، وراجع كذلك الاسنوى في نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ص ٨٥٩ .

(٢) الامام الشاطبي — الموافقات ج ١ ص ٣٦ .

(٣) يكاد يتفق الفقهاء على ذلك عدا . . . ن قالوا بإمكان وقوعه بالالهام والتوفيق وهو قول لا يستحق كثيراً من الرد لأن الفرق بين الاجتهاد في الدين وبين القول بالهوى هو الدليل (راجع بحثي استاذينا أبي زهرة والزفزاف سالفى . الذكر وأصول الفقه للأستاذ البرديسي ص ٢٢٢) .

(٤) وفي هذا يقول الأمدى : « فان القول في الدين من غير دلالة ولا اشارة خطأ » (الاحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٣٧٦) وراجع ابن الحاجب ص ١٣٧ ، وراجع الاسنوى في نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ج ٣ ص ٩٢١ .

(٥) سورة الاسراء ٣٦ .

(٦) من بحث غير منشور للمستشار المرحوم حسن الهضيبي .

كما أنه في حالة الدليل القطعي يغنى عن ذكر الدليل فيغدو الإجماع هو الدليل (١) .

وهذه الحجة للاجماع تتناول - في رأينا - الاجماع بنوعيه . . الصريح أو الحقيقي ، والسكوتي أو الظني كذلك .

ذلك أنه إذا كان الكل متفقاً على حجية النوع الأول فإن الجمهور يرفض القول بحجية الثاني أو يعطيه حجية أدنى (٢) ، رغم أن الفائلين بهذا النوع من الإجماع (٣) وضعوا له من الشروط بحيث ينتفى معها أن يكون سكوت البعض مع قول الآخرين فيه مظنة العي أو الخوف أو الملق . . فإذا انتفى ذلك فلا يصح أن يفسر سكوت العلماء - وهم ورثة الأنبياء - بغير الموافقة ، تماماً كما كان سكوت رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقريرية ، ولأن القول بغير ذلك معناه كتمان الحق . الأمر الذي يعرض العالم لعنات الله ولعنات اللاعنين ، فإن كان ذلك مقابل ثمن فإنما يأكل في بطنه ناراً يصلها يوم القيامة سعيراً « إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » (٤) ، « إن الذين يكتُمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً أولئك سيأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم » (٥) .

(١) الامام محمد أبو زهرة أصول الفقه المرجع السابق ١٩٥٩ ، وابن الحاجب ص ١٣٧ ويقول : « إذ فائدته سقوط البحث وحرمة المخالفة ، » .
(٢) المرجع السابق ص ١٩٦ ، ١٩٧ .
(٣) هم الأحناف - علم أصول الفقه للمرحوم خلاف ص ٥٩ .
(٤) سورة البقرة ١٥٩ .
(٥) سورة البقرة ١٧٤ .

والإجماع بهذه المثابة ترد حجيته بعد القرآن والسنة، ويكون على ذلك مصدرًا ثانيًا للشرعية بعد الوحي وليس صحيحًا أنه يتقدم الكتاب والسنة^(١) إلا أن تكون نصوصها ظنية الدلالة وظنية الورد فإن الإجماع بدليله الشرعي يتقدم عليهما باعتبار أن الإجماع يرفع ظنية الدليل إلى قطعية .

والذين قالوا يتقدم المعلوم من الدين بالضرورة - باعتباره مجعًا عليه على النصوص (٢) .. أخطأوا إذ فهموا أن التقدم كان راجعًا إلى الإجماع .

ذلك أن المعلوم من الدين بالضرورة - مثل فرائض الإسلام - دليله قطعي ... وهو يستمد قوته من قطعية النصوص في ورودها - كقرآن أو سنة متواترة - وقطعيتها في دلالتها - مثل قوله تعالى « وأقيموا الصلاة وآتوا

(١) فهم البعض ذلك خطأ من كلام الشافعي عن المعلوم من الدين بالضرورة على ما سنشير في المتن واشتراط البعض في المعلوم من الدين بالضرورة أن يدخل في الإجماع فيه أجماع العوام (الغزالي والباقلاني) . وردد جولد تسيهر تقدم المعلوم من الدين بالضرورة على النصوص وزاد على ذلك : أن الإجماع يمكن أن يتخذ أساسا لتطور سياسي وعقدي وقانوني Le Clef de l'évolution historique de l'Islam au port de quepolitique dignatique et juridique (La pogme de la Loi de l'Islam Paris 1950.

ونقف مع المستشرق المجري أن الإجماع يمكن أن يكون أساسا لتطور عقدي ، وقد نفهم التطور - مع التحفظ - في جانب بعض أحكام المعاملات لكننا لانفهمه في مجال العقيدة إذ هي ثابتة لدالاتها القطعية ولصادرهما القطعية ومن ثم فهي تسمو على كل تغيير أو تطور والا فكيف تتطور عقيدة التوحيد اللهم الا أن تصير تثلينا أو شيئا من هذا القبيل !

(٢) الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى - مؤلفه : مبادئ نظام الحكم في الإسلام ص ٢١١ الى ٢١٣ ، وقريباً منه الدكتور ضياء الدين الرئيس إذ نفى الصفة الدينية للإجماع ، وراجع رداً للدكتور فؤاد النادى في موسوعته عن رئيس الدولة بين الشريعة الإسلامية والنظم السياسية المعاصرة ج ١ ص ٢٠٧ وما بعدها وراجع آراء خاطئة في الإجماع لروسو في العقد الاجتماعي ص ١٤٠ ترجمة عبد الكريم أحمد - الألف كتاب ، جروتياوم صاحب حضارة الإسلام ص ١٩٤ وخلط بين الإجماع والبيعة ص ٢٩٤ كتاب الخلافة والإمامة لعبد الكريم الخطيب .

الزكاة ...» فهي لا يمكن أن تعفى غير إقامة الصلاة على نحو ما أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتواترت عنه ، وإيتاء الزكاة على نحو ما فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم وتواترت عنه !

ومن ثم فإن عمل الإجماع هو الاستغناء عن ذكر الدليل .. وهذه في النفس منها شيء .. فإننا نرى أن ذكر الدليل أولى من مجرد التصريح بالإجماع .

فالمعلوم من الدين بالضرورة لا يزيده الإجماع قوة في دليله لأنه لا مرتبة بعد القطعي حتى يرتفع إليها أما تقدمه للنصوص فقد يكون من ناحيتين :
أولاً : من ناحية أنه يستند إلى أدلة قطعية فهي بلا شك تتقدم الأدلة الظنية .

وثانياً : من ناحية أنه يتضمن قواعد كلية فهي تتقدم القواعد الجزئية ، وإن كانت الأخيرة يمكن لها أن تخصص الأولى أو تقيدها إن توافرت شروط التخصيص أو التقييد .

١٠٢ ثالثاً - ما هو مجال الإجماع ؟ :

قلنا مجاله : الأحكام الشرعية العملية .

فقييد الشرعية مانع من دخول الأمور العقلية أو العادية — على نحو ما أشرنا وما نغفل كذلك من دخول الأمور العامة التي تكون موضع شورى ، وقييد العملية مانع من دخول الأمور العقيدية عن أن تكون موضع اجتهاد أو بحث مواد أجمع عليها أم لم يجمع بعد ذلك .

ولقد طلع علينا حديثاً من يخرج الأحكام الدستورية من مجال الإجماع وذلك زعم أنها في غالبيتها أحكام عملية — استناداً إلى أن الإجماع يكون في مجال الأمور الدينية كما قال الغزالي ثم استناداً إلى استحالة وقوعه .

وقد رددنا على الثانية .

أما الأولى فإن ما يعنيه الغزالي بالأمور الدينية هو ما عبرنا عنه بالأمور الشرعية لإخراج الأمور العقلية أو العادية من أن تكون موضع اجتهاد ثم إجماع ! ذلك لو دقق ذلك العالم المجتهد .

والإجماع كمصدر للشريعة شامل لكل الأحكام الدستورية وغير دستورية، وقد حدث إجماع الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضرورة الخلافة ، كما أجمعوا على أن تكون مدى الحياة .. فستهم واجبة الاتباع كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن باب أولى إجماعهم ؟
ذاك هو الإجماع يمكن إذا قامت دولة الإسلام أن يكون مصدراً خصباً غنياً لأحكام قطعية تواجه كل المشكلات .

لكن لا ينبغي أن يفهم من هذا أن الإجماع مصدر مستقل عن الوحي قائم بذاته ، فهو إن كان في مظهره كذلك إذ يفنى بذاته عن البحث عن الدليل ، إلا أنه في حقيقته لا يقوم بغير دليل ، لأنه اجتهاد مجتهدين | والمجتهد لا يجتهد بغير دليل ، وإلا وقع فيما نص الله عليه من جزاء « لولا يأتون عليهم بسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً » .

وإذا كان الإجماع مستنداً إلى دليل من كتاب أو سنة .. فإنه تابع للكتاب والسنة وليس في حقيقته مصدراً مستقلاً .

ثانيا : القياس (١)

١٠٣ - القياس وحجته :

كان من بين وسائل الكتاب لرد الناس إلى الإيمان بالله واليوم الآخر استنهاض عقولهم ، وإثارة فطرتهم فقرأنا في سورة الحشر قوله تعالى : « هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار» (٢) .

وقرأنا في سورة يس « وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهى رميم ؟ .. قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم» (٣) .
وكان القرآن في نفس الوقت يدل المؤمنين به على منهج القياس (٤) .

ذلك أن الاعتبار معناه مجاوزة الشيء إلى غيره .. وذلك هو القياس .. كما أن أمرنا أن نعتبر بما كان لليهود حين خرجوا على أمر الله فأخرجهم من ديارهم ، فلا نفعل مثلهم حتى لا يحيق بنا ما حاق بهم بمعنى ألا نتساوى معهم في الأسباب حتى لا نتساويهم في النتائج .. ذلك أيضاً هو القياس (٥) .

(١) القياس لغة : هو التقدير والمساواة ، تقول قست الثوب بالذراع إذا قدرته به ، وفلان لا يقاس بفلان أى لا يساوى به .. وواضح التلاقى بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي . (راجع ابن الحاجب ج ٢ ص ٣٥٠) ومباحث القياس كثيرة خاصة بمباحث العلة .. وقد أثرنّا أن نظل بمنأى عن الخوض فيها مقتصرين على النقاط التى نحسبها كافية للكشف عن هذا المصدر التابع من مصادر المشروعية تاركين تلك المباحث لمكانها فى كتب الأصول .

(٢) الحشر ٢ .

(٣) يس ٣ .

(٤) اعلام الموقعين ج ٢ .

(٥) الدكتور حسين حامد حسان - أصول الفقه طبعة ١٩٧١ ص ٣٢٩ ، المدخل لدراسة الفقه الاسلامي ص ١٧٦ .

وقوله تعالى : «قل يحییها الذی أنشأها أول مرة» قياس للبعث على الإنشاء .
وقول الله تعالى في سورة النساء «يأيها الذین آمنوا أطیعوا الله ، وأطیعوا
الرسول ، وأولی الأمر منكم ، فإن تنازعتم فی شیء فردوه إلى الله والرسول
إن كنتم تؤمنون بالله والیوم الآخر»^(١) .

فهم منه الفاقهون لكتاب الله أن طاعة الله والرسول هی اتباع القرآن
والسنة ، وأولی الأمر إشارة إلى الإجماع ، وفهموا أن الرد إلى الله والرسول
شیء آخر غیر طاعة الله والرسول التي جاءت فی البدایة ، ففهموا أنه القیاس
على نصوص القرآن والسنة فیما لم یرد فیہ نص^(٢) .

كذلك علمنا رسول الله صلى الله علیه وسلم منهج القیاس .. حین سأله
امرأة من جهينة : إن أمی نذرت أن تحج فلم تحج حتی ماتت ، أفأحج عنها ؟
قال : نعم حجي عنها أرأیت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ ..
أقضوا الله فالله أحق بالوفاء^(٣) .

وقد قدمنا أن بعض أحكام السنة التي جاءت فی ظاهرها زائدة على أحكام
القرآن .. كانت كذلك قیاساً علیه مثل تحريم الجمع بین المرأة وعمتها أو
خالتها فقد جاءت قیاساً على تحريم الجمع بین المرأة وأختها^(٤) .

كذلك عرفه الصحابة رضوان الله علیهم منهاجا للاستدلال فسلکوه
وأمروا به واشتهر به عبد الله بن مسعود ، وعلى بن أبی طالب ، وأمر عمر

(١) سورة النساء ٥٩ .

(٢) أصول الفقه لأستاذنا المرحوم عبد الوهاب خلاف ص ٦٠ .

(٣) رواه البخاری - صفوة صحيح البخاری - ج ٢ ص ١٢٢ ، ١٢٣ -

شرح الشيخ عبد الجلیل عیسی أبو النصر .

(٤) راجع ما سبق فی بحث السنة

« رضى الله عنه » الفهم الفهم فيما تلجأ في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله إعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك^(١) .

وأخذ به من بعد الصحابة الأئمة والفقهاء يجدون فيما تقدم دليلا على حجيته، ويرون فيه ردا إلى الكتاب والسنة وإعمالا لها على نحو أوسع وأرحب^(٢) .

ونرى فيه — إلى جوار ذلك — جانبا من جوانب الإعجاز في شرع الله الخالد ، فإن النصوص التي تبدو جزئية — تفدو أصولا وأحكاما كلية تتدرج تحتها جزئيات وأحكام أخرى تتحقق فيها علة النص أو حكمته ، ويتحقق بذلك سر من أسرار خلود هذه الشريعة وقدرتها على مواجهة الحاجات المتجددة التي لم يرد فيها نص ، بما سبق أن ورد فيه نص ، لتظل الحياة دائما خاضعة لحكم الله .. مصطبغة بصيغة الله .. « ومن أحسن من الله صبغة » ؟

ذاك هو القياس :

الحاق واقعة لم يرد فيها نص (وتسمى الفرع) بأخرى ورد فيها نص (وتسمى الأصل) إلحاقها بها في (الحكم) لامتدادها في وصف ظاهر منضبط (هو العلة)^(٣) .

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ج ٢ ص ١٦ ومزيديا من التوسع في اعلام الموقعين لابن القيم ، وقد كان عمر يلجأ في الأمور العامة الى المصلحة أكثر من القياس . (تاريخ المذاهب — المرجع السابق) .

(٢) وقد يكون ذلك تطبيق النص بمفهوم الموافقة فيكون للنص مدلول من عبارته في شأن الواقعة التي جاء بشأنها ، ومدلول من دلالة في شأن الواقعة التي لم يرد بشأنها — ورأى البعض الآخر أن هذه من حالات تطبيق عبارة النص بدون حاجة الى القياس لذلك تحرز البعض في تعريف القياس (الاجتهاد في الرأي للمرحوم عبد الوهاب خالف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٠ ص ١٢ ، ١٣ .

(٣) وهذه أركان القياس الأصل ، الفرع ، العلة ، الحكم (راجع تفصيلا أصول الفقه للإمام أبو زهرة ص ٢١٧ وما بعدها ، الدكتور حسين حامد — أصول الفقه ص ٣٢٤ وما بعدها ، ابن الحاجب ج ٢ ص ٣٥٤ .

وهو حجة عند الجمهور^(١).

١٠٤ - عمل القياس ومجاليه :

القياس طريق يلجأ إليه المجتهد بحثاً عن حكم الله في أمر لم يرد فيه نص ،
ولذا عبر عنه البعض بأنه فعل المجتهد^(٢) ، فهو مجرد وسيلة وطريقة لاستنباط
الأحكام - هذا عن عمل القياس ، أما عن مجاليه ..

فهو فيما لم يرد فيه نص ..

وإذا وردت في مجال العقيدة والتعبد نصوص كافية فلا حاجة بنا للقياس .
فضلاً عن أن كثيراً من أحكام الشعائر والنسك ليس مما يسهل إدراك علته
أو حكمته فتعذر القياس فيها^(٣) .

ويلحق بالعبادات أحكام الحدود والكفارات - على الرأى الراجح -
لأن أغلبها لا تظهر فيها العلة ، كما لا يتوسع في تفسيرها أخذاً بقول رسول
الله صلى الله عليه وسلم « أدروا الحدود بالشبهات » ، ومن الشبهات ألا يوجد
للواقعة نص يحكمها^(٤) .

وما ورد من الأحكام على خلاف الأصل لا يقاس عليه أيضاً (كورود
رخصة على خلاف حكم العزيمة كالإفطار في رمضان لسفر أو مرض) فإن إيراد
الحكم على خلاف الأصل إشعار يقصره على ما ورد فيه وحصره في هذا

(١) لا نعرف مخالفاً الا الظاهرية والشيعة الامامية وبعض المعتزلة .
(راجع المدخل لدراسة الفقه الاسلامى للمرحوم الدكتور محمد يوسف موسى .
- الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ ١٩٦٠ م ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، علم أصول الفقه -
المرجع السابق ص ٥٨ .

(٢) الشيخ عمر عبد الله فى بحثه عن القياس بمجلة الحقوق - جامعة
الاسكندرية - عدد أكتوبر سنة ١٩٤٨ م .

(٣) ويفرق البعض بين الأحكام الأساسية للعبادات والأحكام الفرعية .
فيجيز القياس فى الأخيرة دون الأولى - الاجتهاد فى الرأى ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) وما قيل عن قياس الخمر على القذف ليس صحيحاً والصحيح انه
بين الحد الأعلى - الاجتهاد ص ٢٧ ، ٢٨ .

النطاق ، والقول بالقياس يؤدي إلى تعدية هذا الحكم إلى غير الحالة التي ورد فيها حتى ليغدو هو ذاته أصلاً يقف أمام الأصل الذي جاء خلافاً له الأمر الذي نحسبه خلافاً لقصد الشارع^(١) .

١٠٥ — لكن أيكون قياس في مجال الأحكام الدستورية ؟ :

يرى البعض^(٢) أن الأحكام الدستورية مبادئ عامة ، ولا يتصور قياس المبادئ على المبادئ ، ومن ثم فلا يرى أن للقياس مجالاً في نطاق الأحكام الدستورية .

ونرى أن ما عرفه فقهاء القانون من قياس نظام على نظام *Anologiaguris* *Anologie de droit* كالمقابلة لقياس الحكم الجزئي والذي أسماه *Anologia legis* *Anologie de loi* (٣)

كمقياس نظام الأولاد الطبيعيين على نظام الأولاد الشرعيين - نرى أن الفقه - الإسلامي عرفه من قبل حين قاسى المسلمون الإمامة الكبرى (خلافة المسلمين) على الإمامة الصغرى (إمامة الصلاة) .

وإذا كان ذلك كذلك فإن قياس المبادئ على المبادئ أمر متصور ، وقد وقع فعلاً ، ومن ثم فإن إنكار وجود القياس في مجال الأحكام الدستورية إنكار على غير أساس ، وليس لنا أن نغلق باباً لمرونة الفقه الإسلامي وفقاً

(١) ما اخترناه هو رأى الأحناف وقد اضطربت عبارات الشافعية في هذا الموضوع - (الاجتهاد - المرجع السابق ص ٣٠ ، ٣١) .

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى في مبادئ نظام الحكم في الإسلام - المرجع السابق ص ٢٣٤ ، ٢٤٥ وقد قدم للجديث بعرض شيق عن القياس في الشريعة ، والقياس في القانون .

(٣) المرجع السابق وجيني - طريقة تفسير القانون الخاص الوضعي ومصادره ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٧ .

Method d'interpretation — sources en droit privé

positif 2re 1933:

(م ١١ - المشروعية الإسلامية)

لأصول الإسلام وشرعيته — ليس لنا أن نفلق بابا يشجع حاجتنا المتجددة
بعد إذ أذن به الله !

هذا هو القياس يجرى فيه العمل حول ألفاظ النصوص لتعديتها إلى
حالات أخرى غير التي وردت فيها .. وهناك لون آخر من القياس يجرى حول
مقاصد النصوص وغاياتها . وهو ما سنراه في المصلحة المرسلية بمشيئة الله .

ثالثا : المصلحة الشبيهة بالمعتبرة (١)

١٠٦ - أولا - تقديم وتعريف :

إن الله بالناس لرؤف رحيم . . لم يخلقهم عبثا . . بل جعل لهم غاية . .
ولم يتركهم سدى بل حدد لهم طريقا ومنهجاً . . وغاية الناس أن يرتفعوا
إلى مستوى الإيمان الحق . . هو الله ..

وطريقهم ومنهجهم . . هو ما أنزل الله ...

ولقد كان ما أنزل الله من منهاج .. معجزة إذ حدد الحدود ، ونص
على السكليات ، وكانت مقاصده مصالح الناس ، وإذا كانت النصوص محدودة
وحاجات الناس غير محدودة .. فلقد كان من فقه الكتاب قياس ما لم يرد
فيه نص على ما ورد فيه نص إذا اشتركا في العلة ...

(١) هذا تعبير الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وقد فضلنا استعماله على
اصطلاح « المصلحة المرسلية » لما حكاه الغزالي بحق من أن المصلحة التي لم
تعتبر ولم تلغ هي مصلحة غريبة أجمع أهل العلم على عدم الأخذ بها — على
ما سنشير في المتن بمشيئة الله .

ولما أشار إليه الغزالي كذلك من أن الإسلام لا يعرف الاستدلال المرسل
إذ أن الله سبحانه أكمل الدين ، ولا يتصور بعد كمال الدين وجود حكم بغير
دليل ١٠ وقد سماها الغزالي المصلحة الملائمة .

(راجع الزميل الدكتور حسين حامد في رسالته عن المصلحة في الفقه
الإسلامي طبعة ١٩٧١ م ، وراجع استاذنا الإمام محمد أبو زهرة تاريخ
المذاهب ج ٢ وقد أشار إلى أن المصلحة تكون من جنس المصالح التي أقرها
الإسلام وهو تعبير آخر عن نفس المعنى الذي عبر عنه الإمام الشافعي بالمصالح
الشبيهة بالمعتبرة وعبر عنه الإمام الغزالي بالمصالح الملائمة .

وكان من فقه الكتاب كذلك قياس على المقاصد .. كما كان قياس على النصوص .. قياس على المعاني والغايات كما كان قياس على الألفاظ والعبارات .

دل على ذلك أمران :

اولهما : ما تضمنته كثير من النصوص من تعقيبات تؤكد رعاية شرع الله لمصالح الناس كمقصد له وغاية .

— فبعد أحكام الفطر في رمضان يجيء التعقيب الكريم « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر »^(١) .

— وبعد أحكام الوضوء يأتي كذلك التعقيب « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم »^(٢) .

— وبعد الأمر بالصلاة « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر »^(٣) .

— وبعد الأمر بالاتجاه إلى الكعبة في الصلاة « لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم »^(٤) .

— وبعد أحكام القصاص « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب »^(٥) .

فكشفت النصوص عن أن وراء الأحكام .. غايات ومقاصد .. هي هدف للشارع الحكيم .

وثانيهما : ما كشف عنه استقراء نصوص الكتاب والسنة .. وانعقد

(١) البقرة ١٨٥ .

(٢) المائدة ٦ .

(٣) العنكبوت ٤٥ .

(٤) البقرة ١٥٠ .

(٥) البقرة ١٧٩ .

عليه الإجماع .. من تحديد لتلك الغايات والمقاصد على النحو التالي ،
وبالترتيب التالي :

للدين ..

النفس ..

العقل ..

النسل ..

المال ..

وينضوى هذا الترتيب تحت ترتيب آخر دل عليه الاستقراء ، وانعقد
عليه الإجماع :

١ — الضرورات .. وهو ما لا بد منه من الأحكام لتحقيق تلك
المقاصد الخمسة والحفاظ عليها بترتيبها السابق .

٢ — الحاجيات .. وهي ليست لازمة للقيام بهذه المقاصد الخمسة لكنها
لازمة لدفع الجرح ورفع الضيق .

٣ — التحسينات .. وهي لازمة لاستكمال حسن الأسر وتحقيق صالح الخلق .

وكل مرتبة تخدم المرتبة التي تسبقها .. كذلك كل مصلحة تخدم
المصلحة التي تسبقها .

ففي المرتبة الأولى : الضرورات .. تقف المصلحة الأولى وهي الدين ،
وتقف من ورائها كل المصالح التالية خادمة ومقتدية .. النفس ، والعقل ،
والنسل والمال .. من هنا كانت التضحية بالنفس دفاعاً عن الدين وبالأحرى
التضحية بما دون النفس من سائر المصالح .. لإقامة الدين .. حتى لا تكون
فتنة ويكرن الدين كله لله ..

كذلك مرتبة الحاجيات فيها من الأحكام ما يخدم المرتبة الأولى فكثير من أحكام دفع العنت والخرج ، ومنع الضيق والملل .. هي في الواقع تخدم إقامة الدين والحفاظ عليه .. حتى لا يكون تبرم به وتفلت منه !

مثل أداء الصلاة قعوداً لمن كان ذا عذر ، وقصرها للمسافر ، وما كان من أحكام وعقود في مجالات المعاملات !

وفي المرتبة الثالثة تقف التحسينات .. مثل خلق العفو والصفح الجليل ودرء السيئة والحسنة .. مكملة لأحكام المعاملات وخادمة لها ومتيحة إطاراً مضيئاً ، ومستوى رفيعاً من التعامل بين المسلمين ^(١) .. !

وهكذا كانت الأحكام محققة مصالح على درجات .. هذه المصالح مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بغايات الشريعة ومقاصدها .. وعلى ذلك فالمصلحة ليست مطلقة .. لكنها مقيدة :

١ — إما بنص الشارع في المسألة نفسها .

٢ — أو بنص الشارع في مسألة مماثلة فيتعدى الحكم إلى المسألة المعروضة .

٣ — أو بنص الشارع في جملة مماثلة يبين منها هدف للشارع ومقصده ..

فيتعدي الحكم إلى المسائل الأخرى التي تحقق هدف الشارع ومقصده ..

(١) راجع استاذنا عبد الوهاب خلاف في علم أصول الفقه ص ٢٣١ - ٢٤٧ ، وبحثنا في مؤتمر رابطة الإصلاح الاجتماعي ، الاسلام والاصلاح الاجتماعي عام ١٩٣٨ م ، منشور بعدد خاص من مجلة وزارة الشؤون الاجتماعية . وراجع رسالة قيمة للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي كلية الشريعة جامعة الأزهر ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ص ٧٨ وما بعدها ص ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٧ - وقد كانت رسالة رائدة كشفت الغموض حول « المصلحة المرسلية » ووضعت لها الضوابط ، وقد تبعتها رسالة قيمة للزميل الدكتور حسين حامد في نفس الموضوع (منشورة سنة ١٩٧١ م) وقبل هذين كانت رسالة الدكتور مصطفى زيد « المصلحة في التشريع الاسلامي » وهي التي حاول فيها الدفاع عن نجم الدين الطوفي وابن الحاجب ج ٢ ص ٤٦٠ .

وتلك هي المصلحة التي نعيها بالدراسة هنا .. إذ الأولى مصلحة معتبرة
والثانية هي القياس .

١٠٧ — وعلى ذلك فالمصلحة الرسالة .. هي مصلحة لم يلغها الشارع
بنص ، ولم يعتبرها بنص كذلك ، وإنما اعتبر جنسها بجملة نصوص أو بمقاصد
الشريعة العامة وغاياتها .. فهذه التي قال عنها الشافعي المصلحة الشبيهة
بالمعتبرة ، وقال عنها الغزالي : المصلحة الملازمة^(١) .

وللإمام الغزالي تحليل عميق يرفض فيه الأخذ بالمصلحة التي لم يرد نص
باعتبارها أو إلغاؤها وبسميها مصلحة غريبة وينزه الشارع عن السكوت عن
مصلحة للناس دون نص عليها بالعبرة أو الإشارة ، فقد جاء الكتاب تبياناً
لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمؤمنين^(٢) !

١٠٨ - ثانياً - حجية المصلحة وشروطها :

المصلحة التي اعتبر الشارع جنسها بجملة نصوص أو بمقاصده العامة ..
حجة عند الجمهور^(٣) على غير الشائع في هذا الصدد وذلك :

(١) راجع تفصيلاً لذلك أصول الفقه للدكتور حسين حامد ص ٣٠٥ وما بعدها
وما بعدها والمدخل لدراسة الفقه الاسلامي لنفس المؤلف ص ١٨٨ وما بعدها ،
ورسالة المؤلف في المصلحة وقد تضمنت تحقيقاً جميلاً في هذا الصدد ، وفي
تعريف المصلحة نقل تعريف الأصوليين ، وتعريف الامام الغزالي ، ورواهم بين
المصلحة لغة ومعناها اصطلاحاً ، وقد كان لأستاذنا الامام محمد أبو زهرة
فضل السبق في الإشارة الى هذا القيد حين قال : « المصلحة تكون من جنس
المصالح التي اقراها الاسلام فهي رجوع الى عموم المقاصد التي أخذت من
النصوص » (تاريخ المذاهب ج ٢ ص ٤٠٠) .

(٢) راجع الدكتور حسين حامد في مؤلفاته الثلاثة السابقة - وهو ينقل
عن الغزالي اجماع اهل العلم على رد المصالح الملقاة والغريبة (المستقصى
للغزالي ج ٢ ص ٣٠٦) .

(٣) فقد أخذ بها الأئمة الأربعة . . وان كان الشائع غير ذلك ، فالشائع
أن مالكا وأحمد هما الأخذان (أستاذنا الشيخ زكريا البرديسي - أصول الفقه
ص ٢٢٦ والدكتور عبد الحميد متولى ص ١٢٢ المرجع السابق لكن بالتحقيق
تبين أن الجميع أخذوا بها . فالشافعي عالجها تحت باب القياس وأبو حنيفة
تحت باب الاستحسان والعرف واختلاف المكان لا يدل على اختلاف الاحتجاج
(راجع الرسالة للامام الشافعي ص ٥١٥ ، ٥١٦ ، الاجتهاد بالرأي للمرحوم
خلاف ص ٨٣ ورسالة الدكتور محمد سعيد البوطي ثم رسالة الدكتور حسين
حامد حسان) .

اولا : لما ورد من نصوص تفيد الغاية من الأحكام الشرعية .. وهي تحقق المقاصد الخمسة التي أشرنا إليها .

وثانيا : لما تبين من استقراء الأحكام الشرعية .. من تحقيقها لتلك المقاصد الخمسة .

وثالثا : لأخذ الصحابة بها .. وقولهم سنة متبعة بعد قول الرسول صلى الله عليه وسلم وهم يضعون لها شروطاً تفهم من عباراتهم :

اولا : كون المصلحة من الحكم تحقق جنس مصلحة أخرى تشهد لها جملة نصوص أو تشهد لها مقاصد الشرع العامة (١) .

ثانيا : أن تكون مصلحة حقيقية .. لأنها إن لم تكن كذلك كانت وهماً ، والأحكام لا تبنى في النظام الإسلامي على وهم .

ثالثا : أن تكون مصلحة عامة .. أي تحقق مصلحة لمجموع من الناس وليست مصلحة جزئية لأحكام تنزل للناس كافة ، وقد تكون لها شروط وأركان .. لكن ذلك لا يؤثر على عموميتها .. وهذا الشرط هو الذي تواضع عليه الوضعيون تحت عنوان التجريد .

وشرطوا للقاعدة القانونية أن تكون عامة مجردة

والذين رفضوا الاحتجاج بها (٢) .. لم ينظروا إلى حقيقة أمرها وظنوها

(١) وهو ما عبر عنه الشافعي بكونها الشبيهة بالمعتبرة ، وعبر عنه الغزالي بكونها ملائمة (مؤلفات الدكتور حسين حامد سائلة الذكر والامام ابو زهرة في تاريخ المذاهب ج ٢ ص ٤٠٠) .

(٢) تشير إلى الباقلاني والآمدي من الشافعية وبعض الظاهرية ، وقد كان رفض الآخرين استنادا إلى أخذهم الظاهر من النصوص دون عللها وكذلك دون غاياتها ومقاصدها .. فضيقوا واسعا أذن به الله (الدكتور البوطي ص ٢٩٥ ، ٣٠٢ المرجع السابق) .

تشریعاً بالتشهی ، فقلبتهم الغيرة على دين الله وجنحوا لرفضها ولو علموها
صحة لغايات الشارع ومقاصده محددة بأنها من جنس المصالح التي نص عليها
الشارع نصاً صريحاً أو استقراء من جملة نصوص لو علموا ذلك لما رفضوا ..
وما نظنهم بعد هذا البيان يرافضين !

١٠٩ - ثالثاً - المصلحة بين الإفراط وتفريط :

١ - على جانب الإفراط قدمها البعض على النص والإجماع ، واستندوا
في إفراطهم على فهم غير صحيح لما فعله بعض الصحابة .
• والطوفى الذى تولى كبر ذلك الإفراط يبدو كلامه متمهاً متهاً متهاً
يرد بنفسه على نفسه .

فهو يتحدث عن تسعة عشر دليلاً شرعياً يذكر في مقدمتها النص
والإجماع ، ويذكر أن النص والإجماع أفواها ، ثم يناقض نفسه بعد ذلك
حين يقول إن المصلحة تتقدم على النص والإجماع إذا تعارضت معه .
ثم يعجز عن أن يقدم مثلاً واحداً لمصلحة حقيقية تناقضت مع نص
أو إجماع (١) !

• والصحابة الذين نقلوا عنهم (٢) القول بتقديم المصلحة على النصوص
يضعون في مقدمتهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ومن غير كبير خرض

(١) فى أراء الطوفى رسالة كاملة للدكتور مصطفى زيد « المصلحة فى
الشريعة الإسلامية ونجم الدين الطوفى » الطبعة الثانية ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م
وهناك ما يثار حول عقيدة الطوفى وللمشرف على الرسالة (الامام أبو زهرة
رأى صدر به الرسالة ، وفى رسالة الزميل الدكتور محمد سعيد البوطى رد
كاف ، وفى رسالة الدكتور حسين حامد تحليل كذلك لهذا الموضوع .

(٢) نشير الى ما ذكره الدكتور مصطفى زيد فى رسالته ص ٣١ ،
والدكتور عبد الحميد متولى فى مؤلفه السابق ص ١٢٦ ، أما الدكتور محمد
يوسف موسى فقد قال بتقديم المصلحة على القياس ، وذلك غير ما قاله الآخرون
« التشريع الإسلامى وأثره فى الفقه المعرفى ص ٣٥)

يحيى قالوا .. فإن عمر الذى قتل مسلماً حين استبان له رفضه لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١) لا يتصور أن يخالف عن حكم الله ورسوله ! إنما الأمر يحتاج إلى نظرة فاحصة لاسريعة وعارضة — لما كان من عمر ، ونضرب لذلك مثلين :

أولاً : قالوا إن عمر أبطل سهم المؤلفة قلوبهم عند توزيع الزكاة لأن الإسلام قد عز ولم يعد بحاجة إلى المؤلفة قلوبهم ولا إلى تأليف القلوب ! ولقد كانت نهاية الكلام رداً على أوله .. !

إن سهم المؤلفة قلوبهم .. كان لتجميع الناس حول الإسلام حتى يقوى موقعوها .. فإذا كان الإسلام قد عز وعز أبنائه فقد تخلفت « علة الحكم » ومن ثم وجب تخلف الحكم ، لأن الأحكام تدور حول عللها وجرداً وعندما قالوا : إعمال للنص وليس إهمالاً له .. إعمال لعلته المبتغاة من الحكم وليس بتقديمًا للمصلحة على النص .. فإن عمر ما قال وما يقول بذلك !

ثانياً : قالوا إن عمر « عطل » حد السرقة في عام « الرمادة » أو الجماعة . وما كان لعمر الذى كان مثال الغيرة على دين الله أن يعطل حداً من حدود الله ، وهو الذى سمع قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد « مستنكراً » أتشفع فى حد من حدود الله » وقال : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فى حكمه » وما كان لعمر أن يفعل ذلك وهو كذلك !

إنما الأمر أن لكل جريمة أركاناً ، ولكل عقوبة شروط .. إذا لم تتوافر .. ما كانت جريمة ولا عقوبة ، ومن ثم فلا تطبيق للنص ؛ وفى عام

(١) راجع ابن كثير ج ١ ص ٥٢٩ .

الرمادة تحققت شبهة كبيرة فتخلفت شروط إعمال النص على قطع يد السارق.
إعمالا لنص آخر أخص « إدرءوا الحدود بالشبهات ما استطعتم » . . فسموا
بعدم توافر شروط إعمال النص تعطيل الحد . . ونسبوه إلى عمر . . وعمر . .
يقولون برى . (١)

٢ - وعلى جانب التفريط :

رفض البعض المصلحة المرسله رفضاً تاماً ، ظناً منهم أنها حكم الهوى ،
واعترضوا على أن انحيازها إلى جانب الاعتبار ليس أولى من انحيازها إلى
جانب الإلغاء ، فذلك الاعتراض صحيح فيما لو قلنا بالمصلحة الغربية — كما
سمّاها الغزالي — وهي التي لم يشهد لها نص بالاعتبار ولا نص بالإلغاء فإن في
انحيازها إلى جانب الاعتبار نوعاً من التحكم لا يصح — لكننا أشرنا إلى
أن إجماع أهل العلم على رفض المصلحة الغربية باعتبار أن شرع الله جاء تبيناً
لكل شيء فلا يصح أن توجد مصلحة لم يعتبرها الشارع أو يعتبر نوعها
أو يعتبر جنسها .

أما المصلحة التي نأخذ بها كدليل أو مصدر للشرعية فهي المصلحة الشبيهة
بالمعتبرة — كما أسماها الشافعي — أو الملائمة — كما أسماها الغزالي ، وهي التي
شهد الشارع لجنسها وإن لم يشهد لها أو لنوعها .

وبذلك تسقط حجة الرافضين وفيهم بعض الشافعية . (٢)

(١) وفي دقة بالغة يعبر الإمام ابن القيم عن ذلك بقوله : « في عام
المجاعة وقف تنفيذ حد السرقة على السارقين . . فهو مجال تنفيذ وليس مجال
تشريع » ويقول الأستاذ محمد المدني : وقد كان مرد عدم انطباق شروط حد
السرقة إلى أحد أمرين : إما لأن السارق في هذه الحالة قد أخذ حقه ، وإما
لتحقق الشبهة التي تدرك الحد وهي شبهة الحاجة أو الضرورة وإلى هذا ذهب
ابن القيم (من بحثه السلطة التشريعية في الإسلام) ، وراجع رسالة حسين
حامد ص ٩٧ ، ٣٢٦ ، ٤٦٨ .

(٢) نشير بذلك إلى الباقلاني والآمدني وقد كان عليهم رحمة الله أن
يتفهموا قول إمامهم « الشبهة بالمعتبرة » ليعلموا لم انحازت إلى جانب
الاعتبار ، وليعلموا أنها ليست حكم التشهي ، لكن لهم فضل الاجتهاد ولهم
أجره أصابوا أو أخطأوا .

١١٠ - رابعا - مجال المصلحة وتكييفها :

المصلحة تعمل في مجال المعاملات.

فلا عمل لها في مجال العقيدة أو العبادة لورود النصوص الكافية لهذه وتلك بما يفنى عن اقياس وما يشبه القياس .

وفروع القانون العام - بما فيها القانون الدستوري - تدخل تحت باب المعاملات^(١) ومن ثم يمكن الاجتهاد في هذه المجالات جميعاً استناداً إلى المصلحة ، كما أمكن الاجتهاد استناداً إلى القياس - كما قدمنا - .

والمصلحة بهذه المثابة هي فعل المجتهد ، كما عبر البعض بالنسبة للقياس ، ومن ثم فهي ليست مصدراً مستقلاً للأحكام ، وإنما هي مصدر تابع أو هي إحدى طرق الاستدلال التابعة للكشف عن حقيقة حكم الله في الواقعة بقياسها على جنس المصلحة التي قامت عليها نصوص أو مقاصد شرعية .
وحسبنا في هذا المجال هذه الإلمامة .

رابعا - الاستحسان

١١١ - تعريف وتكييف :

الاستحسان عدول عن حكم كلي إلى حكم جزئي أو عن قياس جلي إلى قياس خفي لدليل انقذح في ذهن المجتهد يبرر ذلك العدول .
هذا الدليل قد يكون نصاً أو إجماعاً أو ضرورة أو مصلحة .

(١) يشير الدكتور عبد الحميد متولى الى أمثلة للأخذ بالمصلحة مثل الطرق التي اتبعت في اختيار الخليفة ، والأساليب المختلفة التي كان يتبعها الخلفاء في الأخذ بالشورى - ونضيف أنه يمكن أن يكون مع هذه المسائل كثير من الأمور التنظيمية التي يمكن أن تكون محل تشريعات دستورية مثل نوع الوزارة (تفويض أو تنفيذ) وتوزيع الاختصاصات بين سلطات الدولة وتشكيل مجلس الشورى وكيفية عمله الى غير ذلك من الموضوعات . (راجع مبادئ نظام الحكم في الاسلام ص ٢٦٠ ، ٢٦١) .

وعلى ذلك فلا استحسان وحده لا يصلح دليلا لأن الدليل هو النص أو الإجماع أو الضرورة أو المصلحة ولذلك قال السعد « الاستحسان آيل على اختلاف معانيه إلى الأدلة الشرعية المتفق عليها ^(١) ، ولا يعدو أن يكون أداة ترجيح .

١١٢ - مكانته :

عاجله الفقهاء في أبواب متفرقة

فالبعض عاجله في باب القياس (الحنفية)

والبعض عاجله في باب المصلحة (المالكية)

والبعض عاجله تحت باب النصوص والإجماع أو الضرورة (الحنابلة)

وقيل إن الشافعي رفضه ^(٢) ، وقيل أخذه به ^(٣) ، وقيل لم يعرف حقيقته وظنه حكما بالهوى والتشهى فكانت كلمته المأثورة من استحسان فقد شرع ^(٤) .

وارتأى البعض أنه لم يرد في الشريعة حكم على خلاف القياس ومن ثم فلا حاجة إلى الاستحسان ولا مكان له ^(٥) .

وقد وضعناه مع المصادر التابعة لإمكان إدراجها تحت أى منها .

(١) سعد الدين التفتازانى - التلويح على التوضيح - مطبعة الحلبي ج ٢ ص ٨٢ ، ويعرفه السرخسى بقوله انه ترك القياس الى ما هو أرفق بالناس ج ١ ص ١٤٥ وراجع الشريف الجرجاني فى تعريفاته ص ١٣ ، والاجتهاد بالرأى للمرحوم خلاف ص ٧٧ حيث يقول « وهم لا يلجأون اليه الا حين يؤدي القياس الجلى الى تفويت مصلحة أو جلب مفسدة - وراجع سلم الوصول الى علم الأصول للشيخ عمر عبد الله ص ٣٠٠ وتاريخ المذاهب للمرحوم محمد أبو زهرة ج ٢ ص ٣٤٢ .

(٢) راجع باب ابطال الاستحسان فى الرسالة والام ، وتاريخ المذاهب ج ٢ ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، مبادئ نظام الحكم فى الاسلام ص ٢٥٥ .

(٣) تأسيسا على ما نسبته لإمضى الى الشافعى فى الأحكام ج ٢ ص ٢١٠ والى الغزالى وهو شافعى ، به المستقصى ج ٢ ص ٣٨٣ .

(٤) المدخل لدراسة الفقه الاسلامى الطبعة الثانية ص ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٥) أنظر عرضا شيقا للإمام ابن القيم فى اعلام الموقعين - الطبعة الثانية ج ١ ص ٣٥ وما بعدها ، ج ٢ ص ٣ - ٢٥ ، وابن الحاجب ج ٢ ص ٤٥٣ وما بعدها .

المبحث الثالث قواعد فقهية

١١٣ - تقديم :

تقدم الحديث عن المصدر الأصيل .. وهو الوحي
وعن مصادر ملحقه به - شرع من قبلنا ، رأى الصحابي .

وعن مصادر تابعة - الإجماع ، والقياس ، والمصلحة ، والاستحسان
وتتحدث هنا عن « مصادر » يسميها البعض كذلك تجاوزاً ، ولكنها
في الواقع لا ترقى إلى مرتبة المصدر الأصيل ولا الملحق والتابع ، ولا تعدو
أن تكون مجرد قواعد فقهية يستعين بها الفقيه في بحثه عن الأحكام ..
وبالتالي فلا تصح أن تكون مصدراً للمشروعية .

وهي « العرف » ، و « الاستصحاب »

أولاً : العرف

١١٤ - تقديم وتعريف :

لم يترك الله الإنسان سدى ؛ بل جعل له نداء من داخله ونداء من خارجه ...
وكانت « الفطرة » هي نداء الداخل تدفعه إلى الحق والخير، وتوجهه .
وكانت « الشريعة » وهي نداء الخارج ترسم له الطريق وتحدد معاملة .
وكانت الثانية موافقة للأولى ، متسامية بها ، مقومة لها إن مسها
عوج أو انحراف !

والكون من حول الإنسان يسير مثله وفق نظام مرسوم .. فهو يسير
وفق عادة أرادها الله وبها فيه .

وشريعة الله للإنسان جاءت موافقة لهذه العادة في كثير ، بانية أحكامها
أيضاً على كثير ، ثم مقومة ما اعوج من هذه العادة أو فسد منها .

وكانت موافقة الشريعة للعادة في كثير ، وابتناؤها عليها في كثير ، أحد أسرار يسرها ودفعها للخرج من غير عوج ، مصداقا لقوله تعالى .

« فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ وَنَكُنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ » (١) .

وهكذا قال فقهاء بالعرف قاصدين معنى العادة (٢) التي وافقت أحكام الشريعة في كثير ، وبنيت عليها أحكام الشريعة في كثير في مجال المعاملات ، بل وفي مجال العبادات !

وهل كانت عقيدة التوحيد إلا استجابة لفطرة الخلق نحو خالقه ورازقه ومدير أمره ؟

وهل كانت أحكام الدين والحج وابتناء الإرث على العصبية والكفاءة في الزواج وحلول التعاطى محل الإيجاب والقبول .. إلا استجابة للعادة مع بعض التهذيب أو تصحيح النية .. ؟

ثم أليس للعادة أثرها في كثير من العقود حتى جعلوها تحمل محل الشرط المتفق عليه إذا تخلف فقالوا المعروف عرفا كالمشروط شرطا ؟

١١٥ - والعرف بالمعنى السابق يكاد يكون موضع اتفاق الفقهاء (٣) :

ولئن لم تسلم المذاهب جميعا بالعرف قولا ، فلقد سلمت عملا ، إذ راحت

(١) الروم ٣٠ .

(٢) جرى على لسان فقهاء الشريعة « العادة » قاصدين بها معنى العرف ، وشرح القانون يجعلون للعرف ركنين : أحدهما مادي وهو الاعتياد ، والثاني معنوي وهو الالتزام ، ونحسب أن فقهاء الشريعة يعتبرون الركن المعنوي مفترضا بتوافر الركن الأول إذ كثيرا ما يلزم الالتزام الاعتياد !

(٣) غنى عن الذكر أن العرف الذي نتحدث عنه هو العرف الصحيح الذي لا يصادم نصا ، فإن صادم نصا فهو عرف فاسد لا يؤخذ به كتعارف الناس بهذه الأيام على كثير من المنكرات دون نكير ! مثل جعل التشريع مطلقا لبشر منهم وتعارفهم على شرب الخمر وتعارفهم على عرى النساء والاستهانة بالأعراض واستباحة الحرمات على نحو يتجاوز المعصية أحيانا إلى حد استباحة ما حرم الله .

تتغير بين الأحكام تبعاً لتغير الأعراف والعادات ، بل لقد تغيرت الأحكام داخل المذهب الواحد لهذا السبب ، فلقد غاير الشافعي « وهو ممن يمكن بالكتاب والسنة — غاير بين مذهب له قديم وآخر حديث لاختلاف العادات بين العراق ومصر » !

واختلاف تطبيق الأحكام تبعاً لاختلاف الأعراف والعادات ليس اختلافاً في التشريع لكنه اختلاف في التطبيق !

وليس معناه أن حكم الله في المسألة الواحدة يتعدد ، ولكن معناه أن التطبيق يختلف تبعاً لاختلاف الظروف والملايسات واختلاف الوقائع كذلك ! وفي عالم القانون يكون حكم القانون واحداً ، ويختلف تطبيقه من حالة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف والملايسات والوقائع كذلك ! وعلى ضوء هذا ينبغي أن يفهم ما قيل عن تبدل الأحكام بتبدل الأزمان ، وتغير الفتوى بتغير الأزمنة والأحوال (١) أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف تطبيق ، وليس اختلافاً في الحكم القانوني المجرد .

١١٦ - تكييف العرف :

وهكذا ينبغي أن يفهم أن العرف لا يشرع مع الله ، ولا يشرع من دون الله !

== وفقهاء الشريعة يتحدثون عن العرف لمناسبة الحديث عن معاملات الأفراد ، أي بلغة القانونيين بمناسبة الحديث عن علاقات القانون الخاص — وهو غير العرف في مجال علاقات القانون العام وبالأخص العرف الدستوري فإنه يتكون إذا اعتادت جهة حكومية سلوكاً معيناً لم ترفضه بقية الجهات أو أقرتها صراحة عليه فيصير لهذه القاعدة ما للقواعد المكتوبة من احترام أو جزاء Sanction ومن أمثلة العرف الدستوري حق رئيس الدولة في رئاسة مجلس الوزراء في ظل دستور ١٩٢٣ م إذ لم يرد به نص وإنما جرى به العرف (عبد الحميد متولي — المرجع السابق ص ٢٦٢ ، ٢٦٣) وفي مجال الفقه الإسلامي ليس ما يمنع من تكون عرف دستوري في ظل نظام إسلامي !

(١) وقد نجد هذا الآن في قوله صلى الله عليه وسلم « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » ذلك أنهم لا يرون الحسن بأهوائهم ، وإنما يرونه بالقطرة التي أودعت في داخلهم ، ومن خلال الشريعة التي تحكم واقعهم وحياتهم (استاذنا الشيخ فرج السنهاوري في محاضرات تاريخ الفقه — قسم الدكتوراه ص ٢٨ وما بعدها طبعة ١٩٦٥) .

إنما إذا راعت أحكام الشريعة العرف فتخفيف من ربكم ورحمة ! ويكونه
مصدر الحكم هو الله منزل الشريعة وليس العرف الذي جاء الحكم موافقاً له !
وإذا أذن الله لنا أن نبني أحكامنا على العرف فإذن الله هو المصدر وليس
العرف ...

والعرف في الحالين ليس سوى : قاعدة فقهية (١) يستناد منها عند
التطبيق والتنفيذ ، ولا يرقى إلى مستوى المصدر أو الدليل .

ثانياً : الاستصحاب

١١٧ - تعريفه :

هو بقاء الحكم - تقياً أو إثباتاً - على ما هو عليه حتى يوجد ما يغيره . (٢)

١١٨ - تكييفه :

والحكم على هذا التعريف يكون مستمداً من دأله الأصلي - وليس من
الاستصحاب - وعمل الاستصحاب لا يعدو أن يكون عمل وسائل الإثبات (٣) ،
ومن ثم فإنه لا يعدو أن يكون مجرد قاعدة فقهية (٤) .

ولقد بنوا عليه قواعد لما قيمتها الفقهية :

مثل الأصل في الأشياء الإباحة .. وهو ما لم يرد فيه نص بحكم شرعي
بإيجاب أو نذب أو كراهة أو تحريم .. وهذا الأصل غير ما ورد به نص
خاص بالإباحة .. إذ الأول مجال لسلطة ولي الأمر لتقييده أما الثاني فليس

(١) المرجع السابق ص ٩٣ ، ٩٤ ، الدكتور عبد الحميد متولى - المرجع
السابق ص ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٢) أصول الفقه لأستاذنا أبو زهرة ص ٢٨٣ وما بعدها وراجع ابن
الحاجب ج ٢ ص ٤٥٣ .
(٣) ، (٤) تاريخ الفقه لأستاذنا السنهوري ص ٩٤ وعبد الحميد متولى
ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

لولى الأمر أن يقيده .. ومثال الأول مجال الزراعة والصناعة والتجارة ...
ومثال الثانى « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم » .
- وقد تقدم .

ومثل قاعدة : الأصل فى الإنسان البراءة .. فإنه ابتناء على استصحاب
الأصل وهو البراءة ...

ومثل ما ثبت بيقين لا يزول بيقين^(١) - فمن كان متوضئاً وشك فيه
جازه الصلاة دون وضوء جديد - خلافاً للمالكية .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الذين ضيقوا على أنفسهم فرفضوا القياس
اضطروهم الأمر إلى التوسع فى الأخذ بالاستصحاب حتى أدام ذلك إلى
نتائج تنفر منها الفطرة السليمة^(٢)

(١) ومن تطبيقاته أن الشك يفسر لصالح المتهم - راجع الأستاذ الدكتور
زكريا المبرى - أصول الفقه الإسلامى ص ١٨٧ وما بعدها .
(٢) المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٣٢ من ذلك قولهم بنجاسة سؤر الكلب
وطهارة سؤر الخنزير ، لورود النص بالأول وعدم ورود نص بالثانى ومن ثم
فانه بالاستصحاب ظاهر !
(م ١٢ - المشروعية الإسلامية)

((خلاصة الباب))

١١٩ - عرضنا لمصادر الشريعة الإسلامية .. فوجدناها تحقق الثبات كقاعدة أصلية ، لكنها تحقق المرونة كذلك .. وهي في حقيقتها لا تعدد لأن المصدر الأصيل لها الوحي وبقية المصادر ملحقه به أو تابعة له .. فهي في النهاية مرودة إليه .

وعلى ذلك فإنه لا يتصور قيام شرعية إسلامية لنظام في غيبة الوحي .. سواء غاب كله .. أو غاب بعضه .. أو كان مصادر ترتفع إلى مستواه ١ والوحي .. كمصدر للمشروعية .. يرتفع فوق الدستور وفوق القانون ومن ثم جاز الطعن على أي منها بعدم شرعيته إذا خالف نصا قطعيا في كتاب أو سنة ، أو خالف أصلا من الأصول الواردة بهما أو المستمدة من مجموعة أدلة جزئية ثابتة بهما .. ومن ثم كانت النصوص القطعية والأصول الشرعية مقيدة لكل نس وضعي أيا كانت مرتبته .

وفي هذا اختلاف بين الشرعية الإسلامية والشرعية الوضعية فالأخيرة - في الأغلب - تجعل في القمة الدستور تستمد منه الشرعية لما دونه .

أما الشرعية الإسلامية فترتفع فوق القانون وفوق الدستور حاكمة لكل اجتهاد بشري .. معطية كل فرد حق الطعن على كل ما شرع ابتناء من نص دستوري أو قانوني - بعدم الشرعية إذا خالف نصا قطعيا أو أصلا شرعيا من أصول الإسلام التي جاء بها الوحي .

الباب الثالث

خصائص الشرعية الإسلامية

● بين الشرعية والشرعية جناس تام • لذا كانت الشرعية هي اقامة
الشرعية ...

● وبين خصائص الشرعية وخصائص الشرعية ذات الجناس ..
ونقسم الحديث فيها الى فصلين :

١ - خصائص شكلية ..

٢ - خصائص موضوعية ..

الفصل الأول

خصائص شكلية

١٢٠ - مقدمة :

ليس الشكل — إذا اعتد به فقه الإسلام — بأقل من المضمون . . بل قد يزيد . .

فالنطق بالشهادتين مظهر شكلي . . لكنه يمتنى الدخول في الإسلام وعصمة الدم والمال .

وحركات الصلاة من قيام وركوع وسجود . . مظهر شكلي . . لكنها أركان بدونها تبطل الصلاة .

وأكثر الشعائر أشكال . . لكن لها مضمونا يعمق كلما عمق الإيمان . . .

وبين الشكل والمضمون رباط وثيق . . هو ذات الرباط بين الجسد والروح . .
نحية كلاهما وعمله في رباطه مع الآخر .

بيد أن الشكل عنوان المضمون وبابه . . ومن هنا كان البدء به !

وكما كانت الشهادة . . عنوان الإسلام وبابه ، فإن الصبغة الربانية عنوان
شرعية الإسلام وأول خصائصها يليها الثبات ، والشمول .

أولا : شرعية ربانية

١٢١ - العالم بين شرعيات زائفة :

أحست الأنظمة المختلفة بم حاجتها إلى شرعيات تبرر قيامها وتظل وجودها ،
فماج العالم بنظريات مختلفة تتباعد حتى تبلغ النقيض ، وتتقارب حتى تبلغ
التشابه . . والناس من وراء ذلك تفتقد « الأمن » و « العدل » و « الرشد » !

أظلمهم من بعد حكم الفرد المطلق شرعيات ديموقراطية رفعت لافقات كثيرة كل شيء بالشعب *tout par le peuple* وتنخفضت الديموقراطية عن حكم أقلية من الناس « تمثل » الشعب ، وتشرع لهم القوانين ، وانتقل الاستبداد — كما قالوا — من الفرد إلى « البرلمان » ، وتحول الحق الإلهي للملك إلى الحق الإلهي للبرلمانات .. وبقى التساؤل الأساسي .. كيف للبعض أن يقيد الكل ، وكيف لبعض « الإرادات » أن تعلو على الآخرين ؟ !

وبقى تساؤلنا نحن المسلمين — كيف للبشر أن ينزع حق رب البشر وينكر سلطانه على الأرض ؟ !

ثم كانت بدعة الشرعيات الاشتراكية التي قامت على فلسفة النقيض (١) .. لتعمل بذلك نذير فنائها .. إذ تعنى فلسفتها أن تنتهى المجتمعات الاشتراكية إلى النقيض من الاشتراكية كما انتهت المجتمعات الرأسمالية إلى نقيضها ... كذلك هوت بالإنسان — فى تفسيرها لسلوكه — إلى مستوى السائمة التي تطعم وتشرب .. ولا تعقل ولا تعرف القيم والمثل .. وإن حملت له شعاراً براقاً .. كل شيء للشعب *Tout pour le peuple* .

وانتهت الشرعيات الاشتراكية بمجتمعاتها إلى السجون .. ليكون التأديب والتهديب والإصلاح .. وانتهت منها إلى أن فقدت ... الأدب والقيم ... بل والشخصية .. لتصل إلى حد انعدام الشخصية وانعدام الميزان ! وعاشت الإنسانية شقية بما يشرع البشر ويتعدى (٢) .

(١) قال بفلسفة النقيض الفيلسوف الألماني هيغل وتلقفها كثيرون .. من بينهم كارل ماركس ..

(٢) ومن قبل الاشتراكية والديمقراطية تجربة طويلة مريرة مع أنظمة أخرى غاية فى الخط نمودج للانسانية منذ طفولتها حتى بلغت الرشد أو ظنت ذلك . (راجع مزيداً من التفصيل فى موسوعة جوستنيان — ترجمة عبد العزيز قهسى ص ٣١٧ وتاريخ النظم الاجتماعية فى القانون للدكتور عبد المجيد الحفناوى — جامعة الاسكندرية ١٣٨٨ هـ — ١٩٦٩ م وماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين لأبى الحسن الندوى) .

١٢٢ - الشرعية الحقة :

وفي ظل شرعية الإسلام .. يستمد الإنسان شرعه من الله .. فلا يفضل ولا يشقى ، وتتساوى إرادات البشر .. لتعمل فوقها إرادة الله ، ويتساوى صفهم فلا يتقدم عليهم أحد بين يدي الله ورسوله ، ولا يرتفع صوت فوق صوت النبي .. للبلغ عن الله ، وتكون شريعة الله هي العليا .. لا شريعة معها ولا شريعة فوقها ... !

وإذا كان الحق — سبحانه وتعالى — هو مصدر الشرعية .. فإنها تكون الشرعية الحقة .. ودونها الباطل والضلال .

ليس ذلك .. منطق الإيمان فحسب .. وإن كان منطق الإيمان هو الحق .
لكنه كذلك منطق الواقع ! .. وتاريخ البشرية مع الديمقراطية والاشتراكية .. خير شاهد !

١٢٣ - الشرعية الربانية خير حارس :

أظلت الشرعيات الزائفة البشر .. فتفلت القائمون عليها والقائمون تحتها .. يخربون بيوتهم بأيديهم .. !

ويأكلون بأغواهم ما صنعتهم أيديهم ! .. ولم يغن عن ذلك أجهزة الرقابة العديدة الكثيفة .. فقد كان منها أكثر المتفلتين ..

وإذا أبصرنا قانوننا كقانون الجمع بين وظيفتين .. لوجدنا التأمين على تشريعه وتنفيذه أكثر الجامعين !

ولو أبصرنا قانون المخدرات .. لوجدناها بأيدي التأمين على تنفيذه أكثر من أيدي المحرومين !

وحين حرمت الولايات المتحدة الخمر في بلادها .. عجزت عن تنفيذ

ما شرعت ، فلجأت إلى الإرهاب عليها تستطيع ، فإزاد ذلك الناس إلا رغيا
وإقبالا ، فاضطرت إلى العودة إلى إباحة المحر وسحب القانون :

لكن الشرعية الربانية تستجيش الضمير ، وتقيم حارسا من الداخل أقوى
من كل حارس !

وهذا «ماعز» يسعى إلى رئيس الدولة... ليعترف بأخطر جريمة يقام عليها
أخطر حد ... دون أن يراه أحد أو يسمعه... فيراجعه رسول الله أربع مرات
فيصير على الاعتراف ... أى شرعية تستطيع أن تستجيش ضمير فرد إلى ...
هذا الحد !!

وهذه « الغامدية » .. تسعى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والجنين
فى أحشائها .. لتقول له : طهرنى دون أن يسمع بها أحد أو يشهد ! فيبهلها
الرسول حتى تضع .. فتأتى بعد وضعها ولا تفكر فى هرب .. لأنها إن
هربت من عذاب الحد فأتى لها أن تهرب من عذاب الضمير ، ثم أتى لها أن
تهرب من عذاب يوم القيامة ، ثم يمهأ رسول الله حتى تقطم طفلها .. ثم
تحضر ويقام عليها الحد .. ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حقها
« لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم » (١) !

ما الذى دفعها إلى السعى إلى الاعتراف ، وما الذى جاء بها بعد المرة
مرات ... غير شرعية تعيش فى نفسها تنبض مع وجيب القلوب ، وتشرق مع
إشراقة الإيمان !

وعلى عهد عمر بن عبد العزيز تغطى حصيلة الزكاة الفقراء والمساكين
والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب ويبقى بعد ذلك فائض من الحصيلة

تقتضى الدولة عن الناس ديونهم^(١) — أمر لم تبلغه بعد أغنى الدول ولا
أعظم الحضارات !

تلك هي الصبغة الربانية تصبغ شرعية الإسلام .. فتعمل في طياتها
الحراسة والحماية لنظامها ... مستغنية عن أجهزة للرقابة والتجسس التي تنوء
بها الأنظمة الحديثة من غير كبير جدوى !

١٢٤ - الصبغة الربانية لا تعفى من المسؤولية :

ليس النظام الإسلامى نظاما أوتوقراطيا ، ولا تعفى الصبغة الربانية حكامه
من المسؤولية ... بل إنها تزيد. إن الصبغة الربانية ترتفع بالنظام فوق البشر
حكاما ومحكومين ... ليقف الجميع أمامه سواء ، فلا يملك حاكم أن يحصن نفسه
بتشريع أو يحصن عماله . لأن الشرعية الربانية تفهم مسئولين !
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى القود من نفسه^(٢) .
وعمر يعطى القود من أحد ولاته^(٣) .

وبرغم « ربانية النظام » لا يدعى أحد أنه إله^(٤) ، أو نصف إله^(٥) ،

(١) سيرة عمر بن عبد العزيز لابن الحكم ص ٦٩ وعمر بن عبد العزيز
خامس الخلفاء الراشدين لأبى الحسن الندوى نشرة المختار الاسلامى -
الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ص ٤٠ .
(٢) امتاع الاسماع للمقرئى - ج ١ ص ٧٩ ، ٨٠ صححه وشرحه
محمود محمد شاكر سنة ١٩٤١ م .
(٣) الأحكام السلطانية للماوردي - طبعة ١٢٩٨ هـ ص ٣٣٦ .
(٤) ادعى فرعون الألوهية حين قال صراحة للئله : « ما علمت لكم من
إله غيرى » (القصص ٣٨) وحين قال لموسى : « لئن اتخذت إلها غيرى لأجعلنك
من المسجونين » (الشعراء ٢٩) ثم قالها للجميع : « فحشر فنادى فقال أنا
ربكم الأعلى » (المنازعات ٢٣ ، ٢٤) وفى الحديث كان لفرعون نماذج أخرى
حقيرة !
(٥) قال البعض بالتفويض الإلهى الخارج عن ارادة البشر . وقال
البعض بالتفويض الإلهى الناشئ عن العناية الإلهية . (الدكتور السيد
صبرى - مبادئ القانون الدستورى ص ١٢) .

أو يدعى أنه الدولة (١) أو أنه « خلق » الحرية أو « خلق » الكرامة !!
وهكذا تجعل الصبغة الربانية القداسة والاحترام للنظام .. ولا تجعل
قداسة لأشخاص العاملين .. بل تضعهم دائماً موضع المساءلة والمسئولية
« كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » (٢).

ثانيا : شرعية ثابتة

١٢٥ - الثبات والشرعية الوضعية :

حياة البشرية .. كحياة أفرادها .. بحاجة إلى ثبات .. تتحقق معه
الطمأنينة ... والأمن ... والاستقرار مع دائرة من المرونة تسمح بالتطور
المهادف والاجتهاد المستنير ، وحين لا يتحقق للمجتمعات أو للأفراد ... ذلك
الثبات فإنهم يفقدون الطمأنينة والأمن والاستقرار وتفقد حياتهم خليطاً من
الاضطراب والفوضى والقلق ويحسون معه القناسة والضيق وتضطرب معه
نظمهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولقد أحست البشرية حـا-تها إلى الثبات... فكان أن قرروا جهود الدساتير
بمغنى عدم قابليتها للتغيير وجعلوا ذلك ضماناً من ضمانات الشرعية (الوضعية)
— لكن ذلك الضمان تقلص إلى تخصيص بعض النصوص بعدم القابلية
للتغيير أو اشتراط أغلبية كبيرة لتغييرها ، وتهاوى الضمان في بلاد الدساتير
المرنة إذ بوسع الأغلبية البرلمانية أن تعدل الدستور كما تعمل في القانون ، وفي
النهاية تهاوى تماماً أمام الثورات والانقلابات العسكرية التي ظهر لها فقه
(ثورى) يقرر بسقوط الدستور من تلقاء نفسه بقوة القانون En plein droit
بمجرد نجاح الثورة .

(١) قال لويس الرابع عشر : الدولة هي أنا .
(٢) رواه البخارى .

كذلك ظهر هذا اللون من الإحساس مع التطور الحديث في فقه القانون العام الذي ينادى بوجود مشروعية عليا فوق النصوص القانونية والدستورية متمثلة فيما استقر في ضمير الأمة من قيم ومثل عليا تعلو فوق كل نص وتبقى رغم كل تعديل أو تغيير سنداً للدفع بعدم شرعية كل نص يخالفها .

ولئن أملت الفطرة الضرورة ذلك المنطق ... فإنه لا يزال — في فقه القانون — مفتقراً إلى السند القانوني الصحيح ، ولا يزال مع التسليم بالحق المطلق للأمة أو ممثليها في التشريع لا يجد سنداً غير قواعد العدالة أو قواعد القانون الطبيعي ، ويوجه إليه بالتالي كل الانتقادات التي وجهت لأصحاب مدرسة القانون الطبيعي حين راحوا يفسرون بها أصل القانون .

وعلى ذلك فإن الشرعية الوضعية تعيش رهينة التغيير الذي تأتي به «إرادة الأمة» ، أو التغيير المفاجيء الذي ترد به الانقلابات ، والثورات ، لتقلب قيم الأمة ومبادئها رأساً على عقب ، وهكذا تهاوى ذلك الضمان من الثبات الذي يعد ضماناً جوهرياً للشرعية في فقه القانون .

١٢٦ - الثبات والشرعية الربانية :-

وفي ظلال الشرعية الربانية يجد الثبات أصله الثابت في مصدره الأصيل الثابت : الوحي ثم في ثبات الأصول الكلية المستمدة منه ، والمتخذة أساساً لكل اجتهاد أو تفريع ...

وهكذا تجمع شرعية الإسلام بين أصل ثابت من الثبات ، ونسمح في الوقت نفسه بدائرة من المرونة اجتهاداً وتطبيقاً وتفريعاً ...

وهكذا تجد البشرية ضالتها بعد أن طال بها الضلال والشفاء !

وهكذا كان الثبات صفة أصيلة للشرعية الربانية تقتضيه كل شرعية أخرى .

١٢٢. — أمر قدرى وشرعى :

والثبات أمر قدرى وأمر شرعى .

فإن الله سبحانه أنزل كتابه — وهو مصدر الشرعية الأصيل — وجرى أمره القدرى بحفظه من كل تغيير وتبديل « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » ، ولقد كان ذلك خصوصية لكتابه الأخير ... لم تتحقق للكتب السابقة الذى شاء سبحانه أن يكل حفظها لأصحابها فحرفوا فيها وبدلوا « بما استخفوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء » ولقد كان مصداق أمر الله للقدرى بحفظ كتابه ... أن تبوء على مدار التاريخ بالفشل كل محاولات التغيير أو التبديل أو محاولة التقليد والمحاكاة ، كما كان مصداق ذلك أن يتواتر فى الصدور وفى السطور — على مدى التاريخ — مبرأً من كل تغيير وتبديل .

ولئن صدق ذلك كله فى القرآن شطر الوحي الأول ، فلقد صدق كذلك فى السنة شطر الوحي الثانى ، وطاشت سهام الحاقدين والجاهلين وقبض الله لسنته من ينقيها من كل دخيل ، ومن يضع القواعد العلمية الصحيحة فى علوم السنة العديدة التى كانت أول قواعد علمية رائدة فى مجال الفكر الإنسانى كله . وهكذا تحققت للسنة ما تحقق للقرآن من أمر الله القدرى بحفظ ذكره من كل تغيير أو تبديل أو تحريف .

ولقد كان أمر الله الشرعى بحفظ كتابه وسنة رسوله تأكيداً للأمر القدرى وتطبيقاً له فكان قوله « وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته »^(١) ، فقوله الصدق وحكمه العدل لا تبديل فيه ولا تغيير ، وكان التأكيد فى وضع

آخر « لا تبديل لكلمات الله » (١) — وكان الوعيد من أى تبديل أو تحريف
« فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا » (٢) ، « ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا
أولئك يعرضون على ربهم ، ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة
الله على الظالمين » (٣) .

وبالنسبة للسنة كان وعيد آخر « من كذب على عمدًا متعمداً فلينبأ
مقعده من النار » (٤) .

وهكذا تضافر الأمر الشرعى مع الأمر القدرى ليحققا ثبات الشرعية
الإسلامية بثبات مصدريهما وحفظهما من كل تغيير أو تبديل أو تحريف . ١

١٢٨ - أمر طبعى وضرورى :

ولقد كان طبعياً أن يحفظ الله سبحانه كتابه من كل تغيير أو تبديل
فإن التبديل والتغيير يكون — إذا حسنت النيات — بحثاً عن الأفضل
والأحسن . .

« ومن أصدق من الله قيلاً » (٥) ، « ومن أحسن من الله حكماً » (٦) ١٩
كما قد يكون سداً لنقص أو سعيًا إلى كمال . . ولقد كتب الله الكمال لدينه
وشرعه فأين النقص ولم السعى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم
نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » (٧) .

(١) يونس ٦٤ .

(٢) الكهف ١٥ .

(٣) هود ١٨ .

(٤) البخارى .

(٥) النساء ١٢٢ .

(٦) المائدة ٥٠ .

(٧) المائدة ٣ .

ثم إنه لا يملك التغيير أو التعديل أصلاً إلا السلطة المصدرة أو سلطة أعلى منها، وإذا كان مصدر الشرعية الإسلامية هو الله . . فلا يملك التغيير أو التعديل سواء، ولقد جرى أمره القدرى أن تكون شريعته هي الخاتمة لتسكون هي الدائمة « ولكن رسول الله وخاتم النبيين »^(١) فأنتهى بذلك كل احتمال لأى تعديل أو تغيير، وتحقق الثبات الأبدى لشرع الله وشرعيته !

كذلك كان الثبات أمراً ضرورياً، وشرع الله وشرعيته وتحقق حاجة الناس وفطرتهم إلى الطمأنينة والأمن والاستقرار، ونظرة إلى ما يصيب الناس من كثرة المفاجآت التشريعية التى تنعكس على حياة الناس قلقاً واضطراباً وحيرة وحزناً وضيقاً وتمزقاً . . أمر تفضل به الشعوب وتشقى، وفى ظل الشرعية الربانية الثابتة لا تفضل ولا تشقى .

١٢٩ - ثبات ٠٠ لا جمود :

لئن كان الجمود يعنى فى الفكر القانونى الثبات، فإنه فى التطبيق قد انتهى إلى ثبات متهافت لا يحقق الضرورة والحاجة، بينما ارتفع الثبات فى الشرعية الربانية إلى مستوى عجزت عنه الشرعيات الوضعية الأخرى .

ولقد يحلو للبعض أن يصف شريعة الله بالجمود^(٢) . . ليصل — بحسن القصد أو بسوئه — إلى أن يرسخ فى الأذهان عدم صلاحيتها مع تجديد الحاجات وتطور المجتمعات، وينسى أنه داخل إطار الثبات فى الأصول والكليات أذن الله للبشر بدائرة للاجتهاد والاستنباط والتفريع « ولو ردوه

(١) الأحزاب ٤٠ .

(٢) الدكتور عبد الحميد متولى — المرجع السابق ص ٢٤ — ٢٨ . ومن يفسد أننا حين نواجهه بأفراط نواجهه بالتفريط . . فنجد من يصف شريعة الله بالمرونة (فقط) ناسياً أو متناسياً ذلك الأصل الثابت من الثبات، متساوياً أمام أولئك الذين تهمموا عليها بالوصف الكاذب لها بالجمود .

إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم»^(١) ،
« فاسألوا أهل الذکر إن كنتم لاتعلمون »^(٢) ، « وأطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم »^(٣) .

ونؤكد أننا لاترضى باستعارة لفظ « الجود » مهما كان معناه في فقه
القانون حتى لا يلغى تلك الظلال الكريهة على شريعة الله وشرعيته ، وهي
بريئة منها محقة ضرورة الناس إلى الثبات في الأصول وضرورتهم إلى التغير
في الفروع . . على نحو لم تنجح فيه شريعة ولا نظام من قبل ولا من بعد^(٤) .

ثالثا : شرعية شاملة

١٣٠٠ - شرعية شاملة :

كان قصارى ما وصلت إليه شرعيات البشر . . أن يظلوا مجال « المعاملات »
ثم توسعت بعض الشيء لتظل أوضاعا اجتماعية واقتصادية أخرى . . وبقيت
مجالات كثيرة . . بمنأى عن أن تناولها « سيادة القانون » !

والشرعية الربانية تظل بمثلها ومبادئها وأصولها . . الفرد ، والأسرة
والأمة ، والدولة ، وتحقق فكرة عالمية الدولة أو الحكومة التي ظلت

(١) سورة النساء ٨٣ .

(٢) سورة النحل ٤٣ .

(٣) سورة النساء ٥٩ .

(٤) بين الامام الشاطبي مجال الثبات بالأحكام المتعلقة بالضرورات ،
ومجال المرونة بالأحكام المتعلقة بالتحسينات ، وبينهما الحاجيات تجنح إلى
الثبات أكثر من التغيير - ويشير الدكتور مصطفى وصفي إلى أن الأحكام
المتعلقة بالضرورات أمور يتساوى فيها البشر أو يتقاربون وإن اختلف الزمان
والمكان - أما أحكام التحسينات فهي أمور يختلف فيها ومن ثم كانت الحاجة
إلى التطور والمرونة (راجع الدكتور مصطفى كمال وصفي - النظام الدستوري
في الاسلام - طبعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ص ٥٢) .

حيالاً يداعب الفكر الحديث^(١).

والشمول يمتد من مجال العقيدة إلى مجال الأخلاق والعبادات ثم
المعاملات بكل صنوفها — على نحو ما قدمنا .

وتبلغ الشرعية في إيجابيتها . . حداً لم تبلغه شرعية أخرى . .

إن أحكام الشريعة التي تقوم عليها الشرعية تتأبى على « التأقيت »
وتتأبى على « الاستثناء » كما تتأبى كذلك على التجزئة .

١٣١ - تتأبى على التأقيت :

الشرعيات البشرية موقوتة . . مهما أضيف لها من وصف الثبات
أو الجود — على نحو ما قدمنا .

(١) في هذا المعنى يقول الأستاذ فتحى عثمان « أما دولة الهجرة التي
قامت سنة ٦٢٢ م فكانت دولة عالمية ، كما كانت دولة (أيديولوجية) على
أساس من الواقع التاريخى للأمة :

* تضمنت مهاجرين من (مكة) . . لكن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا من
الضعف بحيث يكونون مجرد « لاجئين » ولا من القوة بحيث يكونون (فاتحين)
* وتضمنت أنصاراً من (يثرب) . . لكنهم فى عددهم المحصور وقوتهم
المحدودة لم يكونوا جبهة غالبية كاسحة ، بل كان يتربص بهم خطر مخالفيهم
داخل مدينتهم ، وخطر مدينتهم ، وخطر مكة وقريش وقد أروا طريدها ١١
ومن هنا وجد المناخ الصالح لقيام الدولة العالمية نتيجة حتمية لقيامها
على الأساس الأيديولوجى . دولة الفكرة ص ٥٥ - وراجع كذلك الدين فى
موقف الدفاع لنفس المؤلف ص ١٨٣ (نشر مكتبة وهبة) .

أما فكرة الحكومة العالمية فلم تظهر فى الفكر الوضعى الا حديثاً فى مثل
كتابات أنشتاين والمستر أتلى زعيم حزب العمال السابق والكاتب الأمريكى .
وهى فى الواقع ناشئة عن « ضرورة » علاجاً لما يتهدد العالم من
خطر الحروب . . لكنها فى الاسلام ترتكن الى « أصالة » وليست مجرد ضرورة
. . ان « عالمية الدعوة » مفضية بلا شك الى « عالمية الدولة » « وما أرسلناك
الا رحمة للعالمين » . (راجع عبد الحميد متولى فى فكرة الحكومة العالمية ص
المرجع السابق ص ٣٩ وما بعدها) .

ولقد كانت « العالمية » فى الاسلام فكراً وواقعاً . فعرف المسلمون
« عالمية » الدعوة . وأقام المسلمون عالمية الدولة . . حين امتدت أطراف الدولة
الاسلامية الى محيط قارلت العالم كله . . ثم تكالب عليها الأعداء ، وانتهت
العالمية على يد كمال أتاتورك حين طوى علم الخلافة الاسلامية فى الربع الأول
من هذا القرن ١١

وشريعة الله تتأبى على التأقيت ، لأنها الشريعة الخاتمة ومن ثم فهي الدائمة . . ومن هنا كانت شرعية الإسلام متأبية كذلك على التأقيت متصفة بالدوام ، محققة شمولاً زمانياً لم تحققه شرعية أخرى .

١٣٢ - وفتابى على الاستثناء :

فهي شاملة في خطابها للجميع ، وليس فيها فرد فوق الخطاب.. ولو كان هو الإمام الأعظم نفسه ، فهي تظل الحاكم والمحكوم على سواء ، ولقد سمي علماء الأصول المخاطب بأحكام الشريعة « مكلفا » ولم يستثنوا من التكليف إلا من سقطت عنه أهلية التكليف لجنون أو صغر أو غيره^(١) ، ومن ثم كان المسلم « مكلفا » أيا كان منصبه ..

حتى في مجال القانون الجنائي . . فإنه رغم ما يوجد في بعض الأنظمة الحديثة من « قيود » لاتهم رئيس الدولة ، وما كان يوجد في بعضها من نصوص مانعة من ذلك ، واضعة شخصه فوق الحساب والعقاب نقول إن مثل تلك القيود أو النصوص لا مكان لها في ظل شرعية الإسلام . . لأن الحاكم يقف أمام شريعة الله مع المحكوم على قدم واحد ، ومن ثم كانت أحكام القصاص تطبق على أولى الأمر حتى الإمام الأعظم ، وكانت الحدود كذلك تطبق على أولى الأمر حتى الإمام الأعظم ، وما بين الفقهاء من خلاف فقهي حول تطبيق الحد على الإمام الأعظم لا يتعلق بالمبدأ نفسه فالبدأ مسلم به إنما يتعلق بإمكان التنفيذ ، إذ يرى أبو حنيفة تعذر التنفيذ على الإمام الأعظم ، لكنه لا يرى ذلك بالنسبة لمن دون الإمام الأعظم من الولاة

(١) ومن هنا يبين خطأ بعض المتصوفة الذين قالوا بسقوط التكليف عن (الواصلين) تأويلاً فاسداً لقوله تعالى : « واعبد ربك حتى يأتيك اليقين » والرد على ذلك أن اليقين في الآية الكريمة يعنى الموت ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسقط عنه التكليف وهو سيد المقربين .

والحكام ، ومن ثم فليس الخلاف حول المبدأ بحيث إذا أمكن عملاً تنفيذ الحد على الإمام الأعظم كأن يتقدم هو بطلب ذلك أو تلزمه الأمة تنفيذ الحد فإن الخلاف حول تطبيق الحد يختفى ويصبح المبدأ وتطبيقه موضع اتفاق (١) .

والمسلم مكان ومخاطب أيا كان مكانه ، ومن ثم فإنه يلتزم أحكام الشريعة ويعلى شرعية الإسلام سواء وجد في دار الإسلام أو خارج دار الإسلام إلا ما تسمح به الشريعة من رخص — على سبيل الاستثناء وليس على سبيل الأصل أو القاعدة — وعلى ذلك فإن الشريعة الإسلامية تسرى سرياناً شخصياً *Personnalité* على المسلمين أيا كان مكانهم ، كما تسرى سرياناً إقليمياً *Territorialité de lois* داخل دار الإسلام بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين ، ويستثنى بالنسبة لغير المسلمين جانب الاعتقاد والتعبد و « الأحوال الشخصية » فيسرى قانونهم على خلاف بالنسبة للدائرة الأخيرة (٢) .

١٣٣ - وتتأبى على التجزئة :

فلا يقام شرع الله في مجال ويترك في مجال آخر — إن ذلك يخرم شرعية النظام تماماً كترك شرع الله كله... وعدم الشرعية هنا وصف جامع لأوصاف عديدة لتجزئة شرع الله . . فقد أسماها القرآن فتنة ، وجاهلية ، وكفراً

(١) راجع الجريمة في الفقه الاسلامي ص ٣٥٥ للمرحوم الأستاذ محمد أبو زهرة والعقوبة في الفقه الاسلامي ص ٣٥٥ للمرحوم الأستاذ محمد أبو زهرة .

(٢) في تفصيل وضع الذميين وما يسرى عليهم — راجع الشرح الكبير ج ١٠ ص ٦١١ ، يدائع الصنائع ج ٧ ص ١١١ وما بعدها .

بواسمائها رسول الله صلى الله عليه وسلم مضادة لله في حكمة . . وهذه أقسى
حجور عدم الشرعية .

ملك أم الخصائص الشككية للشرعية الإسلامية :

إنها ربانية ، وإنها ثابتة ، وإنها شاملة — وهي خصائص لا تشاركها
غاية أية شرعية أخرى شرقية ولا غربية . . ولا غرو إن كانت كذلك
تقانيها نور من نور « الله نور السموات والأرض » ، « قد جاءكم من الله
نور وكتاب مبين » .

وننتقل بعد ذلك إلى الخصائص الموضوعية .

الفصل الثاني

خصائص موضوعية

لأن كان الشكل والعنوان رائعا . . ربانية ، وثباتا ، وشمولا . . .
فإن المضمون كذلك رائع لأن صانع الشكل هو صانع المضمون « آهن
كل شيء » ...

وأم خصائص شرعيتنا الموضوعية . . أنها عادلة ، ثم إنها متوازية حانية ،
ثم هي فعالة بما تحقق من جزاء دنيوى وأخروى لا يتوافر لأى شرعية أخرى .
ونعرض لهذه الخصائص بمشيئة الله على التوالى . .

أولا : شرعية العدل

١٣٤ - مصدرا وشرعا وتنفيذا :

إن العدل يبلغ فى ميزان الله أن يكون قرين التوحيد ، وإن الظلم
فى شرعية الله تبلغ أن يكون قرين الشرك^(١) . . ومن ثم كان الظلم مستقلا
كل شرعية عن أى نظام وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم . . !
إن الله هو « العدل » ، وقد نزلت كلماته وشرائعه « صدقا » و « عدلا » ،

(١) وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما « ان الله يأمر بالعدل والاحسان »
أى عن قول لا اله الا الله ، والاعتقاد بها والعمل على مقتضاها (راجع الدكتور
مصطفى كمال وصفى - المشروعية فى النظام الإسلامى ص ٢٢ ، ٢٣ ، وفى
مؤلفه النظام الدستورى فى الإسلام يتحدث عن العدل القائم على التوحيد
طبعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ص ٣٥ .

« و تمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته » ، وكذلك كانت أوامره
أن تقام شريعته بين الناس بالعدل ، « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
بالعدل » .

فصدر الشرعية الإسلامية هو الله « العدل » .
وأساس الشرعية الإسلامية هو إقامة شريعة الله وهي العدل .
وتنفيذ الشريعة الإسلامية لا بد أن يكون بالعدل .
فالعدل مصدر ، والعدل في مرحلة التشريع ، والعدل في مرحلة التنفيذ .
ولا يمكن لشرعية وضعية أن تزعم لنفسها إلا العدل النسبي ، لأن العدل
للطريق لا يكون إلا لله الذي انصف بالعدل وكان أحد أسمائه الحسنی ،
ولقد يكون ما تزعمه الشرعيات الوضعية من عدل . . هو عين الظلم .
ذلك أن أساس الشرعيات الوضعية هو سيادة القانون ، والقانون
بوصفه من وضع البشر هو عدوان على حق الله الذي له وحده أن يشرع
ابتداء ، ومن ثم كان القانون ذاته هو ظلم بوصفه عدوانا على حق الله ،
ولذا كان التعبير القرآني « إن الشرك لظلم عظيم » ومن صور الشرك شرع
ما لم يأذن به الله .

١٣٥ - شريعة الله هي المعدل :

شريعة الله وهي أساس الشرعية الإسلامية هي العدل . . لأن كلمات الله
التي نزل بها شرائعه هي الصدق والعدل « و تمت كلمة ربك صدقا وعدلا » .
فأول العدل الواجب هو إقامة شريعة الله . . لأنها عدل من العدل . .
ولا يتصور وجود « عدل » في غيابها .
وثاني العدل الواجب هو إقامة أحكامها العادلة بالعدل .

فالعدل قائم في مرحلة التشريع .

وهو لازم في مرحلة التنفيذ .

ومن أسف أن يتفاضى البعض عن مرحلة التشريع ، ويطالب بالعدل في مرحلة التنفيذ .

وإذا كان التشريع هو الأساس ، والتنفيذ بناء .. فهل يتصور بناء من غير أساس ؟

ولذلك فإننا لا نوافق أولئك الذين أفتوا حبا منهم في العدل ورغبة فيه بأن الكافر العادل أفضل من المسلم الجائر ، لأن الأول لنا عدله وعليه كفره ، والثاني له إسلامه وعلينا جوره^(١) - لا نوافقهم على ذلك وإن كنا نحب العدل مثل حبهم وزيادة - لا نوافقهم عليه لأنه لا يتصور عدل مع الكفر . . لأن شريعة الله هي العدل من مصدرها : الله العدل . . ومن ثم فإن كل عدل « تنفيذي » يفتقد أساسه من العدل « التشريعي » ، ويفدو بناء على غير أساس لا يلبث أن تعصف به الرياح الهوج .

وكان خطأ كذلك أن يشرع الناس من عند أنفسهم ويخلعون على ما يصنعونه بأيديهم صفة العدل ، ثم يزعمون لها الشرعية بنسبتها إلى الله ---

(١) راجع هذه الفتوى التي أشار إليها الامام الغزالي في التبر المسبوك في نصيحة الملوك - الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م وقد أشار إلى أن الله يقيم الدولة بالعدل ولو على كفر ولا يقيمها بالظلم ولو على اسلام ونحن نوافق الامام الكبير على أنه يمكن أن تقوم دولة بالعدل ولو على كفر لكننا نضيف تحفظا أن تكون دولة غير اسلامية لأن الله يملئ لهم ونوافقه أنه لا يقيمها بالظلم ولو على اسلام لأنه كما أن انعدام الاسلام يسقط الشريعة فكذلك الظلم انعدام العدل يسقط الشرعية على نحو ما أشرنا وراجع كذلك تفسير القرآن ج ٣ ص ٣٥٥ وابن القيم اعلام الموقعين ج ٢ ص ٢٦٧ - دولة الكفر لفتحي عثمان ص ٧٨ وفي مقدمة ابن خلدون فصل تحت عنوان الظلم مؤذن بخلافه العمران ص ١٧٠ وما بعدها .

إن ذلك الشرع من دون الله — كما قدمنا — هو عين الظلم بما فيه من أبعاد لشريعة الله وهى العدل ، ثم بما فيه من عدوان على حق الله ، والعدوان ظلم ، ومن ثم كان إفكاً قول قائلهم « شريعة العدل شريعة الله » وكان لبساً للحق بالباطل ، إذ الصحيح أن شريعة الله هى شريعة العدل أما شرائع العدل التى يشرعونها من دون الله ويضفون عليها ذلك الاسم الشريف فليست إلا ظلماً فى شكلها وفى موضوعها ، ولقد اشتهر الأنجليز بالعدل .. ومع ذلك فقد شرعوا أخيراً إباحة العلاقات الجنسية الشاذة . وهكذا لا يكون بعد شريعة الله العدل إلا الظلم والضلال . !

١٣٦ - شريعة الله امرت بالعدل :

ليس معنى أن شريعة الله هى العدل أن يباح للقائم عليها أن يقيمها بغير العدل ، وأن يكون من تصرفات بعض لاتقاسطين من أمثال الحجاج وغيره حجة على الإسلام والمسلمين .

إنه إذا كان أبعاد شريعة وهى العدل يصم النظام بعدم الشرعية . فإن إقامة شريعة الله مع الظلم يصم النظام كذلك بعدم الشرعية . والذين ظنوا نظاماً زعمت لنفسها الإسلام أقامت الحدود والصلوات ، لكنها حكمت بين الناس بالظلم .

الذين يظنون مثل هذه النظم نظاماً شرعية أخطأوا وظلموا الإسلام ... لأن الإسلام أمر بالعدل ونهى عن الظلم — على نحو ما سوف نفصل — فكل نظام إسلامى غير عادل هو نظام ساقط الشرعية غير جدير باسم الإسلام . ذلك أن الإسلام أمر بالعدل « إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ » (١)

« وإذا حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل »^(١)، « وإذا حكمت فاحكم بينهم بالقسط »^(٢)، « فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله »^(٣)، ولقد حكى الإجماع على وجوب العدل على كل حاكم^(٤).

والذين يتوهمون — من خلال العهود الظالة — إن الإسلام يسمح بغير العدل أن يستمعوا إلى صورة العدل الواجبة في الإسلام ...

إنه العدل الذي لا يميل مع القرابة ولا يحيف مع الشئان « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين »^(٥) « ولا يجرمنكم شنآن قوم ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى »^(٦)، ثم ليقرأوا آيات الله في سورة نساء (١٠٥ — ١١٣) وقد نزلت تنتصف لليهودي — واليهود أعدى أعداء الإسلام — اتهمه يث من الأنصار زورا بالسرقة ، ففضحت الآيات ذلك الاتهام ، ووصفت من اتهموه « بالخيانة » و « الإثم » و « الاستغناء » من الله وتبيت ما لا يرضى من القول :

« إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما * واستغفر الله إن الله كان غفورا رحيمًا * ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خوانا أثيما * يستخفون من الناس ، لا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان

(١) النساء ٥٨ .

(٢) النساء ٤٢ .

(٣) ص ٢٦ .

(٤) تفسير الرازي ج ٣ ص ٣٥٥ وقد روى أن جمعا من التابعين قال لتابعي : « لقضاء يوم بالحق أفضل من صلاتك عمرك » ، وكان عمر يعتبر نفسه ظالما إذا بلغته مظلمة فلم ينتصف لها « أى عامل لى ظلم أحدا قبلغتني مظلمته فأننا الذى ظلمته » (ابن سعد فى الطبقات الكبرى ج ٣ ص ٣٠٥)

(٥) النساء ١٣٥ .

(٦) المائدة ٨ .

الله بما يعملون محيطا * ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا * ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما * ومن يكسب إثما فإنما يكسبه على نفسه وكان الله عليما حكيما * ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتاننا وإثما مبينا * ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما»^(١)

ومثل آخر من تطبيق العدل في الصدر الأول حين قامت شريعة الله العادلة وقامت في أرضهم :

حين دخل جيش أبو عبيدة الجراح الشام وعاهد أهل حمص أن يدافع عنهم نظير مال يدفعونه ، ودفعوا المال لكن الطاعون تفشى في جيشه وعجز عن الدفاع ، فأرسل إليهم يرد إليهم أموالهم . . فتأثر أهل حمص لهذا العدل الإسلامي وأعادوا المال وهبوا يجاهدون الرومان مع جيش المسلمين .^(٢)

وعلى عهد عمر بن عبد العزيز شكوا أهل إقليم سمرقند (صغد) أن القائد الإسلامي « قتيبة بن مسلم » دخل ديارهم من غير تخيير لهم بين الإسلام أو العهد أو القتال ، بل شرع في القتال مباشرة حتى استسلمت له البلاد - أمر أمير المؤمنين قاضيه أن يستمع إلى الناس ويحقق الشكوى ، فإن وجدهم

(١) وفي هذا يقول المرحوم الأستاذ سيد قطب في مؤلفه « في ظلال القرآن » ان المسألة لم تكن مجرد تبرئة بريء تأمرت عليه عصبية لتوقعه في الاتهام وان كانت تبرئة بريء أمرا هائلا ثقیل الوزن في ميزان الله ، وانما كانت أكبر من ذلك كانت هي إقامة الميزان الذي لا يميل مع الهوى ولا مع العصبية ، ولا يتأرجح مع العداوة والشحنان أيا كانت الملابس والأحوال ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٧ .

(٢) المجتمع الانساني في الاسلام لأستاذنا المرحوم محمد أبو زهرة ص ٩٢ .

على حق أمر الجيش بالخروج حتى يتم التخيير - فلما صبح عند القاضي شكوى الناس .. أمر الجيش بالخروج : فخرج الجيش ، وخير الناس فاختار الإسلام !
أيمكن لغير الإسلام أن يزرع في الناس حب العدل : إلى حد أن يجلو جيش عن أرض بعد احتلالها حتى يخير الناس ؟ !

١٣٧ - شريعة الله تحرم الظلم :

لم يكن الله العدل ليأذن بالظلم أياً كانت صورته
ولقد جاء قوله صريحاً « إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا » (١)

وأول الظلم وأعظمه الشرك « إن الشرك لظلم عظيم » (٢)
ومن صور الشرك الذي هو أعظم الظلم وفي مقدمتها شرع ما لم يأذن به الله « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (٣)
كذلك الحكم بغير ما أنزل الله .. وصف القرآن الحاكمين بأنهم ظالمون وفاسقون وكافرون .. وإذا انصرف الحكم إلى التشريع فإن الكفر والظلم يلبتجان ، وإذا انصرف إلى التنفيذ فإن الصور الثلاث بمعانيها المختلفة تكون واردة ! (٤)

والسكوت على الظالم ظلم « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (٥) ، « فأنجيئنا الذين يهون عن سوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب

(١) حديث قدسي رواه مسلم .

(٢) لقمان ١٢ .

(٣) الشورى ٢١ .

(٤) راجع في تفسير الآيات ابن كثير ج ٢ ص ٦١ ، ٦٥ وما أشرنا إليه .

اجتهاد منا في حدود القواعد العامة .

(٥) الأنفال ٢٥ .

بئس بما كانوا يظلمون» (١) «ان الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعذبهم بعقاب من عنده» (٢) .

والركون إلى الظالمين ظلم «ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون» (٣)

والعدوان على حدود الله ظلم «ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه» (٤)
والعدوان على حقوق الأفراد ظلم «يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم ... ولا تلهزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب ومن لم ينبذ أولئك هم الظالمون» (٥)

وعاقبة الظلم وخيمة : «فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا» (٦) ، «وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا» (٧) ، «وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة» (٨) ، «إن الله ليبلى للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته» (٩) ، «ما من مسلم يخذل مسلماً في موضع تنهك فيه حرمة وينقص فيه من مرضه إلا خذه الله في مواطن يحب فيها نصرته ...» (١٠) .

وعاقبة الظلم في الآخرة أشد «اتقوا الظلم فإنه ظلمات يوم القيامة» (١١) .

-
- (١) الأعراف ١٦٥ .
 - (٢) أخرجه داود والترمذي عن أبي بكر الصديق .
 - (٣) هود ١١٣ .
 - (٤) الطلاق ١ .
 - (٥) الحجرات ١١ .
 - (٦) النمل ٥٢ .
 - (٧) الكهف ٥٦ .
 - (٨) هود ١٠٢ .
 - (٩) أخرجه الشيخان عن أبي موسى .
 - (١٠) أخرجه أبو داود عن جابر وأبي طلحة رضي الله عنهما .
 - (١١) أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنهما .

« إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوى الوجوه » (١) .
١٢٨ - مقاومة الظلم واجبة :

لئن كان العدل واجبا على النعم السابق ، وكان الظلم محرما على النعم السابق - فإن مقاومة الظلم تكون واجبة .. ومع ذلك فقد جاءت بذلك نصوص صريحة :

« واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (٢) فالظلم فتنة ، والسكوت عليه فتنة .. والتهديد للفريقين « وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس ... » (٣) الذين ظلموا بفعلهم أو ظلموا بسكوتهم لأن الفريق الناجي الوحيد هو « الذين ينهون عن سوء » .

« إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقاب من عنده » (٤) .

« وما من امرئ ينصر مسلما في موطن ينتقص فيه من عرضه وينتهك فيه من حرمة إلا نصره الله في موطن يحب فيها نصرته » (٥)
« أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ، فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوما أفرأيت إن كان ظالما كيف أنصره ؟ قال : تحجزه أو تمنعه عن الظالم فذلك نصره » (٦) .

(١) الكهف ٢٩ .

(٢) يقول صاحب تفسير المنار ومن الظلم ترك مقاومة الظلم حتى يفشو ويكون له السلطان الذي يذهب بكل سلطان (تفسير المنار ج ٢ ص ٢٧٥ - القرآن والمدينة ص ١٥ ، المرجع السابق .

(٣) الأعراف ١٦٥ .

(٤) أخرجه أبو داود والترمذي .

(٥) أخرجه أبو داود .

(٦) أخرجه البخاري عن أنس .

« أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » (١)

من هذه النصوص ، ومن غيرها ، يبين أن مقاومة الظلم ليست مجرد حق ، بل هي فوق ذلك فرض وواجب (٢) ، وإن أقصى ما بلغته الشرعيات الوضعية أن تجعل مقاومة الظلم حقاً للناس ، ولكن الشرعية الربانية تجعله واجباً وفرضاً يأثم الناس إن تركوه .

ولقد يتركى ذلك ما سوف نسوقه عند الحديث عن آثار الشرعية من استقلال الفقه الإسلامى بنظرية الدفاع الشرعى العام التى يرتفع فيها إنكار المنكر من درجة الحق إلى درجة الواجب حيث تأثم الجماعة كلها بتركه - على سوف ما سنفصل بمشيئة الله .

وشرع ما لم يأذن به الله ظلم ينبغى أن يقاوم
والعدوان على حدود الله ظلم ينبغى أن يقاوم
والعدوان على حقوق الأفراد ظلم ينبغى أن يقاوم
على أن لذلك ضوابط وقيود سوف نفصلها فيما بعد بمشيئة الله .

١٣٩ - شرعية العدل أحق أن تعلو :

شرعية صادرة عن الله العدل

تقوم على شريعة هى العدل

وتقيم شريعتها بين الناس بالعدل

وتحرم الظلم

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه .

(٢) وفى هذا تتقدم اعلان حقوق الانسان على أن مقاومة الظلم مجرد حق ان جعل حقوق الانسان الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم .

وتجعل مقاومته فرضاً وواجباً .

هى الأحق أن تعلو ... ليعلو العدل .. ويستط الظلم !!

ثانيا : شرعية متوازنة حانية

١٤٠ - شرعية التوازن :

تمزقت الإنسانية طويلا بين جذب ذات اليمين وذات اليسار فى إفراط أو تفريط ... فى عقائدها وسلوكها ونظمها .. حتى غدا « التوازن » مطلباً عزيزاً تنشده لتجد الطمأنينة والسكينة بعد طول القلق والاضطراب ، وفى المجال السياسى .. كان « التوازن الدستورى » كذلك مطلباً عزيزاً تنشده الأنظمة بحثاً عن الاستقرار واستقرارها الأمر على وسائل حاولت بها تحقيق ذلك التوازن .. لكن بقيت تلك الوسائل قاصرة عن تحقيق التوازن المنشود (١) .

وفى ظل الشرعية الربانية .. يتحقق التوازن أولاً .. داخل النفس .. ويتحقق ثانياً داخل النظام وداخل النفس .. يحقق التوازن بالاستجابة لأوامر الله التى تحقق مطالب الجسد والروح ، لا تصدر الفترة وإن سمت بها إلى الأشواق .. تدفع الغلو والإفراط ولا تقبل التسبب والتفريط .. وتوازن بعد ذلك بين الحقوق المختلفة ليكون لكل ذى حق حقه .

ففى دفع الغلو والإفراط نسمع قول الله .. « لا تغلوا فى دينكم » (٢) وتوجيه الرسول صلى الله عليه وسلم لأولئك الذين قالوا نصلى ولا ننام والآخرين الذين قالوا نصوم ولا نفطر ثم الذين قالوا نعرض عن النساء .. «

(١) راجع المشروعية فى النظام الإسلامى للدكتور مصطفى كمال وصفى - المرجع السابق و ص ٨٢ وما بعدها أشار إليها كذلك فى النظام الدستورى فى الإسلام .
(٢) المائدة ٧٧

«أما أنا فأصوم وأفطر ، وأصلي وأقعد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١) ، ثم توجيهه إلى حنظلة رضى الله عنه الذى ود أن يبقى على ذلك المستوى الروحى الرفيع الذى يحسه حين يكون إلى جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم «والذى نفسى بيده لو تدومون على ما تكونون عندي أصافحتكم الملائكة على فرشكم وطرقكم ، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة » .

وفى دفع التسيب والتفريط « فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها »^(٢) ، « والذين يمسكون بالكتاب »^(٣) ، « فاستمسك بالذى أوحى إليك .. »^(٤) ثم توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم « من خاف أدلج ، ومن أدلج باغ المنزل ألا إن سلعة الله غالية ، ألا إن سلعة الله الجنة »^(٥) .

وبين هذا وذاك . . وسط أمثل ، وصراط مستقيم . . يندب إليه المسلم ويحقق فيه إشراق الروح وضرورات الجسد ، ويتوازن فيه بين حقوق الله وحقوق العباد ، وفى الأخيرة يتوزع بينها بالقسطاس المستقيم « وكذلك جعلناكم أمة وسطا »^(٦) ، « خير الأمور أوسطها »^(٧) ، عليكم بالنمط الوسط فإليه ينزل العالى وإليه يرتفع النازل »^(٨) .

« سدّدوا وقاربوا ، واغدّوا وروحوا ، وشيء من الدلجة »^(٩) القصص

-
- (١) رواه مسلم .
 (٢) الأعراف ١٤٥ .
 (٣) المزخرف ٤٣ .
 (٤) رواه الترمذى .
 (٥) رواه الترمذى .
 (٦) البقرة ١٤٣ .
 (٧) القرطبي - طبعة الشعب ص ٥٣٦ .
 (٨) عن على رضى الله عنه - المرجع السابق - ويضيف القرطبي : « ولما كان الوسط مجانباً للغلو والتقصير كان محموداً » .
 (٩) رواه البخارى - والدلجة - أى الظلام - كناية عن التشهير عن الطاعة والجديفها .

« إن لبدنك عليك حقًا ، وإن لزوجك عليك حقًا ، وإن لربك عليك حقًا فأعط كل ذي حق حقه » (١).

وبذا يتحقق التوازن « داخل » النفس ... وهذه نقطة البداية الصحيحة.

وفي داخل النظام .. كذلك ... يتحقق التوازن .

لأن الثقل للشرع والشرعية .. وهو وهى .. صنع الله .. لا فضل لأحد فيها .. بل إن الكل من بعدهما عبد عابد .. يتقرب بالطاعة والالتزام .. أيا كان مكانه وأيا كان منصبه .

والسلطة « تكليف » تجعل صاحبها « أثقل » حملا ، وأكثر مسئولية .. ومن ثم تضعه في مكان « الخدمة » للناس ، والانتصاف للضعيف والمظلوم .

ولم تعرف السلطة طريقها إلى التشريف قبل التكليف ، وإلى الأبهة والسلطان قبل الخدمة والمسئولية .. إلا حين انحرفت عن سنة الرسول وسنة الراشدين من بعده .

ولاحجة لهؤلاء على الإسلام .. لأنه حين تبدأ دائرة « إساءة استعمال الحق » تنتهى دائرة الحق ، ومن ثم فإن التوازن الدستوري يتحقق بارتفاع الشرعية الإسلامية فوق كل السلطات ، لتحكم الجميع حكاما ومحكومين وتقف الجميع أمامها في مستوى المسئولية بلا تفرقة ولا تمييز ، إلا أن يكون البعض أثقل حملا وأكثر مسئولية ، ولا يكون أقل التزاما وأكثر شرفا ثم يتحقق بالتوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، وبين ثقل الأمة وثقل السلطة على نحو ما سيرد عند الحديث عن الأمة وعن السلطة إن شاء الله .

(١) البخارى والترمذى وهو اقرار من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسلمان الفارسى على ما قاله لأخيه أبى الدرداء رضى الله عنهما .

وهكذا تختط « الشرعية الإسلامية » طريقها .. متميزة بمنهجها الرباني بين مناهج تردد بين إفراط وتفريط ، وتتقطع بين غلو وتسيب أو بين إسراف وتقتير ، وبين هذه السبل المنحرفة ، والطرق المتقطعة يتميز طريق الله مستقيماً لا يزيغ جاداً لا ينحرف » وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله» (١).

١٤١ - شرعية حائية :

ومع التوازن . . بين حق الله ، وحق العباد ومع التوزيع بين حقوق هؤلاء .

فإن الشرعية الإسلامية « أحنى على الأفراد ... مخاطبهم ربهم ذلك الخطاب الحاني ، ويناديهم ذلك النداء الندي » سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة» (٢) .

ومن بعد الله . . قائد هذه الأمة . . رؤوف رحيم . . أرأف بهم من أنفسهم « النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم » (٣) . . وللحكام في رسول الله أسوة حسنة !

وفي جمال التكليف . . ترتفع الرخص ، دافعة عن المسلمين الحرج ، دافعة لهم إلى التيسير . . لتكون القاعدة الأصلية التي تحكم سائر الأحكام « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٤) ، « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (٥) .

(١) الأنعام ١٥٣ .

(٢) الأنعام ٥٣ .

(٣) الأحزاب ٦ .

(٤) البقرة ١٨٥ .

(٥) الحج ٧٨ .

« تركتم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزبغ عنها إلا هالك »^(١).

١٤٢ - شرعية هادفة :

اليسر . . قاعدة لاشك فيها . . في التشريع وفي التنفيذ .

ويقف اليسر بين دفع الحرج . . الذي قد تمل معه النفس وتنقطع من الطريق ، أو تفرق في جانب مشغلة عن بقية الجوانب . . وبين احتمال قدر من المشقة يحتملها الشخص المعتاد ، ويستروحها من خالط قلبه بشاشة الإيمان ، وتخرج النفس من فاعلية الهوى لتكون عابدة لله رب العالمين^(٢).

والخروج عن « اليسر » . . خروج على الشرعية على قدر ذلك . .

الخروج ١

من أجل ذلك كان أمر ذلك القائد لجنوده أن يوقدوا ناراً ليلنوا بأنفسهم فيها... كان ساقطاً للشرعية وقد علق عليه الرسول « لودخلوها ما خرجوا منها »^(٣).

لكن ذلك لا يعني أن يحكم « الهوى » « تقييم » ما يطاع وما لا يطاع من الأوامر ... إنما مرد ذلك ميزان العدل لتوازن « شرعية » كل أمر « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »^(٤).

ثالثاً : شرعية فعالة

١٤٣ - النفس بين رغب ورهب :

النفس البشرية تتردد بين الرغب والرهب ، ومن ثم كان الثواب والعقاب دافعا ووازعا لا بد منه ، وفي ظل الشرعيات الوضعية يعمل الشخص ابتغاء نفع محدود ، ويخشى بطش قانون كثيراً ما يستطيع القفلت منه ...

(١) ابن ماجه وأحمد في مسنده .

(٢) الامام الشاطبي - الموافقات - ج ٢ ص ١٦٨ وما بعدها .

(٣) النساء ٥٩ .

(٤) وجاء ذلك في حديث رواه البخاري .

وفي ظل الشرعية الربانية يعمل ابتغاء عطاء غير مجذوذ ...
وبذلك تتحقق للشرعية الإسلامية « إيجابية » ، « وفعالية » لا تتحقق
لشرعية أخرى .

١٤٤ - عطاء غير مجذوذ :

يبدأ العطاء من داخل النفس : طمأنينة وسكينة ورضى وسعادة تذاق
وتحس أكثر من أن تكتب وتوصف .

وينتقل العطاء إلى المجتمع ... يحنو على الفرد المؤمن ، ويعطيه من تشجيعه
مثل عطائه وزيادة وينتهي أمر الثواب إلى من « لا يظلم مثقال ذرة وإن تك
حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً » .

يكافئ الحسنة (بمعنى العمل الصالح) بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف ،
ويضاعف أكثر من ذلك لمن يشاء ، وذلك بما لا عين رأت ولا أذن
سمعت ولا خطر على قلب بشر .

١٤٥ - وعقاب غير محدود :

يبدأ كذلك من داخل النفس ... وخزا يثير السهد ويقض المضجع ،
ويقع سيطا من الداخل أشد ألماً من سيطا تقع من الخارج ... إن الفرد المسلم
في المجتمع المسلم يقف ضميره حارساً للإسلام وشرعيته أقوى من كل حارس
لا ينام إن نام الحراس ، ولا يغفل إن غفلوا ... إن حسابه عسير وألمه شديد ،
وعقابه أليم شديد .

ثم يتمثل في كلمة الحق ... يسمعها الفرد الخاطئ ، ممن يرجوه ومن يخشاه ،
لأنها حق لأدنى المؤمنين يترع بها أنف أعلام ، ولقد علمنا أمير المؤمنين
عمر « لا خير فيكم إذا لم تقولوها ، ولا خير فينا إذا لم نسمعها » .

والسلطة كذلك .. بل عليها أن تقيم الحدود والقصاص .. وتجري التعازير
بمرونة لم توجد بعد في أحدث أنظمة التجريم والعقاب»^(١) كل ذلك تقوم للعوج
وتصحيح للخطأ .

ثم إن أمر العقاب يعد ذلك ينتهي إلى يوم الفزع الأكبر .. فمن استطاع
أن يفلت من كل المراحل السابقة فكيف به أن يفلت من يد الواحد القهار ؟
ثم إذا استطاع أن يفلت من شهود الدنيا فكيف له أن يفلت من شهادة
أطرافه ؟ « يوم تشهد عليهم ألسنتهم ، وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ،
يومئذ يوفيه الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين »^(٢) .

١٤٦ — وجهها الجزاء :

.. هذا الجزاء بوجهيه ... ثوابا وعقابا ...^(٣) على هذا النحو الذي لا يتوافق
في ظل أى شرعية أخرى ... هو الذي يحقق للشرعية الإسلامية فعاليتها
وإيجابيتها ، ويضيف بذلك عنصراً هاماً وجاسماً إلى جانب سائر العناصر
الموضوعية الأخرى التي أشرنا إليها .

(١) الدكتور عبد العزيز عامر - التعزير في الشريعة الإسلامية - رسالة
دكتوراه - والجريمة والعقوبة لأستاذنا الإمام محمد أبو زهرة .
(٢) النور ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) راجع تحليلاً رائعاً للمرحوم الدكتور محمد عبد الله هراز في المسئولية
في الإسلام - سلسلة الثقافة الإسلامية - السنة الثانية - ص ١٦ .

« خلاصة الباب »

تلك كانت خصائص الشرعية الإسلامية تميزت بها عن سائر الشرعيات
شكلا وموضوعا .

ففي القمة تستمد نورها من مصدر النور « الله نور السموات والأرض » ،
وتحقق ثباتا تنفيا الأنظمة الوضعية وتعجز أن تبلغه ، وتحقق شمولاً وإحاطة
لم تتوافر لنظام آخر على الأرض .

ومن ناحية الموضوع .. تمثل العدل تشريعاً وتنفيذاً ، وتبرأ من الظلم
والظالمين وتشرع الطريق لمحاربتهم والقضاء عليه ، وتحقق التوازن داخل
النفس وداخل العظام ، ثم تحقق الفعلية والإيجابية بما يعجز عنه أي نظام آخر .

الباب الرابع

أركانُ الشرعيَّة الإسلاميَّة

- إقامة شريعة الله ..
- إقامة الدولة المسلمة ..

تقدمة :

١٤٧ — قدمنا أن مضمون الشريعة الإسلامية أن تكون شريعة الله حاكمة .. بأن يرد الشرع إلى الله ابتداء ، فتكون شريعته هي العليا .. وأن تكون شريعة الله حاكمة بغير تجزئة ولا تفرقة .

وقدمنا أن مصادر الشريعة الإسلامية .. مردها إلى الوحي مصدرها الأصيل .. يرتفع فوق القانون وفوق الدستور وفوق كل اجتهاد بشري يستمد منه ولا يعلو عليه .

ومعنى ذلك أن إقامة شريعة الله التي نزل بها الوحي هو ركن الشريعة وأساسها .. وهذا حق لا مرأى فيه ، بيد أن في شريعة الله نصوصاً تختلف مراتبها من حيث الدلالة .. ولها كذلك مقاصدها التي تتدرج من حيث الأهمية .. ولها كذلك مبادئها العامة التي تشكلت من مجموع نصوص دالة عليها ... كذلك فإن شريعة الله قائمة في ساعة السمة .. فما موقفها في ساعة العسرة والاضطرار ؟

وهذا كله .. موضوع الفصل الأول من هذا الباب .. نتناول فيه ما قد تثيره إقامة شريعة الله من أمور ، أما الفصل الثاني فيتضمن دعائمين أساسيتين للشريعة الإسلامية السياسية هما الركنان الآخران لها ...

إن إقامة شريعة الله .. حق لا مرأى فيه .

لكن لا بد للحق من يحمله .. لا بد من أمة .. وهي الركن الثاني للشريعة السياسية .

ثم لا بد للحق من يحميه .. لا بد من سلطة .. هي الركن - الثالث - للشريعة السياسية .

وتلك الأمة وهذه السلطة هما الركنان الأساسيان .. لدولة الإسلام ..
التي قامت والتي لا بد أن تقوم . !

وبعبارة أخرى .. إن الشرعية الإسلامية تقوم على ركنين أساسيين ..
دين هو الشريعة التي تقام .. ودولة فيها الأمة والسلطة التي تقوم على
أمر هذه الشريعة وتقوم بها .

ولئن كانت عبارة الدين أو الشريعة .. شاملة للدولة .. أو للأمة
والسلطة .. فإن التخصيص بعد التعميم .. لون من البيان .. يلزم في زمن
بلغ التعميم فيه حد التعمية ... !

ولا مشاحة في ذلك وقد علمنا إياه القرآن .. حين خصص بعد الإيمان
العمل الصالح .. وهو جزء من الإيمان .. ثم حين خصص بعد العمل الصالح
التواصي بالحق .. وهو جزء من العمل الصالح ، ثم حين خصص بعد التواصي
بالحق التواصي بالصبر وهو جزء من التواصي بالحق .. لثلا يكون لأحد
شبهة ، ولثلا يكون للناس على الله حجة !

« والعصر إن الإنسان لفي خسر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات *
وتواصوا بالحق * وتواصوا بالصبر » (صدق الله العظيم) .

وتتناول بمشيئة الله الفصلين على التوالي :

الفصل الأول : إقامة شريعة الله .

الفصل الثاني : إقامة الدولة المسلمة .

الفصل الأول

إقامة شريعة الله

١٤٨ - لا شرعية بغير شريعة .. لا أنها أول أركان الشرعية وأهمها -
وذلك يقتضينا الحديث عن مضمون هذه الشريعة ، ثم عن ظروف تطبيقها
بين السعة والعسرة ... ونتناول ذلك في مبحثين بمشيئة الله :

المبحث الأول

مضمون هذه الشريعة

١٤٩ - ليست مجرد نصوص :

إن مع النصوص .. مقاصد ..

ومع هذه وتلك .. مبادئ وأصول ..

لكنها تأتي أن يكون معها شريك .. اسمه الحقيقة .. أو اسمه العقل ..

إنها نفسها هي الحقيقة ... والعقل مدرك لها .. مخاطب بأحكامها ..
مستنبط ومجتهد داخلها لا خارجها ..

١٥٠ - نصوص ومقاصد وأصول :

* نصوص الشريعة .. ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله من نصوص
قطعية الدلالة فهي واجبة الأعمال بالاتفاق لأنها ارتقت إلى مرتبة اليقين .

كذلك ما ورد من نصوص ظنية الدلالة فهي واجبة الأعمال بغلبة الظن

والترجيح .

والقطعى الورود واجب الأعمال باتفاق لأنه بلغ مرتبة اليقين ، والظنى
الورود واجب الأعمال بغلبة الظن والترجيح - على التفصيل كما قدمنا بين
نصوص العقيدة وغيرها من النصوص .

* بيد أن الشريعة ليست قاصرة على ما ورد من نصوص . .
إن لها مقاصد^(١) متفق عليها .. هي روح هذه الشريعة واجبة الأعمال !
وهي تتدرج .. فى المستوى الأول الضرورات .. وهى لازمة لقيام
مصالح الدين والدنيا ، وهى أصل لما بعدها من مصالح ، إذا انهدمت انهدمت
معها سائر المصالح والمقاصد .
وحفظها يأتى فى الدرجة الأولى ... وجودا ... وعدما ... أى إيجابا
وسلبا .

وفى المستوى الثانى : تاتى الحاجيات .. وهى لازمة لرفع الضيق ورفع
الخرج فى المعاملات وفى العبادات على سواء .

وفى المستوى الثالث .. تاتى التحسينات .. مكملة ومتممة .. مضافة
« الحسن » و « الإحسان » فإن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه !
وهذه المستويات الثلاثة تدور حول خمسة مقاصد : الدين ، والنفس ،
والعقل ، والنسل ، والمال ... وبينها ترجيح تبعاً لنوع المستوى : ضرورى ،
حاجى ، تحسينى ، وهو أمر يجزئ .. الراسخون فى العلم والمجتهدون !
* ومع المقاصد والنصوص ، مبادئ وأصول .. مستمدة .. من
استقراء النصوص والجزئيات .. فترفع إلى كليات .. تأخذ وضع القطعية

(١) فى مقاصد الشريعة تفصيل طيب فى الموافقات للشاطبى ، والاعتصام
للشاطبى ، والفروق للقرافى ، ورسالة الدكتور منعيد البوطى ، ورسالة
الدكتور حسين حامد ، وقد أشرنا الى هذه المراجع وغيرها عند حديثنا عن
الصلحة فى مصادر المشروعية .

وتتقدم على الجزئيات .. مثل قاعدة رفع الحرج ، والضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر ، والضرر العام يدفع بالضرر الخاص ، والضرورات تبیح المحظورات .. ومثل مبادئ الاستدلال والتفسير والترجيح ...

* ومع هذا الفهم الواعي لمضمون « الشريعة » يجرى التطبيق لها ... في مجتمع الإسلام وفي دولة الإسلام .. فيتحقق مع سمو الشريعة .. سمو المناخ والبيئة ... فيكون حسن التطبيق على نحو لا يتوافر للمجتمعات .. تستمد تشريعها من بيئة ، وخلقتها من بيئة أخرى ، وزيتها وسلوكها من بيئة ثالثة ، وعقيدتها « وأيديولوجيتها » من بيئة رابعة .. فيكون « ترقيعاً » منفراً يؤدي في التطبيق إلى .. الاضطراب والتمزق ، والفتن ، والضيق .

١٥١ - بين الشريعة والحقيقة :

وما كان بنا حاجة إلى هذا البحث .. لولا أن قالت به طائفة من الشيعة ، ولولا أن يبرز به بين الحين والحين بعض زاعمي التصوف !
والشريعة هي الحق والحقيقة « وبالحق أنزلناه ، وبالحق نزل » ، وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ، وليس وراء شرع الله الحق .. حقيقة أخرى .. ليس وراء الحق إلا باطل .. « فإذا بعد الحق إلا الضلال » !
والذين يقولون بالشريعة والحقيقة .. يقولون بازدواج ساقط الشريعة من ناحية .. لأن شريعة الله تغدو محكومة لا حاكمة .. ثم هو ازدواج يؤدي إلى اضطراب المعايير وسيطرة الوهم والخيال من ناحية أخرى .

وما يحدث للبعض من كرامات .. أو هواتف .. لا ينبغي أن يكون مصدراً لأحكام شرعية ، فلئن صح في بعض الأحيان فإنه كثيراً ما يخطئ .. وكثيراً ما يتلبس « الشيطان » بكثير من هذه « الأحوال » وأغصها ما حدث لعبد القادر الجيلاني حين عطش عطشاً شديداً فإذا سحابة قد أقبلت وأمطرت

وإذا بمناد ينادى فيها يا قلان أنا ربك وقد أحلت لك المحرمات ، فرد
عبد القادر الجيلاني إذهب يا عين .. فاضمحت السجابة !^(١)

وذلك فضلاً عما يؤدي إليه ذلك اللبس في المعايير إلى لبس في فهم معاني
التخصص رغم وضوحها فيجري تأويلها تأويلاً فاسداً لا تحتمله أساليب اللغة
ولا قواعد التأويل والتفسير ، وعلى سبيل المثال .. فبرغم وضوح قول الله
سبعائه وتعالى « تواج الليل في النهار وتواج النهار في الليل ، وتخرج الحى
من الميت وتخرج الميت من الحى » . برغم وضوح هذه الآيات التى تتحدث
عن آيات كونية واضحة هي الليل والنهار والحى والميت .. أمر نشهده كل
يوم وليس فيه العظة والقدرة ! ... ومع ذلك نقرأ لأحدهم يفسر الليل
أن يؤوله بظلمة النفس ، والنهار بنور القلب ، والحى بحى القلب والميت بميت
النفس ، دون ما قرينة تصرف هذه الألفاظ عن معناها الأصل إلى ذلك المعنى
البعيد !^(٢)

ولقد كان من نتائج ذلك اللبس كذلك قول البعض بسقوط التكليف
عنه شهد الحقيقة .. أو بلغ اليقين ... بمعنى أن من بلغ هذه المرتبة ، ولا ندرى
من الذى يقرر بلوغه هذه المرتبة ولا بأى معيار يكون — فإنه تسقط عنه
التكاليف الشرعية من صلاة وصيام وحج وسائر أوامر الله ونواهيه ...
حتى لقد تجرأ بعضهم على حدود الله .. بحجة سقوط التكليف عنه !

(١) الامام الشاطبي ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ وانظر فيه امثلة أخرى .

(٢) فيما ينسب الى محيي الدين بن العربي : تولج الليل في النهار
وتولج النهار في الليل أى تدخل ظلمة النفس في نور القلب فيظلم وتدخل نور
القلب في ظلمة النفس فتستنير بخلطهما معاً مع بعد المناسبة بينهما وتخرج
الحى أى حى القلب من الميت أى من ميت النفس وميت النفس من حى القلب
ص ١٧٦ تفسير القرآن الكريم ج ٢ الناشر : دار الاسلام — القاهرة) .

وهذا أمر جد خطير . . يؤدي في النهاية إلى حالة من الفوضى لا يلتزم فيها الفرد بنص ولا بقانون ، وينتهك فيها الحدود والحرمات بحجة سقوط التكليف عنه بعد أن شهد الحقيقة أو باغ اليقين ، وهكذا تسقط عن الحقيقة المزعومة الشرعية الحقة !

١٥٣ - بين العقل والشرعية :

العقل في الفقه الإسلامي مناط التكليف . . ولقد حفل به الإسلام وكرمه ، لكنه لم يجعله قرين الشريعة ولا شريكاً لها - كما ذهب إلى ذلك البعض .

فإنه ولئن التفت الفرق المختلفة على النزول على أحكام النصوص الشرعية عتد وجودها فلقد اختلف الشيعة والمعتزلة مع جمهور فقهاء المسلمين عند غياب النص .

فالجمهور على أنه عند غياب النص ... تحمل الواقعة على النص بطرق الاستدلال المختلفة .. بحيث ينتهي الأمر إلى الوصول إلى الحكم الشرعي .. من خلال النصوص .. قياساً على لفظها ، أو على معناها .. أو التزاماً بالمقاصد العامة للشريعة أو بأصولها ومبادئها العامة . أما الشيعة الإمامية فإنهم إذ يلتقون مع المعتزلة في عقيدتهم - فإنهم يجعلون العقل مصدراً للأحكام عند غياب النص^(١) .

(١) راجع تفصيل ذلك في أصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة ص ٦٦ ، وفي مظاهرها من كتب الفرق المختلفة لا نرى مزيداً من الخوض في الأساس الفلسفي حول التحسين والتفويض العقليين حتى لا نخرج عن دائرة بحثنا .

وهذا بلا شك يتعارض مع الشريعة الإسلامية التي تجعل شريعة الله حاكمة ، وتجعلها هي العليا ، لا شيء معها ولا شيء فوقها !
ولا ينقض ذلك من قيمة العقل .. فعمله واضح .. في فهم النصوص ، وفي الترجيح بين الأدلة ، وفي الاجتهاد عند غياب النص الواضح بحثاً عن حكم الله في الواقعة .. ! .. لكنه يبقى منضبطاً بالشرع ... حتى لا يزل أو لا يزيع !

المبحث الثاني

الشريعة بين السعة والعسرة

١٥٣ - بين السعة والعسرة :

إقامة الشريعة .. واجب في ساعة السعة . وفي ساعة العسرة .. على سواء .. فالشريعة قائمة في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية .. وإن اختلفت الأحكام في الحالين .

فأحكام العزيمة لازمة في حالة السعة .. وهي التي تمثل الشرعية في هذه الحالة .. بحيث إذا عدل منها لغير ضرورة سقطت الشرعية عن التصرف .
أحكام الرخص لازمة في حالة الضرورة أو العسرة .. وهي التي تمثل الشرعية في هذه الحالة بحيث إذا عدل عنها إلى أحكام العزيمة .. كان ذلك مسقطاً للشرعية عن التصرف ^(١) .

(١) على خلاف بين الفقهاء الذي يرى بعضهم أن الالتزام بأحكام العزيمة أولى وأن جاز الترخص - راجع أصول الفقه للمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٧٧ وما بعدها وأصول الفقه للشيخ زكريا البرديسي ص ٥٨ وما بعدها ، والاستوى - المرجع السابق ج ١ ص ١٢٠ وما بعدها - الدكتور فؤاد النادى - مبدأ المشروعية ص ١٧٨ وما بعدها .

وهذا وذاك هما وجهها الشرعية .. في السعة وفي الضرورة .
وإلى هذا أشار قول الله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم
إليه » .

١٥٤ - الشرعية في حالة السعة :

هي إقامة الأحكام الأصلية الشرعية .. على النحو السابق تفصيله .
وليس للفرد ولا للحاكم أن يترخص في هذه الحالة .. وإلا سقط عن
تصرفه الشرعية لكنه يملك بعد المشروعية « الملاءمة » ... بحيث يختلف التطبيق
من حالة إلى أخرى ولا تثريب عليه في ذلك متى كان الأمر مراعاة لظروف
حال ... يلتقي معه إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها :

١٥٥ - الشرعية في حالة الضرورة :

يتناول الفقهاء بالبحث أحكام الضرورة عند الحديث عن الرخصة والعزيمة.
باعتبار أن قيام حالة الضرورة هو الذي يبرر العدول عن أحكام العزيمة إلى
أحكام الرخصة ولقد كانت قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » تقنياً
وتفصيلاً لأحكام الضرورة ... أخذاً من نصوص كثيرة « إلا ما اضطررتم
إليه »^(١) ، « فن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه »^(٢) .

ومع هذه القاعدة العامة « الضرورات تبيح المحظورات » - قيد هام
في مجال الشرعية هو « الضرورة تقدر بقدرها »

وأهمية هذا القيد أن يفرض على المتصرف في حالة الضرورة أن يلتزم
بدائرتها ... فإن خرج عن الدائرة سقط عن تصرفه الشرعية .

(١) الاتعام ١١٩ .

(٢) البقرة ١٧٣ .

كذلك يفرض على المتصرف إذا انتهت حالة الضرورة أن يكف عن استعمال أحكامها وإلا سقطت عن تصرفه الشرعية .

وفي ظل نظام إسلامي قائم على الشرعية الحقة ... ويمكن للقضاء الإسلامي أن يبطل كل عمل خارج دائرة الضرورة أو بعد انتهاء حالتها ... وهكذا تقوم نظرية الضرورة بأصاها وقيدها^(١) .

وهكذا يتأكد إقامة شريعة الله في اليسر .. والعسر ... والمنشط والمكروه .
ويتأكد كذلك قيام شرعية حقة تعلو فيها الشريعة ، ولا يعاود عليها أحد !
وننتهي بذلك من الفصل الأول : إقامة شريعة الله كركن أول للشرعية .
وننتقل إلى الركن الثاني : إقامة الدولة المسلمة .

(١) تقوم متقدمة على نظرية الظروف الاستثنائية التي قيل أنها من ابتداء مجلس الدولة الفرنسي ، ومتفوقة عليها في الصياغة وفي تلبية الحاجة - راجع في الظروف الاستثنائية الدكتور أحمد كمال أبو المجد - الرقابة على أعمال الإدارة ص ٧٩ وما بعدها ، والدكتور فؤاد النادى - المرجع السابق .

الفصل الثاني

إقامة الدولة المسلمة

١٥٦ - دين ودولة :

لا شرعية بغير دين ... !

ولا دين بغير دولة ... !

فلا شرعية بغير دولة ... تقوم على هذا الدين وتقوم به . !

وفي مكة ... قام دين ... !

وفي المدينة ... قامت دولة ... !

قامت على هذا الدين وقامت به ... وأنزل الله «اليوم أكملت لكم دينكم»

تلك حقيقة تاريخية ... لا يمارى فيها أحد !

وإذا صح في التاريخ أن تقوم دولة بغير دين، فإنه لا يصح في الإسلام أن يقوم دين بغير دولة ، لأن دين الله لا يقبل التجزئة ... وإقامة الدولة جزء منه ...

ولقد كانت هذه « بدئية » أحسها المسلمون حين اندفعوا يهاجرون ويهجرون أموالهم وديارهم ليقموا أول دولة للإسلام بالمدينة ، وأحسها المسلمون حين اندفعوا يحافظون على هذه الدولة ضد هجمات الحاقدين والكافرين ... ثم أحسوها أخيراً حين أخرجوا دفن نبيهم وهو عزيز عليهم ليعثوا أمر الخلافة حفاظاً على دولة الإسلام أن تغرب شمسها ... !

لكن هذه « البدئية » غابت عن المسلمين ... لما ران على قلوبهم ما كانوا

يكسبون ، ولا راح أعداء الإسلام يبدون بذور فصل الدين عن الدولة (١) ، وإقامة العلمانية الآئمة مكان شريعة الله ... ونجحوا في إسقاط علم الخلافة الإسلامية الذي أظل المسلمين أكثر من ألف سنة (٢) .

وبعقلية المنهزمين والمتشككين رحنا نناقش تلك البدهية تحت سؤال هل يوجب الإسلام إقامة دولة ... وكان الدولة التي قامت على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ... وسقطت تحت لوائها ملايين الشهداء على مدى ألف سنة من الزمان ... كأن هذه الدولة ... كانت « بدعة » ولم تكن فريضة ولا سنة ولا إجماعا ... وكان شريعة الله المتضمنة نظاما سياسيا متميزا ونظاما اقتصاديا متميزا ونظاما اجتماعيا كذلك متميزا ... كأن هذه الشريعة الربانية يمكن أن تقيمها دولة « بلشفية » أو اشتراكية أو « ديموجاجية » ... كما قال قائلهم حين ضل وأضل وضل عن سواء السبيل (٣) .

(١) يشير الكاتب الأمريكي وليام فاي كار في كتابه قطع الشطرنج « كلير داتر - الولايات المتحدة ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨م وهو كتاب منع تداوله في كثير من البلاد العربية يشير الى أن بث فكرة فصل الدين عن كل ارتباط مع أنظمة الحكم كان من تخطيط اليهود ٥٠ في محاولة منهم لاضعاف العالمين المسيحي والإسلامي ص ٥٨ - ٦٠ من المرجع المذكور ويرغم أن اليهود يجهرون بإقامة دولتهم على أساس من دينهم - الذي يعد في التقويم العلمي الصحيح - منسوخا تلقى بالإسلام ، فلا يزال المسلمون عاجزين عن الجهر بإقامة دولتهم الكبرى على الإسلام ويقول شيخ الإسلام مصطفى صبري بعد أن غادر بلاده أثر إلغاء الخلافة الإسلامية : « وكل من أشار بمبدأ الفصل فهو إما مستبطن للإلحاد وإما جاهل بمعنى فصل الدين عن الدولة ومغراه » ص ٢٩١ - ٢٩٤ من كتابه موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين - وراجع الدكتور محمد البهي في كتابه القيم الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص ٢٢٨ .

(٢) يشير الى مأساة تركيا الدولة حين أدارت ظهرها للإسلام ... وأعطت ولاءها للكفر والكافرين - فصارت ذبلا تلحق الفتات وكانت من قبل بالإسلام ترهب الكفر والكافرين .

(٣) يشير الى : على عبد الرازق ولا نرى له مكانا غير هذا الهامش فما يستحق ما قاله - من الناحية العلمية - غير هذه السطور من الهامش فإن ما قاله يفتقد كل « أصالة » علمية ، بل كل « قيمة » علمية . ليس لأنه تهجم

لكنها الفتنة ... اضطرت البعض أن يطرح هذا السؤال الغريب عن
الفقه الإسلامى بل . . عن الفكر الإسلامى . . فما كان هذا ولا ذلك
ليناقدش « البدعيات » !

١٥٧ - دولة الاسلام :

يختلف فقهاء القانون حول تعريف الدولة^(١) ، وأبسط التعاريف ما يعرفها
بأركانها : شعب ، وإقليم ، وسلطة سياسية^(٢) - وباختيارنا لهذا التعريف
نجد أن أركان الدولة الإسلامية قائمة منذ عهدها الأول ... فلقد قامت أمة
الإسلام بخصائصها ركنا ركينا لدولة الإسلام ، ثم كان لدولة الإسلام رقعتها
الأرضية التي اتسعت حتى امتدت إلى قارات العالم كله ... آسيا ، وإفريقيا ،
وأوروبا ، وكان لدولة الإسلام سلطتها السياسية تستمد شرعيتها من إقامة شرع

على الاسلام وحقائق الاسلام . . فحسب ، ولكن لأنه فوق ذلك افتقد « المنهج
العلمى » . . إذ راح يستدل على آرائه بأبيات من الشعر أو بمراجع أدبية ،
وافتقد كذلك « الأمانة العلمية » إذ وضع مقررات غير صحيحة منها مثلاً قوله
فى ص ٥٠ من كتابه الاسلام وأصول الحكم « هل كان محمد صلى الله عليه
وسلم ممن جمع بين الرسالة والملك أو كان رسولا غير ملك ؟ ثم يجيب على
السؤال : لا نعرف لأحد من العلماء رأيا صريحا فى ذلك البحث ولا نجد من
تعرض للكلام فيه ، !! هكذا . . وكأنه لم يقرأ كتب السياسة الشرعية العديدة
... أو كأنه حين قرأ لم يفهم . . أو كأنه حين فهم ران على قلبه ما كسب !!
ولئن كان على عبد الرازق قد ضل على « علم » ، فإن من المحدثين من « ضل »
على غير علم فخاضوا فى دين الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير واعتقدوا
أنهم مجتهدون ولو فقهوا مسئوليتها ما خاضوا فيها « ولا تقف ما ليس لك به
علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » .

(١) يعرفها العميد ديجي بأنها مجتمع توفر له الاختلاف السياسى فيقيمها
بذلك على ركنين شعب وسلطة سياسية ، ويعتبر العميد هوريو مرحلة متقدمة
من مراحل تطور الجماعة السياسية ، وزاد بيردو على ذلك بأنها لا تتحقق الا
عندما يتوافر الفصل بين السلطة السياسية وشخصية الحكام .

(٢) استاذنا الدكتور حامد سلطان - القانون الدولى العام فى وقت
المسلم ص ٣٤٤ - وراجع الدكتور قواد النادى فى رسالته رئيس الدولة فى
الشريعة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ص ٣٥ وما بعدها ، واستاذنا
الدكتور عبد الله العربى - نظام الحكم فى الاسلام ص ٢١ وما بعدها ، الدكتور
المسيد صبرى - مبادئ القانون الدستورى ص ٤٢٣ .

الله ، وتظل المسلمين تحت لواء واحد تفرق في أيام الضعف إلى أكثر من لواء ...
حتى امتدت اليد الآتمة فطوت علم الخلافة الإسلامية ، وتقطع المسلمون في
الأرض ... أما ودولا ... ودويلات ... وسهل للطامعين أكل الجزئيات
بعد أن امتنع عليهم أن يأكلوا الكل الكبير !

ولئن كانت أركان دولة الإسلام ... هي أركان كل دولة قانونية ...
فإنها ترتفع على ذلك بالخصائص والسمات .. التي جعلت أمته خير أمة أخرجت
للناس .. وجعلت دولتها أقوى دولة عرفها التاريخ ... إذ لم يكن ينازعها —
بعد أن دالت دولتا الفرس والروم — دولة أخرى ... ولم تنازع راية لا إله
إلا الله محمد رسول الله راية كفر أو إلحادا

ولئن كانت دراسة « الأمة » أدخل في علم الاجتماع ، ودراسة « الإقليم »
أدخل في علم القانون الدولي العام منه والخاص ، فإننا نعرض لهذين العنصرين
عرضا سريعا قاصرا على بيان الخصائص والسمات دون خوض في سائر التفاصيل
والأحكام ثم نعرض بعد ذلك لمبحث السلطة السياسية بما يليق الضوء على
شرعيتها دون خوض كذلك في سائر التفاصيل والأحكام — والله المستعان .

١٥٨ — العلمانية الأتمة :

ولا نترك هذا التمهيد ... حتى نشير إلى موقف العلمانية الآتمة من
دولة الإسلام .

لقد كان التخطيط للقضاء على دولة الإسلام تخطيطا يهوديا يحمل الحقد
القديم على دولة الإسلام التي أجلت اليهود عن دار الإسلام بعد أن خانوا العهد
وتنصوه ، والحقد الجديد على دولة الإسلام التي رفضت أن تعطيهم فلسطين
وطنا قوميا ، ولقد عجز قرنان من الحروب أن يهدم دولة الإسلام .. حتى

حق لهم ذلك الهدف .. من حل اسم المسلمين وإثم الكافرين (١) .

ولقد كانت مصر ولا تزال هي البديل عن تركيا ... اتبعيد دولة الإسلام ...
لكن مؤامرات الاستعمار الانجليزى المحتل لأرضها حالت دون ذلك ،
فلما جلا عنها الاستعمار الانجليزى ، خاف وراه من أمثال كمال أتاتورك من
رفض إقامة شريعة الله وأبى ذلك فى موافيقه ودساتيره (٢) ولم يكن ذلك الإباء

(١) يقول الدكتور محمد حسين : « وربما كانت اليهودية العالمية الطامعة :
فى تقويض نظام الخلافة الاسلامية تمهيدا لاغتيال فلسطين واتخاذها وطنا
قوميا لليهود العالم فى مقدمة هذه الأسباب الخفية ٠٠٠ وكان الاستعمار
الطامع فى اقتسام العالم العربى والاستيلاء على بترولها وأسواقه وشريكا
للمصهيونية العالمية فى هذا التدبير » (من كتاب الاتجاهات الوطنية فى أدبنا
المعاصر ج ١ ص ٢٥٦ ، وفى بحث حديث لمجلة اسلامية اشارت الى أن الزعيم
اليهودى قرصو رئيس المحفل الماسونى فى مدينة سولانيك بتركيا دخل على
السلطان عبد الحميد « خليفة المسلمين » فقال له : انى قادم مندوبا عن الجمعية
الماسونية لتكليف جلالتك أن تقبلوا خمسة ملايين ليرة ذهبية هدية لخزينةكم
الخاصة ! على أن تسمحوا لنا ببعض الامتيازات فى فلسطين ! فبصق الخليفة
فى وجهه وقال له : ان هذه الأرض لا تباع لأنها ليست ملكى ولا ملك أبائى -
انها ملك المسلمين أخذت بالدماء ولا تباع الا بنفس الثمن . فقال له الزعيم
اليهودى : سترى كم يكلفك هذا الرفض ! »

(٢) قدم الرئيس السابق جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٢م ميثاق العمل
الوطنى معبرا عن قيم المجتمع ومثله فى عهده الجديد ، وضمنه تسعة أبواب ،
لكل باب منها جزء مقسوم ، لكنه لم يضمنه نصا عن الاسلام أو الشريعة
الاسلامية - ولما انتدب المؤتمر مائة من أعضائه وضعوا على استحياء أو وجل
بعض النصوص على أن الاسلام دين الدولة والشريعة مصدرا للتقنين واعتبر
المؤتمر تقريرها جزءا من الميثاق - لكن القائمين على الأمر وزعوا الميثاق من
غير ذلك الجزء المكمل له ، واستطعنا الحصول عليه من مضبطة مجلس الشعب !
ولا نترك هذا المجال حتى نسجل بالتقدير وثبة الأمة غداة حركة التصحيح
واصرارها على أن يكون الكتاب والسنة هما مصدر التشريع ، وقد اتخذ
مجلس الشعب قرارا بأن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الأساسى
للقانون ووافق على ذلك المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى - لكننا نسجل على
لجنة الصياغة خروجها على ارادة الأمة وتغييرها النص الى مصدر رئيسى
بدلا من المصدر الرئيسى ، وفرق بين النصين كبير - سجل هذه الملاحظة الزميل
الدكتور مصطفى كمال وصفى فى مؤلفه النظام الدستورى فى الاسلام - مقارنة
بالنظم العصرية - طبعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ص ٥ .

— في عقيدتنا — ومن قبله إباء المؤتمرين في جنيف أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً لنا واشتراطهم لإلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ استمداد تشريعنا من التشريع الغربي لم يكن هذا وذاك غير امتداد للعلمانية الآتمة .. التي خططت لها الصهيونية والصليبية هدماً للإسلام ودولة الإسلام.. وتحقق الأثر الكريم « تنقض عرى الإسلام عروة عروة أولها الحكم وآخرها الصلاة » !

١٥٩ - وبعد ...

فإن مصدر الحياة بين أيدينا « أفمن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً
يمشي به في الناس كن مثله في الظلمات ليس بخارج منها » ..
ومن بعده ... الأمة ...

ومن بعده ... الإقليم والسلطة .
هذه أركان الشرعية ... وذلك تدرجها .
ولتكن الأمة والإقليم في مبحث
والسلطة في مبحث ثان

— والله المستعان —

المبحث الأول

أمة . . . وإقليم

١٦٥ - هي الأمة التي تجمعت لها من الخصائص ما استحققت به أن تكون خير أمة أخرجت للناس . . .

وهي بهذا الوصف .. ضرورة .. وفريضة !

وهي الدار التي تضم هذه الأمة المسلمة ... وتعلو فيها شريعة الله

وهي بهذا الوصف كذلك ... ضرورة وفريضة ... !

اولا : امة مسلمة

١٦٦ - عصمة الأمة (١) :

لش كانت الأمم تتفاير وتمايز .. وتزعم لنفسها من الأنساب ما تتعالى به على الآخرين ... فإن أمة الإسلام قد تجمع لها من الخصائص «الموضوعية» ما تلوبه على الآخرين.. لتكون خير أمة أخرجت للناس، ولتتحقق لها «عصمة الأمة» لا «عصمة الإمام»... «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ... وهي بهذا تعلو ولا تتعالى، وتكبر ولا تتكبر... لأنها رغم عصمتها تؤمن أن الله فوق الجميع ... أكبر ... ! ولقد تحققت - تاريخيا - عصمة الأمة .. فلم يحدث - حتى الآن أن ضلت الأمة كلها .. وإنما الذي حدث - رغم التخريب الدائم الدائب - أن قد تحقق على مدار التاريخ ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي وعد الله وهم كذلك» وتتحقق «لن يخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة» وتتحقق «إن الله يبعث على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة دينها» !

(١) يقول الامام العظيم ابن تيمية لا نسلم أن الحاجة داعية الى نصب امام معصوم لأن عصمة الأمة مقنية عن عصمته (منهاج السنة ج ٢ ص ٢٧١) .

وإن الأمة التي أخرجت .. أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً، وعمر بن عبد العزيز من الحكماء .. خرجت من العلماء العامة .. أبا حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل .. ومن بعدهم .. من كانوا قلم حق ولسان صدق ... « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً » حجّ الرشيد عاماً فلقية عبد الله العمري في الطواف .. فقال يا هارون ، قال لبيك يا عم ، قال كم ترى هنا من الخلق لا يحصيهم إلا الله .. قال أعلم أيها الرجل أن كل واحد منهم يسأل عن خاصة نفسه ، وأنت واحد تسأل عنهم كلهم فانظر كيف تكون ، فبكى هارون وجلس فجعلوا يعطونه منديلاً منديلاً للدموع ثم قال له إن الرجل ليسرع في مال نفسه فيستحق الجحيم عليه فكيف بمن أسرع في مال المسلمين^(١) .

وقدم سليمان بن عبد الملك المدينة فأرسل إلى أبي حازم .. فكان مما قاله سليمان : يا أبا حازم مالنا نكره الموت . ؟ فقال : لأنكم خربتم آخرتكم وعمرتم دنياكم فكركم أن تنتقلوا من العمران إلى الخراب . . فقال يا أبا حازم كيف القدوم على الله ؟ ، قال يا أمير المؤمنين : أما الحسن فكأنه يقدّم على أهله ، وأما المسيء فكأنه يقدّم على مولاه ، فبكى سليمان وقال : ليت شعري مالي عند الله — قال أبو حازم أعرض نفسك على كتاب الله تعالى حيث قال « إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم » ، فقال سليمان فأين رحمة الله ؟ قال قريب من المحسنين .. ثم سأله بعد ذلك ما تقول فيما نحن فيه قال أو تعفني ؟ . . ثم قال : إن آباءك قهروا الناس بالسيف ، وأخذوا هذا

(١) سراج الملوك للعلامة أبي بكر محمد بن الوليد ، القهري للطبرطوشي
طبعة ١٢١١ هـ وهامش مقدمة ابن خلدون ص ٦٦ .

الملك عنوة من غير مشورة من المسلمين ولا رضى منهم^(١) ...

وعلى ذلك فإنه رغم ما يصيب « السلطة » بين الحين والحين ... فإن عصبة « الأمة »^(٢) وحيويتها تبقى إلى جوار شريعة الله ضمانا هاما للشرعية.. يحقق لها ما تعجز عنه الأنظمة الوضعية العديدة !

١٦٢ - المصدر والاساس والوعاء :

الوحي مصدر الشرعية ... ذاك ما انتهينا إليه^(٣) .

وشرع الله أساس الشرعية وركنها .. ذاك كذلك ما انتهينا إليه^(٤) .
والأمة المسلمة هي وعاء هذه الشرعية والقائمة بها ..

ولقد حوت سورة واحدة .. المصدر ، الأساس ، والوعاء وحملت
اسما يحقق جناسا مع « الشرعية » ... يكاد يكون كاملا .. هي « الشورى » ..

(١) تفصيل ذلك الحديث الشيق في احياء علوم الدين ج ٢ ص ١٣٠ ،
وراجع ص ٣٠٠ إلى ٣١٢ وقد اشار اليه كذلك الامام القرطبي في جزئه
الاول وراجع كذلك كتاب القاضي ابو يوسف الى هارون الرشيد ص ١ ، ٢ من
كتاب الخراج .

(٢) يختلف الباحثون في تعريف الأمة في الفكر القانوني المعاصر
باختلاف تأثرهم بنزعاتهم الوطنية والسياسية ، ويعرفها الدكتور صوفي
أبو طالب بأنها جماعة من الناس تجمعهم وحدة نفسية وأهداف مشتركة
ويرتبطون فيما بينهم بعدة عوامل يختلف عددها وأهميتها باختلاف كل جماعة
كاللغة ووحدة التاريخ والثقافة والأرض (المجتمع العربي ص ٢٣) والغريب
أن أكثر التعريفات يهمل الدين كعامل من عوامل نشوء أمة ... وقد كان هو
العامل الأساسي الذي أقام أعرق أمة وأكبر أمة عرفها التاريخ .. وهي أمة
الاسلام . راجع ساطع الحصري « حول القومية العربية » ، وفؤاد العطار -
النظم السياسية ص ١٣٢ ، والدكتور فؤاد النادى في رسالته ص ٣٨ وما
بعدها . ونحن نؤثر لفظ الأمة على لفظ الشعب ، لأن القرآن استعمل اللفظ
الأول ولأن الثاني قد يعنى طوائف أخرى لا تنتمى الى نفس الأمة كالأقليات
غير الاسلامية ... الخ .

(٣) راجع ما سبق .

(٤) راجع ما سبق .

وهي في الوقت نفسه أبرز سمات الوعاء تبدأ السورة بالحديث عن الوحي..
وتنتهي به .

وتتحدث عن الشرع — أساساً للشرعية « شرع لكم من الدين ما وصى
به نوحا والذي أوحينا إليك »^(١) .

وتضع الجزاء للخروج على ذلك الأساس هو عدم الشرعية في أقسى صورها
الشرك « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله »^(٢) .

وتتحدث عن الأمة بصفاتها .. « .. وما عند الله خير وأبقى .. للذين
آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا
ما غضبوا هم يغفرون ، والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى
بينهم ، وما رزقناهم ينفقون ، والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ، وجزاء
سيئة سيئة مثلهن من هنا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين ، ولمن انتصر
بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل ... »^(٣) .

وهذه أغلب الصفات أو الخصائص التي تقوم بها الأمة المسلمة .. وفي آيات
أخرى خصائص أخرى « كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »^(٤)

« وكذلك جعلناكم أمة وسطاً .. لتكونوا شهداء على الناس ويكون
الرسول عليكم شهيداً »^(٥) ، « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون »^(٦)
« وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون »^(٧)

(١) ، (٢) الشورى ١٣ ، ٢١ .

(٣) الشورى ٣٦ — ٤٠ .

(٤) آل عمران ١١٠ .

(٥) سورة البقرة ١٤٣ .

(٦) سورة الأنبياء ٩٢ .

(٧) سورة المؤمنون ٥٢ .

١٦٣ - مجتمع التزام لا انتماء :

من الصفات العديدة التي تبدأ بالإيمان .. صفة بارزة لمجتمع الإسلام أنه مجتمع التزام لا انتماء ، تتحرك الصفة من اللون الباهت الثابت .. إلى الإيجابية الحية المتحركة .. وهذا هو الفارق بين مجتمع إسلامي وبين مجتمع الإسلام هو الفارق بين الانتماء والالتزام .. فالمجتمع الإسلامي تتحقق له هذه الصفة ولو كانت مجرد لون باهت .. إذا تحقق لأفراده الانتماء إلى الإسلام بشهادتهم لا إله إلا الله أو بميلادهم من آباء مسلمين .. أما مجتمع الإسلام فلا تتحقق له هذه الصفة حتى يتحقق له فوق الانتماء الالتزام^(١) .

ولقد أشارت السورة الكريمة إلى صفة الالتزام بتعبير الاستجابة .. . وفي تعبير الاستجابة إيماء جميل باقتران الالتزام بالتجاوب الروحي والعقلي .. ولا غرو فهو نداء الفطرة وذكاء العقل .. ولا غرو إذ ينبع الالتزام من عقيدة .. وبحق عبادة .

فالالتزام هنا ليس استجابة لمخلوق .. لكنه استجابة للمخالق — «والذين استجابوا لربهم» «يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله والرسول إذا دعاكم لما يحييكم» ... وبذا يتحدد الالتزام منبعاً .. وهدفاً !

والالتزام شامل لأصول الشريعة وفروعها .. لأنه بغیر ذلك تكون الاستجابة ناقصة ، والله الذي أنزل الشريعة شاملة كاملة لا يقبل الاستجابة

(١) راجع مقالا طيبا للأستاذ ابراهيم الخولي نشرته مجلة الأزهر (المحرم ١٣٩٣ هـ - فبراير ١٩٧٣ م) السنة الرابعة والخمسون - الجزء الأول ص ٥٥ تحت عنوان « حول تطور المجتمع الاسلامي » - الفقيه والمنهج - جاء فيه : « وانتماء مجتمع ما للإسلام قد يكفي لأن نسميه مجتمعا اسلاميا ولكنه لا يكفي لأن يسمى « مجتمع الاسلام » ، فلا بد لقيام مجتمع الاسلام من الالتزام بتوجيهه للحياة التزاما كاملا وهو أمر - كما نرى - وراء الانتماء وفوق الانتماء » - ولقد وضع الكاتب بهذه التفارقة حلا للتمييز بين مجتمعات تلتزم بالاسلام واخرى تكتفى بحمل الاسماء والشعارات وهي عالية عليه مسيئة لمبادئه وتعاليمه .

ناقصة .. إلا أن يكون ذلك عن عجز تتحقق معه : « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » .

وهذا الشمول في الاستجابة يعنى بعبارة أخرى أن شريعة الله حاكمة للنظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ولكل علائق المجتمع أصولاً وفروعاً...! بيد أن القرآن مصدر الشرعية الأصيل ، خص « التزامات » بالذكر .. بيانا .. لخطرها فبعد الحديث عن الاستجابة^(١) .. أشار إلى الصلاة ... وللصلاة جانبها الجماعى إلى جانب جانبها الفردى . ثم أشار إلى الشورى .. وهى تمثل جانباً جماعياً هاما يحقق مشاركة فى الآراء والمشاعر .

ثم أشار إلى الزكاة .. وهى تمثل جانب التكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع . ثم أشار إلى القنصر .. وهو يمثل جانب التكافل السياسى بين أفراد المجتمع .

وبهذه الألوان من التكافل والمشاركة .. يتحقق لمجتمع الإسلام إيجابية تجعله بتعبير الرسول صلى الله عليه وسلم « كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » ويتحقق له قوة التماسك بحيث يصير « كالبنيان يشد بعضه بعضاً » ، والإيجابية والتماسك .. ميزتان ضمنتان لا تتوافر لكثير من المجتمعات !

١٦٤ - امة واحدة :

أداب الإسلام فى أمتة ما كان فيها من تناحر وأثرة ليحل محله الوثام والإيثار ، وكان مجتمع المدينة دليلاً ونموذجاً .. وقصة إيثار الأنصار لإخوانهم المهاجرين معروفة .

(١) نشير إلى ما جاء من آيات فى سورة الشورى سبق الإشارة إليها فى الفقرة ١٣٤ .

ولقد بلغ الإسلام في حرب العصبية حداً قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام «... ومن دعا بدعوة جاهلية فهو من جثى جهنم ، قالوا وإن صلى وصام ؟ قال : وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم »^(١) ، وحين تنادى الأنصار بالمهاجرين بعد أن نزع بينهم شيطان يهودى غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم ١٩ ، ونزل القرآن بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين كفروا يردوكم بعد إيمانكم كافرين ، وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله... ١٩ »^(٢)

وجعل الفرقة جزاء لأمة من قبل عصت واعتدت « وقطعناهم في الأرض أمما منهم الصالحون ومنهم دون ذلك ، وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلمهم يرجعون »^(٣) .

من هنا كان نداؤه لهذه الأمة « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون »^(٤) ، « وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون »^(٥) .

وكان نهيه « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » ، « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء »^(٦) ، « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم »^(٧) .

ثم كان ... تخطيطاً ... أن جعل الجماعة « فريضة » فوق أنها « فطرة » و « ضرورة » .

-
- (١) حديث حسن رواه أحمد .
 - (٢) سورة آل عمران ١٠٠ ، ١٠١ .
 - (٣) سورة الأعراف ١٦٨ .
 - (٤) سورة الأنبياء ٩٢ .
 - (٥) سورة المؤمنون ٥١ .
 - (٦) سورة الأنعام ١٥٩ .
 - (٧) سورة آل عمران ١٠٥ .

١٦٥ - فطرة وضرورة وفريضة :

هى فطرة ... باعتبارها مجرد جماعة ... لأن الفرد لا يستطيع أن يعيش وحده ، فهو مدنى بمعنى اجتماعى بطبعه ، من أجل ذلك حرمت مؤتمرات دولية أطالة « الحبس الانفرادى » عن مدة معينة حتى لا يؤدى إلى ازدواج الشخصية الذى قد ينتهى ... إلى الجنون !

والأمة المسلمة فوق أنها تلبى نداء الفطرة بالنسبة للفرد المسلم وتشبع حاجته للحياة فى جماعة فهى ضرورة لإقامه الواجبات « الكفائية » أو الجماعية مثل الجهاد ، وإقامة النظام السياسى ، وأداء الفرائض الجماعية مثل الصلاة فى جماعة والجمعة والزكاة ... إلخ ، وهى ضرورة حتى بالنسبة للواجبات « العينية » أو الفردية إذ تحقق « العون » على الطاعة بما تهيئه من « مناخ » إسلامى . وهى بعد ذلك فريضة ... لا يصح بغيرها إيمان ... وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم .

والأدلة على ذلك كثيرة تتضافر لتؤدى معنى « الوجوب » أو « الفرض » :

١ - فى حديث لابن عمر « عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة ، لا يخلون رجل بامرأة ، فإنه لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما ، والشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ، ومن أراد محبوبه الجنة فليزم الجماعة (١) » .

٢ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله لا يجمع أمتى على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ومن شذ فى النار » (٢) .

(١) من حديث أخرجه الترمذى والطبرانى .
(٢) رواه الترمذى والبيهقى وأخرجاه عن ابن عباس مرفوعا .

٣ - في حديث لحذيفة بن اليمان : يا رسول الله كنا في جاهلية وشر ف جاء الله بهذا الخير ، فهل بعد الخير من شر ؟ فقال : نعم قلت وهل بعد الشر من خير قال نعم وفيه دخن ، قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها ، قلت يا رسول الله صفهم لنا ! قال هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا - قال فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال تلزم جماعة المسلمين وإمامهم . قلت فإن لم يكن جماعة ولا إمام قال فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك^(١) .

٤ - وفي حديث يحيى بن زكريا « وأن آمركم بحمسين أمرني الله بهن : الجماعة ، والسمع والطاعة ، والهجرة والجهاد في سبيل الله . فإن من خرج عن الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع ، ومن دعى بدعوى جاهلية فهو من جنى جهنم ، قالوا وإن صلى وصام ؟ قال : وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم ، فادعوا المسلمين بأسمائهم على ما سماهم الله عز وجل المؤمنين عباد الله^(٢) » .

٥ - عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الإسلام من عنقه^(٣) » ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « من رأى من أميره شيناً فليصبر فإن من فارق الجماعة قيد شبر فمات ميتة جاهلية^(٤) »

(١) متفق عليه .

(٢) حديث حسن رواه أحمد .

(٣) رواه أبو داود والطبراني وأحمد والحاكم .

(٤) متفق عليه .

٦ - « لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . النفس بالنفس والثيب والزاني ، والبارك لدينة المفارق للجماعة »^(١) .

٧ - وفي حديث للنعمان بن بشير « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مؤمن » إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، وزوم جماعة المؤمنين^(٢) .
هذه الآثار الشريفة وغيرها^(٣) ترجح الرأي القائل بأن معنى « ولتكن منكم أمة » أي فلتكونوا أمة باعتبار أن من بيانية وليست بعضية كما ترجح أن قول الله كنتم خير أمة أخرجت للناس ... أن ذلك الإخبار للإيجاب وقد يكون الإخبار أبلغ في الإيجاب من الأمر .

١٦٦ - الجماعة والهجرة اليها ٠٠ افراط في التكييف :

قال البعض بكفر المسلمين إن لم توجد « الجماعة المسلمة » أو إن وجدت وحدث خروج عليها تأويلاً لبعض النصوص السابقة ، وقالوا كذلك بكفر من لم يهاجر إليها استناداً إلى حديث « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » .

والرد على القضية الأولى^(٤) :

١ - أن الإجماع على أن دخول الإسلام يكفى فيه نطق الشهادتين ، وليس هناك شرط زائد .

(١) متفق عليه .

(٢) الحاكم غنى المستدرك .

(٣) في المعنى أحاديث أخرى وآثار كقول ابن مسعود في معنى الاعتصام بالله هو الجماعة وقوله عليكم بالجماعة فإنها حبل الله الذي أمر به ، وإن ما تكمهون في الجماعة والطاعة خير من الفرقة - راجع مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٤٦٠ ، ٤٦١ وفي معنى الاعتصام بالله معان أخرى غير الذي أشار إليها ابن مسعود أوردها الإمام ابن القيم .

(٤) في الرد على هذه القضية الخطيرة بحث غير منشور للمستشار المرحوم حسن الهضيبي .

٢ - في حديث حذيفة افترض ألا توجد جماعة ولا إمام ، ولو كانت الجماعة شرطاً لصحة الإسلام لما أمكن ذلك الفرض .

٣ - النجاشي ملك الحبشة لم يوجد في جماعة مسلمة .. ومات وصلى النبي عليه الصلاة والسلام ولو كانت الجماعة شرطاً لصحة الإسلام لكان النجاشي كافراً وما صلى عليه النبي عليه الصلاة والسلام .

٤ - قيل في معنى الجماعة الواردة في النصوص السابقة عدة معان^(٢) ، ومن ثم فإن قصر معناها على « الأمة » غير سديد ، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وفي القضية الثانية : استبدل من اشترط لصحة الإسلام الهجرة إلى جماعة المسلمين بقول الرسول صلى الله عليه وسلم « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » ، ومن ثم كان المقيم بين أظهر المشركين مشركاً .
والرد على ذلك :

١ - أن الحديث مسمى المقيم بين أظهر المشركين « مسلماً » ومن ثم انتفى عنه الشرك .

٢ - النجاشي أقام بين أظهر المشركين ، وصلى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم حين مات ، والرسول لا يصلي على مشرك .

(١) فقد قيل أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام - دل عليه كلام أبو غالب ، وقيل أنها جماعة أئمة العلماء والمجتهدين ، وقال عبد الله بن المبارك واسحق ابن راهوية وجماعة من السلف هو رأى الأصوليين ، وقيل الصحابة على وجه الخصوص - فهم من كلام لعمر بن عبد العزيز ، وقيل جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير موافق للكتاب والسنة قاله الطبري - راجع الاعتصام ج ٢ ص ١٣٥ - ١٤٣ .

٣ — كل ذلك إذا لم يستحل المسلم « عدم الهجرة » فإذا استحل عدم الهجرة فقد وقع في الكفر لأنه جحد حكماً من أحكام الإسلام، والجحود كفر وشرك .

تلك عجالة عن إقامة الأمة المسلمة . . ذكرنا جانباً من خصائصها ثم فرضيتها .

وننتقل للحديث عن « الإقليم » وهو ما يسمى في الفقه الإسلامي بدار الإسلام .

ثانياً : دار الإسلام

١٦٧ — للأرض ثقلها في الأنظمة الوضعية حتى ليكون الانتماء إليها في كثير من الأنظمة التي تعطي « الجنسية » أن « يولد » ، أو « يقيم » على أرضها ، وهي من وراء ذلك ركن من أركان الدولة ، وسبب رئيسي من أسباب الحروب .

والثقل في الإسلام للدين قبل الأرض ، « فالجنسية » حق لكل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله أيا كانت أرضه في المشرق أو المغرب . . . لكن الأرض « الإقليم » ركن من أركان دولة الإسلام .

وكما شرع الجهاد دفاعاً عن العقيدة ، فهو كذلك دفاعاً عن دار الإسلام — لما يؤدي إليه انتقاص الدار من انتقاص السلطان ، وإذا كان الجهاد فرض كفاية خارج دار الإسلام ، فهو داخلها فرض عين للدفاع عن دار الإسلام أو لاستخلاص ما اغتصب منها ١١ .

١٦٨ دار الاسلام عند الفقهاء (١) :

الإقليم الذى تقام فيه شريعة الله عند الجميع دار إسلام

وهم من وراء ذلك يختلفون :

فالجمهور على أن الأرض التى لا تقام فيها شريعة الله ليست دار إسلام .

وأبو حنيفة ومعه بعض الفقهاء على أنها تعد دار إسلام إذا وجد فيها مسلمون آمنون ، وكانت متاخمة لدار إسلامية .

فإذا انتفى الأمان ، وانتفت المتاخمة ، وسيطرت أحكام غير الأحكام الإسلامية فهى دار حرب .

ويترتب على ذلك :

• أنه على رأى الأول تعد الدار دار حرب إذا حكمت بغير الإسلام ولو كان أهلها مسلمين .

• وعلى رأى الثانى لا تعد كذلك بمجرد « تعطيل » أحكام الإسلام أو إلغائها بل يلزم معه انتفاء الأمان وانتفاء المتاخمة .
١٦٩ - رأينا فى دار الاسلام :

نسلم مع الجميع أن قيام شريعة الله - وهى الأساس الأول للشرعية يبنى على الدار صفتها شرعية أى تكون دار إسلام .

ولكننا من وراء ذلك نختلف مع الجمهور ومع أبى حنيفة .

ونرى أنه على الرايين فإن ميراثا كبيرا من ميراث الإسلام لا يعد دار إسلام ، ومن ثم لا يكون الجهاد فرض عين لاستردادها . . مع أنه كذلك :

(١) راجع البدائع للكاسانى ج ٧ ص ١٣٠ وما بعدها ، والجريمة للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢٥٩ وما بعدها .

ميراث الإسلام في روسيا الملحدة في القوقاز والقرم والتركستان وغيرها !
ميراث الإسلام في الأندلس التي اغتصبها الصليبية الحاقدة !
ميراث الإسلام في فلسطين التي اغتصبها الصهيونية المجرمة !

كل ذلك .. حق للمسلمين .. والجهاد لاسترداده فرض عين .. ومع ذلك فليس فيها حكم إسلامي ، وليس فيها أمان للمسلمين ، وبعضها تنتفي فيه المتاخمة لأراضي المسلمين .

من أجل ذلك .. فإننا نرى أن كل إقليم « حكم » حكماً إسلامياً واستقر فيه الحكم الإسلامي فترة .. هو من دار الإسلام .. ولو أزيل عنها حكم الإسلام بعد ذلك ، ولو أخرج أهله من المسلمين ، أو انتفى لديهم الأمان .

فالمعبرة بقيام شريعة الله في الإقليم ... واستقرارها فيه .. فترة من الزمان . ولا يعد أي حكم قائم بعد ذلك إلا حكماً مفتصباً .. يتعين على المسلمين جهاده .

ونكتفي بهذه « الإلماحة » عن دار الإسلام باعتبارها الركن الثاني من أركان الدولة تاركين التفصيل إلى مكانه في فروع القانون الأخرى .

المبحث الثاني

« السلطة »

١٧٠ - الأمة المسلمة ... ضرورة وفريضة ..

والسلطة المسلمة ... كذلك ضرورة وفريضة ..

فإذا كان لا بد للحق من أمة تحمله .. فلا بد للحق كذلك من قوة تحميه .

ولا تناقض بين .. الأمة والسلطة ... لأن هذه من تلك^(١) .. ولأن

الغاية واحدة .

والشريعة الحاكمة لهذه وتلك واحدة !

والسلطة تستمد شرعيتها من أمرين :

• إقامتها لشريعة الله ، فإن عدلت عنها أو عدلت بها عدلنا

بالسلطة أو عدلنا عنها !

• وثانيهما : رضى الناس عنها ... بغض النظر عن « صورة الرضى »

فلا بد أن تتوافر حقيقة الرضى .

ومن وراء ذلك هناك بعض الخصائص والسمات .

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفي - المشروعية ص ٦٩ ، ٧٠ يشير بذلك الى ميزة ضخمة من ميزات النظام الاسلامي حيث تحس الأمة أن السلطة جزء منها .. بدأ هذا الاحساس حين كان الرسول عليه الصلاة والسلام ممثلاً لرأس هذه السلطة وجاء نداء القرآن « لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم » ثم أحسوها بالنسبة لكل أولى الأمر حين قال لهم القرآن « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » - وإذا كان هذا شعور الأمة المسلمة نحو السلطة القائمة عليها فلا بد كذلك من شعور السلطة أنها جزء من الأمة غير منفصلة عنها .

أولاً : شرعية السلطة

قلنا إن الشرعية لا تتوافر للسلطة حتى يتوافر لها أمران :

• إقامتها لشرعة الله

• ثم رضى الناس عنها

ونشير إلى الأمرين على التوالى بمشيئة الرحمن :

(١) إقامة شريعة الله :

١٧١ — واجب السلطة الأولى هو إقامة شريعة الله .. وهو أساس

شرعيتها ويظهر هذا الواجب من تقديم طاعة الله وطاعة الرسول على طاعة أولى الأمر ومن ورود لفظ الطاعة مع الله والرسول وتخلفه بالنسبة لأولى الأمر إيذاناً بأن طاعة هؤلاء مستمدة من طاعة الله ورسوله ، ومقيدة بهما .. ومن ثم فلا طاعة لهما إذا خرجوا عن طاعة الله ورسوله .. أو بتعبيرنا

لا شرعية للسلطة .. إذا عدلت عن شريعة الله أو عدلت بها .

« أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ^(١)

« ولو استعمل عليكم أسود مجذع يهودكم بكتاب الله فاسمعوا

له وأطيعوا » ^(٢)

« أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم » ^(٣)

وقد بينا كيف تقام شريعة الله : أن تكون حاكمة لا محكومة .. أن تكون هي العليا لا شريعة معها ولا شريعة فوقها ، أن تقام بغير تفرقة ولا تجزئة .

(١) النساء ٥٩ .

(٢) رواه مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) قالها الصديق أبو بكر غداة توليه خلافة المسلمين .

ويديننا كذلك أنها تقام بنصوصها ومقاصدها وأصولها ، وأن تقام في
السعة والعسرة .

١٧٢ — ولا خلاف في جهاد من منع بعض شريعة الله^(١) ، وأولى به من
منع كل شريعة الله .

لأن هذه فتنة « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج
أهله منه أكبر عذد الله والفتنة أكبر من القتل »^(٢) ، « وقاتلهم حتى لا تكون
فتنة ويكون الدين كله لله »^(٣) .

والقعود عن الجهاد تهلكة نهى الله عنها « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلتوا
بأيديكم إلى التهلكة »^(٤) .

ولقد قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة . ولم يكونوا جميعاً من المرتدين ،
بل كان منهم من بقى على الإسلام وتآدل منع الزكاة ، ولذا حاجه عمر
رضي الله عنه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس
حتى يتولوا لا إله إلا الله فإن قالوها عضوا من دماءهم وأموالهم »^(٥) . .
فحاجه أبو بكر ببقية الحديث إلا بحقها ... وقال وهذه من حقها !

وإذا صح قتال من يمنع إقامة شريعة الله . فإن ذلك عام في الرعية والرعاة
على ما سيأتى بمشيئة الله عند حديثنا عن الخروج .

— وإذا كانت الغاية . . جميلة فإن الوسيلة لا بد أن تكون كذلك

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٣٥ ، ٥٦ .

(٢) البقرة ٢١٧ .

(٣) الأنفال ٣٩ .

(٤) البقرة ١٩٥ — فكانت التهلكة في الإقامة في الأهل والمال وترك
الجهاد — رواه أبو داود والترمذي والنسائي — تفسير القرآن العظيم للامام
بن كثير ج ١ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٥) رواه البخاري .

ولذا أمر الله الحاكم ... بالرفق ، واللين في غير ضعف ، والرحمة من غير
تهاون - « فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا
من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » ^(١) « اللهم من ولي
من أمر أمي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولي من أمر أمي شيئا
فرفق بهم فارفق به » ^(٢) .

وأمر الحاكم بالعدل « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » ^(٣) .
ومسئوليته في ذلك جسيمة ، فإذا تتابع منه الظلم .. كان ذلك كفيلا بإسقاط
الشرعية عنه . وأمره بالشورى ، حين أمره بالرحمة

وأمرهم ألا يستذلوا المؤمنين « ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوم ، ولا تمنعوا
حقوقهم فتكفروهم » ^(٤)

« من ولي أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يحب من هو أصلح للمؤمنين
منه فقد خان الله ورسوله - وفي رواية - وخان المؤمنين » ^(٥)

وهو مخاطب مع باقي المسلمين بقول الله « ولا تجسوا » ^(٦) . ويقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنك إن اتبعت عورات الناس أفستهم
أو كدت تفسد » ^(٧)

(١) آل عمران ١٥٩ .

(٢) التبر المسبوك في نصيحة الملوك ص ١٣٥ .

(٣) النساء ٥٨ .

(٤) رواه أحمد وغيره وابن سعد في الطبقات ج ٢ ص ٢٨١ ، ٢٩٢ .
وراجع الفتنة الكبرى لطلحة حسين ج ١ ص ٢٠ - دار المعارف .

(٥) رواه الحاكم وصححه ، وروى البعض أنه من قول عمر لابن عمر
رضي الله عنهما « من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة
بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين » (السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٠٩) .

(٦) الحجرات ١٢ .

(٧) رواه أبو داود .

وهو مطالب ألا يحتجب دون الناس » من ولاء الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وقرهم احتجب الله دون حاجته وخلقه وقره يوم القيامة «^(١) - ولقد حاكم عمر واليا شكا الناس أنه يحتجب دونهم ، وحرق قصرأ بناء وال آخر حتى لا يحتجب فيه دون الناس وقال أيما عامل بلغني مظلته فلم أغيرها فأنا الذي ظلمته » .

وإقامة الحاكم لهذا كله ... وإقامته لشريعة الله .. كإقامة الحدود سواء بسواء ... !

(٢) أساس السلطة من الرضى :

١٧٣ - السلطة تكليف لا تشريف :

ومكان صاحبها .. ليس فوق الناس يتعالى أو يطفى !

فالرسول وهو مشرف بالرسالة لا يزعم له مكانا فوق الناس .. بلسان الوحي يقول لهم « إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي »^(٢)

فهو بشر مثلهم بيد أنه يوحى إليه .. ولسانه يقول لهم « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ... »^(٣)

وأبو بكر يقول لهم : « قد وليت عليكم ولست بخيركم »^(٤)

وعمر يقول لأبي موسى الأشعري « إنما أنت واحد من الناس غير أنك أثقلهم حملا »

(١) رواه أبو داود والترمذي .

(٢) الكهف ١١٠ .

(٣) رواه البخاري .

(٤) الاسلام والاستبداد السياسى - أحمد الغزالى ص ٢٩ .

١٧٤ - والرضى أساس كبير من أسس مجتمع الاسلام :
« لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض
منكم » (١)

وإمامة الصلاة لا تصح إن كرهها المأمومون ، وفي قول الرسول عليه
الصلاة والسلام « ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوقهم شبرا . . . منهم . . من أم
الناس وهم له كارهون !

كذلك الإمامة الكبرى أساسها الرضى .

١٧٥ - فالأصل ألا تصح ولاية المسلمين بغير رضى :

أولا : استمدادا من الأصل الكبير فى الرضى . . الذى لاحظناه
فى العبادات ، وفى العبادات .

ثانيا : إنه إذا كانت آية أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر
منكم ، قد وضعت الأساس الأول لشرعية السلطة بتقيدها بظاعة الله والرسول
فإنها كذلك تضع الأساس الثانى من الرضى إذ قيدت أولى الأمر بـ
« منكم » ولا يكونون منا بغير رضى .

ثالثا : لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حرص على الرضى قبل أن يلى
أمر الدولة فى المدينة . . فكانت بيعة العقبة الأولى ، والثانية . وكان من
بين دلالة ذلك الأمر ألا يلى أحد أمر المسلمين على غير رضى منهم . (٢)

رابعا : ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام . . أثر حين انتقل إلى
الرفيق الأعلى أن يترك الأمر لاختيار المسلمين ورضاهم ولو نص الرسول

(١) النساء ٢٩ .

(٢) راجع القرآن والدولة للدكتور محمد خلف الله طبعة ١٩٧٣م مكتبة
الأنجلو من ١١٩ .

على أحد لما كان خلاف يوم السقيفة شغل المسلمين عن دفن جثة نبيهم ! (١)
 خامسا : لأن الصعابة حتى من كان منهم مرشحا من سلفه حرص على أخذ البيعة
 وهي قائمة على حقيقة التراضي وإن أمكن أن يكون لها صورة أخرى ! (٢)
 سادسا : لأن عمر رضى الله عنه قال « فمن بايع رجلا من غير مشورة
 من المسلمين فإنه لا بيعه له ولا الذي بايعه تفرقة أن يقتل » (٣)
 سابعا : لأن عمر بن عبد العزيز حين خالف سلفه عن ذلك وولاه من
 بعده ، رفض ذلك وصعد المنبر يقول لهم : أيها الناس قد ابتليت بهذا الأمر
 من غير رضا مني ولا مشورة من المسلمين وإني قد خلعت ما وأعناقكم
 من بيعة فاختاروا لأنفسكم » (٤) ، وهكذا أعاد عمر بن عبد العزيز تصحيح
 الوضع إلى ما كان عليه على عهد الراشدين من الخلفاء .
 ثامنا : لأن الإمامة عند الفقهاء « عند » .. عقد بين الإمام وبين الرعية
 وذلك تفسير اشتراط البيعة .. وهي مأخوذة من العقد الأصيل عقد البيع ،
 وأساس العقود الرضى .

(١) وفي ذلك رد على أولئك الذين قالوا أن الخلافة ثبتت بالنص كما أن
 فيه ردا على أولئك الذين قالوا أنها ثبتت بالعهد - أي بالعهد من الخليفة
 السابق - إلى جوار أن القدر ساند هذا الأمر إذ لم يعقب الرسول من بعده
 ذكورا وقد قيل أن الاجماع على أن الخلافة لا تورث - راجع البحث الأول من
 موسوعة الفقه الإسلامى تحت عنوان آل - وهو بحث كتبناه سنة ١٩٦٥م ولم
 ينشر الا فى سنة ١٩٦٧م ابان محنة الأمة ومحتنتنا داخل السجن الحربي .
 وراجع كذلك النظريات السياسية الإسلامية - الطبعة الرابعة - ص ١٩٧ .
 (٢) والبيعة تعنى قبولا من جانب البايع ورضى منه بمن يايعه ، وهي
 تقضى التزام البايع بالطاعة والنصرة مقابل أداء البايع لالتزاماته وفي مقدمتها
 اقامة شريعة الله - راجع في معنى البيعة مقدمة ابن خلدون تحقيق على
 عبد الوهاب واقي ص ٧١٩ وهو يشير الى أن بيعة ابي بكر انعقدت اجماعا
 على حق الأمة في اختيار حاكمها .

(٣) رواه البخارى وأشار اليه ابن تيمية في منهاج السنة ص ٨٥ ج ٢ .

(٤) الطبرى ج ٥ ص ٣٠٧ وابن الجوزى ص ٩٥ والقصير ص ٣١٠ .

والدكتور كمال أبو المجد - نظرات في الفقه الدستوري في الإسلام ص ١٧ .

١٧٦ - وولاية التغلب ليست أصلاً :

فالأصل أنها لا تجوز لأنها خروج على قاعدة التراضي ، ولذا حذر الفقهاء التخلص منها كلما كان ذلك ممكناً وإذا جازت فإنما تجوز كما يجوز أكل الميتة ولحم الخنزير إذا ألحّت الضرورة في ذلك .. (١) والضرورات تبيح المحظورات لكن الضرورة تقدر بتدرجها ، وتقف عند حدها ، فكلما أمكن إنهاؤها كان بقاؤها إثمًا ! حتى لا تظل الولاية كرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلفونها (٢) .

١٧٧ - والشورى لازمة في ممارسة السلطة لواجبها :

فذلك صريح القرآن « وأمرهم شورى بينهم » (٣) ، « وشاورهم في الأمر » (٤) والأولى وإن وردت بصيغة الإخبار إلا أنها تتخذ حقيقتها من وقوعها بين صفتين لصيتتين من صفات الأمة المسلمة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ... قبل هذا على أنه إذا كانت الأولى فريضة عبادية ، والثانية فريضة اجتماعية فإن الشورى فريضة سياسية .. لأنها تحقق أصل الرضى في الجانب السياسي ... أما الثانية .. فقد قيل إن الخطاب فيها إلى النبي ، وقول ... وإن كثيراً من خطاب القرآن للرسول لكنه لا يقتصر عليه إلا إذا وجدت قرينة تؤدي

(١) ٢٠٠ ، أشار إلى ذلك الإمام محمد رشيد رضا ، وأشار إلى وجوب التمسك بالأصل عند الامكان وعدم جواز توطين النفس على دوامها ولا أن تكون كالكرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلفونها - الإمامة الكبرى ص ١٢٧ ويسميتها الكمال بن الهمام رئاسة دنيوية تغلبية ويشير إلى ابتناء الأحكام الدينية المنوطة بالإمام عليها ضرورة ثم تشير إلى أن الضرورات تبيح المحظورات ثم يتم قوله « وإلى الله المشتكى في النائبات وهو المرتجى لكشف الملمات » (ص ٢٧٧ من المسأيرة راجع كلاماً للغزالي قريباً من ذلك في الاقتصاد ص ١١٦ وفضائح الباطنية ص ١٩٢ ، ٢١٣ ، والآمدى غاية المرام في علم الكلام ص ٢٩٥) .

(٢) آل عمران ١٥٩ .

(٤) الشورى ٣٨ .

إلى ذلك الاختصاص ! ولم توجد مثل هذه القرينة بل إنه إذا كان الأمر
للنبي — وهو يتنزل عليه الوحي — بالشورى ، فالأمر لغيره أولى وآكد
وقيل إن الأمر للتحبيب والندب .. ونقول أن الأصل في صيغة الأمر أنها
للوجوب ما لم يصرفها عن الوجوب صارف .. ولم يوجد ذلك الصارف فلزم
القول بالوجوب وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن العزم أى قوله تعالى
« وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله » فقال مشاورة أهل الرأى
ثم اتباعهم^(١) ، وسأل على رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم « قلت
يا رسول الله إن عرض لى أمر لم ينزل قضاء فى أمره ولا سنة كيف تأمرنى ؟
قال تـجـمـلـونـه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقضى فيه
برأىك خاصة .^(٢)

١٧٨ — ولقد قيل أنه إذا كانت الشورى واجبة فإن الالتزام بنتيجتها ليس كذلك:

ونقول ... إن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم غير ذلك

فقد نزل على رأى الحباب بن المنذر يوم بدر ، ونزل على رأى المسلمين
بى أحد ، ورغم الهزيمة نزلت الآيات تؤكد مبدأ الشورى حتى لا يهتز
فى نفسه ولا فى نفس أحد من بعده ، ونزل على رأى سعد بن عبادة
وسعد بن معاذ حين حوصرت المدينة واتفق الرسول على فك الحصار لقاء ثمار
من يثرب ، فرجع الرسول صلى الله عليه وسلم عن رأيه وأمر فـجـا سعد
ما بالصحيحة ثم قال ليـجـهـدوا علينا .^(٣)

(١) أخرجه ابن مردويه — وراجع الامامة الكبرى لحمد رشيد رضا
ص ٢٠ — ٣٣ .

(٢) زواه الطبرانى فى الأوسط وأبو سعيد فى القضاء .

(٣) الدكتور مصطفى كمال وصفى — المشروعية ص ٥٧ ، ومزيـداً من
الأمثلة فى مؤلف الدكتور فؤاد النادى — المشروعية ص ١٢٢ — ١٢٤ .

وفوق ذلك .. فإن عدم الالتزام بنتيجة الشورى يفقدها قيمتها والغاية منها ، ويصطدم مع قاعدة الرضى الأصلية التي يقوم عليها النظام السياسى الإسلامى بل التى انتهينا إلى أنها تكون الأساس الثانى لشرعية السلطة السياسية .

١٧٩ - والمعبرة فى الشورى بأهل العلم والرأى :

فإن كانت الشرعية الإسلامية تتأبى حكم الفرد الذى ندد به القرآن حين قال عن فرعون « ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد » (١) وحين انتهى به الأمر من العجب برأيه ونفسه إلى إعلان ربوبيته « فحشر فنادى فقال أنا ربكم الأعلى » (٢) ، يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيرى » (٣) .

فإنها كذلك تأبى حكم الأكرثية الجاهلة الناعقة ، فلقد ندد بها قرآن وحذر من طاعتها « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل » (٤) ، « وإن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله » (٥) .

إنما تقوم شرعية الإسلام وشوراه على أهل العلم والفضل .

فهم الذين إليهم الأمر فى شرعية الإسلام .. « ولوردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (٦) ، ولم يكن غريباً أن

(١) غافر ٢٩ .

(٢) النازعات ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) القصص ٣٨ .

(٤) الفرقان ٤٤ .

(٥) الأنعام ١١٦ .

(٦) النساء ٨٣ .

خليفة المسلمين في مقدمة شروطه العلم ، وأن أهل الإجماع يشترط فيهم أن يبلغ علمهم حد القدرة على الاجتهاد ، وأخيراً فأهل — الشورى مجموع من أهل الإجماع وغيرهم من أهل التخصصات الأخرى ... وهم الذين تحدث عنهم الفقهاء تحت اسم أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار .

ولذا صح ما قلناه أن العلم بعد الشرع يحكم في الإسلام .

١٨٠ — وينتهي التراضى - إلى الأمة كلها .. حين يصير لها أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وأن تعزل حاكمها إن زاغ أو حاد .. على نحو ما سنشير بمشيئة الله - عند الكلام عن آثار الشرعية .
تلك أسس شرعية لا ملطة .. وهى أول خصائصها .. وزدف ببعض الخصائص الأخرى .

ثانياً : خصائص أخرى

١٨١ — إقامة شريعة الله ، وقيام السلطة على رضى الأمة بها أساسان لشرعية السلطة ، وهما في الوقت نفسه أولى خصائصها وسماتها التى تميزها عن أية سلطة أخرى قائمة فى أى نظام آخر ومن بعد هذه ... خصائص أخرى ... مستمدة من خصائص الشرعية الإسلامية ... إذ لا يتصور شرعية للسلطة بعيداً عن خصائص الشرعية الإسلامية !

ومن ثم كانت أكثر خصائص الشرعية الإسلامية خصائص للسلطة الشرعية ... إن شاءت أن تكون كذلك ^(١)

وفى وراء خصائص الشرعية التى هى خصائص للسلطة - فإن هناك سميتين للسلطة الشرعية ... إحداهما تؤكد معنى السلطة ، والثانية تؤكد

(١) راجع باب « خصائص الشرعية الإسلامية » ونخص من هذه الخصائص : العدل والوسطية ، ورعاية مصالح الناس .
(م ١٧ - المشروعية الإسلامية)

خلق الأمة ... أما الأولى فهي وحدة السلطة . . بمعنى أن الأصل ألا تتعدد السلطة في دار الإسلام ، والثانية هي الحرية وهي تعنى احترام السلطة لحرية الأفراد في نطاق تطبيقها لشريعة الله - ونشير إلى كل بكلمة بمشيئة الله .

فولاً - وحدة السلطة :

١٨٢ - يقوم النظام الإسلامى على التوحيد .

فالأمة واحدة « وإن هذه أمتكم أمة واحدة » (١)

قبلتها واحدة « قول وجهك شطر المسجد الحرام » (٢)

وشريعتها واحدة « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون »

والقائم على الشريعة الواحدة ، والأمة الواحدة . . سلطة واحدة منبثقة منها وممثلة لإرادتها .

وعلى مستوى العقيدة يرفض الإسلام التعدد مسنداً ذلك إلى المنطق السليم « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا » (٣) .

وعلى مستوى السلطة ... يرفض الإسلام التعدد (٤) ... لأن نتيجة ذلك التشاكس .

(١) المؤمنون ٥٢ .

(٢) البقرة ١٤٤ .

(٣) الأنبياء ٢٢ .

(٤) أخذنا من قاعدته العامة التي أشرنا إليها من قيسام النظام الإسلامى على التوحيد ثم مما يترتب على التعدد من انقسام الأمة الأمر الذى رفضه الإسلام بشدة ، وقد أشرنا إليه عند الحديث عن الأمة - راجع الماوردى - الأحكام السلطانية ص ٧ ، محمد رشيد رضا الإمامة الكبرى ص ٨ ، الكمالان في المسيرة ص ٢٨٠ ، السيد صديق خان - الروضة النبوية - المطبعة الأميرية ١٢٩٦ هـ ص ٤١٣ ، والنظريات السياسية الإسلامية - الطبعة الرابعة ص ١٩٨ وما بعدها .

وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا
لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ^(١)

ويبلغ الإسلام في رفض التعدد حد إباحة الدم الحرام .. حفاظاً على وحدة
السلطة التي تمثل وحدة الأمة « إذا بويغ لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما » ،
من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم
فاقتلوه »

١٨٣ — وفقهاء الإسلام على عدم جواز التعدد أخذاً من الأصل القائم
عليه النظام الإسلامي ، ومن أن وحدة الأمة مقدمة على أى اعتبار آخر ،
والذين أجازوا التعدد « أجازوه للضرورة .. وعد ذلك منهم « شذوذاً »^(٢)

وإذا أجزى التعدد « للضرورة » ، فإن الضرورة تقدر بقدرها ، وتنتهى
عند حدودها ليعود الأمر إلى « الوحدة » فور انتهاء الضرورة ، ولا يصح
الاستناد إلى ذلك فتطول حالة الضرورة لغير ضرورة ... وتنقلب الضرورة
أصلاً ، ويصير الاستثناء قاعدة !!

١٨٤ — لا ضرورة للتعدد :

ولقد كان اتساع دولة الإسلام ، وعدم إمكان السيطرة عليها لسلطة
واحدة .. لو أن من الضرورة التي أجزى من أجلها التعدد ...
وبغير جدال فقهي لوقائع التاريخ التي لا نرى فيها « الشح المطاع » ،
و« الهوى المتبع » ، « وإعجاب كل ذي رأى برأيه » .

(١) الزمر ٢٩ .

(٢) المراجع المشار إليها في رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة .

ومع التسليم بما قيل « كضرورة » ... فإننا نقول أنه لم يعد لهذه الضرورة محل في عصر الصاروخ وفي وقت صار التنقل بين أرجاء العالم كله أمراً ميسوراً ، ومن ثم تسقط حجة التعدد ، ولا يبقى غير أمراض النفس من شح مطاع وهوى متبع .. تحكم التعدد وتتحكم فيه

وإذا كان الإسلام قد سبق كل فكر إلى فكرة « الحكومة العالمية » (١) باعتبار « عالمية » دعوته ، « وعالمية » دولته ، فإن وحدة السلطة لاتعدها تغدو ضرورة لتحقيق الحكومة العالمية التي تقيم شريعة الله المنزلة « رحمة للعالمين » .

وليس الطريق إلى ذلك ما قاله البعض من إقامة كومنولث إسلامي أو قانون دولي يحكم علاقات الدول الإسلامية (٢) ... إنما الطريق إلى ذلك أن رد الأمر إلى « الأمة الواحدة » لتختار برضى منها السلطة الواحدة التي يحكمها .. لتعيد إليها مجد الخلافة الراشدة .. ولتسقط عنها كل سلطة أخرى « غير شرعية » قامت على غير شريعة الله ، أو قامت على غير رضى من المسلمين .

(١) الأستاذ فتحي عثمان — دولة الفكرة ص ٥٥ ، الدكتور حميد الله الحيدر أبادي — دولة الإسلام والعالم فصول من كتابه بالإنجليزية مترجم بالعربية ص ٦٥ — ٧٤ وقد كانت حكومة الإسلام إلى ما قبل إلغاء الخلافة الإسلامية تمثل فكرة العالمية فضلاً عما تتصف به رسالة الإسلام من العالمية « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وفكرة الحكومة العالمية نشأت في الفكر الوضعي حديثاً ونزولاً على ضرورة تلاقي الحروب .. لكنها في الإسلام أصيلة أصالة رسالته — راجع فكرة الحكومة العالمية للدكتور متولى — ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) قال بها مالك بن نبي الفيلسوف الجزائري ، ومن هذا الرأي الدكتور السنهوري في كتابه الخلافة ، وتابعهما الدكتور فؤاد النادى في رسالته رئيس الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ص ١٦٩ .

ثانياً - الحرية :

١٨٥ - الحرية لازمة للتوحيد :

لأن الناطق بالتوحيد يسقط كل عبودية لغير الله ، في الوقت الذي يعترف فيه بالعبودية لله بل إن الإسقاط سابق على الاعتراف... ومن هنا تمتد جذور الحرية في أعماق العقيدة الإسلامية ، ولقد كانت مهمة الإسلام الأولى إسقاط « الأرباب » و « الطواغيت » .. أيا كان المكان الذي يقفون فيه ماداموا يتعبدون الناس .

ولقد كانت قولة موسى لفرعون « وتلك نعمة تمنها عليّ » « أن عبّدت بني إسرائيل^(١) » استنكاراً لطغيان ذلك « الفرعون » الذي باغ به طفياؤه أن قال لموسى في نهاية المناقشة « لئن اتخذت إلهاً غيري لأجعلنك من المسجونين »^(٢).

وكان تعبير ذلك الصحابي الجليل « إن الله ابتعثنا لنخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد »^(٣) تعبيراً عن ميلاد « حرية جديدة » مستمدة من عقيدة التوحيد .. التي لا تسمح لعبادة أو عبودية من أي لون لأي من البشر .

١٨٦ - والحرية قرينة الحياة :

ذلك أن المسلم يحيا بعقيدته ، ومن ثم فإنه يحيا بحريته .

ولقد قيل في تأكيد هذا المعنى تفسيراً لقوله تعالى « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » قيل إن القتل أخرج نفساً من جملة الأحياء ، والتحرير

(١) الشعراء ٢٢ .

(٢) سورة الشعراء ٢٩ .

(٣) قالها ريمي بن عامر ملك الفرس ، وفي معنى انبثاق الحرية عن التوحيد - ابن القيم في اعلام الموقعين ج ١ ص ١٧٢ والكتوب لحسين هيكلامبراطورية والأماكن المقدسة ص ٢٠ ، والامام محمد عبده رسالة التوحيد ص ٢٠ .

أدخل نفساً في جملة الأحياء .. لأن إطلاق النفس من الرق كإحيائها .. ومن ثم لزم التحرير لمن قتل مؤمناً خطأ ...

وذلك بمض « حملة » الإسلام، على الرق لإنهائه بتضييق منابعه وتوسيع مصادره ، في وقت كان الرق يمثل جزءاً من النظام العام للأمة القائمة الحاكمة ١٨٧ — وإذا كان للحرية في الإسلام ذلك الأساس المتين ، وتلك — الجذور العميقة . . فإنها بلا شك تفوق كل حرية وصل إليها الشرق أو الغرب ... ١

فالذهب الفردي^(١) الذي قام على أساس من العقد الاجتماعي Contrat Social .. يجد أساس الحرية في تصور خيالي .. إن الإنسان كان يعيش حراً قبل انتمائه للجماعة .. ثم رأى أن يتنازل عن « بعض » حريته ليقوم « المجتمع » ... لكنه بالتالي لم يتنازل عن كل حريته ... وقد ظهر تطابق ذلك في إعلانات حقوق الإنسان التي ظهرت عقب الثورة الفرنسية^(٢) .

واللذاهب الجماعية^(٣) تقوم على أساس من الاعتراف للأفراد بحقوق اجتماعية Droits Sociaux تمثل في الواقع حقوقاً اقتصادية واجتماعية لا تعترف فلسفتها بحرية الأفراد ... بل إن المرحلة الأولى من تكوين الدولة في مذهب ماركس تقوم على دكتاتورية البروليتاريا أي دكتاتورية الطبقة العاملة ولا يتصور في ظل الدكتاتورية أي لون من الحرية « الفردية » .

(١) السيد صبرى مبادئ القسطنطين الدستوري ص ١٦ .
عبد الفتاح عبد الباقي نظرية القانون ص ٦٢ .

(٢) فقد نصت المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان الصادر سنة ١٧٩١ — على أن هدف كل مجتمع سياسي هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة . ثم عرفها بأنها الحرية ، الملكية ، المساواة ، ومقاومة الظلم .

(٣) المراجع السابقة ، والدكتور عبد الحميد متولى — مبادئ نظام الحكم في الإسلام ص ٨٠٦ وما بعدها والمراجع المشار إليها .

والواقع في الدول المحكومة حكما شيوعيا .. يؤكد ذلك الأمر .
ولسنا نميل بعد ذلك إلى ما قاله البعض من أن الحرية في الإسلام حرية
مذهبية أو موصوفة (١) .. تشبها لها بالحرية القائمة في النظم المذهبية ... فإنه
أساس الحرية في الإسلام يختلف عن أساس تلك الحرية ...
فضلا عن أن مجال الحرية في الإسلام أوسع (٢) .

خلاصة الباب

تقوم الشرعية الإسلامية على ركنين أساسيين :
إقامة شريعة الله ... نصوصها ، ومقاصدها ، وأصولها العامة ... إقامتها
في السعة والعسرة على السواء .
ثم إقامة الدولة المسلمة بأركانها : أمة مسلمة استعنت بخصائصها أن
تكون خير أمة أخرجت للناس ودار إسلام تضم هذه الأمة المسلمة ، ثم سلطة
مسلمة .. تستمد شرعيتها من إقامتها لشريعة الله ومن قيامها على رضى المسلمين
بها .. تقوم بغير تعدد .. وتصون الحرية بين الناس .
وبعبارة أخرى أن الشرعية في الإسلام .. قائمة على دين ودولة ...
دين هو الحق ، ودولة تحمل هذا الحق وتحميه ... تحمله أمتها ، وتحميه

(١) الدكتور كمال مصطفى وصفى — المشروعية — ص ٧١ .
(٢) راجع تفصيلا رسالة دكتوراه حديثة عنوانها الحريات العامة
في الفكر ، والنظام السياسى في الإسلام — دراسة مقارنة للدكتور
عبد الحميد متولى كذلك تفصيل واسع في كتابه مبادئ نظام الحكم في
الإسلام ص ٧٠٤ ، وما بعدها .

سلطانها(*)... لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى...
والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(*) هذا ما يميز الدولة الإسلامية انها حاملة للحق وحامية له ..
تقيم شريعة الله وتحميها .. وقد فصلنا أركان الدولة بين أمة ودار
وسلطة ، وقلنا أن شرعية السلطة قائمة على أساسين : اقامتها
لشريعة الله ، وقيامها على رضى المسلمين ، وقلنا ان من خصائصها عدم
التعدد ، ثم الحرية .
ولسنا بعد ذلك بحاجة الى وصف السلطة والدولة بأوصاف أخرى
مما تعارف عليه الوضعيون كالقول بأنها ديموقراطية أو تيوقراطية ..
فتلك المصطلحات موضوعة لأوضاع بعيدة عن أوضاعنا الإسلامية
واستعارتها يدخل كثيرا من اللبس والغموض .
فالدولة الإسلامية واضحة بتسميتها وواضحة بأسسها وواضحة
بخصائصها ومن ثم فقد أخطأ الكثيرون حين راحوا يلبسونها لباسا غير
لباسها فبدأ في بعض الأحيان قاصرا أو قصيرا .. أو مثيرا للضحك
أو مثيرا للاشمئزاز .
راجع الأستاذ أبو الأعلى المودودي في نظرية الاسلام السياسية
ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ حيث يصف حكومة الاسلام بأنها حكومة تيوقراطية .
Théo-Cracy أى حكومة الهية ثم يعود ويفرق بين الحكومة التيوقراطية
الإسلامية وبين التيوقراطية الغربية التي تقوم على طبقة من السدنة
Priestolass مخصوصة يشرعون للناس من عند أنفسهم ثم عاد
وأسمائها التيوقراطية الجمهورية أو الديموقراطية Theo-Democracy
أذ التشريع لله وللمسلمين حاكمية شعبية مقيدة Limited popular
Sovereignty وما أغنى فقهاء الإسلام باصطلاحاته عن استعارة
اصطلاحات الآخرين والخلط فيها !

الباب الخامس

آثار الشرعية

- آثار عند الموافقة :
- آثار عند المفارقة :
- نظرية البطلان .
- نظرية الدفاع الشرعي العام .

١٨٧ - تمهيد :

مصدر الشرعية الأصل : الوحي

وأساس الشريعة الأصل : إقامة شرع الله .

فإن قام الأساس الأصل مستمداً من المصدر الأصل ... فقد قامت
الشرعية ... وترتبت آثارها طاعة .. ونصرة .. وحراسة وجدان

وإن تخلف الأساس الأصل أو اختلط المصدر الأصل فقد سقطت الشرعية ..
وشاب التعسف البطلان ، ووجب الدفاع الشرعي العام .. دفاعاً عن
الشرعية .. ابتداءً من إنكار القلب ، وانتهاءً إلى إنكار اليد .
.. تلك في « بساطة » لا تفتقد « الأصالة » .. آثار الشرعية .

وذاك هو الجزاء بوجهيه .. ثواباً .. وعقاباً .

١٨٨ - الوجه الأول للجزاء :

أمر الثواب ... واضح ...

• إن الطاعة على قدر عمقها .. بحيث تصير طاعة النظام الشرعي طاعة
لله سبحانه .

« من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني »^(١) .
وعلى قدر فاعليتها .. بحيث تكون في المنشط والمكروه على سواء .
« يا أيها رسول الله صلى الله عليه وسلم .. في العسر واليسر ، والمنشط
والمكروه .. وعلى أثره علينا ... »^(٢)

على قدر عمقها وفاعليتها .. فإن الطاعة .. تجدد انضباطها وموضوعيتها :

(١) رواه البخاري .

(٢) متفق عليه من عبادة بن الصامت .

— تجدد انضباطها في مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما الطاعة في المعروف »^(١) ، « ... فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »^(٢) .

وهو ما ألمح إليه القرآن حين قرن طاعة الله وطاعة الرسول بفعل الطاعة ولم يقرن أولى الأمر بذلك الفعل ليدل على أن هؤلاء لا يجب استقلالاً وإنما يجب استمداداً من الطاعتين وفي حدود الطاعتين « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »^(٣) .

— وتجد موضوعيتها ... في أنها لا ترتبط بشخص الحاكم ، ولكنها ترتبط بمدى التزامه بالشرعية « أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم »^(٤) .

• وإن النصر ... للنظام الشرعي . . . تصل في إيجابيتها إلى حد التضحية بالنفس والمال . . . في مواجهة العدو في الداخل . . . وفي الخارج . . . على سواء .

فالجهاد . . . في مواجهة العدو الخارجي . . . دفاعاً عن مبادئ الإسلام . . . أو عن دار الإسلام .

(١) رواه البخاري .

(٢) متفق عليه .

(٣) قال الطبري فلا طاعة لأحد غير الله والرسول أو لإمام عادل (التفسير الكبير ج ٥ ص ٨٩) وقال البيضاوي « أمر الناس بطاعتهم بعدما أمر بالعدل » على وجوب طاعتهم ماداموا على الحق (تفسير البيضاوي ص ١١٥) ، وقال الرازي أن طاعة الأمراء إنما تجب إذا كانوا على الحق (مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٣٥٦) ، وقال الزمخشري والمراد بأولى الأمر منكم أمراء الحق (الكشف ج ١ ص ٢٧٥) ونلاحظ في الآية الكريمة قيدين قيد عدم ذكر فعل الطاعة مع أولى الأمر كما كان مع الله والرسول وقيد « منكم » وهي إشارة إلى الأساس الثاني من أسس الشرعية السلطة : أساس الرضى .

(٤) الطبري ج ٣ ص ٢١٠ .

والجهاد في مواجهة العدو الداخلي .. من البغاة الخارجين على النظام الشرعى .
• وإن حراسة الوجدان ... للنظام الشرعى .. تغنيه عن أجهزة
كثيرة معقدة ... تغدو - فى كثير من الأحيان - بحاجة إلى من - يحرسها! ...
إن الفرد المسلم بمحافظه للنظام الشرعى بتعبده لله كأنه يراه ... فيحس معنى قول
الله « وهو معكم أينما كنتم » .

١٨٩ - هذا هو الوجه الأول للجزاء .. إن التزم النظم الشرعيه .
أما إن خرج عليها فإن الوجه الآخر للجزاء يظهر .. يبدأ موضوعيا ..
بإعلان كل خروج .. وينتهى إلى إنكار اليد إسقاطا للحاكم ... أو إسقاطا
للنظام .. وبين هذا وذاك مراحل .. تبدأ بالاعتزال ، ثم الامتناع عن
الطاعة ، ثم إنكار الكلمة .. فرد الفعل يبدأ من التصرف نفسه فيدمغه
بالبطلان ثم ينتقل إلى الأمة فيحرك فيها واجب الدفاع الشرعى .

ولذا قسمنا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول فى نظرية البطلان .

الفصل الثانى فى نظرية الدفاع الشرعى العام وهى التى يندرج تحتها
للبحوث الخمسة التى تشكل فى مجموعها واجب الدفاع الشرعى العام ... دفاعا
عن الشرعية التى يقوم عليها النظام الإسلامى السياسى !
واكتفينا بالنسبة للوجه الأول بما قدمنا لوضوحه .

الفصل الأول

نظرية البطلان

١٩٠ - تمهيد وتقديم :

في عالم القانون ... يعرفون البطلان جزاء على مخالفة القانون .
وعلى قدر جسامه المخالفة ، وعلى قدر قيمة النص القانوني . . يكون
« قدر » البطلان .

في مجال القانون الخاص ... يعرفون البطلان النسبي ، والبطلان المطلق ،
كما يعرفون الانعدام^(١) .

وفي مجال القانون العام ... يخف البطلان النسبي أو يختفي ، وتبقى التفرقة

(١) تقسم النظرية التقليدية البطلان الى ثلاثة مراتب ، الانعدام
البطلان المطلق Nullite Absolute والبطلان Nullite-Relative
وذلك راجع الى الجانب الذي يصيبه الخل في التصرف ركننا أو شرطنا . .
وفي مجال المرافعات يرى البعض بحق - أن نظريات القانون المدني التي
تحكم التصرف القانوني لا تناسب طبيعة العمل الاجرائي (الدكتور فتحي
والى - نظرية البطلان - ص ٤٥٧ - الطبعة الأولى) .
وبرغم ما وجه الى النظرية التقليدية في تقسيمها للبطلان الى المراتب
السابقة . . فانها لاتزال قائمة في مجال العمل تؤدي دورها . . وفي
القانون المصري يأخذ بالتفرقة بين البطلان النسبي ويسميه القابلية للبطلان
المطلق ، وتتمثل التفرقة في أحكامه كل في جواز اجازة التصرف القابل
للابطال وفي تصحيحه بالتقادم (راجع تفصيلا للأستاذ الجليل الدكتور
عبد الرزاق السنهوري ج ١ ص ٤٨٦ وما بعدها - الوسيط ، والدكتور
عبد الحى حجازى ص ٣٣٤ وما بعدها - النظرية العامة للالتزام ،
والدكتور فتحي والى ص ٤٥٦ وما بعدها) .

بين البطلان والانعدام خاضعة لجسامة المخالفة التي ترتكب انتهاكا لأحكام القانون العام (١).

وربما كانت التفرقة بين أحكام البطلان في مجال القانون الخاص، وتلك في مجال القانون العام راجعة إلى اختلاف طبيعة العلاقات التي يحكمها كل من القانونين، فالقانون الأول يحكم علاقات الأفراد بين بعضهم.

وهذه كثيرا ما يحكمها التراضي، لذلك كانت قاعدة القانون الخاص: العقد شريعة المتعاقدين... وكان مجال القواعد الآمرة قليلا، من هنا يمكن الإجازة والتقدم أن تزيل ما عساه يعلق بهذه العلاقات.

أما في مجال القانون العام فالعلاقات المحكومة تقف الدولة طرفا فيها... وتتسع قاعدة القواعد الآمرة تفرض سلطانها على تلك العلاقات، وترتفع بكثير منها إلى مستوى النظام العام الذي ينبغي الحفاظ عليه.

من هنا.. كان الجزاء.. غالبا.. هو البطلان أو الانعدام.

وفي فقهنا الإسلامي نظرية لبطلان... على نحو أعمق وأدق... تأصيلا وتفرعا...

(١) أكثر ما يرد الحديث عن البطلان في القانون العام، وفي أحد «مروعه وهو قانون الإجراءات الجنائية حيث يفرقون بين الإجراء الجوهري والإجراء غير الجوهري، وبالتالي يرتبون البطلان المطلق والبطلان النسبي كجزاء، كذلك يرتبون الانعدام في حالات اضطربت واختلفت وجهات نظرهم حولها (راجع الزميل الدكتور مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية في التشريع المصري ص ٧٥٣ وما بعدها وفي مجال القانون الدستوري... لم نجد من تكلم عن نظرية البطلان... وفي فرع قريب منه وهو القانون الإداري يأخذون بالنظرية التقليدية في تفريقها بين البطلان والانعدام، ويكاد يختفى الحديث عن البطلان النسبي، ويخطئ البعض حين يتحدثون عن البطلان بالقابلية للإبطال إذ قد استعمل المشرع المدني المصري هذا الاصطلاح عن البطلان النسبي (النظرية العامة للقرارات الإدارية الدكتور سليمان الطماوي ص ٣٤٦ الطبعة الثالثة).

١٩١ - تاصيل البطلان في الشريعة :

ترد أحكام البطلان في الأصول قبل الفروع . . لتحكم من هذه القمة سائر الفروع ويرجع ذلك إلى احترام القانون الإسلامي . . احتراماً يصل إلى التعبد بطاعة أو امره من جانب الحاكم والمحكوم على السواء، وهو احترام موضوعي لا شخصي . . بمعنى أنه يرتبط بالنصوص ومصدرها ولا يرتبط بأشخاص الحاكمين .. وهو ما قدمنا الإشارة إليه حين قلنا : لاقداسة لأشخاص الحاكمين .

وبهذه القداسة لشرع الله يترتب البطلان تلقائياً على كل مخالفة لحكم قطعي أو إجماع فالبطالان يترتب بقوة القانون بغير حاجة إلى نص يترتب البطلان ، بل وبغير حاجة إلى حكم قضائي يترتب ذلك البطلان ومن ثم فلا محل لقاعدة : لا بطلان بغير نص المعمول بها في مجال القانون - وذلك نأخذه من قول رسول الله « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد »^(١) أي فهو باطل . . فهذا النص يقرر القاعدة العامة في البطلان جزاء لكل تصرف غير شرعي ... بغير حاجة إلى نص خاص في كل حالة على حدة .

١٩٢ - أحكام البطلان :

في نظرية محكمة للأحكام يتحدثون في أصول الفقه عن قسمين للأحكام الشرعية :

١ - أحكام تكليفية : وهي خطاب الشارع سبحانه وتعالى إلى العباد اقتضاء (أي طلب فعل أو طلب كف) أو تخييراً فأمر الله بالجهاد والصلاة . حكم تكليفي على سبيل الاقتضاء ، كذلك نهيه عن الفحشاء والمنكر وأمر الله في المباحات هي حكم تكليفي على سبيل التخيير .

(١) متفق عليه وهذه رواية مسلم .

٢ - أحكام وضعية : وهي خطاب الشارع سبحانه وتعالى إلى العباد على سبيل الوضع بمعنى جعل الشيء سبباً في شيء آخر أو شرطاً فيه أو مانعاً منه .
فأمره بالصلاة لدلوك الشمس « أقم الصلاة لدلوك الشمس » جعل الدلوك سبباً في صلاة الظهر .

وأمره بالوضوء للصلاة « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم جعل الوضوء شرطاً لصحة الصلاة .

وقوله تعالى « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً » جعل القذف مانعاً من قبول الشهادة (١) .

والأحكام التكليفية - خاصة ما كان منها أمراً أو نهياً - تربي في المسلم إلى محبة جملة تجعل منه عضواً نافعاً في المجتمع يتقدم عنده الواجب على الحق ويتذوق في آدائه للواجب جماعياً كان أو فردياً ، ما يتذوقه في آدائه للصلاة ..
لأنه في كليهما يتعبد الله ويطيعه !

والأحكام الوضعية ، تربي في المسلم الميزان الدقيق ، فيفرق بين السبب والشرط والمانع ... ويطيع الله في هذه الأحكام كما يطيعه في سائر الأحكام التكليفية .

(١) راجع الدكتور حسين حامد حسان في كتابه أصول الفقه ص ٣٥ وما بعدها وسائر كتب الأصول والحكم التكليفية على هذا النحو خمسة أنواع :
١ - إيجاب وهو طلب الفعل طلباً جازماً ٢ - ندب وهو طلبه طلباً غير جازم
٣ - تحريم وهو طلب الكف طلباً جازماً ٤ - كراهة وهي طلب الكف طلباً غير جازم ٥ - إباحة وهي التخيير بين الفعل والكف ، والأحناف تجعل الإيجاب قسمين : فما كان بدليل ظني فهو واجب وما كان بدليل قطعي فهو فرض ، كذلك التحريم : ما كان بدليل قطعي فهو التحريم وما كان بدليل ظني فهو كراهة التحريم وبذلك يزيدون على الجمهور قسمين (الدكتور حسين حامد المرجع السابق وكتب الأصول) .

فمن أي المطائفتين كانت أحكام البطلان ؟

نبادر فتستبعد أن يكون البطلان حكماً تكليفياً . . لأنه ليس طلب فعل ولا طلب كف ولا هو تمييز بين فعل وكف إنما هو من الأحكام الوضعية باعتبار رابطة السببية بين التصرف وجزائه ، وهي رابطة ملموسة غير مجحودة وهو باعتباره أحد قسمي الأحكام الشرعية واجب الاحترام من الجميع حاكماً ومحكوماً باعتبار ما للأحكام الشرعية من قداسة تصل إلى حد التعبد بطاعتها . . وطاعتها هو التزامها .

ذاك في مجال التكليف .

١٩٣ - متى يكون البطلان ؟ :

والسؤال الوارد بعد ذلك ...

هل كل مخالفة . . لحكم شرعي . . ترتب البطلان ؟

* لا شك في ذلك إذا كانت المخالفة لنص قطعي أو إجماع ...

والمراد بالقطعية هنا قطعية الدلالة . . بمعنى أن النص لا يحتمل غير تأويل واحد كقوله تعالى « لا ذكر مثل حظ الأنثيين » فإنه لا يحتمل سوى أن يكون للذكر ضعف نصيب الأنثى ، فإن قضى حاكم أو قاض بخلاف ذلك فحكمه باطل لمخالفته لنص قطعي الدلالة ، والإجماع قطعي في دلالاته كذلك لأنه يستند — غالباً — إلى دليل ظني ، وبأثر الإجماع فيرتفع به إلى مستوى القطعية .

أما النص الظني الدلالة فلا يترتب البطلان على مخالفته . . لأنه قد يكون شمة تأويلات أخرى خافية أو ظاهرة لذلك النص ، والأخذ بأحد دلالاته قد يكون أولى من الأخذ بالدلالة الأخرى ، لكنه لا يصل إلى حد القول بترتيب البطلان على الأخذ بالدلالة الأخرى ، لذلك كان الأئمة حين يختلفون يحترمون رأي مخالفيهم ، ويقول قائلهم رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ

يحتمل الصواب ، بل لقد سئل أحدهم^(١) هل رأيك عين الصواب فقال قد يكون عين الخطأ .

ولا نلتفت بعد ذلك لتلك الشذمة التي تمصبت لآراء مذاهبها وأئمتها تعصبا أعمى .. فراحت ترمى بالكفر مخالفها ، ولا أولئك الخارجين على الجماعة المسلمة .. الذين رموا كل الجماعة بالكفر ...

نقول لسنا نلتفت لهؤلاء ولا أولئك فقد عفى عليهم الزمان ... ولا ندري أين عفو الله !

ولا محل هنا للحديث عن ظنية الورد وقطعيته ، فإن ظنية الورد لا تبرر المخالفة عن أمر الله ، لأننا مأمورون بالعمل بغلبة الظن ، وفيما عدا القرآن وعشرات من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والقليل الثابت بالإجماع فإن بقية المصادر ظنية الورد ، والخوض في العمل بها أو تركها تعطيل لمصادر الشريعة ، يؤدي إلى تعطيل الشريعة نفسها في الكثير من أحكامها ، والقضاء على موارد خصبة تصل بنا إلى كشف حكم الله مع الحاجات المتعددة لعصرنا وللصور القادمة .

وعلى ذلك فإن مخالفة نص ظني الورد (كحديث آحاد) قطعي الدلالة يترتب عليه البطلان ... بقوة القانون استمداداً من القاعدة الأصلية « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » أي باطل تماماً كـ مخالفة نص قطعي الورد (مثل القرآن أو الحديث المتواتر) قطعي الدلالة فإنه يترتب البطلان .

* كذلك يتحقق البطلان إذا كانت المخالفة لمقصد الشارع الثابت بخصوص خاصة أو للمقاصد العامة للشرع .

ذلك أن أحكام الله تهدف إلى تحقيق غايات تعرف من ذات النص الوارد ،

(١) الامام أبو حنيفة رضى الله عنه .

أو تعرف من نصوص أخرى أو تندرج تحت الغايات والمقاصد العامة التي كشف عنها استقراء النصوص الشرعية وانعقد عليها إجماع العلماء أوحى ذلك .

فمثلا وردت النصوص بالحث على الزواج ، وعرف من هذه النصوص أن مقصد الشارع إلى زيادة النسل فهذه غاية الزواج وسيلة ، وعلى ذلك إذا تزوج إنسان قاصداً تحليل الزوجة لآخر طلقها طلاقاً بائناً ، فإنه وإن انعقدت أركان العقد وتوافرت شروطه فقد تخلف مقصد الشارع وغايته من الزواج ، بل إن المقصد خالف مقصد الشارع وغايته (١) .. لذلك يقع مثل ذلك الزواج باطلاً (٢) كذلك فإن تحديد النسل (أو ما يسمونه بتنظيم الأسرة) يناقض مقصد الزواج على النحو سالف الذكر ، بل ويناقض مقصداً عاماً من مقاصد الشريعة وهو الحفاظ على النسل ... وذلك إذا لم تتحقق ضرورة فردية له ، والضرورة متروكة تقديرها لديانة (٣) .

(١) راجع عرضاً وتحليلاً جليلين للإمام الشاطبي في كتابه الموافقات ج ٢ ص ٣٣٣ وما بعدها يقول المؤلف رضى الله عنه : « كل من ابتغى في تكاليف ما شرعت له فقد ناقض الشريعة ، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل . فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل » . وقد قدم على ذلك أدلة سنة يقول في أولها : « فقد جعل ما قصد الشارع مهمل الاعتبار ، وما أهمل الشارع مقصوداً معتبراً وذلك مضاد للشريعة ظاهرة ، وفي الثاني يقول أن حاصل هذا القصد يرجع إلى أن ما رآه الشارع حسناً فهو عند هذا المقاصد ليس بحسن وما لم يره الشارع حسناً فهو عنده حسن ، وهذه مضادة أيضاً (ص ٣٣٤ المرجع السابق) .

(٢) هذا ما اخترناه من بين آراء الفقهاء باعتباره متفقاً مع الأصول العامة وهناك آراء أخرى حيث جرى التفريق بين حالين أن يخفى هذه الحقيقة عند العقد ولا ينطقا بها عند انشاء الصيغة ، وبين أن يصرح عند انشاء العقد أنه يعقد عليها ليحلها للأول - واختلفوا في الحالين بين قائل بالبطلان وقائل بالصحة (راجع تفصيلاً لذلك مؤلف الإمام محمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٣١٤) .

(٣) ونضيف أن ما أبيح بالجزء لا يصير مباحاً بالكل ، فإذا صحت نصوص تبيح أو تعفو عن يمنع النسل لضرورة فلا يصح أن تصير قاعدة عامة أو هدفاً وغاية تقوم عليها أجهزة رسمية .

* وعلى العموم فإننا ننبه إلى أن التصريف ركنين... ركن مادي هو الفعل المادي ، وهذا ينبغي ألا يخالف نصا وإلا وقع باطلا - على نحو ما قدمنا - ، وركن معنوي هو النية ، وهذه ينبغي ألا تخالف مقصدا خاصا ورد النص به أو مقصدا عاما تضافرت على دلالة عدة أدلة .. فمن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فتد وقعت هجرته باطلة .

على أننا في مجال الحكم بالظاهر لا نحاكم النوايا إلا أن تتصل بالأعمال ويقيم عليها الدليل ، وحساب ذلك عند الله يوم القيامة .

وفي مجال البطلان ... فإنه لأهمية إلالم يظهر منه القصد إلى مخالفة مقصد محدد للشارع أو مقصد عام له فمثل ذلك يقع باطلا تماما كما يبطل العمل المخالف من ناحية ركنه المادي (الفعل) .

والدليل على ما قدمنا هو ما سبق التذليل به على الركن المعنوي للعبادة يضاف إليها أن وقوع المخالفة لقصد الشارع يمثل استهزاء بآيات الله ، استهزاء بمقصدها وغايتها ... ولا شك أن المقصد والغاية أهم من الشكل أو الصورة ، وقد ورد النهي عن الاستهزاء بآيات الله « ولا تتخذوا آيات الله هزوا » ، وورد في صياغة شديدة « ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم^(١) »

١٩٤ - آثار البطلان :

في فقه القانون يفرقون في آثار البطلان بين البطلان النسبي والبطلان المطلق وقريب من الأخير الانعدام فالأول تلحقه الإجازة ويصححه التقادم والثاني لا تلحقه إجازة ولا يصححه تقادم... والتفرقة تفقد أهميتها في علاقات

(١) التوبة ٦٥ ، ٦٦ .

القانون العام إذ لا يكاد يعرف البطلان النسبي ... فتبقى في مجاله التفرقة بين البطلان المطلق والانعدام، وهما وإن اختلفا في البداية من حيث الحاجة إلى تقرير البطلان المطلق بحكم قضائي بناء على نص وعدم حاجة الانعدام إلى ذلك. فإيهما في النهاية لا يكادان يختلفان من حيث الآثار ... فكلاهما يترتب عليه اعتبار التصرف كأن لم يكن .

وفي الفقه الإسلامي عرف فقه الأحناف تفرقه بين الفساد والبطلان الأول يصيب شروط التصرف والثاني يصيب أركانه ... وهو ما يشبه كثيراً التفرقة بين أحكام البطلان النسبي والبطلان المطلق بيد أن التقسيم لا يكاد يجد مجالاً له في مجال الفقه السياسي الإسلامي ... ولا يعرف ذلك الفقه التقسيم الآخرين. البطلان المطلق والانعدام ... إذ البطلان في الفقه الإسلامي ... لا يحتاج إلى نص ولا إلى تقرير قضائي ومن ثم فإن التصرف غير الشرعي إذا ما دمج بالبطلان فهو والانعدام سواء .

بيد أنه في مجال الفقه الإسلامي تفرقة دقيقة بين حقوق الله وحقوق العباد (١) .. انتهت في صياغة رائعة .. إلى اعتبار كل حق .. لله فيه حق باعتبار ما فيه من جانب التعبد ، ومن ثم صارت الحقوق .. إما حقوق لله خالصة ، أو حقوق غلب فيها حق الله ، أو حقوق غلب فيها حق العباد (٢) .

(١) أستاذنا المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة — أصول الفقه ص ٣١٠ وما بعدها .

(٢) الإمام الشاطبي — الموافقات ج ٢ ص ٣١٧ وما بعدها والدكتور حسين حامد أصول الفقه ص ١٠٧ وفي ذلك سبق الفقه الإسلامي الفقه الوضعي الذي جاء في نظريات حديثة أن يتحدث عن الحقوق الفردية باعتبارها وظائف اجتماعية من أحدث هذه النظريات نظرية التضامن الاجتماعي — للعميد ديجي ونظرية المنظمة لرينار .

وباعتبار المجال السيامى .. فإن مجال حقوق العباد الغالبة قليل ...
وعلى العكس يفتب حقوق الله الخالصة أو حقوق الله الغالبة .. ومن ثم كان
الجزاء هو البطلان أو الانعدام .

ونحن نعتبر حقوق العباد الغالبة مثل حرمة الشخص وحرمة مسكنه ..
نعتبرها فى الفقه السيامى حقوقاً لله غالبية .. لما نراه من أن العدوان على هذه
الحقوق مساس بقيم ومثلٍ حرصت الشرعية الإسلامية على كفالتها
فالعدوان على كرامة فرد أو حرمة شخصه أو حرمة مسكنه عدوان على
تكريم الله سبحانه لأدمية الإنسان ... تواترت عليها كثير من النصوص
« ولقد كرمنا بنى آدم » ، « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم
حتى تستأنسوا » ، « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » ، « من
أذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة » .

ومن ثم فإننا لا قبل - فى الفقه السيامى - تنازلاً عن هذه الحقوق ،
ولا إجازة لأى عدوان عليها ، ولا تقبل سقوطها بمضى المدة أو التنادم (١) ..

(١) قريباً من تلك النظرة نص الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية:
فى المادة ٥٧ منه على أن : « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة
الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى
يكفلها الدستور والقانون .. جريمة لا تسقط . الدعوة الجنائية ولا المدنية
الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه
الاعتداء » - وهو نص مستحدث دعت إليه الأحداث الدامية المؤسفة
السابقة على سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

الفصل الثاني

نظرية الدفاع الشرعي العام^(*)

١٩٥ - مقدمة :

من قبل أن تعرف النظم الوضعية حقوقاً للأفراد ... عرف الإسلام لهم حقوقاً لم يصل بعد إليها نظام .

ومن قبل أن تعرف النظم الوضعية حقوقاً للجماعة ، وتنزع إلى نظرية « المنظمة » كما رسمها « رينار » عرف الإسلام للجماعة حقوقاً .. أسماها الفقهاء حقوق الله .

بل لقد رسم الإسلام .. نظرية للحقوق لم تصل إليها بعد أحدث النظريات .. حين قسم أحد فقهاءه - استنباطاً من النهج - الحقوق إلى حقوق لله ، وحقوق للعباد .. وقال إنه ليس من حق للعبد إلا والله فيه حق ، ولكن حق الله قد يغلب ، وحق الفرد قد يغلب ، فكانت حقوقاً ثلاثة : حق لله خالص مثل حقه في التشريع ابتداءً ، وحقه في إقامة حد الزنى وحد الشرب (شرب الخمر) .. ، وحق لله غالب مثل حد القذف ، فإنه وإن كان حقاً لله فإن للعبد فيه حقاً أن يصاب عرضه لذلك كانت الدعوى شرطاً فيه^(١) أما حق العبد الغالب مثل القصاص .. فإن له أن يعفو ، ومع عفو

(*) هذه التسمية نقلاً عن المرحوم القاضي عبد القادر عودة في كتابه الرائد « التشريع الجنائي الإسلامي - ج ١ - ص ٤٨٩ طبعة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م .
(١) البدائع ج ٧ ص ٥٢ .

تتولى الأمر أن يوقع التعزير الملائم كما أن سائر الحقوق التي يسميها الوضعيون « حقوقاً فردية » هي في الواقع حقوق للعباد غالبية لكن فيها لله حقاً .. ألا يساء استعمالها ... وأن تستهدف تحقيق مقاصد الشارع الحكيم وهي مقاصد عليا عجزت الأوضاع الوضعية عن بلوغها .. حتى صارت الحقوق الفردية « اختصاصات أو أحكاماً يصفها بها الشارع .. أو بلغة القانون مراكز قانونية أو وظائف اجتماعية .. لبلوغ المقصد الأسمى .. الذي تتحدد به دائرة واسعة يخطو فيها الأفراد ويتمحرون^(١)»

ومن خلال هذا التقسيم الفريد — نستطيع بعون الله أن نرسم نظرية للدفاع الشرعي لم تصل إليها أحدث الأنظمة ولم تخطها أحدث الكتابات .
إن الاعتداء على حقوق العباد يولد حقاً في الدفاع الشرعي الخاص .
وإن الاعتداء على حقوق الله الخاصة أو الغالبة يولد حقاً بل واجباً في الدفاع الشرعي العام .

لكن إذا كانت حقوق العباد لله فيها حق فإنها كذلك تولد حقاً في الدفاع الشرعي العام وإن لم يصل إلى المرتبة السابقة .

والدفاع الشرعي لم تعرفه النظم الوضعية إلا حديثاً ... وعرفته قاصراً على مجال الحقوق الخاصة ، وفي هذا المجال كذلك يشوبه الكثير من القصور ، ويكفي حتى لا نخرج عن نطاق البحث أن نضرب مثلاً لرجل كان يزني بزوجة آخر .. فدخل عليها الزوج وهما في حالة التلبس ، فهم أن يقتلها لكن الزاني

(١) كان الامام الشاطبي رضى الله عنه صاحب ذلك التقسيم وتلك النظرية الثابتة الى الحقوق ، ولقد صاغ زميلنا الدكتور مصطفى كمال بوصفى نظرية للحقوق تقدمها في مؤتمر علماء المسلمين السادس (١٤ أبريل سنة ١٩٧١) — بحث غير منشور .

عاجل الزوج بالقتل ، فقضت محكمة الجنايات تطبيقاً للقانون الوضعى المصرى ، ببراءة القاتل الزانى ... لأنه بالنسبة للقتل كان فى حالة دفاع شرعى ، ولأنه فى جريمة الزنى قد مات الزوج قبل أن يقدم الشكوى اللازمة لتحريك الدعوى ... وهكذا فى ظل القوانين الوضعية يقتل ويزنى فى آن واحد ... ويفلت من الحد والتصاص ، بل ومن كل عقاب !!!

وقد عالج الفقهاء الدفاع الشرعى الخاص تحت عنوان « دفع الصائل » (١) ولعله أكثر تحديداً ودلالة على المعنى من اصطلاح الوضعيين ، وعالجوا الدفاع الشرعى العام تحت عنوان « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » أو الحسبة .

وإذا كان القسم الأول يخرج كثيراً عن موضوع بحثنا فإننا نكتفى ببيان القسم الثانى والله المستعان ، فنتناوله فى مبحثين :
مبحث أول نحاول فيه بناء نظرية عامة .

ومبحث ثان نتعرض فيه لمراحل الدفاع الشرعى العام .

(١) الصائل من صال يصول صولا ومنه المصاولة والصيال والصيالة بمعنى القتال أو الوثوب .. وكلها تدور حول معنى الاعتداء ، فهى أبلغ فى تمثيل حقيقة الدفاع الشرعى أنه دفع اعتداء أو دفع لمعتد (راجع المقاموس المحيط - ص ٤ - ج ٤ - مادة صال ، ومختار الصحاح للامام محمد الرازى ص ٣٧٤) .

المبحث الأول

النظرية العامة

١٩٦ — طبيعة الدفاع الشرعى العام :

يكون الدفاع الشرعى العام بمناسبة عدوان على حق من حقوق الله .. فيبيح دفع هذا العدوان بما يصل إلى حد القتل أو القتال (١).

وسبب الإباحة هنا راجع إلى أن الفرد يمارس « رخصة » داخل واجب فرضه الشارع عليه في إنكار المنكر — فكل حق في الإسلام يتضمن واجبه هو جانب حق الله في ذلك الحق ، وكل واجب يتضمن حقا — أو بالأدق

(١) القتل بالنسبة لحقوق الله المتعلقة بالأفراد .. كالقتل دفعا لجريمة الزنى باعتبار أن التكليف السليم في الاعتداء على العرض أنه اعتداء على حق الله — وقد جاء في الفقه الإسلامى أن من قتل من زنى بامراته فلا دية عليه ولا قصاص — وهو عكس المعمول به في القانون إذ ينظر الى الأمر نظرة مغايرة فيجعل ذلك مجرد ظرف مخفف — وأساس ذلك ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه من أنه بينما كان يتغدى يوما إذ أقبل عليه جل يمدو ومعه سيف ملطخ بالدم فجاء حتى قعد مع عمر فجعل يأكل حتى أقبل جماعة من الناس فقالوا يا أمير المؤمنين ان هذا قتل صاحبنا مع امرأته فقال عمر ما يقول هؤلاء ؟ فقالوا : ضرب بسيفه فقطع فخذى امرأته وأصاب وسط الرجل فقطعه اثنين — فقال عمر أن عاجلوا فعد . رواه هشيم عن مغيرة عن إبراهيم — أخرجه سعيد ، وإن كانت المرأة مطاوعة فلا ضمان عليه فيها وإن كانت مكرهة فعليه القصاص (المغنى ج ١٠ ص ٣٥٠ ، واشترط البعض أربعة شهود وفرق البعض بين المحصن وغير المحصن) راجع المذهب ج ٢ ص ٢٣٥ والفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٩٦٧ والشرح الكبير للدريز ج ٤ ص ٢١٢ ، الرملى ج ٨ ص ٤٠ . أما القتال فيكون دفعا عن حقوق الله — المتعلقة بالأمة كلها ، كالقتال لإقامة شرع الله « حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » وهو ما سنفصله باذن الله عند الحديث عن نظرية الخروج .

رخصة — تقتضيها ممارسة ذلك الواجب^(١) .

وواجب إنكار المنكر — عند الفقهاء — واجب كفاً^(٢) بمعنى أنه
إذا قام به « بعض » كاف سقط عن الباقي ، وإن لم يقم به ذلك البعض الكافي
فقد أتمت الأمة كلها بترك هذا الواجب .

وعلى هذا الذي قاله الفقهاء ، فإن شراح القانون لم يستطيعوا أن يرتفعوا
« بمقاومة الظلم » — وهي إحدى صور الدفاع الشرعي العام في الإسلام —
لم يستطيعوا أن يرتفعوا به أكثر من مرتبة « الحق » ، فقد أعلنت الثورة
الفرنسية في إعلان حقوق الإنسان الصادر في سنة ١٧٩٩ أن حقوق الإنسان
هي الحرية ، والملكية ، والمساواة ، ومقاومة الظلم

Liberté, Propriété, égalité, Resistance a l'oppression

وبقي الإسلام متفردا بجعل مقاومة الظلم وغيره من صور المنكر في المجتمع
الإسلامي — واجبا وليس مجرد حق ، فيرتفع بالمجتمع إلى مستوى من الإيجابية
لا يصل إليه نظام آخر ، ويحقق بذلك كفالة القضاء على كل انحراف
يظهر من جانب السلطة ا

(١) تختلف القوانين الوضعية في وضع الدفاع الشرعي « الخاص »
بين الواجب والحق وتضيف بعضها الضرورة إلا أن بعضا من القوانين
لاحظت أن القول بأنه حق يقتضي أن يكون في مقابلته واجب ، ففضلت
استعمال لفظ حالة « الدفاع الشرعي » تأسيسا على أنه في التعبير
الدقيق « رخصة ، وليس حقا (تعبير حالة : القانون المدني المصري رقم
١٦٦ ، قانون الجزاء الكويتي م ٣٣ — تعبير « ضرورة » م ٧٢ من
القانون الليبي ، ٨١ ، ٨٢ من القوانين المغربي) راجع الدكتور محمود
مصطفى أصول قانون العقوبات في الدول العربية الطبعة الأولى
سنة ١٩٧٢ .

(٢) الفخر الرازي ج ٣ ص ١٩ ، الكشاف للزمخشري ج ١
ص ٣١٩ ، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ١٢٨ ، أحكام القرآن
للقرطبي ج ٤ ص ١٦٥ ، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٩ ، أسنى
المطالب ج ٤ ص ١٧٩ مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٤٨ .

بيد أننا نرى أن واجب الدفاع الشرعى العام ، ليس مجرد واجب كفائى بحيث إذا قام به البعض الكافى سقط عن الباقين ، فذلك ما قد يودى إلى شيء من « التواكل » يضعف فاعلية ذلك الواجب الخطير ... — لذلك فإننا نرى أن ذلك الواجب واجب عينى على كل فرد من أفراد الأمة إذا تحققت شروطه على النحو الذى سنشير إليه ، وسوف نجد أن هذه الشروط يمكن تحقيقها لدى كل فرد من أفراد الأمة على الأقل بالنسبة لبعض مراحل ذلك الواجب.

وهذا التكييف من جانبنا لذلك الواجب يعطيه دفعة وفاعلية تتحقق به أهداف ذلك الواجب الخطير ونحن نستند فى ذلك التكييف إلى ما يلى :

١ — إن أكثر من حديث نفى الإيمان عن لا ينكر المنكر ولو بتلبيه ، فقال أحدهما « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » ، (١) وقال الآخر « وذلك أضعف الإيمان » (٢)

ونفى الإيمان يقتضى أن يكون ذلك الواجب واجبا عينيا ، وإلا فمن لم يأت به فقد انتفى عنه الإيمان ، وذلك يتعارض تعارضا ظاهرا مع القول بأنه واجب على البعض إذ يندو البعض الآخر وقد انتفى عنهم الإيمان

٢ — ما جاء فى الحديث من أنه « لما وقعت بنو اسرائيل فى المعاصى نهتهم علماءؤهم فلم ينتهوا فجالسهم فى مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض واعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم » (٣) ، وذلك قول الله « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم

(١) من حديث رواه مسلم .

(٢) من حديث رواه مسلم .

(٣) رواه الترمذى وأبو داود وابن ماجه واللفظ للترمذى وقال

حسن غريب .

ذلك بما عصوا وكانوا يعتقدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون» (١).

والتناهى على النحو الموضح آنفاً - هو حد أدنى ... لا بد منه . . فإن تخلف فقد حقت لعنة الله .

ولا يكون ذلك إلا إذا كان واجب التناهى ، أو إنكار المنكر، واجبا عينيا على كل فرد من المسلمين كل حسب قدرته .

٣ - أن حديثا جاء فيه « إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون منهم وتنكرون ، فمن كره برىء ، ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضى وتابع (٢) فقد دل الحديث .. أن من كره بقلبه فقد برىء من الإثم وإن من أنكر بما هو أكثر من الكراهية فتمد تحققت له السلامة والنجاة ثم عقب بعكس الكراهية والإنكار فقال ولكن : من رضى وتابع أى من رضى فقد وقع فى الإثم ، ومن تابع فقد انتفت عنه السلامة والنجاة ، وحقت عليه المسئولية بالعقاب .

٤ - إن هناك قدراً من إنكار المنكر يقدر عليه الجميع وهو « إنكار القلب » فإن تخلف عنه فقد خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى جاء على سبيل الوجوب ولم يصرفه عن الوجوب صارف .

٥ - أنه بغير تحقق قدر من الإنكار .. فإن المسلم يعد بسكوته مشاركا فى الإثم مع مرتكب المنكر وهو بذلك إما فاعل أصلى أو شريك ... وكلا الصنفين مسئول فى فقه الإسلام وفى الفقه الحديث !

وهو ما بحثه الفقهاء فى « الجريمة بالترك أو بالامتناع »

(١) المائدة ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) جزء من حديث رواه مسلم .

٦ — إن الحجة الرئيسية لأصحاب التكليف الآخر لهذا الواجب هو «ورود من في النص القرآني الكريم » ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » فقد قالوا إن من تفيد التبعية^(١) فدل ذلك على أن قيام البعض بهذا الواجب يسقطه عن الآخرين ، ونحن نقول مع غيرنا إن (من) يمكن أن تكون للبيان كما يمكن أن تكون للتبعية ، وإذاوردت نصوص تفيد أن ذلك الواجب واجب عيني لا يسقط عن أحد من المسلمين إلا بشروط سقوط التكليف المعروفة، فإن من هنا وجب صرفها إلى المعنى البياني لا التبعية فيكون معنى الآية — والله أعلم — ولتكونوا أمة ... صفتكم كذا وكذا — كما قال سبحانه وتعالى في وصف المؤمنين في آية أخرى .

« والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله » ... فقد جعل أول صفة للمؤمنين بعد ولايتهم لبعضهم البعض أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأردفها بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله.. والصفة السابقة واجب عيني لأن من تولى الكافرين افتقد الإيمان « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادَّ الله ورسوله » « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » والصفات اللاحقة (إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله) كلها واجبات عينية ، كذلك صفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي آية أخرى يقدم سبحانه وتعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الإيمان نفسه « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف

(١) على سبيل المثال احياء علوم الدين للغزالي بمجلد ٢ ج ٧ ص ٥٠ .

وتنهونَ عن المنكر وتؤمنون بالله » ، ولا يمكن أن تتقدم صفة على الإيمان إلا إذا كانت واجبا عينيا . . على كل فرد . . لا يتحلل منه لأن غيره أداه !

والأمر بعد ذلك أمر استطاعة (١)

فمن استطاع التغيير باليد فقد وجب عليه ذلك ولا ينتقل إلى المرحلة الأخرى إلا في حالة عدم الاستطاعة ، ومن استطاع التغيير باللسان فقد وجب عليه ذلك ولا ينتقل إلى المرحلة الأخرى إلا في حالة عدم الاستطاعة ، فمن لم يستطع هذا ولا ذاك فإن هناك درجة يستطيعها الجميع ، ولا يعذر أحد بتركها وإلا افتقد الإيمان ، وهي أن ينكر بقلبه .

بيد أننا في علاج المنكر سنبين مراحل علاجه بما يتفق مع ترتيب -
الضرورات .

١٩٧ - ضرورات تتنازع الدفاع الشرعى العام :

١ - الدفاع الشرعى العام دفاع عن الشرعية التى يقوم عليها النظام الاسلامى ، ومن ثم فهو دفاع عن أولى ضرورات الدين .

٢ - لكنه قد يصطدم بضرورة أخرى هي من ضرورات الدين . . وهي ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية وسلامة الدولة الإسلامية إذ قد يترتب على الدفاع الشرعى فى أقصى مراحلها تفتيت وحدة الأمة الإسلامية

(١) والاستطاعة لا تؤثر على عينية الواجب ، لأن الله جعل شرط المحج الاستطاعة ، ولم يقل أحد أنه ليس بواجب عيني ، بل ان الأمر أكبر من ذلك . . ان الاستطاعة شرط فى كل الواجبات الشرعية عينية وكفائية ، أذ لا تكليف الا بمقدور - راجع تفسير المنارج ٤ ص ٣٥٣٤ لا أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٢٩ ، المرحوم القاضى عبد القادر عودقة التشريع الاسلامى ج ١ ص ٤٩٤ .

بمقاتل بعضها مع البعض الآخر ، كذلك قد يترتب عليه المساس بسلامة الدولة الإسلامية . . إذ قد يغري القتاتل الأعداء بالتدخل واحتلال أراضي الدولة الإسلامية أو بعض أراضيها ...

٣ - كذلك قد يصطدم الدفاع الشرعى بضرورة أخرى تلى ضرورة الدين : وهى ضرورة الحفاظ على النفس بما يرتبه القتال من تضحية بهذه الضرورة . من أجل ذلك . . كان لابد للدفاع الشرعى من شروط وكان لابد له من مراحل .

١٩٨ - شروط الدفاع الشرعى العام :

١ - وقوع المنكر :

وقد فُضَّ البعض^(١) تعبير المنكر على تعبير المعصية باعتبار أعم ، تأسيساً على أن إنساناً تدلّا يكون مكاناً كجنون أو صبي ويرتكب معصية كزنى مثلاً . . فإنه يكون واجبا دفع ذلك المنكر وإن كان الفاعل غير مسئول - وليس ذلك - فى رأينا - مصدر تعميم المنكر على المعصية إذ المسئولية ترتبط بأهلية التكليف بفض النظر عن الفعل نفسه منكرأ كان أو معصية - لكن المنكر أعم من ناحية أخرى ، بالمعصية - اصطلاحاً - تطلق على مادون الكفر ، أما المنكر فيتسع لكل ما أنكره الشارع الحكيم . من كفر أو فسق أو عصيان .

(١) الامام محمد الغزالى - احياء علوم الدين ج ٢ ص ٢٨٥ ، ويضيف الامام الغزالى شروطا لوقوع المنكر ١ - أن يكون ذلك فى الحال لأنه اذا كان قد وقع . . فإن الأمر يغدو مقابا على الفعل لا تملكه الا السلطة وقد استغنينا لذلك بقولنا « وقوع » المنكر ٢ - أن يكون ظاهراً بغير تجسس . . والا وقع المتسبب فيما نهى عنه الشارع وينهى عن المنكر ٣ - أن يكون مطلوباً بغير اجتهاد والا فتحتنا باباً للصراع بين الآراء والمذاهب ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ المرجع المذكور . (م ١٩ - المشروعية الإسلامية)

وتقدير المنكر يكون بالرجوع إلى شرع الله ... فكل ما أنكره شرع الله فهو منكر ولو تعارف عليه الناس وكل ما عرفه شرع الله فهو معروف وإن أنكره الناس .

فالناس الآن يتعارفون على منكرات كثيرة مثل شرب الخمر ، ولطم الحدود ، ومثل ما تناهبوا عليه منذ استعمرهم أعداء الإسلام من الحكم بغير ما أنزل الله ، وترك التشريع ابتداء لشركاء غير الله .

وهم من ناحية أخرى ينكرون كثيراً من العرف . . . ينكرون أن يكون للإسلام نظامه السياسى والاجتماعى ونظامه الاقتصادى ... ظنا منهم أنه جاء ليحبس بين جدران المساجد فلا يتعداها إلى حياة الناس !

بل حتى الأخيرة ... أداء الشعائر والنسك ... صارت بكل أسف - تنكر من أوساط عديدة ، وتوضع موضع السخرية . والاستهزاء ... حتى لقد صح ... الأثر القائل « القابض على دينه كالقابض على جمر » !

٢ - دفع المنكر بالقدر اللازم والمناسب :

أى بالقدر اللازم كما والمناسب كيفاً - وسوف يتضح هذا الشرط عند عرضنا لمراحل إنكاره بمشيئة الله .

٣ - ألا يؤدي الدفع إلى ما هو أنكر منه :

وهو شرط هام ... لأنه إذا أدى دفع المنكر لما هو أنكر منه فقد وجب دفع الأشد بالأخف ، ووجب الانتهاء عن دفع المنكر وإلا كان الدافع واقعاً في معصية أشد من التي ينهى عنها .

وهذا الشرط مأخوذ من قول الله « ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم » (١) ومن الآيات الأخرى الجارية في نفس المعنى .

(١) سورة الأنعام ١٠٨ .

كما أنه مأخوذ من القواعد الكلية التي قامت عليها شواهد من أدلة الشريعة الجزئية : مثل دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر ، ودفع الضرر مقدم على جالب المنفعة .

٤ — شروط في المحتسب :

العلم قبل الإنكار ، والحلم عند الإنكار ، والصبر بعد الإنكار. وذلك عدا الشروط العامة الواجبة في كل تكليف .

لما العلم قبل الإنكار — فلازم ليستبين الحق من الباطل والمعروف من المنكر !

لما الحلم عند الإنكار — فلازم لمواجهة كل حالة بما يقتضيها... من غير غضب ولا انفعال .

ويدخل البعض مع هذا الشرط شرط الورع وحسن الخلق^(١) ولا شك أنها أعم لكن في مجال التخصص فإن الأثر فيها هو الحلم.

ولما الصبر بعد الإنكار — فلما قد يجرح الإنكار من أذى أو إيذاء... وهو ابتلاء يتوقعه من سلك سبيل الداعين إلى الله على بصيرة . . . « يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور »^(٢) .

وفي سورة العصر « والمصر إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر » عتب على التواصي بالحق والتواصي بالصبر ... ليكون النفس طويلا في طريق شاق مليء بالأشواق... فلا يسأم ولا ينكص على أعقابها !

(١) الامام الغزالي المرجع السابق ص ٢٩٢ .

(٢) سورة لقمان ١٧ .

وهناك شرط مختلف عليه (١) :

وهو شرط الحصول على إذن سابق من السلطة .

فالبعض يرى ذلك باعتبار أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولاية فلا بد من الاستمرار فيها ممن له الولاية العامة ... والبعض الآخر لا يرى ذلك لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يستمد حقه من النصوص مباشرة... (٢)

ونحن نرى الرأي الثاني مؤكدين له بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ... وهو في رأينا — كما قدمنا — واجب عيني ، وليس مجرد واجب كفائي ، والواجب العيني لا يلزم أصلا الاستئذان فيه من الحاكم أو أولى الأمر — فليس يعقل أن يستأذن الإنسان في إقامة الصلاة أو في إيتاء الزكاة ... !

هذا من ناحية ..

ومن ناحية أخرى فإنه إذا صح هذا الخلاف في مجال الدفاع الشرعي الخاص فإنه لا يصح في مجال الدفاع الشرعي العام لأن الإنكار فيه موجه إلى الحاكم أو إلى السلطة أو إلى النظام .. فكيف تستأذن ممن ينكر عليه؟ (٣)

(١) الامام الغزالي — المرجع السابق ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ والفتاوى
النابذ ص ١٩٢ ، ١٩٤ المرجع السابق .
(٢) راجع الغزالي المرجع السابق ، عبد القادر الجيلاني — الغنية
ص ٣٥ أدبنا — منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين ص ١٥٦ —
الشيخ إبراهيم الشهاوي الحسبة في الاسلام ص ٤٨ الجويني —
الارشاد ص ٣٦٨ .
(٣) راجع فقرة (١٦٠) تحت عنوان « عصية الأمة » .

المبحث الثاني

مراحل الدفاع الشرعى العام

١٦٦ — هذه المراحل .. ضرورة :

قدمنا أن الدفاع الشرعى العام .. تتنازع ضرورات ..
الضرورة الأولى ضرورة الحفاظ على الشرعية باعتبارها أولى ضرورات الدين
الضرورة الثانية ضرورة الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية وسلامة أراضيها
وهي من ضرورات الدين

الضرورة الثالثة ضرورة الحفاظ على أنفس المسلمين .. وهي ضرورة تلي
ضرورة الدين

من أجل ذلك كانت المرحلية ضرورة للتوفيق بين هذه الضرورات
فإذا أمكن حفظ الشرعية .. بتضحية أقل فلا ينبغي أن تتجه إلى الأكثر
وإذا لم يمكن حفظ الشرعية إلا بتضحية أكبر .. فلتسكن التضحية الأكبر ..
ولتبقى الشرعية فإنها .. أساس للأمة وأساس للدولة .. ولا بقاء لبناء
يخبر أساس ...

من هنا ..

بدأنا بالمرحلة الأولى ... إنكار القلب مع الاعتزال ...
قد تؤدي إلى تقويم المعوج وتغيير المنكر ... فإن أدت فلا يلجأ إلى
التي بعدها .

والمرحلة الثانية ... جهاد الكلمة

وهو بدوره درجات ...

تبدأ بالتعريف وتنتهى إلى التعنيف وبينهما النصح فى رفق واين ولا يلجأ
إلى درجة إلا إذا استنفدت التى قبلها .

والمرحلة الثالثة ... هى الامتناع .

الامتناع عن الطاعة وعن النصرة ... باعتبارها التزامين يقابلان التزام
الحاكم بالخضوع للشرعية فإن أسقط التزامه اسقطنا التزامنا .

ومن صور الامتناع ... الامتناع عن تطبيق الدستور أو القانون أو
اللائحة لخروج أى منها على شرعية الإسلام .

وتأتى المرحلة الرابعة ... إذا لم يفلح ما سبق

وهى إسقاط الحاكم نفسه بعد إسقاط حقوقه .. وهذه والتى تليها آخر الدوام .

والمرحلتان الرابعة والخامسة يقررها أهل الحل والعقد ، فهم الذين كان
إليهم عقد الخلافة ... وهم الذين يكون إليهم حل الخلافة .

ولا تعارض بين ذلك وبين ترتيب هذه المراحل ترتيباً عكسياً فى حديث
« من رأى منكم منكراً » لأن النظرة الثاقبة إلى هذا الحديث تؤيد الترتيب
الذى نقول به ولا تنفيه فإن الحديث يقيد مرحلة اليد ومرحلة اللسان بالاستطاعة .
بينما يطلق مرحلة القلب من الاستطاعة ... لأن المرحلة الأخيرة مستطاعة
بالنسبة للجميع وعلى ذلك فلا يلجأ إلى المقيد إلا بعد استنفاد المطاق ، ولا يلجأ
إلى ما هو أكثر تقييداً إلا بعد ما هو أخف تقييداً .

المرحلة الأولى

إنكار القلب

٢٠٠ — طبيعة هذا الجزء :

هذا الجزء واجب وليس مجرد حق.

وهو واجب عيني في مواجهة كافة المسلمين .. إذ لا يملك أحد أن يعتذر بعدم القدرة عليه .

على الأعم بالنسبة لشطره الأول (وهو إنكار القلب ، وعلى الأغلب بالنسبة لشطره الثاني) .

دليل ذلك .. أن حديثنا عن إنكار القلب ، بأنه أضعف الإيمان ، وحديثنا آخر عبر عنه بأنه ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل فضلا عن أن الحديث الأول قيد إنكار اليد ، وإنكار اللسان بالاستطاعة بينما لم يرد هذا القيد بالنسبة لإنكار القلب ... ومن ثم فيمكن أن يقال بانتفاء الإيمان مع تخلف إنكار القلب ، ومن هنا يمكن القول بأنه واجب عيني بالنسبة لغير القادر على إنكار اليد أو إنكار اللسان .

وهو بالنسبة للجميع كذلك واجب عيني إذ لا يصبح إنكار اليد أو اللسان مع رضى القلب وإلا تخلف عن العمل ركنه المعنوي ، وكان ثلثة في إيمان المسلم أن يرضى قلبه بمفكر يخالف شرع الله !

٢٠١ — أحكام هذا الجزء :

• أو ما يرتبه المنكر من آثار خارجية .. هو إنكار القلب .

وهو عمل قاب لا يعتذر المسلم بتركه .. إلا أن يكون في قلبه مرض !

وهو أول رد فعل للمنكر في المجتمع القائم على شريعة الله وهو يتم تلقائياً في مجتمع ربى على المعروف ، فكان على الفطرة السليمة التي تنكر كل منكر !
وكل مسلم مطالب بهذا الواجب ... باعتباره المرحلة الأولى لرد العدوان على شريعة الله !

وهو قائم بالنسبة للقادر على غيره وغير القادر ،
ذلك أن القادر لا يستطيع - طبيعة - أن ينطلق إلى إنكار اللسان وإنكار اليد ، وقلبه مطمئن بالمنكر راض به .
ذاك ، وهو لا يستطيع - شرعاً - أن يهم بعمل وقصده متجه إلى خلافه ،
ونيتة معقدة على غيره ... إذ يفقد العمل ركنه المعنوي ... ويفقد حابطاً بغير ثواب !

أما غير القادر ... فإنه يتعين عليه هذا الواجب ... وإلا فقد الحد الأدنى للإيمان ، فليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل . فليحذر الذين يظنون أنهم ناجون من غضب الله وعقابه ... وقلوبهم راضية بما حولهم من منكر ... وأحياناً مستبشرة به أو لاعبة وساخرة !

• ويلزم عمل القلب عمل الجوارح .. لكنه عمل سابي هو الاعتزال ..
أى اعتزال المنكر ... واعتزال أصحابه ولقد حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقر الاعتزال بإنكار القلب حين قال « ولكن من رضى تابع » .
فمن رضى فقد اتقى عنده إنكار القلب ، ومن تابع فقد اتقى عنده اعتزال الجوارح ... ومن ثم حق عليه الإثم وانتفت عنه السلامة !

والاعتزال هو الترجمة العملية لإنكار القلب ، وهو الشاهد على صدقه بغيره يفتدو إنكار القلب من قبيل الأمانى ... أو يفتدو مرحلة أخرى يتناقض فيها عمل القلب مع عمل الجوارح ، فيكون لونا من ألوان النفاق !

٢٠٢ - شرعية هذا الجزاء :

يحدد هذا الجزاء أساس مشروعيته في :

١ - ما قدمنا من حديث « ... فمن لم يستطع فبقليه » و حديث « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » ..

٢ - نهى القرآن عن الركون إلى الظالمين « ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار ... » والركون يبدأ بعمل القلب بالرضى عنهم وعن ظلمهم ، وينتهي إلى عمل الجوارح .. وهو متابعتهم ... فنهيه عن الركون نهى عن الرضى بإنكار القلب ، ونهى عن المتابعة بالاعتزال .

٣ - نهى الحديث صراحة عن الرضى والمتابعة في قوله صلى الله عليه وسلم « ولكن من رضى وتابع » أى من رضى وتابع فقد وقع في الإثم والمعصية ، ومن أنكر فقد سلم .. أى سلم من الإثم والمعصية ، وما وراءها من غضب وعذاب !

٤ - إن عدم التناهى عن المنكر - على هذا النحو - يستوجب لعنة الله : فقد ورد في الحديث « لما وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتهم علماءهم فلم ينتهوا فجالسهم وواكرهم وشاربهم فغضب الله قلوب بعضهم ببعض ، ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم » (١) وذلك قول الله « لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون » (٢).

٥ - ما في الرضى والمتابعة من اشتراك .. اشتراك معنوى بتوافر الرضى ، واشتراك مادى بتوافر المتابعة ، وللشريك - في فقه الشريعة وفقه القانون - عقوبة الفاعل الأصلي !

(١) أبو داود والترمذى وابن ماجه وهذا لفظ الترمذى وقال : حسن قريبه .

(٢) سورة المائدة ٧٨ ، ٧٩ .

٢٠٣ - آثار هذا الجزاء :

هذا الجزاء إن توافر كفيل بهز أركان الظالمين .. الذين يقارفون
الفحشاء والمنكر !

وإن بدا في ظاهره أنه سلبى ... ضعيف !
فلو توافر في مجتمع .. عدم الرضى بالمنكر قلبا
وعدم المتابعة عملا ...

فإنه تتم « مقاطعة » إيجابية للمنكر ..

لا يملك أمامها إلا أن يخف أو يختفى ..
لكنه لا يملك معها - أبدا - أن يتبجح ويتعالى !

وهو مع توافر سائر أنواع الإنكار - من البعض - كفيل بحول الله -
برد كل عدوان على شريعة الله .. وردعه ، وبغيره لا يستطيع البعض بالسنتهم
أو بأيديهم أن يحققوا ما يبتغون ، إنهم بغير إنكار القلب من الجميع واعتزالهم
للمنكر ، يبدون خارجين على رأى الكثرة التى ارتضت ذلك المنكر ، وهذا
ما يضعف من « الحق » ومن « حملة الحق » ، ويفسح الطريق أمام الباطل
ليبطش بالحق وأصحابه مستمسكا بما هو عليه من باطل ومنكر .

ولنا فى التطبيق أن تتصور أثر هذا الجزاء إذا صدر تشريع - يرخص
فى فتح محال لشرب الخمر فأنكر الجميع بقلوبهم ذلك ، ثم امتنع « الجميع »
عن ممارسة ذلك المنكر واعتزلوه

أيمكن أن يعيش بعد ذلك مثل هذا التشريع ؟ !

المرحلة الثانية

إنكار اللسان « أو جهاد الكلمة »

٢٠٤ — مقدمة :

كما كانت كلمة السوء .. تنفث الباطل وتغري بالحق .. فكلمة الحق ..
تعلو الحق ، وتخفض الباطل .. وهي ترتفع بالمؤمن إلى أعلى قمة .. قمة صيد
الشهداء .. كما تهوى كلمة السوء في النار سبعين خريفاً !
ولقد كانت معجزات الأنبياء من قبل محمد .. إبطال سحر أو إحياء
موتى .. وكانت معجزة محمد .. كلمة حق^(١) .. « والحق أنزلناه والحق
نزل »^(٢) فكانت أخلد على الزمان وأبقى في الوجدان .. وقامت عليها أقوى
وأعظم دولة في التاريخ .
تلك هي الكلمة ...

فلا يصح أن يستهان بها .. مقروءة ، أو مسموعة ، أو منظورة !

٢٠٥ — شرعية هذا الجزاء :

- ١ — من كل النصوص التي شرعت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ..
فلا شك أن من صور هذا وذاك إنكار اللسان .
- ٢ — من نصوص خاصة صرحت « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده
فإن لم يستطع فليسهه »^(٣) ، وصرحت « ... ثم تخلف من بعدهم خلوف يقولون

(١) الكلمة تطلق على الجنس ويقصد بها الكلمات .

(٢) سورة الاسراء ١٠٥ .

(٣) جزء من حديث رواه مسلم .

مالا يفعلون ، ويفعلون مالا يؤمرون ، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن ، ليس وراء ذلك من الايمان حبة خردل» (١) .

وأخيراً تلك القصة السامقة « سيد الشهداء حمزة وزجل . قام إلى إمام جائر فأمره ومهاه فقتله » أو « . . . أى الجهاد أفضل . . . قال (عليه الصلاة والسلام) « كلمة حق عند سلطان جائر » (٢) .

٣ — إن السكوت كتمان . . . وكتمان الحق حرام ، والسكوت عن الحق شيطان أخرس . . .

والسكوت من ناحية أخرى - إعانة على المعصية . . . إعانة بالسكوت والترك كما تكون الإعانة بالفعل والقول (٣) .

٢٠٦ — طبيعة هذا الجزاء :

هو واجب وليس مجرد حق .

وهو واجب على كل من يستطيعه .

وهو إن كان - فى رأى - بالنسبة للعامة واجباً كفائياً (٤) فهو بالنسبة للخاصة من أهل الاجتهاد والنظر واجب عينى ، إذ لا ينبغي لعالم أن يسكت على منكر والأصح فيه وعيد الله فيمن كتم العلم وكتم الحق . . . فمن كتم العلم ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار ، ومن كتم الحق فهو شيطان أخرس وهو

(١) جزء من حديث رواه مسلم .

(٢) رواه النسائى بإسناد صحيح .

(٣) يقول الفزالى أن الأعانة على المعصية معصية ولو بشرط كلمة

« أحياء علوم الدين ج ٢ ص ١١٢ » .

(٤) وهذا هو الغرض الكلى وللدكتور ضياء الدين الرئيس إشارة

جيدة الى قيمة هذا الغرض باعتباره فرضاً جماعياً وتقدمه على الفروض

الفردية التى يطلق عليها اصطلاحاً الفروض العينية (راجع النظريات

السياسية - الطبعة الرابعة ص ٢٦٢ وما بعدها) .

إن اشترى به ثمنًا قليلاً من حرص على دنيا أو عرضٍ فإنما يأكل في بطنه ناراً .. يضلاها يوم القيامة سعيراً^(١)

٢٠٧ - مراحل الكلمة :

كما كان لجهاد المنكر مراحل .. ففي جهاد الكلمة مراحل كذلك

١ - مرحلة التعريف :

ويقصد بها تعريف مرتكب المنكر بأن ما يرتكبه منكر .. وهذه تكون في عبارة رقيقة غير جارحة ..

« فتولاه قولاً لنا .. لعله يتذكر أو يخشى »^(٢) ، « يا قومنا أجيئوا داعي الله وآمنوا به »^(٣) ، « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تمشون به ويفقر لكم »^(٤) ، « يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحْيِيكم »^(٥) .

وحديث الشاب الذي ذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ... يطلب إليه التصريح بالزنى .. فقال له : أترضاه لأهلك .. أترضاه لأهلك .. أترضاه لأختك .. وهكذا حتى استجاش فطرته السليمة وأثار فيه جانب الخير .. فنفر من ذلك المنكر واجتنبه ما بقي من عمره .

وفي هذا اللون من الأداء الرقيق اعذار إلى الله « قالوا معذرة إلى ربكم ولعلمهم يتقون » ، وفيه عون للمنصوح على الشيطان وهو في النهاية حجة على من يوجه إليه .

(١) الأحاديث والآيات في هذا المعنى معروفة .

(٢) طه ٤٤ .

(٣) الاحقاف ٢١ .

(٤) الحديد ٢٣ .

(٥) الأنفال ٢٤ .

١ — مرحلة الوعظ والتصح :

وهنا أيضاً رفق واين « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن »^(١) ، « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم »^(٢) .

« يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله »^(٣) .

« وإنا أو إياكم لدلى هدى أو فى ضلال مبين ، قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون ، قل يجمع بيننا ربنا ثم يفتح يميننا بالحق وهو الفتاح العليم »^(٤) .

وهكذا نماذج . . . من القرآن . . . من دعوات الأنبياء السابقين . . . من دعوة محمد عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين — وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء^(٥) .

وفى هذه المرحلة كذلك يتحقق الإعذار ، والعون ، وإقامة الحجة .

٢ — مرحلة التعنيف فى القول :

مثل قول هود لقومه عاد بعد أن طال معهم الأمد « اعبدوا الله ما لكم من إله غيره إن أنتم إلا مفترون » ، يا قوم لا أسألكم عليه أجراً إن أجرى

(١) النحل ١٢٥ .

(٢) العنكبوت ٤٦ .

(٣) آل عمران ٦٤ .

(٤) سبأ ٢٥ ، ٢٦ .

(٥) أبو يوسف — الخراج ص ١٠ ، الماوردى الأحكام السلطانية ص ١٥ ، نهاية المحتاج على شرح المنهاج ج ٧ ص ١٨٢ ابن حزم الفصل فى المال والأهواء والنحل ج ٣ ص ١٧١ وينسب هذا الراى إلى كبار الصحابة ، أبو عبيد فى الأموال ويضع شرطاً على التصح « من أراد أن يتصح لذى سلطان فلا يبيده له علانية ولكن ليأخذ بيده فيخلو به فان قبل فذاك والا فقد أدى الذى عليه .

إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَفَلَا تَعْقِلُونَ، وَبِأَقْوَمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدَّكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مَجْرِمِينَ^(١) .

« لَوْ لَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لِمُسْكُمْ فِيهِمَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ »^(٢) .

« أَفَ لَكُمْ وَلَمْ تَعْبُدُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ »^(٣) .

ولهذه المرتبة ثلاثة آداب :

أولها : ألا يلجأ إليها إلا للضرورة أى بعد فشل المرحلتين السابقتين .

ثانيهما : ألا تتمدى جانب الصديق فلا يقول له أو عنه ما ليس فيه .

ثالثهما : ألا تتمدى إلى مرحلة الفحش في القول فالأثر من — تحت كل الظروف — ليس بسباب ولا لعان !

٢٠٨ - أثر هذا الجزاء :

الكلمة الطيبة .. بذرة طيبة تؤتي أكلها إن أحسن اختياراً أرضها وأحسن وضعها وأحسن رعايتها « مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا .. »^(٤)

تحدث أثرها في نفس سامعها أو قارئها أو ناظرها ... إن توافرت لها شروط الأمر بالمعروف وآدابه .

وهي كفيلة بإحداث التغيير المطلوب .. من داخل النفس إلى داخل المجتمع !

ونحن أولى .. برعاية الكلمة الطيبة .. وفيما نزلت كلمات الله !

(١) هود ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ .

(٢) الأنفال ٦٨ .

(٣) الأنبياء ٦٧ .

(٤) إبراهيم ٢٤ ، ٢٥ .

أولى برعايتها .. مسموعة ، ومقروءة ، ومنظورة ، أولى بتوجيهها إلى
الغاية الكريمة التي يتغياها المجتمع الإسلامى فى حياته ووجوده ... وصولاً
إلى الله .. وحرصاً على كل ما يرضاه !
وعلى العكس من ذلك .. الكلمة الخبيثة .. نار تحرق .. بغير نور يضيء !
حتى تجث ما على الأرض من خير وقيم ومثل ... لتبقى الدار دار بوار !
« ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من
قرار »^(١) ، « ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار
البوار »^(٢)



المرحلة الثالثة

((الامتناع))

أو

((إسقاط حقوق الحاكم))

٢٠٩ - مقدمة :

إذا فشل إنكار القلب مع الاعتزال ، وفشل معه جهاد الكلمة بمراحله
الثلاث السابقة ... فلا بد من مرحلة ثالثة تسقط فيها حقوق الحاكم فى الطاعة
والنصرة ، ويتحقق به الامتناع من تنفيذ أمره أو أوامره تبعاً لقدر العvisية
التي ارتكبها والنكر الذى قارفه .

ويأتى بعد إسقاط حقوق الحاكم ..

إسقاط الحاكم نفسه .. كما سنشير فى المرحلة الرابعة بمشيئة الله .

(١) إبراهيم ٢٦ •

(٢) إبراهيم ٢٨ •

٢١٠ - طبيعة هذا الجزاء :

قد يبدو هذا الجزاء سلبيا .. وهو كذلك في مظهره .. لأنه لا يقتضى فعلا .. لكنه يقتضى تركا أو امتناعا !

.. لكن فاعليته لا تنكر .. إن إسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة .. تؤدي بالضرورة إلى سقوطه أو إسقاطه ! إذا لم يرعو ويعد عن غيه !

وهو - كالنهي عن المنكر - ليس مجرد رخصة أو حق !

إنه كذلك واجب .. واجب على المسلمين .. يقرع به أذانهم ...
أنف أعلامهم

وهو ليس كما يتبادر واجبا كفائيا إن أتاه البعض سقط عن الآخرين ، لكنه واجب عيني بالنسبة لكل من توافرت فيه شروطه .. وأولها القدرة ! فكل من قدر على الامتناع وجب عليه وإلا تحقق فيه الائم وحقت عليه المسؤولية باعتباره شريكا للحاكم في إثمه !

٢١١ - شرعية هذا الجزاء :

(أ) يجد هذا الجزاء أساسه الشرعي في كل نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنه لون من الأمر أو النهي بالفعل السلبي - وهو الامتناع . كما يتحقق الأمر والنهي بألوان أخرى من الفعل الإيجابي سوف ترد بعد قليل بمشيئة الله :

(ب) وإلى جوار ذلك نصوص خاصة بهذا اللون من الإنكار

مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم « سيكون أمراء فتعرفون منهم وتذكرون ، فمن كره برىء ، ومن أنكر سليم ، ولكن من رضى تابع »^(١)

(١) جزء من حديث رواه مسلم .

فقد أثبت السلامة لمن أنكر ، وعلى العكس من رضى وتابع لم يسلم من الأثم -
ومن ثم كان واجبا على المسلم ألا يرضى وألا يتابع .

* قوله عليه الصلاة والسلام : « هل سمعتم أنه سيكون أمراء من دخل
عليهم فصدقهم بكذبهم ، وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه وليس
يرد على الخوض ، ومن لم يدخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم ، ولم يعنهم على
على ظلمهم فهو مني وأنا منه وسيرد على الخوض » (١) .

فهذا الحديث نص في فضل الامتناع وثوابه « من لم يدخل عليهم ، ولم
يصدقهم ، ولم يعنهم » - ونص كذلك في اثم عدم الامتناع . . من دخل
عليهم وصدقهم واعانهم ...

* قوله عليه الصلاة والسلام في حديثه عن الأمراء الظالمين « فمن نابذهم
نجاة ، ومن اعتزلهم سلم أو كاد يسلم ، ومن وقع في دنياهم فهو منهم » (٢)
فقد جعل الحديث مرحلتين : مرحلة تتحقق بها النجاة تماما .. وهي لمن
ينابذ الظالمين وأقض مضجعهم .

ومرحلة تتحقق بها السلامة أو تكاد ... وهي لمن لم يقدر على هذه
النايذة فتتحقق منه الاعتزال لهم .

وإلا إذا لم تتحقق هذه وتلك ... فقد وقع في دنياهم فهو منهم ... يأخذ
نفس حكمهم .

* يؤكد المعنى السابق قول الله سبحانه « وإذا رأيت الذين يخوضون

(١) رواه أحمد والنسائي .

(٢) رواه الطبراني من حديث ابن عباس بسند ضعيف ، ويقوى منه
آثار كثيرة وردت في معناه .

في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وإما ينسينك الشيطان
فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين» (١)

فقد أمر بالإعراض وعدم القعود .. وكان ذلك في فترة مكة .

فلما كانت فترة المدينة .. وضع الجزاء «إنكم إذا مثلهم»، إن الله جامع
المنافقين والكافرين في جهنم جميعا «وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا
سمعت آيات الله يذكر بها ويستهرأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث
غيره، إنكم إذا مثلهم، إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا» (٢)
* قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أنصر أخاك ظالما أو مظلوما..
قال : أنصره مظلوما أفرأيت إن كان ظالما كيف أنصره ؟ قال : تحجزه
أو تمنعه عن الظلم فذلك نصره» (٣)

والمنع عن الظلم يتحقق بوسائل عديدة .. أولها الامتناع ..

(ح) إن الامتناع عن المشاركة في أمر غير شرعي نتيجة طبيعية لإخلاق
الحاكم بواجباته وفي مقدمتها التزام الشرعية بإقامة شريعة الله .. والنظام
الإسلامي يقوم على تبادل الالتزامات .. فإذا أسقط الحاكم واجبه .. سقط
واجب الرعية في طاعته ونصرته ، وهو ما يؤكد آيات وأحاديث الطاعة
— وقد تقدمت (٤) ، ويؤكد كذلك ما ورد في أم من لم يمتنع عن الطاعة
في حالة انتفاء الشرعية ، وهو ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث
سرية وأمر عليهم رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه ، وحدث أن

(١) الأنعام ٦٨ .

(٢) النساء ١٤٠ .

(٣) رواه البخاري .

(٤) راجع مقدمة هذا الباب .

غضب الرجل عليهم فأمرهم أن يجمعوا حطباً ويوقدوه ثم أمرهم بأن يلقوا بأنفسهم في النيران ، فلما هموا بالدخول قام بعضهم ينظر الى بعض ، وقال بعضهم — « انما تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم فراراً من النار أفندخلها فيما هم كذلك إذ خدت النار ، وسكن غضب « الأمير » ، فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال « لو دخلوها ما خرجوا منها إنما الطاعة في المعروف »^(١) .
فقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم امتناع هؤلاء عن طاعة أميرهم ، ووضح حدود الطاعة بأنها في « المعروف »

(د) إن الامتناع يتحقق به انتفاء الاشتراك في جريمة مخالفة الشريعة أو انتهاك الشرعية وانتفاء الامتناع — مع القدرة عليه — تتحقق به المشاركة في جريمة انتهاك الشرعية . . تتحقق المشاركة بالترك أو بالامتناع ، وهي جريمة سلبية عرفها فقه الإسلام قبل أن يعرفها الفقه الحديث^(٢) .

٢١٢ — نطاق هذا الجزاء :

الامتناع .. حق .. بل واجب .. على كل من يجب عليه الطاعة .
* وأول من يجب عليهم الطاعة .. من يلي الأمر بالنكر ممن هم في موضع المسؤولية .

فهؤلاء أول المخاطبين بالامتناع
الامتناع عن تنفيذ الأمر غير الشرعي
وبذا تشل حركة الظالم تماماً .. إذ لا يجد من ينفذ أوامره
* والأمة كلها مطالبة بالامتناع

(١) رواه البخاري .

(٢) ويسمى القانون الجريمة بالترك أو بالامتناع أو الجريمة السلبية وقد عرفت في الفقه الإيطالي أكثر من غيره من ألوان الفقه الغربي .

بالامتناع عن تنفيذ أمر غير شرعى أو قانون أيا كان درجته يتسم بعدم الشرعية .

* والامتناع ليس قاصراً على الامتناع عن الطلعة

لأنه يمتد إلى الامتناع عن نصرته في مواجهة الخارجين بحق على سلطانه لأنه امتناع عن الوقوف إلى جانب الباطل ، وامتناع عن الوقوف في وجه الحق * والامتناع في مواجهة الضرورات التى أشرنا إليها .. هو الآخر ضرورة حفاظا على الشرعية

لذا وجب أن تقدر بقدرها

فيكون الامتناع جزئياً .. إن كانت المخالفة جزئية .. فيقتصر على الأمر أو التصرف أو القانون غير الشرعى .

ويصير الامتناع كلياً ... إذا تباينت المخالفة أو اتسم النظام كله بعدم الشرعية !

* وهناك صورة من الامتناع تستحق شيئاً من التفصيل

هى امتناع القاضى عن تطبيق قانون أو أمر غير شرعى .

٢١٣ - الدفع والدعوى بعدم الشرعية :

في فقه القانون عرفت بعض البلاد الدفع بعدم الشرعية .. إذا خالفت اللائحة قانونا ، والدفع بعدم الدستورية إذا خالف نصاً دستورياً ... وذلك عند نظر قضية أمام القضاء يكشف التطبيق فيها أن النص المطلوب تطبيقه يخالف النص الأعلى منه ، أو يكون التشريع المطلوب تطبيقه لم يصدر وفقاً للشكل المنصوص عليه ..

ويتفق الجميع في قبول الدفع في الحالة الأخيرة ، ويختلفون في الحالة الأولى .

فالبعض يرى أن ليس للقضاء الخوض في شرعية التشريع المعروض أمامه للتطبيق^(١).

لأن وظيفة القاضي أن يحكم بالقانون، لا أن يحكم على القانون ..
ولأن في ذلك إخلالا بمبدأ الفصل بين السلطات إذ تغدو السلطة القضائية رقيبة على السلطة التشريعية فيما تصدر من تشريعات !
ويرد أنصار الشرعية على ذلك^(٢) :

أولاً : بأن القاضي يؤدي وظيفته .. إذ يعرض أمامه قانونان متعارضان ، أحدهما أدنى والآخر أعلى .. ولا بد أن يفصل في هذا التعارض ليطبق القانون .. فيطبق النص الأعلى ويطرح الأدنى .. فالمسألة لا تزال في مجال تطبيق القانون .

يؤكد ذلك أن القاضي يكتفي بمجرد « الامتناع » عن تطبيق القانون المخالف ، ولا يتعدى ذلك إلى الحكم عليه بإلغائه أو إبطاله .

ثانياً : القول بأن في ذلك اعتداء على مبدأ فصل السلطات وهو مبدأ هام تقوم عليه الدولة القانونية ... فإن الرد على ذلك أن هذا المبدأ ليس على إطلاقه ... بل رغم هذا المبدأ فإن ثمة تعاوناً واتصالاً بين السلطات واضحاً في أشد الدول ، أخذاً بهذا المبدأ .. فضلاً عن أن هذا الاعتراض قد يجد محلاً فيما لو قضى القاضي بإعدام القانون المخالف أو إلغائه .. لكنه إذ يكتفي

(١) راجع مبادئ القانون الدستوري — الدكتور السيد صبري ص ٢١٩ وما بعدها والمبادئ الدستورية الحية للدكتور عثمان خليل ص ٤٧ وما بعدها ، نظرية القانون للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٢) المرجعان السابقان .

بمجرد الامتناع عن تطبيقه .. فهو لا يجاوز حقه ، ولا يعتدى بذلك على السلطة المصدرة له بما يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ، بل إنه يمتنع عن مجازاة السلطة المؤسسة في عدوان وقع منها على السلطة المؤسسة إذ خالفت الأولى نص الدستور الصادر عن الثانية .

وإذا كان ذلك هو طريق الدفع *Voie d'exception* وهو الذى يكون لمناسبة نظر قضية أصلية ، يعرض أثناءها مثل ذلك الدفع .^(١)

فإن هناك طريقاً آخر هو طريق الدعوى الأصلية^(٢) *Voie d'action* وتكون أمام محكمة خاصة ، يطلق عليها « المحكمة الدستورية » أو « المحكمة العليا » وتختلف طريقة تشكيلها من نظام لآخر ، وتختص بالفصل فى دعوى عدم دستورية قانون ما^(٣) .

٢١٤ — الشرعية أمام القضاء الإسلامى :

القضاء — شأن كل مشئول فى دولة الإسلام — مخاطب بالامتناع عن تطبيق كل نص غير شرعى .. احتراماً للشرعية الإسلامية التى تقف فى مقدمة ضرورات الحفاظ على الدين .

(١) هذا الطريق مقرر فى الولايات المتحدة الأمريكية للمحاكم العليا والمحاكم الدنيا على سواء (راجع الدكتور السيد صبرى — مبادئ القانون الدستورى ص ٢١٩ وما بعدها وراجع رسالة الدكتور أحمد كمال أبو المجد .

(٢) هذا الطريق فى بعض دول أوربا مثل المكسيك والنمسا وتشيكوسلوفاكيا (الدكتور السيد صبرى المرجع السابق ص ٢٢٦) .

(٣) فى مصر أنشئت محكمة عليا للفصل فى دستورية القوانين وقد أسماها دستور سنة ١٩٧١ المحكمة الدستورية العليا — ونرى من حق هذه المحكمة أن تقضى بعدم دستورية أى قانون يخالف الشريعة الإسلامية — باعتبار أن شرعية مصر مستمدة من الشرعية الإسلامية لنص دستورها على أن دينها الإسلام ونحوه على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى ولا يستقيم مع هذه النصوص بأن توجد تشريعات مخالفة لنصه قطعى أو اجماع فى شريعة الله .

كذلك القضاء مسئول عن إهدار كل أمر أو قرار غير شرعى يتظلم منه الأفراد احتراماً لنفس المبدأ .

وذلك ليس مجرد حق بل هو واجب لا بد أن يأتية .

وكما يمكن أن تثار عدم الشرعية بطريق الدفع *Voie d'exception* فليس ما يمنع أن يكون كذلك بطريق الدعوى الأصلية *Voie d'action* أمام محكمة عليا يتوافر في أعضائها أهلية الاجتهاد .. لتحكم بإعدام كل تشريع غير شرعى .

وهذه مسألة تنظيم ...

بيد أن الأمر الذى ينبغى أن ننبه إليه أن الشرعية التى يستند إليها الدفع أو الدعوى هى أصلاً شرعية موضوعية .. بمعنى أن الأصل فى البحث حول مخالفة لقانون أياً كانت درجته .. للنص القطعى — فى الكتاب والسنة — أو الإجماع .. وذلك بغض النظر عن درجة التشريع ، فقد يكون النص الشرعى نصاً دستورياً ، وهو مالا يمكن تصوره فى النظام الوضعى .

وعلى العكس من ذلك لا يقبل الدفع أو الدعوى بعدم الشرعية للأنحة إذا خالفت قانوناً متى اتفقت هذه الأنحة مع الشريعة وكان القانون هو المخالف .. بل يجب طاعة هذه الأنحة .. وإعدام ذلك القانون المخالف .

إلا أنه من ناحية أخرى فإن القانون إذا لم يكن مخالفاً للشريعة .. فإن على السلطات الأدنى طاعته فإن خالفت عن ذلك — فى لأنحة أو قرار إدارى أو أمر .. كانت موصومة بعدم الشرعية لمخلفتها للأمر الأعلى — دستورياً أو قانوناً أو لأنحة — ذلك أن الطاعة فى الإسلام يجب — فى حدود الشرعية — من الأدنى للأعلى .

وهنا تكون الشرعية شكلية إذا راعت التدرج الهرمي .

لكن الشرعية الموضوعية الأغلب .. باعتبار أن النظرة الأولى هي مخالفة التشريع لشرع الله (نص أو إجماع أو عدم مخالفته ، ثم تأتي النظرة الثانية إلى التدرج الهرمي في حالة انتفاء المخالفة لشرع الله .

٢١٥ - أثر هذا الجزاء :

يترتب على امتناع المحكومين والحاكمين عن طاعة الحاكم فيما يخالف شرع الله .. سقوط ذلك التشريع أو الأمر المخالف لشرع الله .. إذ يترتب على الامتناع « وأد » ذلك الأمر المخالف .

فإذا كانت المخالفة لشرع الله متتامة .. فإن الامتناع يكون كلياً عن طاعة الحاكم ونهضته .. وذلك يؤدي — إذا أحسن أداء هذا الواجب — إلى سقوط الحاكم .. وإلا فإن المرحلة التالية تكون إسقاطه .

والامتناع — كوجه سلبي — يكون أعم من جانب الحاكم والمحكومين ومن ثم فإن أثره قد يكون أفضل مما سبقه من جزاءات .
فإن لم تؤثر هذه المرحلة ثمارها انتقلنا إلى المرحلة التالية .

المرحلة الرابعة

إسقاط الحاكم أو عزله

مقدمة :

قد يكون بتر عضو علاجاً لا بد منه لإنقاذ الجسم كله ...

لكن البتر لا يكون إلا بعد استنفاد سائر الوسائل

كذلك .. فلقد يكون إسقاط الحاكم أو عزله إنقاذاً للنظام كله

لكن الإسقاط لا يكون إلا بعد استنفاد الوسائل السابقة: إنكار القاب

مع الاعتزال ، إنكار اللسان بمراحله المتتابعة ، ثم إسقاط حقوق الحاكم على النحو سالف الذكر .

فإن لم تفلح الوسائل السابقة وتتابع عصيان الحاكم ، أو ارتكب مخالفة جسيمة ، أو قارف خيانة عظمى فليس من بد من إسقاطه . . . لأن بقاءه يهدد النظام نفسه . . . والفرد مهما كان موقعه يضحي به من أجل بقاء نظام يقيم شرع الله في الأرض ويعبد الناس لرب العالمين !

وتتحدث عن تكليف هذا الجزاء ، ثم عن كيفية ممارسته ، ثم عن آثاره . . .

٢١٦ — تكليف هذا الجزاء :

تحدث الفقهاء عن أن الخليفة ينعزل بنفسه . . . وتحدثوا عن فسق العقيدة وفسق الجوارح . . . وتحدثوا عن نقص الأطراف كأسباب للعزل^(١) وتحدثوا عن عزل الحاكم لجوره وظلمه^(٢) .

-
- (١) هذا قول الماوردي (الأحكام السلطانية ص ١٦) .
(٢) روى ذلك عن الأحناف « ويميزل به أى بالفسق والجور — إلا لفنته » .
(الحصكفي — اندر المختار — ج ١ ص ١١٥) ، الكمالان ابن الهمام وابن أبي شريف المسامرة شرح المسامرة ص ١٦٧ .
وروى ذلك عن الشافعية « وعن الشافعي رحمه الله أن الامام ينعزل بالفسق والجور وكذا كل قاض وأمير — شرح المعقائد النسفية للفتازاني ص ١٤٥ .
وقال البغدادي : ومتى زاغ عن ذلك كانت الأمة عيارا عليه في العدول به من خطئه الى صواب ، أو في العدول عنه الى غيره — وسبيلهم معه فيها كسبيله مع خلفائه وقضاؤه وعماله ومساعته ان زاغوا عن سنته عدل بهم أو عدل عنهم .
وقال الغزالي ، ان السلطان الظالم عليه ان يكف عن ولايته وهو اما معزول أو واجب العزل وهو على التحقيق ليس بسلطان (احياء علوم الدين — ج ٢ — ص ١٣٠) .
وقال الشهرستاني « وان ظهر بعد ذلك جهل أو جور أو ضلال أو كبر انخلع منها أو خلعه » (نهاية الاقدام ص ٤٩٦) .

وهم بذلك يجعلون العدالة شرطا في الابتداء وشرطا في الاستمرار ونحن نجد أساسا آخر أهم للعزل .

هو الواجب الأول من واجبات الحاكم الذى يقوم عليه شرعية النظام الإسلامى أعنى إقامة شرع الله ... — فإذا أخل الحاكم بواجبه فعدل عن شرع الله أو عدل به فقد ترتب للطرف الآخر الذى أعطاه البيعة حق ... بل واجب فى أن يعدلوا به أو يعدلوا عنه .

ولا شك فى هذا الحق ... لقيام النظام الإسلامى على أساس من الرضا ، ابتغاء غاية محددة هي إقامة شرع الله ... ومن ملك التولية فى الابتداء لهذه الغاية ، ملك العزل فى الانتهاء لنفس الغاية — وهو ما قد يبدو من عبارات بعض الفقهاء^(١) .

ولا شك أن العزل — بهذه المثابة — وسيلة لسياسة لتصحيح الوضع ورد الحق إلى نصابه .

٢١٧ — من يمارس هذا الجزاء :

شرعية النظام السياسى الإسلامى غاية يضحى من أجلها .

وعزل حاكم وسيلة من أجل هذه الغاية .

لكنها وسيلة خطيرة قد تؤدي إلى فتنة تهدد الغاية نفسها ، ومن ثم وجب

(١) وقال الأبجى « للأمة خلع الامام وعزله بسبب (المواقف ج ٨ ص ٣٥٣) — وأضاف الشارح « مثل أن يوجد منه ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس أمور الدين كما لهم نصبه واقامته لانتظامها واعلائها ويقول ابن حزم « فهو الامام الواجب طاعته ما قاننا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فان زاغ عن شيء منهما منع من ذلك وأقيم عليه الحد والحق فان لم يؤمن أذاه إلا بخلعه خلع وولى غيره (الفصل فى الملل والأهواء والنجل ج ٤ ص ١٠٢ وراجع الدكتور السنهورى فى الخلافة ص ٢٢٤ ، والدكتور نواد النادى المشروعية ص ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

استعمال الوسيلة على نحو دقيق .. بحيث لاتتاح للعام والخاص على السواء،
وإلا عدلنا عن الوسيلة سداً للذريعة .

وكما لا يمسك بالمبضع أى إنسان لبتز عضوا من الأعضاء .. فإنه لا ينبغي
أن يقرر العزل كذلك أى إنسان ..

وإذ نرى أن يكون أمر المسلمين إلى هيئتين .. أهل الاجتهاد يستنبطون
الأحكام من أدلتها لمواجهة الحاجات الجديدة ، وأهل الحل والعقد يواجهون
سائر الأمور العامة التى تهتم المسلمين ، وإذا كان أفراد هاتين الهيئتين على
مستوى من العلم والمسئولية يؤهلهم لأن يتقدموا الناس ، وإذا كان أفراد
هاتين الهيئتين هم الذين يعتقدون البيعة للحاكم أو الخليفة فى الابتداء .. فإنه
يكون إليهم — باعتبارهم ممثلين للأمة — أن ينقضوا بيعته الحاكم فى الانتهاء
إذا أخل بالشرعية وخرج على النظام واستنفذت سائر الوسائل فى تقويمه^(١).

وعلى ذلك لا نرى ترك العزل للعامة يقررونه .. لما قد يؤدى إليه ذلك
من الفوضى والفتنة والمهرج .. وإنما يقرر العزل من أولتهم الأمة ثقتها
وأثمنتهم على أعز ما لديها ، وجعلتهم بذلك شهداء على الشرعية التى يقوم
عليها نظام الإسلام كله .

ويمكن كتفصيل « تنظيم » ممارسة هذا الجزاء بما يناسب الزمان والمكان
٢١٨ — أثر هذا الجزاء :

يترتب على هذا الجزاء .. نزع السلطة من الحاكم الخارج على شرعية

(١) ويرى الزميل الدكتور فتحى عبد الكريم أن يكون العزل الى محكمة
عليا فى بعض الحالات ومع تقديرنا لهذا الرأى فأننا نرى أن العزل لرئيس
الدولة أمر سياسى .. هو حق الجهة التى ولته وإذا كان أهل العقد والحل هم
الذين يولون نيابة عن الأمة فأننا نرى أنهم الأحق بأن يعزلوا كذلك نيابة عن
الأمة — راجع ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢٠ — نظرية السيادة فى الفقه الدستورى
الاسلامى — بحث مقارن .

الإسلام ... باعتباره أخل بواجبه . . في إقامة شرع الله لإخلاها نجسها لم
تفاجع معه وسائل التقويم المتقدمة !
ولا شك أنه يلزم مع عزل الحاكم .. تولية غيره في نفس الوقت حتى
لا يبقى الأمر فوضى ولا تتعرض الأمة للفتنة ولا نظامها لهزة عنيفة قد تورثه
شرخا في جداره أو تأتي بنيانه من القواعد .

والأمر بيد المجتهدين وأهل الحل والعقد ليوافقوا بين الأضرار ... أضرار
الإخلال بالشرعية وأضرار عزل الحاكم وما قد يترتب عليه .. فإن رجحت
الأولى أقدموا على العزل وإن تساوت أقدموا كذلك باعتبار الشرعية غاية
والعزل وسيلة .. لكن إن رجحت أضرار العزل امتنعوا عنه .. حفاظا
على الغاية نفسها من أن تهددها الوسيلة وتؤدي بها . !
وبعد هذه الرحلة ننقل إلى المرحلة الأصعب والأخيرة
مرحلة الخروج !!!

المرحلة الأخيرة

« اسقاط الحكم »

أو

« نظرية الخروج »

٢١٩ — أولا : صعوبات :

الصعوبة الأولى :

الخروج على النظام ليس بالأمر الهين، لما تراق فيه من دماء، ولما قد يؤدي
إليه من الإتيان على البنيان من القواعد، فينقض على من فيه .. وهذه قد
تكون .. فتنة .

كذلك فالسكوت على نظام غير شرعي ليس بالأمر الهين، وهو يحاد الله
ورسوله والمؤمنين .

وتلك بلا ريب فتنة كبرى .. أكبر من القتل !

الصعوبة الثانية :

أنه وردت أحاديث كثيرة .. تنصح بالصبر واحتمال الأذى .
ووردت كذلك أحاديث تأذن بالخروج أو تحض عليه ! فأى الأحاديث
أولى بالأعمال ؟

الصعوبة الثالثة :

مذهب الصحابة في هذا الأمر قد يبدو غير واضح فقد خرج البعض مع
الحسين رضى الله عنه حين اعتقد عدم شرعية النظام .
وأبى البعض الخروج .

وآثر فريق ثالث اعتزال الفريقين !

الصعوبة الرابعة :

حساسية الكثيرين عند الكتابة في الفقه السياسى عامة وفي هذا المبحث
الخطير خاصة !

وإذ تقدم بعون الله على الكتابة في هذا البحث .. نعرض عن الصعوبة
الرابعة .. لنكون بإذن الله ممن يخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله ، إحساساً
بأننا نحمل — بعون الله — ميراث الأنبياء ، ووجلا من عاقبة كتمان الحق
« أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون » .

ونقتصر بإذن الله على بيان ما قيل من آراء تحت عنوان « النظرية
التقليدية » ، ثم نقب على ذلك بما نراه تحت عنوان نحو نظرية محكمة للخروج .

٢٢٠ — ثانياً : النظرية التقليدية :

يتنازع الخروج فيها رأياً :

رأى يرى الصبر ، ورأى يرى الخروج ، والأول عليه — حسبما تذكر
المراجع العلمية — جمهور أهل السنة والثانى عليه ابن حزم والمعتزلة والخوارج .

فوبعض من أهل السنة وإن كان ابن حزم يذكر غير ذلك — ونشير إلى حجج الطرفين على التوالي :

٢٢٢ — حجج أهل الصبر :

وهم يرون وجوب الصبر وتحريم الخروج استناداً إلى ما يلي :

١ — أمر الله بطاعة أولى الأمر « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ، وبالرد إلى الله والرسول عند التنازع « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » (١) .

٢ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو هريرة « ستكون قنّ القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي فمن تشرف لها تستشرفه فمن وجد ملجأً أو معاذاً فليعذ به » (٢) .

٣ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه حذيفة بن اليمان « كان الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأل عن الشر مخافة أن يدركني فقلت يا رسول الله : إنا كنا في جاهلية وشر ف جاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال نعم ، فقلت وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال نعم ، وفيه دخن ، قلت وما دخنه ؟ قال قوم يهدون بغير هدي تعرف منهم وتنكر ، قلت فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال نعم ، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها ، قلت يا رسول الله صفهم لنا ، قال هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، قلت فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال تلزم جماعة المسلمين وإمامهم ، قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » (٣) .

(١) النساء ٥٩ .

(٢) البخاري ج ٩ ص ٦٤ .

(٣) البخاري ج ٩ ص ٦٥ .

٤ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن عمر « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » (١) .

٥ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه ابن عباس « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات مات ميتة جاهلية » (٢) .

٦ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه زيد بن وهب « إنكم سترون بعدي أثره وأموراً تنكرونها ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا لهم حقهم وسلوا الله حقكم » (٣) .

٧ — قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه عبادة بن الصامت « دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه فقبل فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا ، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا ، وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان » (٤) .

-
- (١) البخاري ج ٩ ص ٦٠ .
 - (٢) البخاري ج ٩ ص ٦٣ .
 - (٣) البخاري ج ٩ ص ٥٩ .
 - (٤) البخاري ج ٩ ص ٥٩ .

كفراً بواحا : أي ظاهراً — وقد اختلف العلماء في المراد بالكفر هنا هل هو الكفر الحق ، أو المعصية والاثم فقد جاء في بعض روايات البخاري لهذا الحديث إلا أن تروا معصية بواحا ، وفي بعضها إلا أن يأمرؤا بائم بواح ، واستظهر العلامة ابن حجر في شرحه المعروف بصحيح البخاري حمل الكفر على حقيقته إذا كانت المنازعة في الولاية أي ليس لأحد أن يتصدى لنزع الولاية من الخليفة أو الإمام إلا إذا ارتكب الكفر الظاهر الذي لا يحتمل التأويل كما استظهر حمل الكفر على معنى المعصية كما جاء في بعض الروايات — فيما عدا الولاية أي فينازعه فيما عداها إذا رأى منه معصية أو أثماً فينكر عليه ويتوصل إلى تثبيت الحق بلا عنف .

ويذكر الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم أن معنى ألا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا نعترض عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً فإذا رأيتم ذلك فانكروه عليهم وقولوا الحق أينما كنتم .

٨ — قوله عليه الصلاة والسلام : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأوكره ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »^(١).

٩ — ما ذكر من أن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر يوماً ما سيكون من خيار الأئمة وشرارهم فقليل له حينئذ أفلا نناذبهم عند ذلك فقال لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة ولا شك أن الإشارة إلى إقامة الصلاة إشارة إلى إقامة الدين كله... وإنما اقتصر النص عليها باعتبارها عمود الدين^(٢).

ويذكر ابن حزم روايات أخرى : أقاتلهم : لا ما صلوا ، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل — وفي بعضها فإن خشيت (أى عندما يريد الإمام أو الوالى أن يقتلك) أن يهرك شماع السيف فاطرح ثوبك على وجهك وقل إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار .

١٠ — قوله عليه الصلاة والسلام : من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعمه إن استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر^(٣).

١١ — وعن الزبير بن عدى قال أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه

وأما الخروج عليهم وقتالهم لحرام وإن كانوا فسقة ظالمين ، وسبب التحريم ما يترتب على ذلك من الفتن واراقة الدماء وهذا ما عليه جمهور العلماء ، بل قد ادعى أبو بكر ابن مجاهد فيه الاجماع ، وقد رد على دعوى الاجماع على هذا بقيام الحسين وأهل المدينة على بنى أمية ، وبقيام جماعة عظيمة من التابعين والصدر الأول مع ابن الأشعث على الحجاج .

(راجع الدكتور محمد يوسف موسى — نظام الحكم فى الاسلام ص ١٤٦ وما بعدها) .

(١) متفق عليه .

(٢) فى هذا المعنى الدكتور محمد يوسف موسى المرجع السابق ص ١٦٣ والحديث رواه مسلم .

(٣) رواه مسلم .

(م ٢١ — المشروعية الاسلامية)

ما نلتقى من الحجاج فقال اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده شر منه حتى تلقوا ربكم ، حديث سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم^(١) .

١٢ — وقوله عليه الصلاة والسلام فيما يرويه ابن عمر وأبي موسى : « من حمل علينا السلاح فليس منا »^(٢) .

١٣ — واعتزال عدد غير قليل من الصحابة لفتنة الخروج على علي بن أبي طالب رضي الله عنه كعبد الله بن عمر ، ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعدم استجابة عثمان من قبل لطلب الثوار . وما حدث للحسين ومن خرجوا معه ، وقد نُصحوا من عدد من الصحابة بعدم الخروج .

١٤ — الحفاظ على وحدة الأمة وتجنّبها الفتنة . . غاية كبيرة ضرر التفريط فيها كبير ، والضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر^(٣) .

٢٢٢ — ثانيا : حجج أهل السيف : (٤)

وهم يرون وجوب الخروج بالسيف استناداً إلى ما يلي :

١ — قول الله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان »^(٥) .

٢ — قوله تعالى « فقاتلوا التي تبغى حتى تنفيء إلى أمر الله »^(٦) .

(١) البخارى .

(٢) البخارى .

(٣) الدكتور محمد يوسف موسى — المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٤) يذكر ابن حزم أن على هذا الرأي طوائف من أهل السنة على رأسهم علي بن أبي طالب وكل من كان معه وعائشة وطلحة والزبير وكل من كان من الصحابة ومعاوية وعمرو بن العاص والنعمان بن بشر وكل الذين كانوا معهم من الصحابة والأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك والشافعي وشريك وداود ، وجميع المعتزلة والخوارج والزيدية .

(٥) المائدة ٢ .

(٦) الحجرات ١٠ .

٣ — قوله عليه الصلاة والسلام « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده حتى لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، فذلك أضعف الإيمان ، ليس وراء ذلك من الإيمان شيء »^(١) .

٤ — لاطاعة في معصية ، إنما الطاعة في المعروف وعلى أحدكم السمع والطاعة ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة^(٢) .

٥ — من قتل دون ماله فهو شهيد ، والمقتول دون دينه شهيد ، والمقتول دون مظلة شهيد^(٣) .

٦ — لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم^(٤) .

ويقول ابن حزم إنه لما كانت مجموعة الأحاديث الأولى توافق معهود الأصل فهي تتفق مع طبيعة المرحلة الأولى التي لم يؤمر فيها المسلمون بالقتال ، وكانت مجموعة الأحاديث الثانية قد جاءت بشريعة زائدة هي القتال والخروج... فإن المجموعة الثانية ناسخة للأولى . . ومن قال بغير ذلك فقد قفا ما ليس له به علم .. ألخ^(٥) .

ويوافق ابن حزم في رأيه مجموعة من المحدثين^(٦) .

(١) رواه مسلم .

(٢) ، (٣) رواه مسلم .

(٤) رواه الترمذي .

(٥) ابن حزم الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٤ ص ١٧١

وما بعدها .

(٦) الإمام محمد عبده — الإسلام والنصرانية ص ٦٥ الشيخ رشيد رضا الخلافة ص ٤٣ المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف السياسة الشرعية ص ٥٨ الدكتور عبد الرزاق السنهوري الخلافة ص ١٨٣ « بالفرنسية » محمد أسد منهاج الإسلام في الحكم ص ١٤٣ — ١٤٦ ، محمد يوسف موسى نظام الحكم في الإسلام ص ١٠٧ — أحمد هريدي نظام الحكم في الإسلام ص ١٤٠ .

ويقدم بعضهم أدلة أخرى (١).

* مثل قوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن عبد الله بن عمر «كننا إذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا «فيا استعلمتم» (٢).

* وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن معاذ «لا طاعة لمن لم يطع الله» (٣).

* وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن عبادة بن الصامت «لا طاعة لمن عصى الله تعالى» (٤).

* وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن علي بن أبي طالب «لا طاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف» (٥).

* وقوله عليه الصلاة والسلام فيما روى عن أبي سعيد الخدري «أفضل الجهاد من قال كلمة الحق عند سلطان جائر» (٦).

٢٢٢ — ثالثا : مذهب وسط :

وبين القول بوجوب الخروج ، والقول بوجوب الصبر وتحريم الخروج ، رأى البعض جواز الخروج دون أن يرتفع به إلى مستوى الوجوب ولا أن يهبط به إلى مستوى التحريم .

وهم في ذلك مستندون إلى مسالك بعض الصحابة الذين لم يشاركو في الخروج ، وفي الوقت نفسه لم ينكروا على الخارجين . . فعبروا بذلك عن الإباحة دون الوجوب أو التحريم (٧).

(١) محمد أسد في منهاج الحكم في الاسلام .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه أحمد .

(٤) رواه أحمد .

(٥) البخاري ومسلم .

(٦) رواه داود وابن ماجه والترمذي .

(٧) القاضي ابن محمد عبد الله بن مسلم الكناقي — العقد المنظم للحكام فيما يجرى بين أيديهم من العقود والأحكام ج ٢ ص ١١٣ ورسالة الدكتور فتحي عبد الكريم في نظرية السيادة ص ٣١٤ .

ثالثا : نحو نظرية محكمة للخروج

٢٢٣ - عيب في صياغة النظرية التقليدية :

يعيب النظرية التقليدية عدم التحديد ... إذ لا تبين لنا ... موقفنا إزاء نظام يقيم الشرعية في أسسها لكنه تقع منه بعض الأخطاء ، كما لا تبين لنا موقفنا إزاء نظام يرفض الشرعية تماما وهل يكون فيه الاختلاف السابق بين الصبر والسيف ، ثم لا تحاول التوفيق بين أحاديث الصبر والسيف وهو إذا أمكن لزم ، ثم لا تبين كيفية الخروج إذا وجب وهو ما نحاوله بذن الله فيما يلي :

٢٢٤ - أولا : إزاء نظام شرعى :

لا شك أن نظاما شرعيا يقوم على أسس الشرعية الثلاثة :

إقامة شرع الله ، دولة مسلمة ، أمة مسلمة . . هو نظام يحرم الخروج عليه ويبعد الخروج عليه خيانة عظمى . . عقوبتها حد الحراة « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض »^(١) .

وهو ما ناقشه الفقهاء تحت جريمة البغى أو حد الحراة وإزاء النظام الشرعى ... فإن المسلمين جميعا مدعوون لطاعة النظام ونصرته ... وافتدائه بكل عزيز من دم أو مال وحراسته حراسة مهج وقلوب .. قبل حراسة عساكرو ضباط !!

٢٢٥ - ثانيا : إزاء نظام غير شرعى :

فإنه على قدر خروجه على الشرعية الإسلامية يكون التقويم ... ويتدرج ابتداء ... من إنكار القلب مع الاعتزال .. إلى إنكار الكلمة بمراحلها ..

(١) المائدة ٣٣ .

من تعريف . . إلى نصيح . . إلى تعنيف . . ثم يأتي إسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة . . . إزاء كل عمل غير شرعي ثم إزاء النظام كله إن تبايع في عدم الشرعية . . ثم تأتي مرحلة إسقاط الحاكم وعزله وهو إجراء سياسي يلجأ إليه إن فشلت الوسائل السابقة .

وكل هذه الوسائل تصح إن كنا في حالة من عدم الشرعية لاتصل حد الكفر البواح .

أما إن بلغ الأمر حد الكفر البواح . . فلا محل للصبر ، ولا مناص من الخروج .

[بيد أنه في الأمر تفصيل . . تقدم بين يديه ببعض من المسلمات] .

٢٢٦ — ثالثاً : مسلمات :

١ — الاعتراف « بالغلبة » اعتراف ضرورية :

تقوم السلطة الشرعية في الإسلام على ركنين :
أولها إقامة شرع الله ، وثانيهما الرضى .

ولقد قامت في تاريخ الإسلام سلطات « متغلبة » على غير رضى من المسلمين ، ورغم تخلف الرضى كأساس ثان لشرعية السلطة فلقد اعترف بها الفقهاء وتعاملوا معها .

واعترافهم هذا اعتراف ضرورية تماماً « كتناول الميتة فإنه محظور ولكن الموت أشد منه »^(١) .

أو هو بتعبير آخر « اعتراف واقع » ، ودفع ضرراً كبير بضرر أصغر .
ولذا أجازوا الخروج على هذا الوضع المتغلب بالشروط التي سوف نشير إليها بعد قليل بإذن الله .

(١) في هذا المعنى — على سبيل المثال تحليل رائع لحجة الإسلام الامام الفقيه الغزالي — الاقتصاد في الاعتقاد ص ١١٦ .

ومن ثم فلا حجة تستمد من سبق قيام مثل هذه الأنظمة المتغلبة ولا من بقائها.

٢ — الخروج على نظام غير شرعى ليس بغيا :

فهما كان الخروج غير موافق للشروط .. فإنه لا يعد بغيا .. لأن البنى كما عرفه الفقهاء « هو الخروج على إمام حق بغير حق »^(١) ... والخروج في مثل هذه الحالة هو بحق وعلى إمام غير حق !

٣ — الاعتراف بشرعية الخروج عند نجاحه : (٢)

إذا لم تتوافر للخروج شروطه .. لكنه نجح في تغيير الوضع غير الشرعى .. فما أدى ذلك إلى قيام نظام شرعى فهم يعترفون به اعترافاً قانونياً ، وإما أدى إلى قيام وضع لا تتوافر فيه الشرعية الكاملة فهم يعترفون به إقراراً ضرورة أو اعترافاً واقعياً كما كان اعترافهم بالنظام السابق .

٢٢٧ — رابعا : متى يكون الخروج :

رفع للتعارض بين الرايين :

الذين قالوا بالصبر أعملوا الأحاديث السابقة ، وخذلوا الفتنة وتفتيت وحدة الأمة .

والذين قالوا بالخروج أعملوا أحاديث أخرى وقالوا بنسخ السابقة وقدموا الشرعية على كل اعتبار آخر .

وبين هؤلاء وأولئك نرى إعمال هذه الأحاديث وتلك وتأخذ بالصبر والخروج في آن واحد .

(١) عبد الرحمن شيخ زادة مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر لإبراهيم الحلبي ص ٧٠٧ باب البغاه — فخرج الحسين على يزيد لم يكن بغيا — مقدمة ابن خلدون ص ٢٤٠ وما بعدها .
(٢) ضياء الدين الرئيس النظريات السياسية الإسلامية — الطبعة الرابعة ص ٣٠٥ .

أما الصبر :

فإننا نأخذ بأحاديثه كلها إذا كان الخروج على الشرعية دون الكفر
البواح .

لأن الخروج على الشرعية في هذه الحالة لا يكون قد باغ مبلغاً يستحق
التضحية بالنظام كله والتضحية معه بوحدة الأمة . . وبالعزير المزير من
دماء أبنائها !

لأن قيام نظام إسلامي — وإن أصابه ثلثة — يعبد في ظله الله
يقوم الناس لرب العالمين — خير من الإحاطة به كله من أجل مظلمة فرد
أو معصية حاكم !

وليس معنى ذلك التضحية بمظلمة الفرد أو السكوت على معصية
الحاكم . . ولكن هذا وذاك يقوم . . بالتعريف ، والنصح ، والتعنيف ،
والاعتزال والامتناع ، وإسقاط حقوق الحاكم في الطاعة والنصرة ، وعزله
إن اقتضى الأمر واستطعنا إلى ذلك سبيلا !

وأما الخروج :

فإننا نأخذ بأحاديثه كلها إذا بلغ الخروج على الشرعية حد
الكفر البواح .

بحيث سقطت الشرعية تماماً عن النظام القائم . . وأصبح وصفه بأنه
إسلامي وصفاً غير صحيح . . وذلك يكون إذا انهار أساس الشرعية الأولى
وهو إقامة شرع الله .

لكن إذا قام هذا الأساس الأول وكانت معصية أو معاص تنال من
أى من الأساسين الثاني والثالث . . فإننا نكون لازلنا فيما دون الكفر
البواح فلا يصح لنا الخروج .

ونسندنا في هذا الرأي :

١ — التوفيق بين أحاديث الصبر وأحاديث الخروج .

فكلها صحيحة .. والتعارض بينها تعارض ظاهري .. والقول بالنسخ لا يلجأ إليه إلا إذا تعذر التوفيق بينها ، والتوفيق مبسور يجعل أحاديث الصبر قاصرة على ما دون الكفر ، مع اصطحاب ذلك بوسائل النهي عن المنكر بمراحله المختلفة ، وجعل أحاديث الخروج قاصرة على حالة الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان .

٢ — التوفيق بين بناء الشرعية وبين بناء الأمة والدولة فلا شك أن الحفاظ على الشرعية مما يدخل في المرتبة الأولى من الضرورات .. لأنها | حفاظ على الدين نفسه والحفاظ على وحدة الأمة والدولة حفاظ كذلك على الدين لأنه لا قيام له بدونهما كما أن الحفاظ على الأنفس من أن تزهق حفاظ على ضرورة أخرى هي ضرورة حفظ النفس وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد حفظ الدين

وإذا أمكن الحفاظ على هذه الضرورات جميعاً كان ذلك أدهى لتحقيق مقاصد الشارع الحكيم فإن تعارضت هذه الضرورات فلا شك أن ضرورة الدين تتقدم ، وإذا كان في محيط ضرورة الدين ثمة تعارض .. فإنه يرفع قدر الإمكان .

ومن هنا صرنا الخروج في أضيق الحدود — وهي حدود الكفر البواح باعتبار أن ذلك أعلى مراتب العدوان على الشرعية أما فيما دون ذلك فالحفاظ على كيان الأمة والدولة حفاظ على كيان الدين والحفاظ على الأنفس حفاظ على الضرورة التالية لضرورة الدين .. ومن ثم تقدمت هاتان الضرورتان

فيما دون الكفر البواح ، وبقيت الوسائل الأخرى تعمل لتقويم الانحراف عن الشرعية .

٣ — إن أكثر الأحاديث والأدلة تقف مع عدم الخروج ... ومن هنا جعلنا القاعدة عدم الخروج .

أما أقل الأحاديث فتتبع الخروج ومن هنا قصرنا الخروج على حالة الكفر البواح مع شروط سنقدم لها فيما بعد بمشيئة الله .

٤ — إننا بذلك نرفع التعارض الظاهر بين الأئمة .

فما كان السلف الصالح ليرضوا بالصبر إذا رأوا كفراً بواحاً عندهم فيهم من الله برهان وما كانت وحدة الأمة أو سلامة الدولة .. بأهم من سلامة الدين ، وما كان ذلك الساف الصالح ليرضى بأن يظهر الكفر على الإيمان .. ويكتفى المسلمون بالصبر والدعاء !!

لكن الواقع أنهم قالوا ما قالوا وهم في ظال نظام يقيم شرع الله ... فلم يتصوروا أن يقوم نظام للمسلمين فيه شريعة الله معطلة ، لم يتصوروا خروجاً على شريعة الله تصل إلى حد الكفر البواح ... وأقصى ما وجد في عصور هؤلاء الأئمة خروج جزئي على شريعة الله أو مظالم للأفراد ... مع بقاء شريعة الله هي العليا ... قائمة وحكمة !!!

كذلك فإن الذين قالوا بالخروج — فيما عدا طوائف الخوارج ومن سار نهجهم — لا يتصور منهم التضحية بنظام قائم على شرع الله من أجل معصية حاكم أو مظلمة فرد ... إن ذلك كله يمكن تقويمه بغير هدم للنظام وإلا كنا كما قال قائمهم — كن بني قعراً وهدم معبراً !!^(١)

وننتقل بعد ذلك إلى شروط الخروج ..

٢٢٨ — خامسا : شروط الخروج :

١ — كفر بواح :

ونحن نقصد بالكفر البواح .. الكفر الأكبر وليس الكفر الأصغر
أو الكفر الذى دونه كفر .. لأن الأخير ليس سوى معصية بولغ فى وصفها
للتشهير منها .

وبتحقق الكفر البواح فى رأينا فى نظام إذا تحقق فيه أحد أمرين :

(١) أن يعدل عن شرع الله .

فيمتنع عن إقامته ويجعل من دون الله آله أخرى يطيعها من دون الله
بتنفيذ نظامها وشرعها فينهار بذلك أساس الشرعية الأول وتنهار الشرعية
كلها .. وقد قدمنا الدليل على ذلك .

(ب) أن يعدل عن شرع الله شرعاً آخر .. فيجعل له نفس مرتبته ونفس
قوته فلا يجعل الشرع ابتداء لله وحده بله يجعل معه آله أخرى يطيعها مع الله
بإقامة شريعتهما مع شريعة الله .

٢ — استنفاد الطرق السابقة وأخرها العزل :

لأنه إذا أمكن عزل الحاكم الذى يرتكب الكفر البواح .. فإنه بلا
شك يتم تغيير ذلك المنكر دون ما حاجة إلى اراقة الدماء فنحن نلحظ بذلك

(١) الكمالان ابن الهمام وابن أبى شريف — المسامير شرح المسابرة
ص ١٧٢ ، ١٧٣ ونرجح هذا الراى على راي آخر يدعو الى اعتبار
أحاديث الصبر فى حالة الضرورة وأحاديث الخروج الى حالة السعة ، لأن
معنى ذلك أن يكون الخروج هو الأصل وأن يكون الصبر هو الاستثناء ،
وهو ما نراه مخالفاً لمقاصد الشارع هذا فضلاً عن أن الضرورة مقررّة
بمقتضى القواعد العامة ، والنصوص الخاصة بها ولم تكن بحاجة الى كل
هذه النصوص لتقريرها (راجع فى ذلك — الدكتور مؤاد النادى —
المشروعية — ص ٢٨٥ ، أحمد هريدى ونظام الحكم فى الاسلام مفكرات
لكلية حقوق القاهرة سنة ١٩٦٥ ص ١٣٩ ، ١٤٠ والدكتور فتحي
عبد الكريم — نظرية السيادة ص ٣١٨ .

ضرورة النفس ونحفظ معها ضرورة أخرى هي من الدين ، وهي كيان
للأمة وكيان الدولة .

٣ - ان يتحقق الامكان والقدرة (١) :

فيرجح بذلك احتمال نجاح التغيير ولا يلزم أن يتوافر اليقين ... لأن
توافر اليقين عسير ورجحان النجاح يجعل ضرورة الحفاظ على الدين والحفاظ
على الشرعية تتقدم ، ورجحان عدم النجاح يؤخر هذه الضرورة ويقدم عليها
ضرورة أخرى هي الحفاظ على وحدة الأمة ووحدة الدولة وهي من الدين ،
فوق الحفاظ على ضرورة النفس وهي تلي ضرورة الدين !

ويكاد يتفق الفقهاء جميعاً على شرط الإمكان والقدرة ، وإن اختلفوا
في تصوير الإمكان والقدرة بصور مختلفة : فبعضهم قال يتوافر ذلك إذا توافر
مثل عدد بدر .. فقد تم النصر لهذا العدد رغم الأضعاف من العدو ، وقالوا
يتوافر ذلك إذا كان عدد الخارجين « نصف » عدد من سيخرجون عليهم
ولعلمهم استمدوا ذلك من قول الله « الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً
فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين
بإذن الله والله مع الصابرين »

فإذا توافرت هذه الشروط ... فكيف يكون الخروج ... من الذي
يقرره وكيف يتوقف .

(١) راجع مقدمة ابن خلدون ص ١٢٩ وما بعدها ، ويضيف البعض
أن خروج غير القادر يغري بقتله ويوهن من عزائم سائر المنكرين (منهاج
اليقين - شرح أدب الدنيا والدين) ، الدكتور محمد يوسف موسى -
نظم الحكم في الاسلام - المرجع السابق ص ٩٦ وما بعدها ، محمد الخضر
حسين نقض كتاب الاسلام وأصول الحكم - القاهرة المكتبة السلفية
سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م ص ٣٥ .

٢٢٩ - سادسا : كيفية الخروج :

لا شك أننا إزاء أمر خطير ، قد يطيح بالنظام كله ، وقد يترتب عليه تدخل أعداء الإسلام فيحتلون أراضيه أو جزءاً من أراضيه إذارأوا المسلمين بأسهم بينهم شديد .

من أجل ذلك وإذا كان الخروج حفاظاً على ضرورة الدين بإقامة الشرعية ... فإن الضرورة تقدر بقدرها .. ويكون استعمال الخروج تماماً كما يكون استعمال مبضع الجراح ...

وكما لا يسمح لأى إنسان أن يباشر عملية جراحية فى جسم إنسان ... حتى لا يؤدي الأمر إلى إنهاء حياته بدلاً من إنقاذ جسمه بتر جزء منه - كذلك لا ينبغي لأى إنسان أن يباشر عملية الخروج لما قد يترتب عليها من إنهاء حياة الأمة والدولة جميعاً .

ولما كانت جماعة الاختيار هى التى تتولى « العقد » ، فينبغى أن يكون إليها كذلك الحل .. ومن ثم فإننا نرى أنه لا يمكن أن يسمح لأقلية من المسلمين بالخروج حتى تقرر ذلك جماعة « أهل الحل والعقد » وهى معروفة فى كل مجتمع إسلامى .. إذ يظهر فى هذا المجتمع تلقائياً من يقولون توجيهه ويتوافق فيهم العلم والحكمة والرأى ... فيكون إليهم مباشرة العند مع الخليفة فى الابتداء .. ويكون إليهم كذلك عزلة فى الانتهاء أو تقرير الخروج ..

وإذا قرر أهل الحل والعقد الخروج على الإمام الباغى فقد وجب على المسلمين جميعاً طاعتهم .. باعتبار سقوط طاعة الإمام ، وباعتبارهم بهذه المثابة « أولى الأمر » الذين نص الله تعالى على وجوب طاعتهم .

ويتولى أهل الحل والعقد إدارة المعركة مع الكفر البواح الفارض سلطانه على الأمة بغير حق ، ويقررون هم كذلك إنهاء المعركة فى الوقت المناسب ..

بحيث لا يؤدي الخروج لإقامة الشرعية إلى ضرر أشد .. لأن الضرر الأكبر يدفع بالضرر الأصغر، وإلا كنا كقيل « بنينا قصرأ وهدمنا مصرا ». ويمكن لأهل الحل والعقد أن يشكلوا هيئة القيادة التي تدير المعركة والتي تنهيها في الوقت الملائم بما يحقق مصلحة الدين ومصلحة الأمة ، وهذه مسألة تفصيل تترك لكل زمان ومكان بحسب ظروفه .

٢٣٠ - سابعاً : آثار الخروج :

لا بد أن يؤدي الخروج إلى إزالة الكفر البواح الذي كان قائماً ومن ثم يؤدي إلى إقامة الشرعية بأسمها : إقامة شرع الله ، إقامة الأمة المسلمة ، إقامة الدولة المسلمة .. كل بسماته وشروطه .

فإذا أدى ذلك فقد وجب عودة الجميع إلى الحياة الطبيعية في ظلال شرع الإسلام وشرعيته ، ووجب الضرب على يد أية عناصر مخربة بعد ذلك وإعمال حد الحراة فيها باعتبارها مرتكبة جريمة بغى .

٢٣١ - وقفة مع الخروج :

حاولنا إقامة « نظرة » للخروج لتحقيق ضرورة الدين بإقامة الشرعية وتحقيق في نفس الوقت الحفاظ على كيان الأمة والدولة باعتبارهما من ضرورات الدين ، كما تحقق الحفاظ على ضرورة تلى ضرورة الدين وهى الحفاظ على أنفس المسلمين .

ووقتئنا بذلك موقفاً وسطاً بين أولئك الذين رأوا الخروج لأى معصية وبين أولئك الذين رفضوا مبدأ الخروج . وأظنوا الإسلام بمظهر الضعف والاستكانة والرضى بالظلم والكفر !!

ولا شك أننا نحس الرضى — بحمد الله — إذ وقتئنا الله لرسم خطوط

هذه النظرية بعد ما أحجم الكثيرون ، وخاض فيها الأقلون .. على استحياء أو على وجل ، أو بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير !

ولم يعرف فقه الزناون الدستوري نظرية كـنظرية الخروج .. أولاً لأنه استعاض عن الخروج بعدم التجديد للرئيس في النظم الجمهورية ، لكنه لم يوجد لها بديلاً في النظم الملكية وإن كان تطور الملكية إلى ملكية مقيدة وضع قيوداً كبيرة على سلطة الملك انتهت به إلى أنه يملك ولا يحكم ... لكنه حتى الآن في النظامين .. لا يوجد بديل عن نظام الخروج فيما إذا بلغ الرئيس أو الملك حد الكبر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان .

ولقد نص إعلان حقوق الإنسان على أن من حق الإنسان مقاومة الظلم ، لكنه لم يرسم لذلك نظرية ولا وضع له الخطوط ، كما أنه يجعل ذلك مجرد حق بينما يرتفع به الإسلام إلى مستوى الوجوب ... وهي مرحلة تتضمن «الحق» بالضرورة وإن كانت تسمو عليه !

ويبقى أن نقول إنه إذا كان التاريخ الإسلامي قد شهد أكثر من خروج لم تتوافر له الشروط والضمانات السابقة ... فلقد كانت نتيجته إراقة دماء المسلمين دون تحقيق لهدف (١).

(١) لعل أظهر وقائع التاريخ الإسلامي في مسألة الخروج هو خروج الحسين بن علي رضي الله عنه على يزيد بن معاوية .. ولسنا نخوض في وقائع التاريخ فليست من صناعتنا ، كما أنه ليس لنا أن نتهم جانباً ونبريء آخر ... فنقول أنه يخرج عن اختصاصنا ونطاق بحثنا فأننا نرى أن كثيراً من وقائع التاريخ الإسلامي لاتزال بحاجة إلى جهد علماء مخلصين ليدفعوا عنها ما شابها بغير حق .. وفي الكثير من الأحيان عن تدبير خبيث لثيم يستهدف النظام الإسلامي كله ومبادئه !

وفي مجال التدليل على القضية التي أشرنا إليها بالمتن نشير إلى قول عالم جليل هو العلامة ابن خلدون (فقد تبين لك خطأ الحسين إلا أنه في أمر دنيوي لا يضره الغلط فيه ، وأما الحكم الشرعي فلم يغلط فيه لأنه منوط بظنه وكان ظنه القدرة على ذلك — ولقد عزله (بمعنى لأمه) ابن العباس وابن الزبير وابن عمر وابن الخنفية أخوه وغيره في سيره إلى الكوفة .. (ص ١٢٩ مقدمة ابن خلدون) .

ونحن لا نعيب على من خرجوا بحق .. فقد اجتهدوا .. ولكل مجتهد نصيبه من الأجر والثواب لكننا نشير إلى ذلك لنؤكد ضرورة الاستمسك بالشروط والضمانات مع جعل الخروج هو المرحلة الأخير... فأخر الدواء الكي .

خلاصة الباب

٢٣٢ — إذا قامت الشرعية بأسسها .. مستمدة من أصولها ... فقد وجبت للنظام طاعة لا تعرفها النظم الوضعية .. لأنها في عمقها تصل إلى التعبد بها باعتبارها طاعة لله رب العالمين ، كما أنها تصل في موضوعيتها إلى الارتباط بالمبدأ — وهو قيام الشرعية — دون ارتباط بشخص الحاكم ووجبت للنظام النصرة التي لا تعرفها النظم الوضعية .. إذ هي جهاد مقدس يعد القتل فيه شهيداً إذ يدفع عن دين الله ضد المعتدين من الخارج ، أو البقاء من الداخل وقام للنظام مع هذا وذاك ... من حراسة الوجدان ما يغنيه عن كثير من الأجهزة الثقيلة العديدة !

وإن تخلقت الشرعية .. فقد اتسم التصرف بالبطلان .. وانتقل رد الفعل إلى الأمة في صورة دفاع شرعي عام ... دفاعاً عن الشرعية التي أرادها الله في الأرض وتبدأ من إنكار القلب مع الاعتزال إلى إنكار الكلمة بمراحلها ، إلى إسقاط حقوق الحاكم ، إلى إسقاط الحاكم ، إلى إسقاط الحكم أو النظام نفسه عن طريق الخروج عليه .

وهذه النظرية في تدرجها ، وحفاظها على الشرعية سلباً وإيجاباً ... لم يبلغها فقه ولا نظام — حتى الآن — على وجه الأرض .

الخاتمة

٢٣٣ — في فقه القانون تعنى الشرعية سيادة القانون .. بمعنى خضوع الجميع لحكمه حكما ومحكومين .

* ولقد عجزت تلك الشرعية عن أن تحمى نفسها فضلا عن أن تحمى غيرها .. فضلا عن أننا رأينا البشر يصوغ الظلم قواعد وينسج الباطل قوانين، فإنه إذا صدرت قوانين صالحة .. فإن السلطة لا تلبث أن تأكل — بأفواهها ما صنعتها أيديها !

* ووقفت الضمانات التي قيلت من جمود ... وفصل بين السلطات وقفت هي الأخرى واهية ... تتساند عاجزة .

* وبقيت « شرعيات » البشر مفتقدة في المنطق أساس قيامها ... إذ مار التناؤل .. لم تقيد إرادة البعض إرادات الكل ... ولم تعلوا إرادة البعض على إرادات الآخرين !

* وبقيت من وجهة نظر الإسلام مفتقدة ... أساس قيامها ... وأساس شرعيتها

إذ كيف للبشر أن يتزعجوا حقاً هو الله سبحانه ... ويزعمه لنفسه طليقاً من كل قيد ؟

٢٣٤ — من هنا .. كانت نقطة البدء :

* إن لله الشرع ابتداء .. وإن جاز للبشر أن يشرع ابتداء لا ابتداء وإنه ذلك أمر عقيدة ... وأمر عبادة

* وإن من عدل من شرع الله إلى شرع آخر ... فقد عدل بشرع الله شرعاً آخر ...

وبالتالى عدل بالله .. آلهة أخرى أو أربابا متفرقين .

كذلك من عدل فى شرع الله ... فإنه لا يملك التعديل إلا نفس السلطة
أو سلطة أعلى !

* ذلك أن شريعة الله لا تتجزأ .. وهى إذ شملت الحياة كلها .. فإن
تجزئتها خروج على الفطرة ، وخروج على الوحي .. يورث .. الفتنة ، والجاهلية
ومحاددة الله ورسوله ... وبالتالى يورث ... خزي الدنيا ، وعذاب الآخرة !
وهكذا ...

لا بد أن تكون شريعة الله حاكمة ... برد الشرع إلى الله ابتداء ، وإن
يجاز للبشر أن يشرع ابتناء وبأن تكون شريعة الله هى العليا ، لا شىء معها
ولا شىء فوقها ... ثم بأن تشمل كل الحياة بغير تفرقة ولا تجزئة ...

فذلك ... مضمون الشرعية فى فقه الإسلام ... !

٢٣٥ — يؤكد ذلك المضمون أن الوحي هو المصدر الأصيل ، وأن
ما عداه تابع له أو ملحق به .. وبالمصدر الأصيل يتأكد أن لله الشرع ابتداء
.. وبالتابع أو الملحق يكون للبشر أن يشرع ابتناء لا ابتداء ... أخذاً عن
النبع الصافى ورداً إليه !

ومن ثم فلا شرعية فى غيبة الكتاب .. .

والسنة أخت الكتاب .. والإسلام ليس هو القرآن وحده .. !

٢٣٦ — وبالمضمون والمصدر .. بحث خصائص الشرعية الإسلامية ..

* أنها فى البداية ربانية ..

نور من نور ... ونور على نور !

تقيم فى النفس وفى النظام خير حارس .. فى الوقت الذى تشكو كل

الأوضاع الوضعية من تلفت القائمين على القانون قبل القائمين تحته !

*** وهى تحقق الثبات :**

بالمصدر الأصيل الذى يشرع ابتداء ...

فى الوقت الذى لا تفتقد فيه المرونة بما يشرع ابتناء

بينما شرعية البشر ... تقوم على مرونة تبلغ حد التفلت من كل القيود ...

ومن ثم تعدو على الأصل الأصيل من الثبات ... وتورث الناس القلق

والاضطراب والخوف فيما يفاجأون به ... فخلال اليوم حرام الغد ، وحرام

اليوم حلال الغد ... باسم الأمة مصدر السلطات ، أو باسم الإصلاح السياسى

أو الاجتماعى .. تبدلت الأسماء والسوط واحد .

*** يؤكد الثبات ... شمول**

شمول زمانى ... فهى تتأبى على التأقيت .

وشمول مكانى يمتد إلى كل العالمين .

وشمول موضوعى يمتد إلى كل نواحي الحياة .

وشمول شخصى .. يمتد لكل من يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ،

ولا يفلت من حكمها حاكم مهما علا .. أو مسلم مهما بعد .. !

*** وهى بعد ذلك : العدل**

من مصدرها : العدل

وبتشريعها : العدل

وبتنفيذها : العدل

تحرم الظلم ، وتحاربه ... ابتداء من العدوان على حدود الله ... وانتهاء

إلى العدوان على حقوق الأفراد .. ومقاومة الظالم ليست مجرد حق ... بل هى

واجب وفرض .. أمر لم يبلغه بعد أى نظام على وجه الأرض !

• كذاك فهي تحقق التوازن •

تحققه داخل النفس ...

وتحققه داخل النظام ...

في وقت يتمزق فيه الناس ، وتتمزق فيه الأنظمة ... بين جذب إلى أقصى
اليمين ، أو جذب إلى أقصى اليسار ... حيث الإفراط أو التفريط ... حيث
الإسراف أو التقتير ... حيث الغلو أو التسيب ... بعيداً عن « الوسط
الأمثل » ، وانحرافاً عن « الصراط المستقيم » .. !

وهي بذلك ومع ذلك حانية هادئة

تحمل « الرحمة »

وتحقق « اليسر »

دون أن يحكم الهوى أو يتحكم !

• وفي النهاية تحمل الفعالية ، وتحقق الإيجابية

بما تشرع من جزاء ... بوجهيه ثواباً وعقاباً ...

• تحمل للناس عطاء غير مجذوذ

يبدأ من النفس ، ويشيع في المجتمع ، وينتهي إلى من لا يظلم مثقاله

قوة وإن تلك حسنة يضاعفها

• وتحمل في نفس الوقت عقاباً غير محدود .

يمر بنفس الراحل ...

قد تردد النفس بين رغب ورهب ... يدفع الصالح ويقوم المعوج .. !

٢٢٧ — وعلى ذلك تقوم الشرعية على :

- * دين : هو الشريعة ، هي الحقيقة .. وهي الحق
- * ودولة فيها أمة تحمل هذا الحق
- وسلطة تحمي ذلك الحق ...

* وليس وراء الشريعة .. حق آخر ، أو حقيقة أخرى ... ليس وراء الحق إلا الضلال ... !

- * كذلك ليس وراء الدولة التي حمت الحق وتحميه .. بديل آخر ..
- من مسميات العصر مهما كان ملبسها ناعماً أو بريقها أخذاً .. إنها السراب ..
- الذي تراه الشعوب .. العطش إلى الحق ، الجوع إلى المثل ، الخيري مع كثرة الشعارات وطول التجارب ... !

٢٣٨ — ويأتي في النهاية دور الجزاء

- * لا شرعية بغير شريعة
- ولا شرعية بغير دولة
- * لا شرعية في غيبة الحق
- ولا قيام لحق .. لا يوجد من يحميه ، أو من يحميه .
- * والجزاء بوجهيه لشرعية الحق
- ثواباً ...

بالطاعة ، والنصرة ، وحراسة الوجدان

وعقاباً

بإنكار القلب ، وإنكار اللسان ، وإنكار اليد
كل ذلك بمراحله وضوابطه

- تلك هي المشروعية الإسلامية ...
- وهي عليا ... لأنها لا بد أن تكون حاكمة
- ولأنها لا تقبل شريعة معها أو شريعة فوقها
- ولأنه إذا صح أن تكون للشعوب مشروعية عليا فوق القانون وفوق
- الاستور مستمدة من مبادئ الأمة وقيمتها التي تعيش في ضميرها ووجدانها ...
- فمشروعية الإسلام تعيش في قلوب الملايين منذ ملايين السنين .. منذ نطقوا
- بشهادة أن لا إله إلا الله فإنها تعني إعداد مشروعية الإسلام .. فوق كل
- النصوص وفوق كل الأوضاع .

﴿ وبعد .. ﴾

- فأى الفريقين أحق بالأمن ؟
- وهل يرقى « صنع » المخلوق إلى « صنع الخالق » .. ؟
- لم التردد كثيراً ... ؟
- ولم الرفض أحياناً ... ؟
- « أفى قلوبهم مرض ، أم ارتابوا ، أم يخافون أن يحيف الله عليهم
- ورسوله » .. ؟ « بل أولئك هم الظالمون » ..

أهم المراجع

أولا : مراجع شرعية •

- ١ - القرآن العظيم •
- ٢ - تفسير القرآن العظيم - الامام الجليل أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي - طبع بدار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه •
- ٣ - الجامع لأحكام القرآن - الامام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م •
- ٤ - التفسير الكبير - فخر الدين الرازي - الطبعة الأولى - ١٤٥٧ هـ - ١٩٣٨ م •
- ٥ - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للامام محمود بن عمر الزمخشري • الطبعة الأولى - ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م •
- ٦ - تفسير البيضاوي - الطبعة الأولى ١٤٥٧ هـ - ١٩٣٨ م •
- ٧ - تفسير المنار - الامام محمد رشيد رضا - الطبعة الأولى •
- ٨ - صحيح البخاري - الامام أبو عبد الله البخاري • طبعة بولاق ١٣١٢ هـ •
- ٩ - صحيح مسلم - الامام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري - طبعة دار الشعب •
- ١٠ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري - الامام الحافظ أحمد بن حنبل العسقلاني - طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٥٩ م •

(*) رتبنا المراجع ترتيبا موضوعيا حسب الأهمية .. ولم ننتقيها بالترتيب الأبجدي التي درجت عليه الرسائل •

ففي المراجع الشرعية

- في القمة جعلنا القرآن وتفسيره •
- ومن بعده الحديث وشروحه •
- ومن بعده كتب الأصول •
- ومن بعدها كتب علم الكلام •
- ومن بعدها كتب السياسة الشرعية أو الفقه السياسي •
- ومن بعد الكتب الشرعية جعلنا المراجع العامة •
- ثم المراجع القانونية •
- وأخيرا بعض المراجع باللغة الأجنبية •

- ١١ - صفوة صحيح البخارى - الشيخ عبد الجليل عيسى .
- ١٢ - شرح صحيح مسلم - الامام محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى .
- ١٣ - الأم - الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى - طبعة مصر ١٣٢١ هـ .
- ١٤ - المبسوط - الامام شمس الدين أبو بكر محمد السرخسى . مطبعة السعادة - ١٣٢٤ هـ .
- ١٥ - الأحكام فى أصول الأحكام - الأمدى - مطبعة المعارف ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م .
- ١٦ - نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول - الاسنوى - طبعة ١٣٤٥ هـ .
- ١٧ - ابن الحاجب - شرح القاضى عضد الملة والدين على مختصر المنتهى - طبعة ١٣٥٧ هـ .
- ١٨ - المحلى - الامام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم - محمد منير الدمشقى ١٣٤٧ هـ .
- ١٩ - التلويح على التوضيح - سعد الدين التفتازانى - مطبعة الحلبي .
- ٢٠ - الفروق - القرافى - طبع عيسى البابى الحلبي .
- ٢١ - المستصفى من علم الأصول - الامام محمد الغزالى . الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- ٢٢ - الموافقات - الامام أبو اسحق بن موسى الشاطبى - شرح الشيخ عبد الله دراز - ٤ أجزاء - مطبعة المكتبة التجارية .
- ٢٣ - الاعتصام - الامام أبو اسحق بن موسى الشاطبى - ٣ أجزاء - مطبعة المنار - الطبعة الأولى ١٣٣١ هـ - ١٩١٣ م .
- ٢٤ - اعلام الموقعين - الامام ابن القيم الجوزية - ٤ أجزاء . طبع منير الدمشقى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٢٥ - موسوعة الفقه الاسلامى - اخراج جمعية الدراسات الاسلامية - باشراف الشيخ محمد أبو زهرة - طبعة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٢٦ - علم أصول الفقه - الشيخ عبد الوهاب خلاف - الطبعة السابعة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- ٢٧ - أصول الفقه - الشيخ محمد أبو زهرة . طبعة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- ٢٨ - أصول الفقه - الشيخ محمد زكريا البرديسى . طبعة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٢٩ - أصول الفقه - الشيخ زكريا البرى . الطبعة الأولى .

- ٣٥ - أصول الفقه - الدكتور حسين حامد حسان - طبعة ١٩٧١ م .
- ٣٦ - المدخل لدراسة الفقه الاسلامى - الدكتور محمد يوسف موسى - الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٣٧ - المدخل لدراسة الفقه الاسلامى - الدكتور حسين حامد حسان - الطبعة الاولى ١٩٧٢ م .
- ٣٨ - دروس فى تاريخ الفقه الاسلامى - الشيخ فرج السنبهري - محاضرات لقسم الدكتوراه ١٣٦٦ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٣٩ - المعجزة الكبرى - الشيخ محمد أبو زهرة - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٤٠ - السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى - الدكتور مصطفى السباعى .
- ٤١ - بحث فى الاجتماع - الشيخ محمد الزقزاف - محاضرات بمعهد الدراسات الاسلامية .
- ٤٢ - المصلحة فى التشريع الاسلامى ونجم الدين الطوقى - الدكتور مصطفى زيد - رسالة دكتوراه - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م الطبعة الثانية .
- ٤٣ - ضوابط المصلحة فى الشريعة الاسلامية - الدكتور محمد سعيد رمضان البوطى - رسالة دكتوراه - كلية الشريعة - جامعة الأزهر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٤٤ - المصلحة فى الفقه الاسلامى - الدكتور حسين حامد حسان - رسالة دكتوراه ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ٤٥ - احياء علوم الدين - الامام أبو حامد محمد الغزالى - طبع مصطفى البابى الحلبي .
- ٤٦ - الأربعين فى أصول الدين - الامام أبو حامد محمد الغزالى - أخرجه مصطفى أبو العلا - طبعة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
- ٤٧ - شرح أم البراهين - الامام محمد السنوسى ومعه حاشية الدسوقي - الطبعة الثانية ١٣٢٩ هـ .
- ٤٨ - الايمان - شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس بن تيمية الحرانى - الطبعة الاولى ١٣٢٥ هـ .
- ٤٩ - العبودية - للمؤلف السابق .
- ٥٠ - مدارج السالكين - للامام ابن القيم الجوزية ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٥١ - طريق الهجرتين وباب المصاعدتين - للمؤلف السابق - طبع منير الدمشقى ١٣٥٧ هـ .
- ٥٢ - مختصر شعب الايمان - الامام المحدث الفقيه أبو بكر أحمد ابن الحسين البيهقى - الطبعة الاولى - الجمعية الشرعية الاسلامية .

- ٤٨ - رسالة التوحيد - الامام محمد عبده - الطبعة السابعة ١٣٥٣ هـ .
- ٤٩ - توضيح العقيدة على شرح الخريدة - الأستاذ حسين عبد الرحمن
مكي - صححها ونقحها موسى أحمد اللباد - الطبعة التاسعة .
- ٥٠ - العقيدة الاسلامية كما جاء بها القرآن الكريم - الشيخ محمد أبو زهرة .
- مجمع البحوث الاسلامية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٥١ - من توجيه القرآن الكريم في الايمان - الدكتور محمد البهي - مجمع
البحوث الاسلامية - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ٥٢ - الاسلام عقيدة وشرعية - الشيخ محمود شلتوت - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م .
- ٥٣ - مقدمة ابن خلدون - العلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي - شرح
وتعليق على عبد الواحد وافي - طبعة ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ٥٤ - منهاج السنة - شيخ الاسلام أبو العباس تقي الدين أحمد ابن عبد الحليم
الشهير بابي تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي - الطبعة الأولى
١٢٢١ هـ .
- ٥٥ - الفصل في الملل والأهواء والنحل - الامام أبو محمد بن حزم الظاهري .
الطبعة الأدبية - القاهرة ١٣٢٠ هـ .
- ٥٦ - الأحكام السلطانية - القاضي أبو الحسن علي بن محمد الماوردي -
الطبعة الحمودية التجارية .
- ٥٧ - المواقف - عضد الدين عبد الرحمن الأبجي وشرحه للجرجاني -
الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م .
- ٥٨ - السياسة الشرعية - الامام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية -
الطبعة الثالثة - ١٩٥٥ م .
- ٥٩ - التبر المسبوك في نصيحة الملوك - محمد الغزالي - الطبعة الأولى -
١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .
- ٦٠ - الخلافة أو الامامة العظمى - محمد رشيد رضا - طبعة ١٣٤١ هـ -
١٩٢٢ م .
- ٦١ - الخراج - القاضي أبو يوسف .
- ٦٢ - الاسلام وأصول الحكم - علي عبد الرازق - طبعة ثانية ١٣٤٤ هـ .
- ٦٣ - نقض الاسلام وأصول الحكم - الأستاذ الأكبر محمد الخضر حسين
- المكتبة السلفية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- ٦٤ - السياسة الشرعية - الشيخ عبد الوهاب خلاف - القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ٦٥ - السلطات الثلاث في الاسلام - الشيخ عبد الوهاب خلاف - مجلة
القانون والاقتصاد سنة ٢٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

- ٦٦ — النظريات السياسية الإسلامية — الدكتور ضياء الدين الرئيس —
الطبعة الرابعة .
- ٦٧ — نظام الحكم في الإسلام — الدكتور محمد يوسف موسى — الطبعة الثانية
١٣٨٣ هـ — ١٩٦٣ م .
- ٦٨ — السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي
— الدكتور سليمان الطماوي — ١٩٦٧ م .
- ٦٩ — مبادئ الشريعة في النظام الإسلامي — الدكتور مصطفى كمال وصفي
— الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م .
- ٧٠ — النظام الدستوري في الإسلام مقارنا بالنظم العصرية — لنفس المؤلف
١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .
- ٧١ — مبادئ الشريعة في الفقه الإسلامي — الدكتور فؤاد النادى — الطبعة
الأولى ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م .
- ٧٢ — رئيس الدولة في الشريعة الإسلامية والنظم الإسلامية المعاصرة —
الدكتور فؤاد النادى رسالة دكتوراه ١٩٧٠ م .
- ٧٣ — نظرية الإسلام السياسية — أبو الأعلى المودودي .
- ٧٤ — نظرات حول الفقه الدستوري في الإسلام — الدكتور أحمد كمال
أبو المجد — محاضرة — مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية
بالأزهر ١٣٨١ هـ — ١٩٦٢ م .
- ٧٥ — الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي — الشيخ محمد أبو زهرة .
- ٧٦ — التشريع الجنائي في الإسلام — القاضي الشهيد عبد القادر عودة .
- ٧٧ — التعزير في الشريعة الإسلامية — الدكتور عبد العزيز عامر — رسالة
دكتوراه — الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٦ م .
- ٧٨ — القرآن والدولة — الدكتور محمد أحمد خلف الله — طبعة ١٩٧٣ م —
مكتبة الأنجلو .
- ٧٩ — نظرة السيادة في الفقه الدستوري الإسلامي — الدكتور فتحي أحمد
عبد الكريم — رسالة دكتوراه ١٣٧٤ هـ — ١٩٧٤ م .
- ٨٠ — الدين للواقع — الأستاذ فتحي عثمان — سلسلة الثقافة الإسلامية —
١٣٧٨ هـ — ١٩٥٩ م .
- ٨١ — الفكر القانوني الإسلامي — نفس المؤلف .
- ٨٢ — دولة الفكرة — نفس المؤلف .

- ٨٣ - الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى - الدكتور محمد البهى .
- ٨٤ - الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الاسلام - دراسة مقارنة - الدكتور عبد الحكيم العيلى - رسالة دكتوراه طبعة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٨٥ - مبادئ نظام الحكم فى الاسلام - الدكتور عبد الحميد متولى - دار المعارف - ١٩٦٦ م .
- ٨٦ - تاريخ المذاهب السياسية الاسلامية - الشيخ محمد أبو زهرة .

ثانيا : كتب عامة

- ٨٧ - الفتنة الكبرى - الدكتور طه حسين - جزءان - دار المعارف ١٩٦٩ م .
- ٨٨ - وجهة نظر الاسلام - المستشرق جب - ترجمة عبد الهادى أبو ريده - صفر ١٣٦٣ هـ .
- ٨٩ - الاتجاهات الوطنية فى أدبنا المعاصر - الدكتور محمد حسين - جزءان .
- ٩٠ - قطع الشطرنج - وليام غاى كار - كلير واقر - الولايات المتحدة - ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ م .
- ٩١ - العقد الاجتماعى - جان جاك روسو - ترجمة عبد الكريم أحمد .
- ٩٢ - واقعية المنهج القرآنى - الأستاذ توفيق محمد سبع - سلسلة البحوث الاسلامية - السنة الخامسة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٩٣ - محاولة لفهم عصرى للقرآن - الدكتور مصطفى محمود .
- ٩٤ - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين - أبو الحسن الندوى .
- ٩٥ - سيرة عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين - أبو الحسن الندوى - المختار الاسلامى - الطبعة الثانية - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

ثالثا : مراجع قانونية

- ٩٦ - مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون - الدكتور طعيمة الجرف .
- ٩٧ - الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة والاقليم المصرى - الدكتور أحمد كمال أبو المجد - رسالة دكتوراه - طبعة ١٩٦٠ م .
- ٩٨ - الاتجاهات الدستورية الحديثة - الدكتور عثمان خليل عثمان - محاضرات لقسم الدكتوراه سنة ١٩٦١ م .

- ٩٩ - القانون الدستوري - الدكتور السيد صبرى - طبعة ١٩٤٦ م .
- ١٠٠ - النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة - الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى - طبعة ١٩٦٦ م .
- ١٠١ - الوسيط - الدكتور عبد الرزاق السنهورى .
- ١٠٢ - النظرية العامة للالتزام - الدكتور عبد الحى حجازى .
- ١٠٣ - نظرية القانون - الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي .
- ١٠٤ - أصول القانون - الدكتور حسن كيره .
- ١٠٥ - المشكلة الدستورية - الدكتور ساير داير .
- ١٠٦ - موسوعة جوستنيان - ترجمة عبد العزيز فهمى .
- ١٠٧ - الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى - دكتور مامون سلامة .
- ١٠٨ - تاريخ النظم الاجتماعية فى القانون - دكتور عبد الحميد الحفناوى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١٠٩ - النظرية العامة للمقرارات الادارية - دكتور سليمان الطماوى - الطبعة الثالثة .
- ١١٠ - نظرية البطلان - الدكتور فتحى والى - الطبعة الاولى .

رابعاً : مراجع باللغات الأجنبية

1. Duguit : Traité de Droit Constitutionnel. Paris-1930 — ١١٢
2. Duguit : Souveraineté et Liberté, Paris. 1922. — ١١٢
3. Burdeau, Traité de science politique, 1943. — ١١٣
4. De Laubadere, Traité Elementaire de Droit Admi- — ١١٤
nistratif.
5. Maurice Hauriou, Precis de Droit Constitutionnel — ١١٥
1932.
6. A Bose, Les actes de gouvernement et la theorie de — ١١٦
pouvoirs de guerre, R.D.P. 1926.
7. Renard Théorie de l'institution. — ١١٧
8. Jacques Maritain, Les droits de — ١١٨
9. Mourou, Berger — The Arab World To-day, — ١١٩

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
هذه الرسالة	٥	الباب الثاني	
قصة هذه الرسالة	٧	مصادر الشرعية الاسلامية	
فاتحة الرسالة	١٥	٩٣ - ١٧٨	
الباب الأول		تمهيد	٩٥
مضمون الشرعية الاسلامية		الفصل الأول	
٢١ - ٩٢		٩٧ - ١٣٢	
تمهيد	٢٣	المصدر الاصيل : الوحي	٩٧
الفصل الأول		المبحث الأول : القرآن	٩٨
٢٧ - ٤٩		أولا : ذلك الكتاب	٩٨
شريعة الله حكمة	٢٧	ثانيا : قدره التشريعي	١٠٠
المبحث الأول : الله الشرع		ثالثا : لا شرعية في غيبة	
ابتداء	٢٨	الكتاب	١٠٨
أولا : في دائرة المباح الذي		المبحث الثاني : السنة	١١٥
لم يرد به نص	٣٨	أولا : الكتاب	١١٦
ثانيا : في تنفيذ النصوص		ثانيا : السنة	١٢٥
الشرعية	٣٩	خلاصة	١٣٢
المبحث الثاني : شريعة الله		الفصل الثاني	
هي العليا	٤٥	١٣٣ - ١٧٨	
الفصل الثاني		مصادر ملحقه وتابعة	١٣٣
٥٠ - ٩١		المبحث الأول : مصادر ملحقه	١٣٤
شريعة الله لا تقبل التجزئة	٥٠	أولا : مذهب الصحابي	١٣٤
المبحث الأول : شريعة الله		ثانيا : شرع من قبلنا	١٤٢
شمالة	٥١	المبحث الثاني : مصادر تابعة	١٤٥
أولا : جانب العقيدة	٥١	أولا : الاجماع	١٤٥
ثانيا : جانب الاخلاق	٦٢	ثانيا : القياس	١٥٧
ثالثا : جانب الشعائر	٦٧	ثالثا : المصلحة الشبهية	
رابعا : جانب الاحكام العملية	٧٤	بالمعتبرة	١٦٢
المبحث الثاني : شريعة الله		رابعا : الاستحسان	١٧١
لا تقبل التجزئة	٨١	المبحث الثالث : قواعد فقهية	١٧٣
خلاصة الباب	٩٠	أولا : العرف	١٧٣

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا : الاستصحاب . . .	١٧٦	المبحث الأول : أمة . . واقليم	٢٣٣
خلاصة الباب	١٧٨	أولا : أمة مسلمة	٢٣٣
		ثانيا : دار الاسلام	٢٤٤
الباب الثالث		المبحث الثاني : السليطة	٢٤٧
خصائص الشرعية الاسلامية		أولا : شرعية السلطة	٢٤٨
١٧٩ - ٢١٤		ثانيا : خصائص أخرى	٢٥٧
الفصل الأول		خلاصة الباب	٢٦٣
١٨١ - ١٩٥			
خصائص شكلية	١٨١	الباب الخامس	
أولا : شرعية ريبانية	١٨١	آثار الشرعية	
ثانيا : شرعية ثابتة	١٨٦	٢٦٥ - ٣٣٧	
ثالثا : شرعية شاملة	١٩١	تمهيد	٢٦٧
الفصل الثاني			
١٩٦ - ٢١٣		الفصل الأول	
خصائص موضوعية	١٩٦	٢٧٠ - ٢٧٩	
أولا : شرعية العدل	١٩٦	نظرية البطلان	٢٧٠
ثانيا : شرعية متوازنة حانية	٢٠٦		
ثالثا : شرعية فعالة	٢١٠	الفصل الثاني	
خلاصة الباب	٢١٣	٢٨٠ - ٣٣٦	
		نظرية الدفاع الشرعى العام	٢٨٢
الباب الرابع		المبحث الأول : النظرية العامة	٢٨٣
أركان الشرعية الاسلامية		المبحث الثاني : مراحل الدفاع	
٢١٥ - ٢٦٤		الشرعى	٢٩٣
مقدمة	٢١٧	أولا : انكار القلب	٢٩٥
الفصل الأول		ثانيا : انكار اللسان	
٢١٩ - ٢٢٦		أو جهاد الكلمة	٢٩٩
اقامة شريعة الله	٢١٩	ثالثا : الامتناع	
المبحث الأول : مضمون هذه		« اسقاط حقوق الحاكم »	٣٠٤
الشريعة	٢١٩	رابعا : اسقاط الحاكم أو عزله	٣١٣
المبحث الثاني : الشريعة بين		خامسا : اسقاط الحكم	
النسبة والعبرة	٢٢٤	« نظرية الخروج »	٣١٧
الفصل الثاني		خلاصة الباب	٣٣٦
٢٢٧ - ٢٦٤		الخاتمة	٣٣٧
اقامة الدولة المسلمة	٢٢٧	المراجع العربية	٣٤٣
		المراجع الأجنبية	٣٥٠

رقم الايداع بدار الكتب ٧٦/٣٠٦٣
الترقيم الدولي ١ - ١١ - ٧٠٧٥ - ٩٧٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاطوغلى - القاهرة)
تليفون : ٢٢٠٧٩

هَذَا الْكِتَابُ

• « أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ »
« ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »

قرآن كريم

● بهذا أمر خالق الكون - العليم الخبير بخلقه ، وما يصلح شأنهم - في دنياهم وأخراهم - وعندما تنكب المشرعون - طريق الله - واستوردوا شرائعهم من الخارج - وقعوا في شرك المتأمرين على دينهم - ففقدوا دينهم ودنياهم .

● وهذا الكتاب ((المشروعية الاسلامية العليا)) يوضح : أن الأصل في التشريع - لله وحده - وأن شريعة الاسلام بما احتوته من مبادئ انسانية عالية - تختلف عن الدساتير الوضعية ، التي تلبس الآن ثوبا مهلهلا من كثرة - التزيين - فضلا عن الحذف والاضافة كل يوم . وهيات لها أن تلبس حاجة الانسانية - بينما الشريعة الاسلامية لبث حاجة الانسانية - في أعلى كمالها - وثبتت صلاحيتها في كل زمان ومكان .

● وبأسلوب علمي أصيل . مدعم بالوثائق والنصوص - القديمة والحديثة - تقدم المؤلف بهذا الكتاب - فنال درجة الدكتوراه - بتقدير جيد جدا - من كلية الحقوق - جامعة القاهرة .

● وفي سر وسهولة يبين لنا ((مضمون الشريعة الاسلامية)) . ثم يفصل لنا أن ((شريعة الله لا تقبل التجزئة)) . ثم يوضح : ((مصادر وخصائص الشريعة الاسلامية)) . ثم ((أركانها في اقامة شريعة الله)) . واقامة الدولة المسلمة . . . وشرعية السلطة . . . وكيف أن ((نظرية المدافع الشرعي)) في شتى مراحلها مكنت وتمكن المجتمع المسلم من الحفاظ على حقوقه - من عبث العابثين وأهواء المنحرفين - سواء كانوا حكاما - أو - محكومين .

● ويسر ((مكتبة وهبة)) أن تقوم بنشر هذا الكتاب - ليكون مشعلا ينير الطريق هذه الفترة التي تمر بها الأمة الاسلامية . . . للرجوع الى الشريعة الاسلام وتطبيقها بين شعوبها .

